الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين . سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية قسم : علم الاجتماع

الرقم التسلسلي :..... ....

رقم التسجيل : .....

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع : علم الاجتماع

تخصص : إدارة الموارد البشرية .

بعنوان :

التعليم الجامعي بين رهانات الجودة و تحديات التنمية المستدامة

مقاربة سوسيولوجية لواقع و أفاق التعليم الجامعي في الجزائر .

إعداد الطالبة :

أسماء هارون

لجنة المناقشة :

اسم و لقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
د. العمري عيسات	استاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	رئيسا
أ.د . نور الدين بومهرة	أستاذ	جامعة قالمة	مشرفا و مقررا
د. السعيد رشيدي	استاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	عضوا ممتحنا
د. صونية براهمية	استاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	عضوا ممتحنا
د. مهدي عوارم	استاذ محاضر أ	جامعة برج بوعريريج	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2019-2020 م

الإهداء

إلى من يعجز لساني عن شكرهما ، إلى من تعجز كلماتي عن وصفهما ، إلى من لولاهما لما استطعت أن أخطو خطوات العلم ،إلى من ربتني وسهرت الليالي من أجلي وغمرتني بحنانها وحبها ، إلى من علمتني الصمود في وجه الصعاب " **أمي الغالية** " ، إلى من عمل بجد من أجلي إلى من أمدني بقوته و علمني معنى الصبر والتحدي في تحقيق أهدافي والارتقاء بمكانتي " **أبي العزيز** " ، والديا الفاضلين لكما كل الشكر والتقدير والامتنان والاعتراف لما قدمتماه لي . إلى اخوتي وأخواتي ، أمينة وعزيز ، **ابتسام و بلقاسم ، محمد وسمية ، الحسن والحسين ، والكتاكيت فخر الاسلام وأروى** .

إلى من كان سندي وقوتي في هذه الحياة والذي لا يمكن أن أوفيه حقه بكلمات ، إلى من أهداني عائلة طيبة كريمة ، إلى زوجي العزيز " **لكحل مخلوف** " وكل فرد من عائلته وأخص بالذكر أبي **الطاهر وأمي زليخة** ، دون أن أنسى **نادية ، نوارة ، رابحة ، أمينة ، لمياء ، هناء ، مختار، جمال،والبراعم رائد ، تسنيم ، رزان ، رشا** .

إلى نور حياتي وقرة عيني أولادي " **البراء ، سجى، ضحى** " حفظكم الله لي إلى كل الأحباء والأصدقاء وكل من قدم لي يد العون والمساعدة لانجاز هذا البحث المتواضع .

أسماء هارون

.

فهرس محتويات الدراسة

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان.....	/
الإهداء.....	/
فهرس المحتويات.....	/
فهرس الجداول.....	/
فهرس الأشكال.....	/
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: موضوع الدراسة و اتجاهاته النظرية	/
تمهيد.....	05
أولا: الإشكالية	05
ثانيا:أسباب اختيار الموضوع.....	09
ثالثا:أهمية الدراسة.....	10
رابعا:أهداف الدراسة	10
خامسا: مفاهيم الدراسة.....	11
سادسا:الدراسات السابقة.....	32
سابعا:نظريات الدراسة.....	48
1_ الاتجاهات النظرية لدراسة الجامعة.....	49
2_ الاتجاهات النظرية لدراسة التنمية.....	69
3_ تعقيب عام حول الإتجاهات النظرية للدراسة.....	85
خلاصة.....	87
الفصل الثاني:اتجاهات التعليم الجامعي على ضوء المتطلبات العالمية	/
تمهيد	89
أولا: الجامعة.....	89
1- نشأة الجامعة وتطورها التاريخي.....	89
2- تنظيم الجامعة وهيكلتها.....	91
3- وظائف الجامعة.....	93
4- خصائص الجامعة.....	96
5- أهداف الجامعة.....	97

6- عناصر الجامعة.....	99
7- حوار الجامعة والمجتمع.....	116
ثانيا: التعليم الجامعي وتحديات العصر.....	118
1- عولمة التعليم الجامعي.....	119
2- مظاهر عولمة التعليم الجامعي.....	122
3- واقع التعليم الجامعي في الوطن العربي.....	126
ثالثا: مدخل إلى فلسفة الجودة.....	134
1- التطور التاريخي للجودة.....	134
2- أهمية الجودة.....	138
3- أبعاد الجودة.....	140
4- الشبكات العالمية للجودة.....	141
5- تطور مفهوم الجودة وعلاقته بنظام المواصفات القياسية الإيزو.....	141
رابعا:الجودة في التعليم الجامعي.....	142
1- مبررات وأهداف الجودة في التعليم الجامعي.....	143
2- مبادئ ومعايير التعليم الجامعي.....	144
3- عناصر الجودة في التعليم الجامعي.....	147
4- محاور جودة التعليم الجامعي.....	148
5- متطلبات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي.....	155
6- أساليب وإجراءات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي.....	157
7- مراحل تطبيق الجودة في التعليم الجامعي.....	161
8- معوقات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي.....	161
خامسا: تجارب عالمية في تطبيق الجودة في التعليم الجامعي.....	162
1- تجارب الدول الغربية في تطبيق الجودة.....	162
2- تجارب الدول العربية في تطبيق الجودة.....	169
خلاصة.....	177
الفصل الثالث: الجامعة الجزائرية بين تحديات الجودة ومتطلبات التنمية المستدامة.	/
تمهيد.....	179
أولا : ماهية التنمية المستدامة.....	179
1- المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.....	179

2- أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة.	184
2-1- أبعاد التنمية المستدامة.....	184
2-2- مؤشرات التنمية المستدامة.....	187
3- خصائص وأهداف التنمية المستدامة.....	189
3-1- خصائص التنمية المستدامة.....	189
3-2- أهداف التنمية المستدامة.....	190
4- متطلبات وشروط تحقيق التنمية المستدامة.....	192
5- معوقات وتحديات التنمية المستدامة.....	194
ثانيا: التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة.....	196
1- التعليم من أجل التنمية المستدامة.....	196
1-1- علاقة التعليم بالتنمية المستدامة.....	196
1-2- الإهتمام العالمي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.....	197
1-3- أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة.....	202
1-4- المتطلبات الرئيسية لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.....	204
2- التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة.....	206
2 -1- الإهتمامات الدولية بالتعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة.....	206
2-2- أدوار التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة	208
2-3- المكونات الأساسية للتعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة.....	209
2-4- المتطلبات الرئيسية لتحقيق التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة.....	211
ثالثا: الجامعة الجزائرية بين حقائق واقعية و متطلبات عالمية.....	212
1- تطور التعليم الجامعي في الجزائر.....	212
2- مباديء وأهداف التعليم الجامعي في الجزائر.....	219
2-1- ديموقراطية التعليم الجامعي.....	219
2-2- جزأرة التعليم الجامعي.....	219
2-3- التعريب	220
2-4- التوجه العلمي والتقني.....	220
3- تحديات التعليم الجامعي في الجزائر.....	221
رابعا: استجابة التعليم الجامعي في الجزائر لمعايير الجودة العالمية.....	223
1- نظام ل م د معيار لجودة التعليم الجامعي في الجزائر.....	223
1-1- مراحل ظهور نظام ل م د.....	223

2-1- مبادىء ومميزات نظام ل م د.....	224
2- متطلبات وآليات تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزائر.....	227
2-1- القيادة الإدارية.....	227
2-2- الهيئة التدريسية.....	228
2-3- الطلاب.....	229
2-4- البرامج الدراسية.....	229
2-5- البحث العلمي.....	230
2-6- أساليب التقييم.....	231
2-7- تمويل وتجهيز الجامعة.....	232
3- مراحل تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزئر.....	232
4- واقع تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزائر.....	233
خامسا: التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المستدامة.....	238
1- واقع التنمية المستدامة في الجزائر.....	238
2- علاقة التعليم الجامعي في الجزائر بالتنمية المستدامة.....	242
3- جودة التعليم الجامعي في الجزائر ومتطلبات التنمية المستدامة.....	245
3-1-جودة التكوين والتعليم و متطلبات سوق العمل.....	245
3-2-البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ومتطلبات التنمية المستدامة.....	246
3-3-دور جودة التعليم الجامعي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة.....	251
3-4-إستراتجية الجودة في الجامعة الجزائرية تلبية لمتطلبات التنمية المستدامة.....	253
خلاصة.....	255
الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة	/
تمهيد :.....	257
أولا : مجالات الدراسة	257
1- المجال المكاني	257
2- المجال البشري	259
3 – المجال الزمني	262
ثانيا : منهج الدراسة	263
ثالثا : عينة الدراسة	264
1- كيفية تحديد العينة	264
2- خصائص العينة	266

رابعا : أدوات الدراسة	273
1- الاستمارة	273
2- المقابلة	277
3- الملاحظة	278
4- السجلات و الوثائق و التقارير	279
خامسا : أساليب تحليل معطيات الدراسة	280
1- أسلوب التحليل الكمي	281
2- أسلوب التحليل الكيفي	281
خلاصة.....	282
الفصل الخامس: عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية	/
تمهيد.....	284
أولا : عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الأول : مدى تلبية معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية لاحتياجات سوق العمل	285
ثانيا: عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثاني: مدى مساهمة تطور البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية في زيادة التطوير المؤسساتي.....	302
ثالثا : عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثالث: مدى نجاح آليات ادارة الجامعة في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية	316
خلاصة.....	331
الفصل السادس : مناقشة عامة لنتائج الدراسة	/
تمهيد	333
أولا : مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات.....	333
1- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الأول.....	333
2- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الثاني.....	338
3- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الثالث.....	341

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة.....	345
ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الاتجاهات النظرية.....	349
رابعا : النتائج العامة للدراسة	354
خلاصة.....	362
خاتمة	364-370
قائمة المراجع	372-391
قائمة الملاحق	/

فهرس الجداول :

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يوضح " معايير الجودة في الجامعات الأردنية	173
02	توزيع عدد الأساتذة وفق رتبهم على كليات جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة	259
03	يوضح مفردات العينة المختارة على حسب كليات جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة	266
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	267
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن .	267
06	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الرتبة المهنية	269
07	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الكليات و الأقسام	270
08	يوضح الخبرة المهنية لأفراد العينة	271
09	يوضح انتماء أفراد العينة للمخابر العلمية	272
10	يوضح درجة استخدام الأستاذ لتكنولوجيا التعليم الجديدة	285
11	يوضح تواصل الأستاذ مع الطلبة عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة	287
12	يوضح تحكم الأستاذ في مهارات الاتصال الفعالة	288
13	يوضح مدى تنويع الأستاذ لأساليب التدريس	289
14	يوضح أساليب التقييم المعتمدة من طرف الأستاذ	291
15	يوضح مدى تأدية الأستاذ لوظيفة التوجيه والإرشاد	292
16	يوضح مدى وجود دورات تدريب وتكوين لتأهيل الأستاذ في مجال الجودة	293
17	يوضح مدى مراعاة عروض التكوين لخصوصية المنطقة	294
18	يوضح ما إذا كان التجديد في البرامج التعليمية يتناسب مع حاجات سوق العمل	295
19	يوضح ما إذا كانت البرامج التعليمية تقوي مهارات البحث المعرفية عند الطالب	296
20	يوضح قدرة الطالب على التحكم في التكنولوجيا	297
21	يوضح مدى امتلاك الطالب لقدرات التوفيق بين مؤهلاته المعرفية وقراراته في تحديد مساراته التكوينية	298

22	يوضح مدى بروز سلوك المواطنة عند الطالب	299
23	يبين مدى تعبير سلوك الأستاذ عن انتمائه للجامعة	301
24	يوضح مدى كفاية الدعم المالي لتطوير البحث العلمي	302
25	يوضح ما إذا كانت هناك استقلالية في التسيير الإداري لمخابر البحث العلمي	303
26	يوضح مدى وجود شراكة علمية بين مخابر البحث الوطنية المتوفرة ومخابر البحث العالمية الاخرى.	304
27	يوضح مدى قيام مخابر البحث بعقد مؤتمرات وندوات تدعم القيم الثقافية عند الطالب.	305
28	يوضح مدى تحقيق إنشاء مواقع البحوث العلمية الكترونيا وفعاليته على مستوى منظومة البحث العلمي	306
29	يوضح مدى مساهمة البحوث العلمية في حل مشاكل المجتمع	307
30	يوضح درجة استثمار القطاعات الاقتصادية للبحوث العلمية	308
31	يوضح مدى امتلاك الباحث الدافعية لتحقيق جودة البحوث العلمية	310
32	يوضح مدى تدعيم مخابر البحث العلمي للتوجه المقاولاتي في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	311
33	يوضح مدى نجاح الهيئات المكلفة بتطوير البحث بإنشاء برنامج تقيمي للبحوث العلمية	312
34	يوضح مدى مساهمة البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة	313
35	يوضح مدى تحقيق توزيع الجامعات للتوازن الجهوي	316
36	يوضح مدى توفر الهياكل القاعدية لتحقيق أهداف العملية التعليمية	317

37	يوضح مدى استقلالية الجامعة اداريا	319
38	يوضح مدى اعتماد الجامعة على أسلوب العقلنة في التسيير	320
39	يوضح مدى توفر الجامعة على نظام اتصال داخلي فعال	321
40	يوضح مدى نجاح الجامعة في توطيد علاقاتها مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي	322
41	يوضح مدى سعي الجامعة لتوطيد علاقاتها مع مؤسسات التعليم الثانوي	323
42	يوضح مدى تنمية سياسة الجامعة الحالية لروح المبادرة لدى الطالب	324
43	يوضح مدى قدرة استيعاب سوق العمل للخريجين	325
44	يوضح ما إذا كانت ظروف الحياة الجامعية معيار لجودة التعليم الجامعي	326
45	يوضح مدى التزام سياسة الإدارة الجامعية بتطبيق مبادئ الجودة	328
46	يوضح مدى تجسيد تطبيق الجودة في الجامعة لأبعاد التنمية المستدامة	329

فهرس الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يوضح نظام الجودة الشاملة في التعليم العالي	27
02	يوضح أهم مميزات و مهارات الأستاذ الجامعي	106
03	يوضح تأثير الجودة على كلفة وربح المؤسسة	139
04	يوضح معايير جودة العناصر التعليمية	154
05	الخطوات الإجرائية لتطبيق الجودة في الجامعة	160
06	نموذج جامعة أوريغون لتطبيق إدارة الجودة	165
07	يوضح تسلسل الشهادات في نظام L M D	225
08	يوضح تحول أدوار الأستاذ في ضوء إدارة الجودة.	229
09	يوضح أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي	239

مقدمة

يعتبر التعليم الجامعي أحد أهم حلقات المجتمع لما له من دور أساسي في تطويره وبناء مستقبله وترقية وجوده وتنمية قدرات وطاقات أفراده ، فالتعليم الجامعي يعتبر رافدا من روافد التنمية المستدامة في كافة المجالات ، فلا يمكن الوصول للأهداف الحقيقية للتنمية إلا بوجود مورد بشري مؤهل ومتميز قادر على تحمل مسؤولية بناء مجتمعه بكل كفاءة ، فالجامعة أهم مؤسسات المجتمع المسؤولة عن إعداد هذه القوى البشرية المنتجة وتوفير الخبرات التنموية في شتى المجالات ، لذا فإن أي اختلال يصيب الجامعة ووظائفها ينعكس على تطور المجتمع وقدرته على التنمية .

ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح مجتمع المعرفة ومتطلباته يشكل تحديا كبيرا أمام العديد من الدول ، حيث أصبحت تمثل مظاهر وعوامل القوة ولم يعد مجديا للدول والمجتمعات تجاهل هذه الحقيقة ، و إزاء هذه التحولات والتغيرات الكبيرة ، لابد على الجامعات بذل الجهود للاستجابة لهذه التحديات بإحداث تغيير مستمر في بنيتها ووظائفها ، بما يتناسب والبيئة التي تنتمي إليها ، فلقد تحول دور الجامعة إلى ضرورة التركيز على بناء التفكير التحليلي والتفكير الابداعي لتحويل المعلومات إلى معرفة والإفادة منها ، اضافة إلى تبني طرق تعليمية جديدة في التدريس ، وتدريب وتطوير كفاءة الأستاذ الجامعي ، وتطوير أساليب تقييم الطالب ، و دعم وظيفة البحث العلمي وربطها بالسياسات التنموية ، و ربط المناهج التعليمية باحتياجات سوق العمل وبالشكل الذي يخدم مشروع التنمية المستدامة الذي أصبح إرساء مفاهيمها من الغايات الكبرى لرسالة التعليم الجامعي ، وهذا من أجل تنمية الحاضر وضمان المستقبل بحيث تحصل الأجيال الحالية على حقها في التنمية من خلال استغلال الطاقات والموارد المتاحة مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية ، وتأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال في بيئة وموارد غير مستنزفة ، وهذا يعتبر تحدي كبير أمام التعليم الجامعي رفعته لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واليونسكو حيث أكدت على ضرورة إسهام التعليم الجامعي في التنمية المستدامة وتحسين المجتمع والمحافظة عليه ، وعلى هذا تتحمل الجامعات مسؤوليات كبيرة لزيادة الوعي والمعرفة والتكنولوجيات والأدوات اللازمة لإيجاد مستقبل مستدام ، ولا يمكن للجامعة أن تحقق متطلبات التنمية المستدامة إلا إذا تخلصت من المفهوم التقليدي لها من حيث الأدوار والمناهج وخصائص العملية التعليمية ككل ، وتحولت إلى جامعة مبدعة قادرة على إنتاج رأس

مال بشري متميز ، وهذا ما جعلها تعتمد على استراتجية الجودة التي من شأنها أن تقدم مزايا للجامعة باعتبارها مجموعة قيم ومبادئ أخلاقية تجعل كل فرد داخل الجامعة يؤدي وظيفته بإتقان ودقة ، فهي تنطوي على جودة مدخلاتها وعملياتها وتطويرها وتحسينها ، كما تؤدي إلى جودة مخرجاتها وجعلها أكثر ملائمة وفعالية في سوق العمل ، و لقد أصبحت هذه السياسات واقعا في بعض الجامعات ومشاريع في طريق التنفيذ في جامعات أخرى .

أما الجامعة الجزائرية وعلى غرار باقي الجامعات وحتى تستطيع مواجهة المتغيرات والتحديات التي تواجه المجتمع الذي تنتمي إليه ، عن طريق توفير منتج مؤهل علميا وعمليا وبناء وتكييف مناهجها بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل ، و لبلوغ هذا المسعى تحتم عليها اعادة هيكلة نظامها التعليمي عن طريق تطبيق نظام الجودة الذي كان أحد إفرازاته تطبيق نظام ل م د الذي يعد مقياس لضمان جودة التعليم الجامعي ، فتطبيق نظام الجودة كمنهج علمي يرصد كفاءات الطالب ويرفع نوعية عروض التكوين الجامعي مع تعزيز شفافيتها وتثمين الشهادات الوطنية ، وهذا يعزز قدرات الطالب على فهم العالم المحيط به ومساعدته في تحقيق التكيف مع ظروفه ومتطلباته والمساهمة في بناء المجتمع وتقدمه. وحتى يحقق تطبيق نظام الجودة الأهداف التنموية لابد من اصلاح وتصحيح الاختلالات الهيكلة التي تعاني منها الجامعة من جهة ، و مراعاة التطور والتغير في مختلف مجالات العملية التنموية من جهة ثانية ، لهذا لابد أن يبنى هذا النظام على استراتجية متينة وبآليات واضحة لضبطها والقدرة على التحكم فيها ، وترك المجال للتجديد والتغيير فلا يمكن تصور تنمية مستدامة دون تغيير ولا يمكن تصور تغيير دون روح علمية ومعرفية لجسد هو الجامعة . لهذا فالجامعة الجزائرية حتى تستطيع كسب رهان تطبيق الجودة يجب أن تحقق المواءمة بين مخرجاتها ومتطلبات التنمية المستدامة .

وأمام هذه التحديات الكبيرة التي يعاني منها التعليم الجامعي في الجزائر اخترنا هذه الدراسة لتشخيص واكتشاف المزيد حول واقع تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية ومدى تجسيدها لمبادئ التنمية المستدامة بالاعتماد على أراء الأساتذة لأنهم العنصر الأساسي والفعال في عملية تطبيق الجودة والأكثر خبرة لإفادتنا بمدى استجابتها لمتطلبات التنمية الوطنية ، من خلال الوقوف على أبعادها ومعرفة مواطن الضعف و الاختلالات حتى نستطيع رسم السياسة المناسبة على ضوء المعطيات القائمة بما يساعد على

تقليص الفجوة بين الجامعة و الاحتياجات التنموية للمجتمع . ولمعالجة هذا الموضوع قسمت الدراسة إلى ستة فصول متسلسلة منطقيا ، منها ما هو نظري ومنها ما هو ميداني وقد جاء هذا التقسيم بهذه الطريقة تفاديا للقطيعة الابستومولوجيا ، فالبحث حلقات علمية متسلسلة تبدأ بتساؤلات وتنتهي بإجابات وقد تضمنت هذه الفصول ما يلي :

الفصل الأول والذي جاء بعنوان موضوع الدراسة واتجاهاته النظرية ، تناولنا فيه الاشكالية البحثية للموضوع أسباب اختيار الموضوع ، و أهمية وأهداف الدراسة ، و تحديد أهم المفاهيم ، كما تعرضنا إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الموضوع ، ثم المداخل والاتجاهات النظرية الكلاسيكية والحديثة لهذا الموضوع .

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه اتجاهات التعليم الجامعي على ضوء المتطلبات العالمية ، بدء بالجامعة ومكوناتها ثم تحديات العصر التي يواجهها التعليم الجامعي ، ثم تطرقنا لفلسفة الجودة والتعليم الجامعي لنستعرض أهم التجارب العالمية في تطبيق الجودة في التعليم الجامعي .

في حين خصصنا الفصل الثالث للجامعة الجزائرية بين تحديات الجودة ومتطلبات التنمية المستدامة ، فانطلقنا بماهية التنمية المستدامة ثم علاقة التعليم الجامعي بالتنمية المستدامة ، لننتقل بعدها للتعرف على واقع الجامعة الجزائرية والمتطلبات العالمية ثم استجابتها لمعايير الجودة العالمية ، لنذهب أخيرا للتعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المستدامة فنتعرف من خلاله على دور جودة التعليم الجامعي في الجزائر في تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

أما الفصل الرابع فقد تضمن الاجراءات المنهجية للدراسة . **وفي الفصل الخامس** قمنا بعرض وتفسير وتحليل البيانات الميدانية في شكل جداول احصائية ، وقسم إلى ثلاثة محاور بناءا على أسئلة الدراسة .

في حين جاء الفصل السادس ليركز حول مناقشة نتائج الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ، وقد جاءت المناقشة أيضا على ضوء الاتجاهات النظرية والدراسات السابقة ، لنصل للنتائج العامة لهذه الدراسة.

الفصل الأول : موضوع الدراسة و اتجاهاته النظرية

تمهيد

أولا: الإشكالية

ثانيا:أسباب اختيار الموضوع

ثالثا:أهمية الدراسة

رابعا:أهداف الدراسة

خامسا: مفاهيم الدراسة

سادسا:الدراسات السابقة

سابعا:نظريات الدراسة

1_ الاتجاهات النظرية لدراسة الجامعة

2_ الاتجاهات النظرية لدراسة التنمية

3_ تعقيب عام حول الإتجاهات النظرية للدراسة

خلاصة

تمهيد:

قامت الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات بإدخال إصلاحات وتعديلات على أنظمتها التعليمية وهيكلتها لمواكبة الجامعات العالمية في إطار مشروع عالمي ، يدعو للمنافسة في إمتلاك المعرفة ، وهذا من خلال تبنيها لمعايير الجودة العالمية ، التي تسعى من ورائها لتفعيل دورها في التنمية فأصبح هذا المشروع التغييري محل اهتمام العديد من الباحثين والدارسين ، وهذا ما أدى إلى بروز العديد من المقاربات النظرية الإقتصادية والإجتماعية ، التي تناولت أرضية تطبيق هذا المشروع انطلاقا من مبادئه ووصولا إلى تقييمه.

ويعتبر هذا الفصل بمثابة المدخل النظري والمفاهيمي للدراسة، فمن خلال عناصره سوف نقوم ببناء تصوراتنا لموضوع الدراسة المتمثل في "التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة"مقارنة سوسيولوجية لواقع وآفاق التعليم الجامعي في الجزائر، و قمنا بتحديد الإشكالية التي تتبلور فيها مشكلة بحثنا المراد معالجتها كما نوضح أسباب وأهمية وأهداف الدراسة ثم القيام بتحليل الدراسات السابقة المشابهة للموضوع لنصل لتحديد التصور النظري لأبعاد ومتغيرات دراستنا ونوضح كيفية التعامل معها.

أولا: الإشكالية

إن التطورات العالمية و التحولات العميقة و المتسارعة جعلت الاهتمام برأس المال البشري و الفكري من أفضل أنواع الاستثمارات على الإطلاق ، و الذي تجلت أهميته أكثر من أي وقت مضى ، كأهم عنصر في تشكيلة أي مشروع تنموي ، خاصة في خضم التطورات المستمرة التي تشهدها مختلف نظريات التنمية و التي نتجت عنها فكرة التنمية بالاعتماد على الذات ، لهذا فقد أصبح العنصر البشري يحتل مكانة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي و هو الثروة الحقيقية للدول ، فرأس المال الطبيعي و المادي لا تكون له قيمة في ظل غياب التسيير و الاستخدام الكفء له ، و هذا ما أثبتته تجارب الدول الآسيوية المتقدمة في مجال التنمية.

إن استجابة المجتمعات لهذه المتطلبات لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل وظائف مؤسساتها التعليمية ، و هذا وإن كان يدل على شيء فهو يدل على جوهر العلاقة القوية بين التعليم بأشكاله و مستوياته المختلفة من جهة و بين التنمية من جهة أخرى ، فالعلاقة واضحة بين المؤشرات الثلاثة التعليم ، التنمية

الاقتصاد و هذا ما يدفعنا للحديث عن حتمية الربط بين التعليم و التنمية و التأهيل المهني و سوق العمل و للدلالة على عمق الرابطة و قوتها بين التعليم و التنمية يكفي أن نذكر أن التعليم في أوسع معانيه يعني تنمية الإنسان تنمية عقلية و جسدية و خلقية ، تنمية توجه الفرد ليكون انسانا كاملا متكامل النمو واضح الهوية و الهدف ، قادرا على المشاركة في تسيير الانتاج و العطاء لمجتمعه و انسانيته على حد سواء ، فالتعليم بذلك يعني تنمية شخصية الانسان و مدها بالخبرات و المعارف اللازمة ، للتكيف مع البيئة المحيطة به ليحقق مصالحه و مصالح المجتمع و الجماعة التي ينتمي إليها ، و بذلك تصبح التنمية البشرية ذات جناحين هدفا و وسيلة ، فهي تنمية الانسان ذاته و تنمية في الانسان ، و من أجله و من خلاله، فالتعليم يعتبر رافدا للتنمية بكافة أشكالها و مسمياتها.

و الجامعة باعتبارها وعاء لإنتاج و اعداد الاطارات و الطاقات البشرية المؤهلة علميا و عمليا فقد أصبحت تتحمل قسطا معتبرا من توفير الطاقة التي تخدم هذا المشروع التنموي في شتى مجالات الحياة الاجتماعية الاقتصادية ، الثقافية و غيرها ، فالجامعة هي المحرك الأساسي للتنمية الشاملة و المستدامة هذا المفهوم الذي أدى بظهوره إلى تطوير أهداف جديدة للعملية التكوينية و التعليمية و هي "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، و مبادئها الأولى هي تنمية رأس المال البشري لمواجهة التحديات الحالية و المستقبلية للمجتمع.

لقد أصبحت التنمية الحقيقية التي تصل اليها المجتمعات لا تقتصر على جانب دون آخر فهي تنمية مقصودة يعبر عنها بتوفير الحاجات و العناصر الضرورية للفرد في كل المجالات: الصحة، التعليم ، العمل ، القدرة على العطاء و الإبداع و غيرها، فالتنمية الشاملة لا يمكن ان تكون فاعلة إلا في إطار تحقيق التكامل في كل مجالات المجتمع.

إن العلاقة بين الجامعة و التنمية المستدامة علاقة متبادلة التأثير لا يمكن فهمها إلا من خلال وظائفها المتمثلة أساسا في التعليم و نشر المعرفة لإعداد قوة عاملة مؤهلة علميا و عمليا و قادرة على العمل في كل التخصصات التي تحتاجها قطاعات التنمية ، والبحث العلمي في مختلف المعارف و العمل على تطبيقه لحل مشكلات المجتمع و أولها مشكلة التنمية ، اضافة الى خدمة المجتمع أي أن الجامعة تضع كل امكانياتها لتلبية الاحتياجات العامة للمجتمع حفاظا على استقراره من جهة و تنفيذا لخططه التنموية من جهة أخرى.

إن هذه العلاقة جعلت للجامعة دورا حاسما في سياق عصر المعلوماتية والعولمة ، حيث أصبحت المنافسة اليوم تتطلب قوى عاملة مؤهلة علميا وعمليا ، وهدا مايتطلب نسقا للتعليم الجامعي على قدر عال من الجودة يفسح المجال للابداع و التجديد ، ويزود المجتمع بخريجين بمهارات ومعارف تتلائم مع احتياجات الاسواق المحلية و العالمية وفي اطار الاهداف الاربعة التالية: تعلم لتعرف ،تعلم لتعمل ، تعلم لتكون ، تعلم لتشارك الاخرين.

لدلك فالتعليم الجامعي يجب أن يلعب دورا هاما حياة المجتمعات وفي تحديد أهداف برامجها التنموية ، فهو يتحمل مسؤولية أخلاقية عميقة لزيادة قدرة المجتمع على ايجاد مستقبل عادل ومستدام ، فالجامعات تلعب دورا هاما في التحول الى عالم مستدام من خلال التعليم والبحث ورسم السياسة وتبادل المعلومات ، فهي تعلم وتربي قادة الفكر والقوى البشرية المتخصصة في شتى مجالات العمل.

وحتى تنجح الجامعات في أداء هدا الدور فهي مطالبة بوضع خطط و برامج تعليمية ، مبنية على متطلبات التنمية و ذلك بتوجيه كل الموارد البشرية المتاحة و السياسات و النظم و المناهج و العمليات و البنية التحتية لخلق ظروف مواتية للابتكار و الابداع ، من أجل تأمين شروط الارتقاء بالمنتج التعليمي إلى مستوى العالمية استجابة للمتغيرات العلمية الحاصلة.

وفي هدا السياق عمدت المنظمات الدولية المهتمة بقضايا التعليم الى اعادة التفكير في خططها وبرامجها المتعلقة بسياستها الخاصة بالتعليم العالي ، حيث أكدت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واليونسكو على ضرورة اسهام التعليم الجامعي في التنمية المستدامة من خلال المناقشة التي تمت في لقاء شركاء التعليم العالي الدي نظمته اليونسكو في باريس عام 2003 ، فقد أوصى بضرورة أن تقوم الدول والحكومات وصناع القرار بتعزيز دور التعليم العالي الحيوي في انجاز التنمية المستدامة الدي يتطلب اتخاد الاجراءات اللازمة لاصلاحه وتجديده وتطويره.

وحتى يستطيع التعليم الجامعي الاستجابة لهدا المطلب واستيعاب هذا التغير الحاصل بإيجابية يجب أن تعمل الجامعات على تعزيز جودتها ، من خلال تفعيل دور التعليم في اعداد نظام يحقق الجودة الشاملة التي تعتمد على بنية نظام متكامل للمؤسسة التعليمية ، وهدا يتطلب طبعا تغيير الاسس التقليدية التي يرتكز عليها التعليم الجامعي ويتطلب استجابة للمتغيرات المحلية والعالمية من خلال استحداث برامج جديدة ومرنة تلبي متطلبات تطوير مهارات المورد البشري وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية وكدلك

متغيرات سوق العمل مما يجعل التعليم الجامعي قادرا على التاثير الجدي في المجتمع عبر تطوير العمل البحثي وتوجيهه لخدمة الفرد والمجتمع فاعادة هيكلة واصلاح التعليم الجامعي لايمكن قياس نجاحه الا من خلال الترابط بين الجامعة وسوق العمل، حيث أن وجود فجوة بينهما يؤدي الى عدم فعالية أي مشروع تنموي وهدا مايخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة، لقد أصبحت قضية المواءمة بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل تشكل تحدي كبير تواجهه الجامعات ، مما جعلها تركز بصورة أساسية على مناقشة هده القضية وتحليلها من منظور شامل يتناول أبعادها المختلفة ولا يمكن ردم هده الفجوة الا باصلاح وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعانيها التعليم الجامعي من جهة ومواكبة كل ماهو حادث من تطور في مختلف مجالات العملية التنموية من جهة ثانية.

ان توفير متطلبات الجودة الشاملة أصبح ضرورة حتمية لضمان البقاء و الاستمرار ضمن ديناميكية تجعله في تحسن دائم و تطور مستمر لمخرجاته ، و التي من شأنها تغطية الاحتياجات المجتمعية بالمستويات المعرفية التي تسمح بالمساهمة الفعالة في تجسيد أبعاد اجتماعية و اقتصادية و ثقافية لاستراتيجية تنموية مستدامة.

هذا ما قامت به العديد من الدول قصد إحداث تطوير نوعي في أداء جامعاتها بما يلائم المستجدات التعليمية و الإدارية ، و يواكب التطورات المستمرة لتحقيق التميز بأساليب العمل الجماعي و تشكيل فرق العمل و العمل بالمشاركة و تطوير معايير الأداء و التحسين المستمر لقنوات الاتصال بين كل العناصر الفاعلة في هذه المؤسسة التعليمية، و الجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحقيق هذا الهدف المنشود عن طريق قيامها بسلسلة اصلاحات على مستوى قطاع التعليم العالي لبناء مشروع مستقبلي ، من خلال تكوين نوعي لمؤهلات قادرة على الاندماج في سوق العمل ، ولا يمكن أن تتحقق هده الاهداف الا باستراتيجية لتطوير و تنمية العنصر البشري و جعله يتماشى مع الانتاج الاقتصادي الذي أساسه المنافسة في تحقيق تنمية مستدامة ، و لهذا فقد أولى نظام التعليم الجامعي في الجزائر اهتماما بتطوير إدارته و إصلاحها بتبني معايير و مبادئ أنظمة جودة التعليم العالمية لمواكبة التطورات العالمية من جهة ، و من جهة أخرى من أجل تطوير و تنمية المجتمع الجزائري بمساهمة أفراده ، و لقد أسفرت هذه الإصلاحات على تبني نظام ل م د LMD الذي يضمن إلى جانب التكوين الأكاديمي تكوينا مهنيا من شأنه تكوين سوق العمل بخريجين يتميزون بمواصفات عالية و مهارات تدريبية و معارف تقنية ، في ظل

التنافس الجديد في الأسواق العالمية على رؤوس الأموال البشرية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة ، لهذا فقد شكل الربط بين القطاع الانتاجي و سوق العمل المحور الرئيسي لهذه الاصلاحات فالجامعة تمد عالم الشغل بالكفاءات و الإطارات المؤهلة ، و يعمل هو بدوره على تحديد و وضع استراتيجيتها وفق متطلباته و احتياجاته.

إن فلسفة هذا النظام واضحة المعالم أسسها علمية تطبيقية تربط بين التنمية التربوية ، التفكير العلمي ، التنمية المستدامة (اقتصادية ،اجتماعية، ثقافية ، أساسية).

هذه الأدوار الوظيفية التي سعت الجامعة الجزائرية لتحقيقها لقيت مجموعة من التحديات الاجتماعية و الاقتصادية، المنهجية و التكنولوجية جعلت قيادة التعليم الجامعي تعمل على تخطيها من خلال التطور الكبير في أعداد الجامعات و طرح برامج تعليمية و تكوينية جديدة ، والتركيز على الوظيفة التعليمية و إمداد المجتمع بآلاف الإطارات في اطار السياسات الاقتصادية و الإنمائية للدولة.

و لقد جاءت هذه الدراسة لنحاول من خلالها القيام بالتحليل المنهجي الدقيق لواقع تطبيق الجودة في الجامعة الجزلئرية في إطار تحديد وظائف هذه المؤسسة التعليمية و مشاركتها الفعلية و الفعالة في خلق مورد بشري و فكري مستوفي شروط الجودة التعليمية العالمية من جهة ، و يدعم مشروع التنمية المستدامة من جهة ثانية وحتى نستكشف هدا الواقع فقد طرحنا السؤال المركزي التالي:

هل تطبيق نظام الجودة في التعليم الجامعي في الجزائر يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة؟

للإجابة على هذا السؤال حاولنا اشتقاق أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي:

1_ هل تؤدي معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية إلى تلبية إحتياجات سوق العمل ؟

2- هل يساهم تطوير البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية في زيادة التطوير المؤسساتي؟

3- هل نجحت أليات إدارة الجامعة الجزائرية في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية ؟

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع

لقد ارتبط اختيارنا لموضوع دراستنا الحالية بجملة من الأسباب يمكن اجمالها فيما يلي:

1- الأهمية المحورية لرسالة التعليم الجامعي في تنمية الرصيد المعرفي للمجتمع من جهة و تلبية متطلباته التنموية من جهة ثانية.

2- الاختلال الموجود بين أهداف جودة التعليم الجامعي و متطلبات التنمية المستدامة .

3- الإهمال الملحوظ لوظيفة الجامعة في المخططات التنموية و الذي يعد من العوامل المعرقلة لتطور المجتمع.

4- الرغبة في التعرف على الإصلاحات التي يشهدها التعليم الجامعي في الجزائر في إطار تطبيق مبادئ الجودة.

5- وجود عراقيل تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة الفعلية في المجتمع.

ثالثا: أهمية الدراسة

يكتسي الموضوع درجة عالية من الأهمية نوضحها في النقاط التالية:

1- تحاول هذه الدراسة الكشف عن الدور الذي يلعبه التعليم الجامعي في الاستجابة للتحديات و المتغيرات الدولية و المحلية.

2- أهمية الإصلاحات التي شهدها التعليم الجامعي في الجزائر استجابة لمتطلبات الجودة الشاملة.

3- أهمية جودة التعليم العالي في تدعيم و توجيه مخططات التنمية المستدامة.

4- الاهتمام بفعالية التعليم الجامعي في إطار تدعيم التنمية المستدامة بجودة المنتج التعليمي .

5- الاهتمام بالمؤسسة الجامعية باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المساهمة في عملية التنمية المستدامة.

رابعا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1- الكشف عن واقع التعليم الجامعي في الجزائر ضمن المعايير الدولية الجديدة و التي تحدد من خلالها مدى مساهمته في الوظيفة التنموية للمجتمع.

2-التعرف على مباديء الجودة في الجامعة الجزائرية باعتبارها مدخل لجودة المنتج التعليمي.

3- إبراز أهمية العناية بجودة التعليم الجامعي خاصة في إطار إعداد مورد بشري مؤهل علميا و عمليا للاندماج في سوق العمل .

4- الكشف عن العلاقة القائمة بين جودة وظائف التعليم الجامعي و متطلبات التنمية المستدامة.

5- زيادة الاهتمام بقضايا الجامعة باعتبارها آلية لتلبية الاحتياجات الوطنية و سوق العمل و خطط الإنماء الشامل على أسس علمية .

6- الكشف عن العوامل و الميكانيزمات التي تتحكم في نجاح جودة التعليم الجامعي في الجزائر.

7- العمل على إيجاد أرضية واضحة لبلورة السياسة الإصلاحية للتعليم الجامعي في الجزائر وفق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

خامسا: مفاهيم الدراسة

1- الجامعة

لقد تعددت تعاريف الجامعة حيث تتقاطع هذه الأخيرة مع قيم المجتمع ، فهي ليست مصدرا لإنتاج الشهادات فحسب بل هي صورة المجتمع في أرقى مظاهره ، كما يقول **إميل دوركايم Émile Durkheim**

" الجامعة هي صورة مصغرة للمجتمع الذي أوجدها و هي بذلك تحمل خصائصه و سماته الأساسية و بالتالي فإن وظائف هذه الأنظمة لا تخرج عن كونها أداة المجتمع في الاستقرار و الديمومة وفقا لقوانين وجودها الخاصة"[1]و الجامعة باعتبارها نظام رسمي يساهم بشكل فعال في عملية التنشئة الاجتماعية و صقل معارف الأجيال و استدخال لثقافة المجتمع وفق اتجاهات معينة و تمثيلات لقيم متنوعة ، فهي ((قنوات فاعلة لترويج الثقافة أو الإيديولوجية المهنية على الصعيد الثقافي و الاجتماعي الشمولي))[2].

فالجامعة هي مصدر لثقافة جديدة و قيم و أفكار نابعة من الجامعة بوصفها مؤسسة اجتماعية لها مميزاتها الخاصة وفق حقل جامعي مميز بتفاعلاته و سلوكياته و تصرفاته، مما يجعلها منتجة لتصورات تمثلات و أنماط لشخصيات بأفكار مميزة ،و يقول المفكر الألماني **كارل تيودور ياسبرس Karl Theodor Jaspers** عن الجامعة " بأنها الوجود الفكري للمجتمع" و دعم قوله **كارل ويلك** بقوله أن الجامعة مصدر المعرفة و أنها تستمد هويتها و شرعيتها من هذا الدور المعرفي الهام الذي تقوم به في حياة المجتمع .

[1]- علي وطفة ، "الخلفيات الاجتماعية للتفاعلات التربوية في الجامعات العربية" ، المستقبل العربي ، العدد 214 ، 1996 ، ص79.

[2] - مصطفى محسن ، "أولويات تحول الإطار السوسيولوجي للنظام التربوي ،" دراسات عربية ، عدد 16، 1988 ، ص 54.

من خلال التعريفين يتضح أن الجامعة تمثل المخزون المعرفي للمجتمع ، فالمجتمع لا يحتاج لموارد طبيعية و مادية فحسب في بناء اقتصاده فهو بحاجة إلى موارد معرفية ، و هو ما تنتجه الجامعة فهناك علاقة تأثر و تأثير تربط كل من هذه المؤسسة و البيئة التي تنتمي إليها فهذه الأخيرة تمنحها شخصيتها بتحديد قيمها و أهدافها و وسائلها و هي تدفع مجتمعها للتقدم الثقافي و التكنولوجي.

إن المتتبع لتطور مفهوم الجامعة عبر الحقل التاريخي و ما كتبه المختصين يدرك إجماعهم على دور الجامعة في نقل المعرفة للأجيال ، غير أنهم انقسموا إلى اتجاهين حسب طبيعة الدور المعرفي[1].

الاتجاه الأول: يرى دور الجامعة بصفتها مؤسسة علمية هو نشر المعرفة إلى خارج فضائها و تنشئة الأجيال عن طريق نقل التراث الثقافي و المعرفي للمجتمع للأجيال.

الاتجاه الثاني: يركز على البعد المعرفي يوسع دور الجامعة إلى اكتشاف المعرفة و تنميتها و ليس فقط نشرها ، و اعتبر هذا الاتجاه ان الجامعة لتأخذ هذه التسمية يجب أن تكون مشاركة في الإبداع المعرفي و الفكري من خلال البحث العلمي و إلا فهي مدرسة ثانوية.

1-1-التعريف الإجرائي

من خلال التعاريف السابقة للجامعة يمكننا القول أن الجامعة نسق فرعي خاص يوجد في المجتمع له مميزاته و قيمه، يتفاعل مع الأنساق الأخرى المكونة له في ظل أدوار و و ظائف يؤديها ، تعمل على نشر و إنتاج المعرفة و إعادة إنتاجها لخدمة الفرد من جهة و تنمية المجتمع من جهة ثانية في ظل متطلبات و احتياجات محلية و عالمية .

2- التعليم الجامعي

لقد عرف التعليم الجامعي وفق **الموسوعة العربية العالمية** بأنه " التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهدة جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي"[2]

---

[1] – شابي محمد ،" دور التعليم الجامعي في تشكيل تمثلات الطلبة للمرأة العاملة" ، دراسة ميدانية لتمثلات طلبة جامعة باجي مختار ، عنابة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علم الاجتماع التربية ، جامعة جيجل ، 2010 ، ص44.

[2] – الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، السعودية ، الجزء7، 1999 ص25.

و تعرفه **اليونيسكو** بأنه "الدراسات بكل أنواعها التي تعمل على التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة"[1].

من خلال التعريفين يتضح أن التعليم الجامعي :هو المرحلة الثالثة من التعليم الذي يتلقاه الفرد بعد الابتدائي و الثانوي ، تكون مسؤولة عنه مؤسسة تكوينية تختلف تسميتها :فهناك الجامعة ،الكلية ،الأكاديمية لكن الجامعة أعلى مؤسسة معروفة تقدم تخصصات واسعة علمية اجتماعية ، إنسانية لأفراد يسمون بالطلبة يساهمون في التنمية.

كما عرف التعليم العالمي بأنه "المسؤولية الجامعية التي يتحملها الجامعيون عبر البحث الأكاديمي و البحث التخصصي ، و أنه يكون هذا البحث ملقنا للطلبة عبر التعليم العالي عن طريق نشر الكتب و المقالات .

و لذلك يصر و يلزم أن يكون مستوى الدروس عالي جدا و يساعد في تطوير العلوم[2].

كما عرفه **سعيد طه محمد** " بأنه أداة رئيسية لتحقيق الأمن القومي و تحقيق التنمية الشاملة و أداة لبناء الجيش و الأسطول القوي و تحقيق التنمية الشاملة لمختلف مجالاتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التكنولوجية" [3].

و هناك من يرى أن التعليم الجامعي هو "العمليات الرسمية التي يكتسب من خلالها الفرد المعلومات الجديدة ، و التي ينقل المجتمع ثقافته المكتسبة إلى أجياله الجديدة بهدف استمرار وجوده و تنميته.

---

[1] – UNESCO, World conference on higher education, higher education in the twenty-first century vision and action, 1998, p1.

[2] – وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، التعليم و البحث العلمي في الجزائر من 1962 _ 2002 ، ص12-18.

[3] – أيمن يوسف ، "تطور التعليم العالي– الإصلاح و الآفاق السياسية "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008 ،ص 16.

كما أنه يتضمن تلقين المهارات الحرفية و المهنية الضرورية للإندماج المهني السوي داخل المجتمع" [1].

2-1-التعريف الإجرائي

من خلال هذه التعاريف يتضح أن التعليم الجامعي هوعملية تنظيمية تقوم بها مؤسسة رسمية هدفها النظري نشر و تزويد الطلبة بالمعارف و المؤهلات العلمية في شتى العلوم و التخصصات ليحافظوا من خلالها على قيم مجتمعاتهم من جهة و المساهمة في التنمية الشاملة لكل قطاعاتها من جهة ثانية ، و هذا عن طريق المهارات العملية و المهنية المكتسبة من خلال هذه العملية التكوينية.

3_ الأستاذ الجامعي

يعرف الأستاذ الجامعي بأنه " مختص يستجيب لطلب اجتماعي، يتحكم في عدد لابأس به من المعرفة، و كذا المعرفة العلمية، و هو عامل حرفي في اختياراته البيداغوجية مع الحرص على جعل حرية المبادرة و الاستقلالية توافق و بكل حساسية منفعة المتلقين"[2] .

من خلال هذا التعريف يتضح أن الأستاذ هو الوسيلة الإنسانية التي تعمل عل تزويد الأفراد _الطلبة_ بالمعارف و الخبرات عن طريق مجموعة من الأدوار يكون حر في طريقة توصيلها ، لكن المهم في ذلك أن تكون مناسبة لقدرات الطلبة ، لذلك فالأستاذ مطالب بتكييف جهوده مع طبيعة المقاييس المقدمة و هذا ما يجعل الأستاذ الجامعي يتميز بخاصية عن غيره من المعلمين ، و هو أن يكون باحثا قبل كل شيء و قد كتب البعض "من الواجب على الأستاذ الجامعي أن يكون باحثا قبل كل شيء و من واجبه المشاركة بطريقته حسب تخصصه في البحث فهو الوحيد القادر على كشف الطالب ذو الميول للاكتشافات"[3].

كما يعرف الأستاذ أيضا بأنه "مختص يستجيب لمطلب اجتماعي، يتحكم في عدد لابأس به من المعرفة و كذا المعرفة العلمية".

---

[1] – أحمد مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ،1975 ،ص166 .

[2]–Burn–j–école cherche ménager, édition INSP, paris، 1997، p123.

[3] – Kougdrnouff (v) : la face cachée de l'université, PUF,Saint Germain, 1ere édition paris,1972,p161.

و يعرف الأستاذ الجامعي بأنه "الناقل للمعرفة و المسؤول عن سير العملية البيداغوجية و قد تعدى عمل الأستاذ التدريس و التلقين المعرفي، بل أصبح هو المسير لعملية اكتساب المعارف عند الطالب و الذي يقوم بمهمته لسياسات الجامعة كتنفيذ المراجع و إجراء عمليات التقويم بها ،و للأستاذ عدة مهام يقوم بها كالتدريس و الإشراف على مذكرات التخرج و البحوث و التربصات الميدانية و الاجتماعية و البيداغوجية و الإدارية و كذلك المشاركة في تحضير الامتحانات[1].

يتضح لنا من التعريف أن وظيفة الأستاذ لا تقتصر على نقل المعارف فقط بل العمل أيضا على مراقبة تلك المعارف من خلال الإشراف على المذكرات و البحوث العلمية فهو من أهم عناصر العملية التعليمية.

و في تعريف آخر نجد أن الأستاذ الجامعي "يعتبر موظفا في الجامعة متحصل على شهادة في التخصص الأكاديمي يهتم مباشرة بالتعليم و البحث العلمي، يقوم بأدوار عديدة تجعل منه خبيرا و مصمما و ناقلا للمعرفة و مقوما و محفزا و مشرفا أكاديميا، محققا لذاته و مراقبا لأدائه و مشاركا لطلبته[2]

كما يعرف الأستاذ أيضا بأنه "هو ذلك الشخص الذي يشترك مع طلابه في تحقيق النمو الذاتي الذي يصل إلى أعماق الشخصية و يمتد إلى أسلوب الحياة"[3].

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن الأستاذ الجامعي يجب أن يمتلك خبرات و إمكانيات ترقي من وظيفته الروتينية إلى وظيفة التعبير و القدرة على البحث و التفكير ، بغية الوصول إلى الأفضل ، و هو تنمية أنماط سلوكية و صفات شخصية جيدة لدى طلابه فتصبح لديهم ثقة بنفوسهم ، تجعلهم قادرين على تحقيق الأهداف المنشودة ، و في الوقت نفسه قادرين على الاستجابة للتغيرات الاجتماعية و السياسية و الثقافية للمجتمع .

---

[1]– بواب رضوان ، "الكفايات المهنية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي من وجهة نظر الطلبة، طلبة جامعة جيجل نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع العمل و التنظيم ،جامعة سطيف، الجزائر، 2014 ص36.

[2]– أحمد عبد الباقي البستان ، محمد وجيه الصاوي ، " دراسات في التعليم المعاصر"، مكتبة الفلاح للكويت ، 1999 ، ص17.

[3] – محمد العربي ولد خليفة ،"المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1989 ، ص197 .

و الجدير بالذكر أن دور الأستاذ الجامعي لم يعد مرتبط بالتدريس و البحث العلمي فقط ، بل تعدى إلى أن يكون عاملا مؤثرا في مجتمعه بسبب التغيرات و التطورات العلمية والتكنولوجية و التحولات الاقتصادية و السياسية في العالم ، و لذلك لابد عليه من تطوير ذاته و أداء أدواره بما ينسجم و روح العصر، و لن يكون له ذلك إلا بامتلاك كفاءات شخصية و معرفية و أدائية فاعلية و هذا ما نجده في التعريف التالي:

"إن دور الأستاذ الجامعي المعاصر ازداد في هذا العصر حيث لم يعد مقتصرا على زيادة المعرفة بل تعداها للمساهمة في تغير النظام التربوي من أجل تحقيق التعليم الملائم و الوظيفي، إن المدرس الجامعي المعاصر يجب أن يكون ملتزما اتجاه مجتمع عماده العدل و المساواة ، و لذلك ينبغي عليه العمل على ترسيخ هذه القيم و نشر المعرفة و المهارات في المجتمع [1].

إن دور الأستاذ الجامعي المعاصر يحتم ضرورة العمل على تنمية السمات الشخصية و المقومات المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، و ذلك من أجل تحسين أدائهم و الارتقاء بمستواهم الأكاديمي و المهني و هذا يعتبر من أدوات تحقيق الجودة في التعليم العالي التي تتطلب تميزا في المفاهيم و الأدوار و مستويات الأداء، هذه الأخيرة التي تقرر الكثير من مستوى أداء مخرجات العملية التعليمية التي أكدت العديد من الدراسات أن نوعية و جودة هذه العملية يمكن تطويرها من قبل الهيئة التي تقوم بها ، و ما لم يقوموا هم أنفسهم بالتطوير فلن تتحسن عملية تعزيز تعلم الطلاب.

4_الطالب الجامعي

يعتبر الطالب الجامعي من العناصر الفعالة في العملية التعليمية حيث عرف بأنه "ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى المرحلة التعليمية الجامعية تبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك ، و يعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية و الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي"[2].

---

[1] – أبو نوار عبد الله ، "الحاجة إلى التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العربية" ، مجلة التربية الجديدة ، العدد 51 ، 1990 ، ص 121.

[2] – فضيل دليو و آخرون ،" الجامعة تنظيمها و هيكلتها"، نموذج جامعة قسنطينة ، مجلة الباحث، العدد الأول ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، جوان 1995 ، ص211.

إن المتمعن لهذا التعريف يجد أن الطالب الجامعي هو ذلك الفرد الذي يملك مؤهلات تسمح له بالانتقال من مرحلة الثانوية إلى الجامعة عن طريق شهادة الباكالوريا التي تقيم قدراته العلمية و تقوم بتوجيهه وفق التخصص المناسب لذلك.

كما يعرف أيضا بأنه "فرد من جماعة من المثقفين ليسوا طبقة و لكنهم حالة وقتية يجمعهم وقت الدراسة ثم يصبحون قوة انتاجية و يصطدمون بالمجتمع القائم و لذلك فإنهم يحاولون تحقيق الذات و هم مجتمعون" [1].

إن التعريف السابق يدل على أن الطالب صفة يكتسبها الفرد بحكم مزاولته للتعليم الجامعي الذي يكتسب وراءها قدرة على الانتاج لا يمكنه أن يحققها إذا لم تكن لديه حصيلة معرفية كافية اكتسبها من انتمائه لتلك الجماعة و هذا إن كان يدل على شيء فهو يبرز ما للطالب من خصائص فيزيولوجية نفسية و أخرى عقلية واجتماعية تصبح حياته كشخصيته وصولا به إلى مستويات معينة من النضج و إلى درجات متفاوتة من القدرات ، و لهذا قد اهتم العديد من علماء النفس بتحديد خصائص الطالب و بسبب الاختلاف و التشابه بينهم باعتباره يمثل مرحلة هامة و هي مرحلة الشباب.

"فالطالب الجامعي يمثل مرحلة الشباب كمرحلة تتميز بمجموعة من الخصائص و السمات و تمثل فضاء لظهور مجموعة من القدرات تدخل في تكوين الشخصيات [2].

يوجد هذا الاختلاف في الخصائص و القدرات بين الطلبة يجعل المؤسسات التعليمية مطالبة بتوفير و تهيئة المناهج و الأساليب و الأدوات المناسبة لها ليتمكن الطالب من أن ينمي شخصيته ليكون ناضجا و قادرا على الاندماج في مجتمعه بكونه عنصرا أساسيا في تنميته في ظل التغيرات و التيارات التي يشهدها الوضع العالمي الراهن.

---

[1] – بومعيزة السعيد ،" أثر وسائل الإعلام على سلوكيات و القيم لدى الشباب" ، دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة ، رسالة دكتوراه، قسم الإعلام والإتصال ، جامعة الجزائر، 2005 ، ص29.

[2] – عبد الستار ابراهيم ، "الإنسان و علم النفس" ،سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ط1 ، 1985 ، ص22.

4-1-التعريف الإجرائي

الطلبة هم أفراد أكثر وعيا و إمكانية من حيث المعارف و التكوين الذي يتلقونه في مؤسسة ذات تعليم عالي "الجامعة" و هذا بعد انتقالهم من الثانوية ، و يساهم هذا التكوين في تطوير شخصيتهم و اكسابهم قيم يتأثرون بها و تجعلهم يساهمون في تطوير مجتمعاتهم و تنميتها.

5_البحث العلمي

إن البحث العلمي هو نشاط فكري منظم يقوم به المتخصصون في حقول المعرفة المختلفة وفق منهجيات علمية معينة ، و ذلك من أجل إثراء المعرفة الإنسانية و تطويرها و تجديدها و كذلك معالجة المشاكل و القضايا التي تعيشها المجتمعات المعاصرة ، في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و التقنية و البيئية و هو يمثل وظيفة أساسية من وظائف الجامعات في الوقت الحاضر[1].

كما يعرف أيضا بأنه "نشاط تقوم به المؤسسات التي تعمل كمراكز تطوير الثقافة في المجتمع و تجديد فكره، في مقابل حفظ التراث الحضاري و تنمية مدارك الأفراد باستمرار في ضوء التغيرات المحيطة به خارجيا [2].

كما يعرف أيضا بأنه "عملية فكرية منظمة يقوم بها أشخاص أو شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق في مسألة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث بغية الحصول إلى حلول ملائمة أو نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث[3] .

إن التعاريف الثلاثة السابقة تدور حول أن البحث العلمي هو جهد فكري منظم و استقصاء دقيق يقوم به أشخاص دو خبرة و معارف ، و هذا وفق خطوات علمية منظمة و هذا باختيار الأدوات اللازمة لجمع المعلومات حول القضايا و المشاكل التي تعيشها المجتمعات من أجل الوصول إلى الحقائق التي تعد حلول لتلك المشاكل ، فالبحث العلمي هو عمل أكاديمي تقوم به الجامعة الغرض منه تطوير المعرفة

---

[1] – مليحان معيض الثبيتي ،" الجامعة ،شأتها، مفهومها، وظائفها" ، دراسة وصفية تحليلية ، المجلة التربوية النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 54، 2000، ص214.

[2] – وفاء محمد البرعي، "دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري"، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1 ، 2002 ، ص290.

[3] – عبد الفتاح خضر، "أزمة البحث العلمي في الوطن العربي"، معهد الإدارة العامة، السعودية، ط1، 1981 ،ص11 .

الإنسانية من جهة و استخدامه في مجالات التنمية الاقتصادية من جهة ثانية ، من خلال وظيفة البحث العلمي يتضح أن هناك أنواع للبحوث "توجد بحوث علمية أساسية تطبيقية تستخدم في مجالات التطبيق الزراعي أو الصناعي أو الخدمات ، و تؤدي نتائج هذه البحوث إلى تحسين الطرق و الوسائل المستخدمة و رفع كفاءة أدائها ، و هنالك بحوث تطوير و تنمية بهدف التطوير و التجديد ، و بحوث الخدمات العلمية العامة لجمع المعلومات و البيانات العلمية و حفظها و وضعها في صورة صالحة للاستخراج[1].

5-1-التعريف الإجرائي

لقد أصبحت البحوث العلمية ترتبط بحركة النمو الاقتصادي و أصبحت مجالا خصبا لاستثمار الأموال كضمان لمضاعفة الدخل القومي و رفع مستوى معيشة الفرد و المجتمع لاسيما في الدول المتقدمة.

و بما أن البحث العلمي في الجزائر تختلف خصائصه عن البحث العلمي في الدول الأخرى ، و هذا ما يجعلنا نضع التعريف التالي المناسب لإطار بحثنا :"البحث العلمي نشاط فكري منظم هدفه تنمية و تطوير المعرفة في إطار بحوث أكاديمية أساسية فقط بعيدة عن البحوث التطبيقية المصورة لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع".

6- الجودة

ورد في بعض المفاهيم العربية مثل المعجم الوسيط أن الجودة تعني كون الشيء جيدا وفعلها الثلاثي "جاد" وهي: "قدرة المنتج المطلوب تقديمه في شكل منتج لإشباع استعمال العميل ومتطلباته"[2] كما عرفت بأنها "ملائمة المنتج للمستخدم"[3].

إن مصطلح الجودة هو مصطلح اقتصادي ظهر بناءا على التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الدول الصناعية المتقدمة بهدف مراقبة جودة الإنتاج من جهة وكسب ثقة المستهلك من جهة ثانية ،

[1] – مصطفى كمال ، "البحث العلمي في خدمة المجتمع" ، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية، جامعة القاهرة ، 1973 ، ص150-151.

[2] – خليل إبراهيم وآخرون ،"إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ال أيزو 9001-2000 ، مكتبة الأشقر ، بغداد ، 2002 .

[3] – قاسم نايف علوان ، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ال أيزو 2001-2000 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ط1، 2009 ، ص20 .

وبالتالي ترتكز الجودة على التفوق والامتياز لنوعية المنتج في أي مجال ، ويمكن أن نعرفها أيضا بأنها: "مقابلة توقعات الزبون وتجاوزها الى أحسن منها"[1].

من خلال ما سبق يتضح بأن الجودة يميزها معيارين:

المعيار الاول : يتعلق بالمنتج بحيث يجب أن يكون انتاجه مطابقا للمواصفات الموضوعة.

المعيار الثاني:يتعلق بالمستهلك فالإنتاج يجب أن يكون ملبي لمتطلباته وحاجاته.

وهناك من عبر على أن الجودة هي "موائمة المنتج للاستعمال من خلال خمسة مميزات أساسية وهي كما يأتي:

1_الصفات التكنولوجية وتتمثل في الصلابة ،القوة المتحققة بالمخرجات.

2_الصفات النفسية والتي تتحقق من خلال (الشكل – الجمالية).

3_الصفات الزمنية والمتعلقة بالموثوقية والديمومة.

4_الصفات التعاقدية وهي الصفات التي تتضمنها شروط الضمان.

5_الصفات الأخلاقية والمتعلقة بدرجة مصداقية رجل البيع وامانته[2].

وتعرف كذلك بأنها "تكامل الملامح والخصاص الكلية لمنتج أوخدمة ما بشكل يمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محدودة أو معروفة ضمنا "[3].

وتعرف أيضا أنها"تحسين الخدمات التي من خلالها وبالاستعانة بعدد من الوسائل يتم إنجاز كافة المهام والأهداف المطلوبة ،من مواصفات المنتجات والخدمات التي ينبغي أن تتسم بمستويات معينة من

[1] – Bank،john.the essence of total quality management،new jersey:prentice-hall.inc.2001 p4

[2] – غبد الحميد البلداوي ، زينب شكري ، "إدارة الجودة الشاملةوالمعولية (الموثوقية)والتقنيات الحديثة في تطبيقها واستدامتها ، دار الشروق2007 ، ص 20.

[3] – طارق عبد الرؤوف ، "الجودة الشاملة والاعتماد الاكاديمي في التعليم " المجموعة العربة للتدريب والنشر، القاهرة ،مصر، 2014 ،ص 21.

الجودة".[1]

6-1-التعريف الاجرائي

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن مفهوم الجودة متعدد المعاني ويختلف نسبيا بناء على الجهة التي تستخدمه ، فبالنسبة للمستهلك فتمثل مدى تحقيق المنتج لرغباته وحاجاته ، أما بالنسبة للمنتج فهي تمثل مدى مطابقة المنتج للمعايير والمقاييس الموضوعة والتي بإمكانها أن تنافس السلع والخدمات المماثلة لها ، و إن مفهوم الجودة لم يعد ينحصر على السلع وخدمات المنظمة بل اتسع ليشمل المجتمع ككل بنشاطاته ومقوماته وبالتالي يرتبط بكل مؤسساته وأهمها المؤسسات التعليمية ،وهذا ما يجعلنا نتطرق لاحقا لمفاهيم الجودة في التعليم.

إن مفهوم الجودة لم يبقى منحصرا بالمفهوم التقليدي الذي كان يعتبر الجودة عبارة عن المطابقة للمواصفات وإنتاج منتجات خالية العيوب ،فأصبح تحقيق الجودة يتطلب التعرف على حاجات العملاء ورغباتهم بصورة تفصيلية وتحقيق أهداف المنظمة ،ومن ثمة ظهرت الحاجة إلى معالجة الجودة انطلاقا من مفهوم أكثر شمولا يأخذ بغين الاعتبار أهداف كل الأطراف المستفيدة وهو "مفهوم الجودة الشاملة".

7- الجودة الشاملة

تعددت وتنوعت تعاريف الجودة الشاملة عند الباحثين ولكنها تجتمع في كونها تحتوي على معاني الكفاءة والفعالية معا، فالجودة الشاملة تعني العمل على استغلال واستخدام الإمكانيات المتاحة "المدخلات" للحصول على مخرجات وذلك بأقل تكلفة وأقل جهد ،فليس المهم الوصول إلى الربح فقط بل يجب تحقيقه بكل فعالية لذلك ذهب البعض إلى أن الجودة الشاملة هي "الكفاءة"[2].

كما أنها عرفت بأنها "تحقيق رغبات وتوقعات العميل وذلك من خلال تعاون الافراد في جوانب العمل بالمؤسسة"[3]

---

[1]- يوسف حجيم الطائي وآخرون ، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي" ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ،ط1،2008،ص27.

[2]- صالح ناصر عليمات ، "إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير" ، دار الشروق، الأردن ط1 ، 2004 ، ص16.

[3]- دال بترفليد ، " الرقابة على الجودة" ، ترجمة سرور علي سرور ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1995 ، ص611.

وفي نفس السياق نجد أيضا التعريف "بأنها تلبية رغبات العميل وتحقيق توقعاته ورضاه من خلال تضافر الجهود لجميع الأعضاء سوآءا أكانوا داخل المؤسسة أو خارجها".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن الإشارة الى أن فعالية العمل داخل المؤسسة لا يمكن تحقيقها إلا بالعمل على توفير متطلبات العميل بالمواصفات المرغوبة بأقل تكلفة وجهد وأقصر وقت، تدعيم الاتصال بين كل أفراد المؤسسة لتبادل الأفكار والمعلومات حول الإنتاجية ليشعر كل فرد بأن له دور فعال في تحقيق هذه العملية بنجاح ،وهذا لن يتحقق إلا في إطار الحوار والنقاش لدعم الأفكار الجديدة البناءة القادرة على توفير خصائص منتج بالصفات المطلوبة ،كما يجب دائما العمل على تقييم وتقويم عمل المؤسسة بتحديد جوانب النقص ومعالجتها وتدعيم الجوانب الإيجابية بتطويرها باستمرار، فمن خلال هذه المراجعة يمكن تقرير جوانب القوة والابتعاد عن الأخطاء والمزالق التي يمكن أن تقع فيها المؤسسة.

7-1- التعريف الاجرائي : الجودة الشاملة هي توفير جملة من الصفات في كل ركائز العملية الإنتاجية في المؤسسة بدءا من المدخلات التي يجب استغلالها أحسن استغلال وهذا في الوقت المناسب وبالجهد الكافي ،للوصول الى المخرجات التي يجب ان تعبر عن متطلبات ورغبات العاملين في المؤسسة من جهة والمجتمع الخارجي من جهة ثانية.

8- إدارة الجودة الشاملة

إن إدارة الجودة الشاملة تعني الوصف الشامل لكل عمليات الإنتاج والعمليات المقترحة لتحسين الجودة وبشكل مستمر، وتهدف للوصول للتكامل في جودة المنتجات المقدمة للمستهلك ومن هنا تعددت تعاريف إدارة الجودة الشاملة وفلسفتها التي ميزتها في الفكر الإداري الحديث وسوف نستعرض بعض التعاريف:

عرفت ادارة الجودة الشاملة على أنها شكل تعاوني لانجاز الأعمال بالاعتماد على الجهود المشتركة بين الإدارة والعاملين بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية وبشكل مستمر.[2]

---

[1]- صبري كامل الوكيل ، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الأمريكي وإمكانية تطبيقها في مجال إدارة التعليم الأساسي في مصر "بحث منشور في مؤتمر التعليم الأساسي ، 1997، ص14.

[2]- Jabloski.j،implementing total quality management،USA ،1991،p30

كما عرفها المعهد الفدرالي الأمريكي للجودة على أنها "تأدية العمل الصحيح بشكل صحيح من أول مرة مع الاعتماد على تقييم العميل في معرفة مدى التحسين في الأداء".[1]

أما دليل إدارة الجودة الشاملة الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية فقد عرفت إدارة الجودة الشاملة على أنها "مجموعة من المبادئ الارشادية والفلسفية التي تمثل التحسن المستمرلأداء المنظمة ،من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والمصادر البشرية لتحسين الخدمات والمواد التي يتم توفيرها للمنظمة ،وكل العمليات التي تتم في التنظيم والدرجة التي يتم فيها تلبية حاجات العميل في الوقت الحاضر والمستقبل".[2]

كما عرفت على أنها "تحول في الطريقة التي تدار بها المنظمة والتي تتضمن تركيز طاقات المنظمة على التحسينات المستمرة لكل العمليات والوظائف وقبل كل شيء المراحل المختلة للعمل، حيث أن الجودة ليست أكثر من تحقيق حاجات العميل".[3]

من التعاريف السابقة يتضح بأنها فلسفة صممت لتغيير الثقافة التنظيمية بما يجعل المنظمة سريعة في استجابتها ومرنة في تعاملها ومركزة على الزبون ، ينتشر فيها مناخ صحي وبيئة تتيح أوسع مشاركة للعاملين في التخطيط والتنفيذ للتحسين المستمر ومواجهة احتياجات الزبائن.

ومن وجهة نظر البعض "فإنها فلسفة إدارية حديثة تأخذ شكل نهج أو نظام اداري شامل قائم على احداث تغيرات جذرية لكل شيء داخل المنظمة، من أجل تحسين وتطوير مكوناتها للوصول إلى أعلى جودة في مخرجاتها (سلع–خدمات) بأقل تكلفة ممكنة وتحقيق أعلى درجة من الرضا لدى عملائها ".[4]

وعرفت على أنها "فلسفة إدارية عصرية ترتكز على عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة الموجهة التي يستند اليها المزج بين الوسائل الإدارية الأساسية والجهود الابتكارية، وبين المهارات الفنية المتخصصة من

---

[1]– القحطاني سالم سعيد ، "إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيق مافي التعليم الحكومي" ، مجلة الإدارة العامة ، العدد 78 ، 1993 ، ص17.

[2]– محمد عوض الترتوري ، أغادير فرحات ، "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و المكتبات ومراكز المعلومات "دار المسيرة ، الاردن ، ط1 ، 2006 ، ص31 .

[3]– محمد عوض الترتوري ، "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي" ، المجلس السعودي للجودة ، جدة ، 2005 ، ص15.

[4]– عقيلي عمر وصفي ، "المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة " ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2001 ، ص31.

أجل الارتقاء بمستوى الأداء والتحسين والتطور المستمرين"[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المبادئ التالية:

أ-ضرورة التركيز على كل نشاط داخل المؤسسة من المراحل الأولى وذلك بتدعيمه وتحفيزه في إطار الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة وجهد ممكن، وهذا لتفادي كل الخطاء والانحرافات الممكن الوقوع فيها فالمعالجة مطلوبة والتطوير ضروري.

ب-تنمية روح التعاون داخل المؤسسة واشعار العامل بأنه مساهم فعال في العملية الإنتاجية وهذا يرفع من معنوياته ويشعره بالانتماء للمؤسسة، وهذا يدفعه لإبداء آراءه واتجاهاته في العمل في إطار ما يعرف بالإدارة الذاتية.

ج-يجب أن تعمل المؤسسة دائما على تطوير نظامها ونهجها بالانفتاح على المحيط المنافس وتوفير خبرات جديدة للاعتماد غليها سواءا ما تعلق بالعمليات الإدارية أو الإنتاجية.

8-1-التعريف الاجرائي

إجمال ما يمكن قوله أن إدارة الجودة الشاملة هي فلسفة إدارية منطلقها تحديد الرضا للمستهلك ورغباته ومتطلباته بمنتج يحمل كل عناصر الدقة والإتقان.

من خلال تعاريف الجودة الشاملة وإدارة الجودة الشاملة يتضح بأنه لا يجب الخلط بين المفاهيم:

فالأولى تعني السمات والمعايير الواجب توفرها في الإنتاج وعملياته أما الثانية فتعني جميع الأنشطة التي يبذلها مجموعة من الأفراد المسؤولين عن تسيير مؤسسة ، وتشمل العمليات الإدارية بمختلف مراحلها (تخطيط، تنفيذ، تسيير، مراقبة،تقويم) وهذه العمليات من شأنها تحقيق الفائدة لها ولمحيطها وتطورها.

ومنه فإن الجودة الشاملة هي تطور للمفهوم التقليدي الأصيل "الجودة" وإدارة الجودة الشاملة هي مدخل إداري يرتبط بالفحص و التحليل والتركيز على تأكيد ثقافة الجودة ، باشراك كل الفاعلين في المؤسسة ، فإدارة الجودة الشاملة جاءت تحتها عدد كبير من مبادرات الجودة سواء في التصنيع ،

[1]- أحمد الخطيب ، "إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الإدارة الجامعية" ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، العدد3 ، 2000 ، ص83.

الاقتصاد ، التعليم ، المجال الحكومي وقد انعكس تطبيق هذا النموذج الإداري في مجال التعليم بنشأة حركة المعايير القومية ،بسبب المتغيرات العالمية الجديدة التي تشكل في مضمونها معالم النظام العالمي الجديد الذي يتصف بالتغير السريع والمستمر والتحول الجذري نحوما هو أفضل للبشرية ، وبالتالي أصبحت الجودة في التعليم عامة والتعليم العالي خاصة قوة دافعة يحقق هذا النظام التعليمي من خلالها أهدافه و رسالته المنوط بها من قبل المجتمع ،وعلى هذا الأساس سوف نستعرض الأن بعض التعاريف المرتبطة بالجودة الشاملة في التعليم العالي.

9-الجودة الشاملة في التعليم العالي : التعليم العالي في الفترة الأخيرة شهد تحولات كبيرة على مختلف المستويات لمواكبة حاجات المجتمع عامة والفرد خاصة وهذا في إطار العصر الرقمي والتقني الذي لامجال فيه لغير الإتقان والدقة أو ما يعرف بالجودة ،وباعتبار أن جودة التعليم الجامعي هي محور بحثنا فيمكننا تعريف هذا المفهوم على أنه:

"عبارة عن عملية توثيق البرامج والإجراءات وتطبيق الأنظمة واللوائح والتوجيهات ،تهدف الى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والارتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية والثقافية ولايتحقق ذلك الا بإتقان الأعمال وحسب إدارتها "[1]

وعرفت الجودة في التعليم أيضا أنها:"عملية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم وتعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات المستمدة من الواقع ،التي تعمل على توظيف مهارات العاملين وقدراتهم الفكرية في مختلف مستويات المنظمة (التنظيم) وبشكل إبداعي لضمان التحسن المستمر للمؤسسة".[2]

من خلال التعريفين السابقين نجد أن:

الجودة في التعليم العالي هي عبارة عن نظام يتم من خلاله تفاعل كل العناصر المشاركة في العملية التعليمية أي تفاعل المدخلات سواءا أفراد، أساليب ،أدوات ،مناهج من أجل ترقية وتحسين جودة

[1]- يوسف حجيم الطائي والعبادي هاشم فوزي ، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي -دراسة تطبيقية"، جامعة الكوفة ، مجلة العزى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد الأول ، العدد3 ،2001 ، ص192.

[2]- سعاد بنت فهد الحارثي ، "دراسة لخفض التكلفة في كليات التربية للبنات بتطبيق منهج إعادة هندسة العمليات" ، ورقة دراسة مقدمة إلى المؤتمر الوطني الأول للجودة ، اللجنة الوطنية السعودية للجودة ، ص26 .

المخرجات المتمثلة في الإطارات والقدرات من الخريجين التي تسعى لخدمة مؤسسات المجتمع، فهذا يضمن الإستمرارية ونجاح الجامعة من جهة ،وحل مشاكل التنمية من جهة أخرى.

ونجد أن البروفيسور **غراهام غيبس** Graham Gibbs عرفها بأنها "عمل ما يؤدي إلى تطوير القدرات الفكرية والخيالية عند الطلاب ، وتحسين مستوى الفهم والاستيعاب لديهم و تزويدهم بمهارات حل القضايا والمشاكل وإنماء قدراتهم على توصيل المعلومة بشكل فعال والنظر في الأمور من خلال ما تعلموه في الماضي وما يدرسونه حاليا".[1]

من خلال هذا التعريف يرى **غراهام غيبس** أن تحقيق الجودة المطلوبة في التعليم لن تكون إلا باتباع مناهج تعليمية تشجع الطلاب على البحث العلمي والاستفسار والتحليل ، وتحثهم على طرح أفكارهم لبعثهم على الإبداع والتجديد وتنمية قدراتهم الذاتية ، التي من شأنها هي بدورها المساهمة في تطوير عملية التعلم في حد ذاتها.

وهناك أيضا من التعاريف من دعمت أفكار **غيبس** حيث نجد أن الجودة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال "الفلسفة التي تحمل أدوات وعمليات للتطبيق العملي ترمي إلى تحقيق ثقافة التحسين المستمر، يقوم بها كل العاملين في التنظيم المدرسي بهدف إرضاء وإسعاد المستفيدين"[2]

ونجد أيضا التعريف الذي مفاده أن "الجودة في التعليم تعني تحقيق مجموعة من الاتصالات بالطلبة بهدف اكتسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات ، التي تمكنهم من تلبية توقعات الأطراف المستفيدة "المنظمات ".[3]

من خلال هذين التعريفين يمكننا القول أن الجودة في التعليم الجامعي هي استراتيجية ونظام مسؤول عنه كل عنصر ينتمي لهذه المنظومة ، من أعضاء هيئة تدريس ، وطلاب ، ومناهج، ،وبرامج تعليمية ،طرق التدريس الوسائل والتجهيزات ،الإدارة والتشريعات واللوائح ،التمويل والإنفاق التعليمي وحتى

---

[1]– أحمد المصطفى ، "معايير لتقويم جودة التعليم لدى المدرسين " ، ترجمة لكتاب سالي براون وفل ريس ، دارالبيارق ، الاردن ، 1997 ص12.

[2]– الأغبري عبد الصمد ، "الإدارة المدرسية البعد التخطيطي والتنظيمي المعاصر" ، دار النهضة العربية ، لبنان ، ط1 ، 2000 ، ص 159 .

[3]– نورالدين رمان ، جابر مليكة ، "ضمان جودة التعليم العالي في ميدان العلوم الاجتماعية(المهام–المتطلبات)" ، ضمان جودة التعليم العالي المبررات والمتطلبات الملتقى الرابع ، خلية الجامعة لضمان جودة التعليم العالي ، جامعة بسكرة ،2008 .

البنية المحيطة بها ،وأي خلل في أحد هذه المكونات يقلل من فرصة تحقيق الجامعة لأهدافها الداخلية والخارجية.

وفي هذا الصدد نجد التعريف الذي مفاده أن الجودة في التعليم الجامعي هي "تفاعل المدخلات لتحقيق مستوى عال من الجودة إذ يقوم العاملون بالاشتراك بصورة فاعلة في العملية التعليمية والتركيز على التحسين المستمر لجودة المخرجات لإرضاء المستفيدين والشكل الموالي يوضح ذلك:

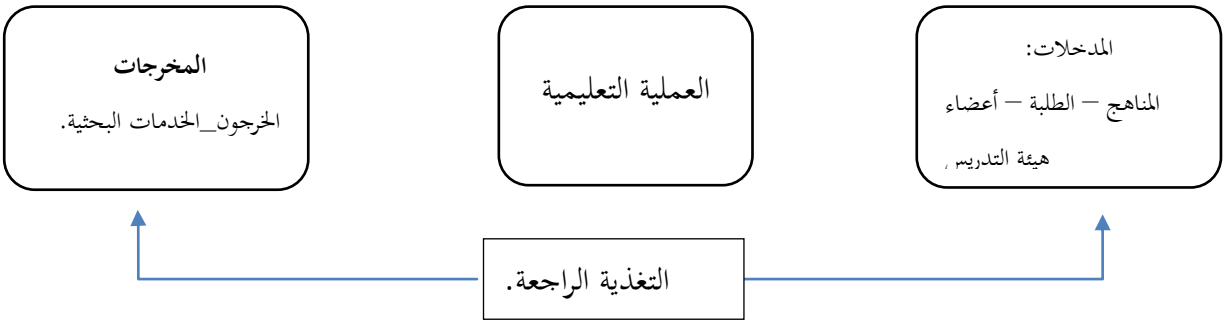

شكل رقم 1 : يوضح نظام الجودة الشاملة في التعليم العالي.

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال التعاريف السابقة نجد أن الجودة في الجامعة ركزت على المنتج التعليمي وضرورة التحكم فيه ، عن طريق تنويع قدراته بخصائص مختلفة تتوافق مع متطلعاته ورغباته من جهة ، واحتياجات ومتطلبات المجتمع وسوق العمل من جهة ، لذلك فإنه من الصعب الوصول للتطابق بين رغبات الطالب والمجتمع إلابتكاثف جهود كل أعضاء المؤسسة التعليمية من إداريين وأعضاء هيئة التدريس ، وتدريبهم على أن العمل هدفه الجودة وهذا بتسطير جملة من المبادئ الأولية للإعتماد عليها والتي تحدد جودة العمليات والمخرجات النهائية.

9-1-التعريف الإجرائي

الجودة الشاملة للتعليم الجامعي هي ثقافة تنظيمية ، تهدف لرفع مستوى جودة المنتج التعليمي في جميع الجوانب فتستطيع من خلالها الجامعة تحقيق أهم خدمة للمجتمع ، وهي تكوين أفراد قادرين على إحداث تنمية شاملة.

10- التنمية : في تحديدنا لمفهوم التنمية نجد أنفسنا أمام عدة تعاريف وعدة أراء حول هذا المصطلح:

فالتنمية لغة تعني "الرعاية المبذولة من أجل تحقيق اكتمال أطوار نمو الشيء ، وبلوغ كماله وهي لا تبتعد عن هذا المعنى في اللغات الأخرى "[1]

وهناك من يعرفها بأنها "احدى العمليات التي تهدف الى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع ، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يستخدمها اخصائيون مدربون وتكفل مشاركة كل القطاع بموارده البشرية والمادية في تخطيط التنمية وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية ومساهمة في تحقيق الأهداف من ناحية أخرى"[2].

وهناك من يعرفها أنها:"تلك الجهود التي تسعى الى تطوير وتحسين الاقتصاد ونمط معيشة جماعة معينة ، عن طريق خلق مناصب شغل دائمة وزيادة مداخيل الأفراد والتقليل من فرض الضرائب عليهم ، وهي خيارات متوالية من أجل خدمة الأفراد والجماعات ، فالتزايد في هذه الخيارات كان ومازال المشروع الهام للتنمية ".[3]

من خلال التعاريف السابقة نجد بأن التنمية عبارة عن تغيير يطرأ على المجتمع ليس لزيادة الإنتاج فحسب بل لزيادة الخيارات أمام أفراده لتحسين مستوى معيشتهم ، والوصول إلى رفاهيتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالاستفادة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة.

وفي نفس السياق نجد التعاريف التالية:

"هي حركة التغيير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء ومهام الأجهزة وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة المتوازنة حكوميا والذي يتمثل في الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة في الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية والرضا النفسي للسواد الاعظم من السكان".[4]

---

[1]- سعيد الحضري ، "الفكر الاقتصادي العربي في التنمية" ، مكتبة النهضة العصرية ، القاهرة ، 1990 ، ص21.

[2]- أحمد مصطفى خاطر ، " "تنمية المجتمع المحلي" تنمية الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ، ص211.

[3]- طلال البابا ، "قضايا التنميةوالتنمية في العالم الثالث" ، دار الطليعة، لبنان 1983 ، ص73-74.

[4]- محمد نبيل جامع "التنمية في خدمة الامن القومي " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر، 2000 ، ص57.

–وتعرف أيضا أنها "مجموعة التغيرات التي تحدث في الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية التي تسمح بزيادة حقيقية في الناتج القومي".[1]

إن مفهوم التنمية تطور حديثا ليصبح يدل على أنها "العملية الهادفة إلى إحداث تغيرات هيكلية اقتصادية، اجتماعية يحقق بموجبها الأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة ، التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المساواة وتزول بالتدريج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض والمشكلات البيئية ، ويتوفر للمواطن قدر أكبر من فرص المشاركة في توجيه مسار وطنه ومستقبله"[2] ، إن التطور في المفهوم التقليدي للتنمية أعطاها بعدا ثالثا إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي وهو البعد البيئي الذي يعد أحد المؤشرات لقياس التنمية ، فأصبحت أهداف التنمية لا تقتصر على الحاجات المادية بل أصبحت أيضا معنوية متمثلة في العلم والثقافة وفرص الإبتكار والإبداع و الإستمتاع بالاحترام في ظل بيئة نظيفة وراقية ، و هنا ظهرت فكرة الحديث عن التنمية المستدامة التي لا يمكن الحديث عن مؤشراتها إلا من خلال نظام إدارة يسعى للتنسيق بين مختلف سياسات المجتمع.

10–1–التعريف الاجرائي

التنمية هي عملية ديناميكية تنقل المجتمع بمختلف جوانبه إلى وضعية أحسن باستغلال كل موارده الطبيعية والبشرية والمالية والبيئية ،ومراعات خصوصية كل مجتمع ،وهذا لن يتحقق إلا بالتكامل بين إستراتيجيات كل مؤسساته وعلى رأسها الجامعة.

11– التنمية المستدامة

يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحادث في مفهوم التنمية ، فالمعنى اللغوي للإستدامة انتقل إلى اللغة العربية من المصطلح الإنجليزي "sustainability"، وترجمتها في المصادر العربية إلى

[1]– Alain bcione,Christine dello et les autres ,dictonnaire des sciences economiques paris ,armond colin ,1995,p99.

[2]– محمد فريد ، " تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ط 1 ،2000 ، ص151.

استعمالها أوصف الأشياء والأمور التي تتعلق بالاستدامة ، فقواميس اللغة العربية تترجم "sustainable" إلى مستدام[1].

وفي اللغة العربية جاء الفعل إستدام يحمل معاني متعددة منها :التأني في الشيء وطلب دوامه والمواظبة عليه ، وأهم المعاني التي يشير اليها هذا الوزن هي الطلب والقصد ، واستدام الأمر أي ترفق به وتمهل.[2]

أما المعنى الاصطلاحي: فقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية المنعقد في **ستوكهولم** سنة 1972 ، وقد تطور المفهوم أكثر عام 1992 في **مؤتمر ريوديجانيرو** حيث تم شبه اجتماع حول مفهوم هذا المصطلح حيث شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية.

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة التنمية المستدامة" بأنها تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة".[3]

من خلال هذا التعريف يتبين لنا أن التنمية المستدامة تعني الحفاظ على حقوق الأجيال في الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة باستمرار أي ليست لفترة الحاضر فقط بل للمستقبل وهذا ما يقصد به الاستمرار.

وفي نفس السياق نجد تعريف للتنمية المستدامة بأنها التوازن بين إشباع احتياجات الإنسان مع حماية البيئة الطبيعية ، على أساس أن هذه الاحتياجات ليست آنية أو مرتبطة بالحاضر فقط ،وإنما مرتبطة بالمستقبل البعيد، بمعنى ضمان قدرة أجيال المستقبل على إشباع حاجاتها ،[4]وهنا نجد أن هذا المفهوم له بعدا اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا.

11-1- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

---

[1]- بوبيش فريد ، "الاتجاهات البيئية -دراسة في علم اجتماع البيئة"، مطبعة سخري ، الجزائر ، ط1، 2013 ، ص97.

[2]- ابن منظور ،"لسان العرب" ، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان ، المجلد2 ،1997، ص432.

[3]- Pardy bruce, sustainable development in search of a legal rule,Journal of business administration and policy analysis. 1999.p391.

[4]- فريمش مليكة ، "دور الدولة في التنمية" دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2012 ، ص51.

هي مجموع الشروط والوسائل القانونية التي تسمح بالحفاظ على النمو وتحقيق ارتفاع مستوى المداخيل والرفاهية الاقتصادية سواء بالنسبة للأجيال الحاضرة أو القادمة.[1]

إن الهدف من التنمية المستدامة وفق هذا التعريف هو تحقيق الحد الأقصى من الرفاهية بشكل مستمر لمختلف الأنشطة الاقتصادية للأجيال دون الإضرار بالبيئة الطبيعية.

11-2-البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

هي توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية ،كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين سكان الأرياف والمدن.[2]

من خلال هذا التعريف يبدو جليا أهمية العوامل الاجتماعية في العملية التنموية ، فحل المشاكل الاجتماعية يعتبر قوة فاعلة ورئيسية لمختلف البرامج والمشاريع الإنمائية ، فبوضع المعرفة والمعلومات في يد الجماعات الاجتماعية للمجتمع تقوي التنظيم الاجتماعي وتدفع به للتحكم في الحاضر والمستقبل.

11-3- البعد البيئي للتنمية المستدامة

هي القدرة على الاستمرار والتواصل في استخدامها معايير البيئة التي تستدعي الحفاظ عليها ، وحمايتها للموارد الطبيعية وخاصة الزراعية والحيوانية ، والمحافظة على تكامل الإطار البيئي والعمل على تنميتها في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الأرض وزيادة إستغلالها.[3]

إن هذا التعريف يدل على أن التنمية المستدامة تتطلب أن تكون كل الموارد والخدمات المستخدمة مستقلة بطريقة تحافظ بها على عناصر ومكونات الأنظمة البيئية ولاتضعف من قدرات الوسط الطبيعي من جهة وتحقق رفاهية الإنسان من جهة ثانية ، فالحفاظ على الرأس المال الطبيعي يعتبرا هدفا رئيسا للرفع من مستوى المجتمعات ، ومصدر في حد ذاته لرفاهية الإنسان لذلك وجب نقله إلى الأجيال القادمة في حالة أفضل . من خلال تلك التعاريف يتضح أن التنمية المستدامة هي تحقيق التوازن بين النظام

---

[1]– Barde jean philipe, Economie et politique de l'environnement, 2eme édition ,puf,paris,1992,p38

[2]– محمد صالح الشيخ ، "الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها " ، مكتبة الاشعاع الفنية ، ط1 ، مصر، 2002 ، ص94.

[3]– ماهر أبو المعاطي علي ، "الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة " ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 2012 ، ص229.

البيئي والاقتصادي والاجتماعي ،وهي تساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة ، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا .[1]

11-4- التعريف الإجرائي

التنمية المستدامة عملية دائمة ومستمرة من أجل إيجاد تحول بنائي للمجتمع يكون اقتصادي اجتماعي وسياسي، يعمل على تحسين مكانته دون المساس بثروات الوطن وهذا في ظل الحفاظ عليها للأجيال القادمة.

سادسا :الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة منبعا هاما للباحث فتزوده برؤية واقعية وإيجابية حول موضوع الدراسة ، فهي توجهه ليسلط الضوء على موضع الغموض ، فيحاول إزالته عن طريق التوسع بتحديد مجمل الأبعاد التي تثري موضوعه، وبالتالي فالدراسات السابقة تزوده بالمعايير والمقاييس والمفاهيم الإجرائية التي يحتاجها ، وبالتالي يمكن للباحث أن يستفيد من الأفكار والتحليلات السابقة في بناء الإطار النظري والمنهجي لموضوعه ، انطلاقا من طرح التساؤلات أو الفروض التي ينطلق منها ، ووصولا للنتائج التي قد تكون وجه مقارنة بالنتائج السابقة .

وبعد إطلاعنا على الدراسات التي تناولت موضوع جودة التعليم الجامعي والتنمية المستدامة فقد اخترنا بعض الدراسات التي استعنا بها في بناء تصورنا النظري والمنهجي وبلورة أفكارنا في هذا البحث.

الدراسة الأولى[2]:

تمحورت اشكالية هذه الدراسة في البحث عن معوقات تطبيق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي عامة والجامعات السعودية خاصة ، وقد عبر الباحث عن مشكل الدراسة في التساؤلات التالية:

1- ما هي المعوقات التي تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي؟

---

[1]- محمد صالح الشيخ ، مرجع سابق ، ص94.

[2] - سعيد بن علي العضاض، "معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي" ، دراسة ميدانية ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، العدد9 ، 2012.

2- هل تختلف درجة تقدير أهمية معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وفقا للتخصص؟

3- هل تختلف درجة تقدير أهمية معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وفقا للخبرة؟ هذه الأسئلة تعبر على أن الباحث حاول الوصول إلى:

- تحديد المعوقات الراهنة التي يمكن أن تقف في وجه تطبيق مفاهيم إدارة الجودة.

- تصنيف المعوقات إلى مجموعات والتعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس بخصوص كل مجموعة.

و لتحقيق هذه الأهداف اختار الباحث مجتمع البحث والمتمثل في جميع أعضاء هيئة التدريس من الكليات النظرية بجامعة الملك خالد وعددها أربع ، وزعت الإستمارة على الأساتذة ليصل من خلالها للنتائج التالية:

-أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي هي معوقات تعليمية ومعرفية.

-ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلميةكان سببا في ضعفها.

-ضعف قنوات الإتصال بين إدارات الجامعة.

كما أثبتت الدراسة وجود فروق في تقدير درجة الأهمية للمعوقات في الجوانب التنظيمية وجوانب خدمة المجتمع وهي ترجع إلى مستوى خبرة عضو هيئة التدريس ، بينما لا توجد فروق في بقية الجوانب (القيادية – التعليمية- البحث العلمي) وإنما يمكن القول بعدم وجود فروق وفقا للخبرة.

لقد اخترنا هذه الدراسة لأنها تثير نقطة مهمة جدا في بحثنا ، وهي المعوقات التي تعيق فعالية تحقيق الجودة في جامعتنا ، فبالرغم من أن هذه الدراسة أخذت جامعة الملك خالد مكانا لإجراء الدراسة الميدانية ، إلا أنه يمكن دراسة تلك المعوقات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أي جامعة ، كما ساعدتنا نتائج الدراسة في صياغة المقترحات المناسبة التي تتجاوز من خلالها الجامعة الجزائرية الصعوبات والمعيقات التي يمكن أن تعرقل تطبيق معايير الجودة، لكن ما يؤخذ على هذه الدراسة هو تركيزها على العوائق التنظيمية في حين أن إغفال الجامعة لبرامج خدمة المجتمع يعتبر من أهم العوائق التي تبعد الجامعة عن أحد وظائفها الأساسية.

الدراسة الثانية[1]:

حاول الباحث في هذه الدراسة استعراض معايير إدارة الجودة الشاملة و تطبيقها في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة والتعرف على إيجابيات ومعوقات الإلتزام بها، وتبلورت مشكلة بحثه في الأسئلة التالية:

1- ما مدى تأييد القائمين على وحدات إدارة الجودة الشاملة لتطبيق معايير الجودة والإلتزام بها في الجامعات الأردنية؟

2- ما الإيجابيات والفوائد التي يمكن تحقيقها من خلال الإلتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية؟

3- ما هي السلبيات والمعوقات التي تحد من عدم الإلتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة في الجامعات الأردنية؟

تمثلت أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على واقع إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية ودواعي استخدامها.
- التعرف على الهيئات والمجالس التي تعمل على نشر واعتماد معايير إدارة الجودة الشاملة.
- التعرف على المعوقات التي تحد من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية.

اعتمد الباحث في دراسته ولتحقيق أهدافه على الدوريات والمجلات العلمية ، وأوراق المؤتمرات المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث ،كما قام بتصميم استمارة متكونة من ثلاث أقسام .

كما تم إجراء اختبار تحليل الإعتماد باستخدام الرزم الإحصائية ، واحتساب معامل الإرتباط ألفا كرونباخ ليتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- هناك توجه ومطالبة بإعتماد معايير إدارة الجودة الشاملة وتعميمها على جميع الجامعات الأردنية الرسمية الأهلية ، ويتضح هذا من خلال التأييد الكبير للقائمين على إدارة الجودة الشاملة في الجامعات بضرورة الإلتزام بمعايير إدارة الجودة الشاملة في الأنشطة والممارسات الجامعية.

[1] - عيسى يوسف قدادة ، "إيجابيات ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية" دراسة استكشافية ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد 3 ، 2008.

– ضرورة توحيد جهود تطبيق إدارة الجودة الشاملة في هيئة مستقلة واحدة.

– يؤيد القائمون على إدارة الجودة بشكل كبير جدا على الإلتزام بتطبيق معاييرها.

فلقد بلغ الوسط الحسابي لتأييد المستجيبين(4.00) ، وبانحراف معياري متدني (0.80) ، وقد تراوحت درجة تأييد الفئات الثلاث ما بين مرتفع ومرتفع جدا ، بلغ الوسط الحسابي للأكاديميين والممارسين الرسميين (3.727– 4.155 – 4.40) على التوالي للإلتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة في الجامعات الأردنية.

– يؤيد القائمون على إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية بشكل كبير وجود إيجابيات وفوائد يمكن تحقيقها من خلال الإلتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة.

وبشكل عام كان الوسط الحسابي للإجابات حول تحقيق الإيجابيات من خلال تطبيق إدارة الجودة الشاملة (4.050) وبانحراف معياري (0.832) مما يدل على وجود ارتفاع في درجة التأييد لوجود هذه الإيجابيات والفوائد.

– يؤيد القائمون على إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية وجود معوقات تحد من الإلتزام بتطبيق معايير الجودة ، على الرغم من وجود تفاوت في متطلبات معايير الجودة بين الجامعات ، إذ بلغ أعلى وسط حسابي (4.213) للتفاوت في متطلبات معايير الجودة بين الجامعات.

في حين يرى القائمون أن أقل معوق هو التفاوت في القيم والمفاهيم والإدراك والدعم والرؤية الإستراتيجية لإدارة الجامعة بوسط حسابي (3.433) ، وبشكل عام كان الوسط الحسابي للإجابات حول هذه المعوقات (3.945) ، وبانحراف معياري متدني نسبيا (0.791) ، مما يقر باجماع المستجوبين على وجود مثل هذه المعوقات.

لقد كانت الإستفادة من هذه الدراسة في اعانة الباحثة على صياغة الأسئلة المرتبطة بمتغير تطبيق الجودة في التعليم العالي، فقد أفادتنا كثيرا في الاستفادة من المعطيات المرتبطة بمتطلبات تطبيق الجودة التي تعتبر أرضية خصبة تساعد في تعزيز ايجابيات وفوائد تبني هذه الاستراتيجيات ، من خلال اعطائنا لمحة عن التجربة الأردنية التي حاولت جامعتها الإلتزام بتطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة ، في تقديم خدماتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع ،كما أمكنت هذه الدراسة من التعرف على الأساليب

الإحصائية التي تضفي معنى كمي للدراسة النظرية ، من خلال اعطاء المتغيرات دلالة احصائية للإيجابات المتوصل إليها .

الدراسة الثالثة[1]:

لقد تمحورت اشكالية الدراسة في استقصاء موضوع الجودة الشاملة في التعليم العالي في الجزائر ، وذلك من جوانب عدة كمفاهيمها الأساسية وإمكانية قياسها حسب المعايير العالمية المعتمدة ، ومعوقات تطبيقها والركائز التي تبنى عليها ، وبالتحديد انحصرت مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل توجد مبررات كافية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة باتنة؟

2- هل تختلف مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحاج لخضر – باتنة –من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإدارية حسب متغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، سنوات خبرة التدريس الجامعي ، الوظيفة الحالية والتخصص؟

3- ما مدى توفر المتطلبات الأساسية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحاج لخضر – باتنة –؟

4- هل تختلف متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحاج لخضر باتنة من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإدارية ، حسب متغيرات الجنس والعمر ، والمؤهل العلمي ، والرتبة وسنوات خبرة التدريس الجامعي ، والوظيفة الحالية والتخصص؟

هذه الأسئلة حاول من خلالها الباحث التعرف على :

– مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بباتنة ومقارنة مستويات إدراك أعضاء هيئة التدريس والأساتذة الإداريين لها.

[1] – لرقط علي ، "امكانية تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي– المبررات والمتطلبات الأساسية–" دراسة ميدانية بكلية الأداب والعلوم الإنسانية جامعة باتنة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية قسم علم النفس ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2008.

-مدى توفر المتطلبات الأساسية لتطبيق إدارة الجودة بالكليةومقارنة مستويات إدارك أعضاء هيئة التدريس لها.

و لتحقيق هذه الأهداف استعان الباحث بالمنهج الوصفي ، الذي يعتمد على الإستمارة حيث تضمنت هذه الأداة ثلاث محاور.

توصل الباحث إلى نتائج كانت بمثابة اجابة عن الأسئلة المطروحة وهي:

-توجد مبررات كافية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في كلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحاج لخضر-باتنة.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمبرارت كافية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في كلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة باتنة تعزى لمتغيرات (الجنس- العمر- المؤهل العلمي- الرتبة – سنوات الخبرة في التدريس – الوظيفةالحالية).

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمبررات كافية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في كلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة باتنة تعزى لمتغير التخصص.

-تتوفر متطلبات لتطبيق إدارة الجودة الشاملة بكلية الأداب والعلوم الإنسانية بنسبة أقل من المتوسط المطلوب.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة باتنة تعزى لمتغيرات (الجنس- العمر- المؤهل العلمي- سنوات الخبرة في التدريس- الوظيفة الحالية).

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحاج لخضر -باتنة- تعزى لمتغير (الرتبة- التخصص).

ليتم في الأخير اقتراح تصور حول تحديد المتطلبات الأساسية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في كلية الأداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحاج لخضر- باتنة – .

لقد كان إختيارنا لهذه الدراسة لأهم سبب وهو إعطائنا تصورا واضحا عن متطلبات تطبيق الجودة في التعليم العالي في الجزائر، حيث أن توفير هذه المتطلبات يعتبر أهم أساسيات نجاحها والذي سوف يشكل محورا هاما في دراستنا ، كما أفادتنا أيضا في التعرف على نتائج تطبيق هذا النموذج الإداري في

إحدى كليات الجامعة الجزائرية ، والتي سوف يكون مصدر بنائنا لطبيعة العلاقة بين متغيرات دراستنا الجودة والتنمية .

الدراسة الرابعة[1]:

إن تطبيق نظام ضمان الجودة في التعليم العالي يعتبر تغيير تنظيمي، فالأكيد أن تنفيذه سيصطدم بمجموعة من المعوقات منها ما هو متعلق بكيفية قيادته وإدارته وأخرى مرتبطة بمقاومات مختلفة فردية وجماعية على السواء، لذلك حاولت الباحثة التعرف على هذه المشكلة وقياس مدى حدتها وأهميتها النسبية وذلك من أجل التقليل من أثرها كعائق في وجه المشروع التغييري ، فطرحت الباحثة السؤال الرئيسي التالي:

-ماهي معوقات وآفاق تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟

يندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي المبررات الدافعة لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجه نظر مسؤولي ضمان الجودة؟

2- ماهي السياسة المناسبة لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجه نظر مسؤولي ضمان الجودة.

3- ما هي المعوقات التي تواجه تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة؟

4- ما هي عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة صاغت الباحثة الفرضيات التالية:

[1] - رقاد صليحة ، " تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية آفاقه ومعوقاته" - دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري- رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر، 2014.

1- تدفع كل من التحديات الداخلية والتحديات الخارجية التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجزائرية إلى تطبيق نظام ضمان الجودة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.

2- لا تختلف وجهات نظر مسؤولي ضمان الجودة حول السياسة المناسبة لتطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

3- توجد مجموعة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.

4- توجد مجموعة من عوامل نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة.

من خلال تلك الفرضيات نجد أن هذه الدراسة هدفت إلى:

- عرض المفاهيم والأفكار المرتبطة بمفهوم نظام ضمان الجودة التعليم العالي.
- الإطلاع على تجارب بعض الدول المتقدمة والعربية في مجال ضمان جودة التعليم العالي.
- إبراز الحاجة الكبيرة إلى تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية.
- التعرف على المعوقات وعوامل انجاح تطبيق هذا النظام.

لتحقيق هذه الأهداف عمدت الباحثة إلى اختيار الإستمارة والمقابلة لجمع البيانات اللازمة .

وقد تم قياس متغيرات الدراسة بإستخدام المقياس المركب " ليكرت"، الذي يتكون من 5 نقاط اضافة للمقاييس الإسمية.

بعد هذه الدراسة الميدانية استطاعت الباحثة التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- موافقة مسؤولي ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بدرجة عالية على وجود تحديات داخلية تدفع مؤسساتهم إلى تطبيق نظام ضمان الجودة هي (الحاجة إلى تحسين فعالية وكفاءة تلك المؤسسات).

- موافقة جد عالية على وجود تحديات خارجية تدفع الجامعة إلى تطبيق نظام ضمان الجودة هي (تزايد البطالة- تزايد الطلب الإجتماعي على التعليم العالي).

- 88%من مجتمع البحث يرون أن الهدف الأساسي من تطبيق نظام ضمان الجودة هو تحسين الجودة بمؤسسات التعليم العالي الجزائرية.

– 80% يرون أن الآلية المناسبة أكثر لتطبيق نظام ضمان الجودة هي آلية التقييم الذاتي.

– 48% من مجتمع البحث يرون أن المجال المناسب لتطبيق نظام الجودة كمرحلة أولية هو المجال البرامجي في حين 32% منهم يرون أنه من الأفضل البدء مباشرة بتطبيق نظام الجودة على مستوى المؤسسة ككل ، ويرى ما نسبته 20% من مجتمع البحث المستهدف أنه من الأحسن البدء ببعض البرامج.

– نسبة 72% من مجتمع البحث يرون أن الأسلوب المناسب هو أسلوب التطبيق الإجباري ونسبة 92% منهم يرون أن النوع المناسب للتطبيق هو نوع ضمان الجودة الداخلية.

– وجود إختلاف في الأهمية بالنسبة للمعوقات (التنظيمية– التخطيط– الإدارية).

– موافقة مسؤولي ضمان الجودة بدرجة عالية على جميع الأسباب التي تؤدي إلى بروز المقاومة.

– موافقة مسؤولي ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بدرجة عالية على جميع عوامل النجاح (التحسيس والتوعية بثقافة الجودة– دعم وتأييد الإدارة العليا بمستوياتها المختلفة لعملية تطبيق نظام الجودة... إلخ).

لقد كانت هذه الدراسة معيارا مناسبا لدراستنا الحالية من خلال نتائجها وما توصلت إليه من اعطائنا الملامح العامة لتطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية عامة وجامعات الشرق الجزائري خاصة ، بحيث نلمس الرغبة في التمسك بمفهوم إدارة الجودة لما لها من حلول لكثير من المشاكل التي تعاني منها الجامعة، كما أظهرت لنا الدراسة بعض تجارب الجامعات الجزائرية في تطبيق معايير الجودة والتحديات التي واجهتها ، وهذا يعتبر تصور نظري مهم جدا في بحثنا سوف نحاول التعمق أكثر فيه ، من خلال اضافة تحدي جديد أمام هذه المؤسسات التعليمية وهو خدمة وتنمية المجتمع تنمية شاملة مستدامة ،هذا الأخير أصبح مطلبا أساسيا لنجاح الجودة في الجامعة الجزائرية.

1– تعقيب على الدراسات الأربعة السابقة

من خلال الدراسات الأربع السابقة والتي تناولت البحث في موضوع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي ، قمنا بتأسيس الدراسة الراهنة لنحاول الوقوف بشيء من التحليل على أهمية أسلوب إدارة الجودة الشاملة في تحقيق التفوق على الصعيد المحلي، الإقليمي، العالمي ، حيث أصبح من الضروري الإستثمار فيه من خلال اعتماده كإستراتيجية علمية حديثة لإدارة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية ،

لتصبح في مصاف الدول المواكبة للنظام العالمي الجديد والذي يتطلب منها تقديم مستوى متميز من الجودة ، لتحقيق البناء المتكامل للمجتمع، وهذه المكانة لا يمكن للجامعة الوصول إليها إلا من خلال إعدادها لرأس مال بشري مؤهل ومزود بقدرات معرفية قادرة على تلبية مختلف حاجات مجتمعه من التنمية المستدامة، فكيف يمكن أن يستطيع هذا المنتج الفكري أن يجسد أبعاد التنمية المستدامة ، وهو المتغير الذي أضفناه في دراستنا التي سوف نحاول إضافتها للدراسات السابقة المتعلقة بتطبيق نظام الجودة في التعليم العالي، فمختلف النتائج والتقديرات الأولية المتوصل إليها حول إيجابيات تطبيق هذا النموذج سوف نأخذ بها ، لنعرف مدى تأثيرها على التنمية المستدامة للمجتمعات عامة ، والمجتمع الجزائري خاصة.

هذا ما يجعلنا نستند للدراسات السابقة التي تناولت موضوع جودة التعليم العالي وتنمية المجتمع ، وإن لم تكن مطابقة لموضوعنا ولكن على الأقل تعطينا تصور نظري يمكننا الإنطلاق منه.

الدراسة الخامسة[1]:

لقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة مشكلة البحث العلمي والتنمية حيث شملت التساؤلات التالية:

1- هل جامعة القدس تعمل على تشجيع البحث العلمي؟

2- هل جامعة القدس تسعى إلى تحقيق وتطبيق متطلبات التنمية المستدامة؟

3- هل فعالية البحث العلمي في الجامعة لها علاقة بالتنمية المستدامة؟

4- هل هناك تحديات تحول دون عمل الأبحاث وتحقيق التنمية المستدامة؟

5- هل يوجد اتصال بين جامعة القدس والجامعات الخارجية في مجال البحث العلمي؟

6- هل يوجد تنسيق بين دائرة البحث العلمي والإدارة العليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة؟

جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف كانت في مجملها:

[1] – جمال حلاوة ، "دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة" – دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية– مجلة أمارباك ، الأكاديمية الأمريكية العربية والتكنولوجية ، المجلد2 ، العدد4 ، 2011 ، منشورة على الموقع:http://www.amaraba .com

-محاولة معرفة دور البحث العلمي في دعم وخلق التنمية المستدامة في جامعة القدس ، وما هي أنواع الأبحاث التي دعمت مسار التنمية المستدامة في الجامعة ،وماهي المشاكل والمعوقات التي تعترض هذين المجالين ، وما هو دور الإدارة العليا.

لتحقيق هذه الأهداف عمل الباحث على استخدام المنهج الوصفي والمقابلات الحرة مع ذوي الاختصاص، كما تم تحليل ماجاء في هذه المقابلات من خلال الأسئلة الموجهة إليهم ، وقد تم استخدام عينة الصدفة وفي ضوء نتائج المقابلات خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

1- شهدت جامعة القدس تطورا ملحوظا في مجالات التنمية والتطوير.

2- نسبة عالية من الأبحاث العلمية التي صدرت فيما يتعلق بالجامعة أو غيرها كان هدفها الترقية العلمية .

3- الأبحاث العلمية الخاصة بتنمية وتطوير الجامعة هي 23 بحث مقارنة بعدد الأبحاث ككل والبالغة (1054) بحثا في المجالات الإنسانية و 400 في مجال العلوم.

4- معظم الأبحاث توضع على الرفوف وفي المخازن ولا يؤخذ بتوصياتها.

5- الباحثين أنفسهم لا يتابعون ما إذا أخذ بتوصياتهم أم لا فالمهم هو الحصول على الشهادة.

إن الدراسة الحالية تلتقي مع هذه الدراسة في أهم نقطة وهي التنمية ، التي تعتبر ذات صلة وثيقة بجوانب الحياة المختلفة ، فهي تعبر عن مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع ، وزيادة الإنتاج المادي وزيادة الخدمات الإنتاجية والإجتماعية ، وإعادة تأهيل المهارات الفردية وإعادة تشكيل الأنظمة الإجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد ، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية وأصبحت هي "تنمية الإنسان" ، فأصبحت التنمية وفق هذا المفهوم نتيجة للبحث العلمي وخاصة الأبحاث التي كانت نتيجة ثمار الجامعات ، وبذلك أصبحت تقاس جودة الجامعات بما وصلت إليه مخرجات البحث العلمي ، إضافة إلى معايير أخرى مثل :جودة وسائل التعليم ، جودة هيئة التدريس.

فإذا كانت هذه الدراسة اهتمت بمعيار جودة البحث العلمي في الجامعة الفلسطينية ودوره في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة ،فإن دراستنا سوف تعالج جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية (الوظائف، المخرجات، الهياكل ... الخ) ومدى مساهمتها في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الدراسة السادسة[1]:

تمحورت إشكالية الدراسة في محاولة تشخيص طبيعة واقع النظام التعليمي في الجزائر ومعرفة مدى استجابته لمتطلبات التنمية ، على اعتبار أن مردود العملية التعليمية يقيم بمدى تأثير الخبرة التي تصنعها المؤسسات التعليمية على الحياة الإجتماعية والإقتصادية ، وهنا أتت الدراسة للكشف عن طبيعة العلاقة بين أنواع ونوعية التكوين بالمؤسسات المذكورة وحاجات المجتمع الفعلية في كل الميادين.

وعليه فهذه الدراسة تحاول تفسير وفهم العلاقة بين النظام التعليمي الجزائري والتنمية من خلال سعيها للإجابة على تساؤل رئيسي مفاده:

-هل يمكن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة التي يطمح إليها المجتمع الجزائري في ظل الواقع الحالي لنظامه التعليمي، بما يثيره هذا الواقع من تباين في الرؤى سواء في تشخيص هذا الواقع أو في اقتراح بدائل له؟

وتتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الجزئية التالية هي:

1- من يملك السلطة الفعلية لتنظيم وتسيير شؤون النظام التعليمي الجزائري؟

2- كيف تؤثر الظروف الإجتماعية والمهنية للمدرسين على مستوى تكوين المتمدرسين؟

3- هل يضمن النظام التعليمي تكوينا يستجيب لحاجات المجتمع الفعلية وينسجم مع مسعاه العام لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؟

4- هل يمتلك خريجو المؤسسات التعليمية المهارات والمعارف اللازمة التي تؤهلهم لتحمل مسؤوليتهم ؟ وهل انتشار البطالة في أوساطهم له علاقة بطبيعة ونوعية تكوينهم؟

[1] - بوقشور محمد ، "النظام التعليمي والتنمية في الجزائر"دراسة سوسيولوجية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية ، قسم علم الإجتماع، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2010.

5- كيف كان تأثير الفاعلين السياسيين في الجزائر على السياسات المنهجية لإصلاح النظام التعليمي؟

ولقد جاءت فرضيات الدراسة على النحو التالي:

حال إخفاق النظام التعليمي الجزائري في إشباع الحاجات الفعلية والحاجات الإجتماعية،الإقتصادية، الثقافية والسياسية للمجتمع دون تحقيق أهدا ف التنمية الشاملة التي يطمح إليها.

الفرضيات الفرعية:

1- أدى اهتمام القائمين على النظام التعليمي بالكم على حساب الكيف إلى ضعف مستوى تكوين خريجيه، وساهم في انتشار البطالة في أوساطهم.

2- تؤثر أسبقية الإداري على العلمي والبيداغوجي في تسيير النظام التعليمي سلبا على مستوى التكوين.

3- تؤثر الظروف الإجتماعية والمهنية للمدرسين سلبا على مستوى تكوين المتمدرسين.

4- يؤدي غياب التكامل والتنسيق بين النظام التعليمي وسائر الأنظمة الإجتماعية الأخرى إلى إهدار طاقات المجتمع الجزائري وإعاقة مسعاه لبلوغ أهداف التنمية التي ينشدها.

5- ينعكس الصراع بين الفاعلين السياسيين في الجزائر حول لغة التكوين سلبا على السياسة المنتهجة لإصلاح النظام التعليمي.

وقد جاءت هذه الفرضيات لتحقيق الأهداف التالية:

- تشخيص ووصف العلاقة بين النظام التعليمي والتنمية في الجزائر.
- حصر المعوقات التي تحول دون تفعيل هذه العلاقة وكيف تؤثر سلبا على كل منهما.
- دراسة العلاقة بين النظام التعليمي الجزائري وسائر الأنظمة الإجتماعية.

لتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث الملاحظة بالمشاركة المقابلة بنوعيها المقننة والحرة والإستبيان لجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول مؤشرات الفرضيات ،أما المناهج فقد استخدم المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وتم معالجة نتائج الدراسة الميدانية باستعمال منظومة تحليل البيانات الإحصائية (spss) .

وبعد عرض الباحث للبيانات الميدانية تم التوصل إلى مجموعة من الحقائق:

– اتضح أن النظام التعليمي الجزائري يهتم بالكم على حساب النوعية.

– اختلال علاقته بسائر الأنظمة الإجتماعية الأخرى وتخلف مقرراته وابتعادها عن واقع المجتمع الجزائري.

– اهتمام البرامج التعليمية بالنظري على حساب التطبيقي.

– مخرجات النظام التعليمي لا تتوفر على الحد الأدنى من المعارف التي تؤهلها للشغل والمشاركة في التنمية الوطنية ، وحتى بالنسبة للفئة القليلة من المتميزين فهي إما معطلة وغير مستغلة أو هاجرت.

– عدم إشتراك الخبراء من داخل النظام التعليمي في وضع تصور وضبط إستراتيجية لإصلاحه تتماشى وتطلعات المجتمع وتستجيب لمتطلبات التنمية أدى إلى جملة من المشكلات ، اضافة إلى صراع ايديولوجي ولغوي داخل النظام التعليمي بين الفاعلين السياسيين على حساب تفعيل دوره بتوفير شروط التكوين النوعي وتحسين الظروف الإجتماعية والمهنية للمكونين ،مما أدى إلى مقاومة الإصلاح في حد ذاته.

– الكثير من التخصصات لا تأخذ في الحسبان حجم الطلب الفعلي في سوق العمل نظرا للتدفقات الطلابية المسجلة فيها على غرار تخصصات العلوم الإنسانية والإجتماعية ، وهذا يدل على أن السلطة السياسية لا تراهن على التخصصات الكفيلة بتطوير القطاع الصناعي والإنتاجي المساهم في التنمية الشاملة.

– عدم توفر الظروف المناسبة لهيئة التدريس (الوسائل البيداغوجية ، الظروف الإجتماعية ، ارتفاع عدد الطلبة... الخ) وهذا ما يعيق تأدية مهامه.

– الإستخفاف بالمتطلبات الفعلية للإصلاح واختزالها في الصراعات الإيديولوجية في ظل غياب تقييم جدي للفترات السابقة.

إن استعراض هذه الدراسة ونتائجها سمحت لنا بإثراء تصورنا النظري حول مشكلة الدراسة ، فقد أثرتنا بالكثير من المعطيات حول موضوع بحثنا ، حيث توصلت إلا أن هناك إخفاق للنظام التعليمي الجزائري في إشباع الحاجات الفعلية للمجتمع ، وهذا ما حال دون تحقيق أهداف التنمية التي يرغب في الوصول إليها ،كما أن الإقتراح الذي قدمته هذه الدراسة حول التفكير في اصلاح يعبر عن إختيارات إستراتيجية واضحة المعالم ونابعة من اتفاق حول مشروع مجتمع ، وفلسفة تعليمية تستجيب لمتطلبات

عالمية للتنمية ، إن هذا المشروع والذي تجسد في الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في النظام التعليمي ،كانت الإنطلاقة الجوهرية لدراستنا التي سوف نحاول التعرف من خلالها على ظروف هذه الإصلاحات وأهدافها والنتائج التي تم التوصل إليها، لكن تركيزنا سوف يكون حول مستوى الإصلاح في التعليم العالي الذي قامت به الجامعة الجزائرية ، وهو تبنيها لنظام ل م د الذي يعتبر معيار لضمان جودة التعليم العالي الذي يستند إلى معايير عالمية وضعتها الهيئة الدولية لمواصفات المقايسة إزو iso ، إضافة إلى ربطنا لهذا المتغير – جودة التعليم الجامعي في الجزائر– بمتغير التنمية المستدامة فهل إستطاعت فعلا الجامعة الجزائرية تخطي المشاكل التي تحدث عنها الباحث في دراسته بتبنيها لهذا النظام؟ وبالتالي المساهمة الفعلية بقدرات وإطارات بشرية– رأس مال بشري– في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع الجزائري.

إضافة إلا أن الدراسة أفادتنا كثيرا في تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية وتطورها التاريخي ،كما أفادتنا في استخدام المناهج والأدوات الإحصائية.

الدراسة السابعة[1]:

جاءت الدراسة للتأكد من فعالية جودة مخرجات منظومة التعليم العالي من خلال التعرف على كيفية مساهمتها في النمو الإقتصادي ، وفي هذا الصدد ولمعرفة الآليات التي تسمح للدولة بتحسين مستوى انتاجيتها وزيادة سرعة نموها الإقتصادي بغية اللحاق بالدول المتقدمة ، ومن أجل الإلمام أكثر بجوانب هذا الموضوع طرحت الإشكال التالي : _ ما هو دور جودة التعليم في تعزيز النمو الإقتصادي في الجزائر؟

اندرجت تحته الأسئلة الفرعية التالية:

1– كيف هو حال النمو الإقتصادي في الجزائر؟

2– كيف هو واقع ونوعية قطاع التعليم العالي في الجزائر؟

[1] – مرداسي حمزة ، "دور جودة التعليم العالي في تغزيز النمو الإقتصادي" دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2010.

3- هل أثر التوسع الكمي في طلبة التعليم العالي على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

4- هل أثر تطور تكلفة الطالب الجامعي على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

5- هل أثر تطور معدل التأطير في التعليم العالي على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

6- هل أثر تطور عدد المتخرجين من التعليم العالي على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

7- هل أثر تطور عدد الأساتذة المحاضرين في قطاع التعليم العالي على النمو الإقتصادي؟

للإجابة عن هذه الأسئلة طرح الباحث الفرضيات التالية:

1- ما يزال النمو الإقتصادي في الجزائر ظاهرة كمية في صيغة النمو الواسع الذي يعتمد على شد الموارد وليس على فعالية الإستخدام.

2- سيرورة منظومة التعليم العالي في الجزائر أثرت على نوعية ومخرجات العملية التعليمية.

3- لم يؤثر التوسع الكمي في طلبة التعليم العالي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

4- لم تؤثر تكلفة الطالب الجامعي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

5- لم تؤثر خطورة معدل التأطير في التعليم العالي على معدل النمو الإقتصادي.

6- لم يؤثر تطور عدد المتخرجين من التعليم العالي على النمو الإقتصادي في الجزائر.

7- لم يؤثر تطور عدد الأساتذة المحاضرين في قطاع التعليم العالي على النمو الإقتصادي الجزائري.

اختار الباحث هذا الموضوع ليحقق مجموعة أهداف نذكر فيما يلي:

- التعرف على مفاهيم الجودة في التعليم وأنظمة الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

-محاولة البحث في آلية عمل نظام التعليم العالي الحديث عالميا ، ومدى تأثير مفهوم الجودة على الفكر التعليمي ، وهل تستطيع أنظمة الجودة أن تجعل العملية التعليمية أكثر فعالية من ذي قبل؟

-محاولة تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر وإجراء دراسة اقتصادية قياسية لنماذج النمو الإقتصادي .

من أجل بلوغ هذه الأهداف اختار الباحث المنهج الإستقرائي والإستنتاجي ، واعتمد على أسلوب الإقتصاد القياسي في اختيار المتغيرات ، وطرق الإختبار والتقدير مستعين بالبرمجة الإحصائية Eviews من خلال الدراسة والتحليل الإقتصادي لهذا الموضوع توصل الباحث إلى جملة من النتائج:

-تركيز السياسات التعليمية على عنصر التوسع الكمي على حساب تطور نوعية الخدمة التعليمية والمحتوى التعليمي المقدم.

-تزايد الفجوة بين الإرتفاع المستمر في معدلات الإلتحاق بالتعليم العالي والتراجع المستمر في معدلات نمو الإستثمار في القطاع التعليمي من ناحية أخرى.

-ومن أبرز الدلائل على تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم هي:

-تدني القدرات التحليلة والإبتكارية للطلبة.

-تدني مستوى تأهيل الأستاذ الجامعي وعدم مواكبة المناهج للأفاق الجديدة للمعرفة و الثورة التكنولوجية .

-عدم استقرار منظومة التعليم عامة ، ما يجعل الطلبة الجدد في التعليم العالي ذو مستوى ضعيف نسبيا ، ولا يستوعبون بالشكل اللازم المادة العلمية المقدمة في مستوى التعليم العالي.

إن مجرد عرضنا لهذه الدراسة هو إثراء لموضوعنا من حيث النتائج والتحليلات التي تم التوصل إليها ، فصحيح أن الدراسة اعتمدت على المقاربات الإقتصادية من خلال استخدام النماذج القياسية إلا أنها قدمت لنا احصاءات كمية عبرت عن الواقع الذي يعيشة قطاع التعليم العالي في الجزائر ، من خلال أنها بينت أن مؤشرات نوعية التعليم العالي لا تؤدي إلى تعزيز النمو الإقتصادي بنسبة كبيرة ، وهنا كانت بداية تساؤلاتنا حول ما إذا استطاعت الجامعة الجزائرية رفع التحدي من أجل قيادة المجتمع إلى تحقيق التنمية المستدامة والعمل على تزويد سوق العمل بمورد بشري مؤهل يعتمد عليه في تحقيق معدل نمو مرتفع ، والإختلاف مع هذه الدراسة في أن تحليلنا هو مقاربة سوسيولوجية تعتمد على مناهج العلوم الإجتماعية، كما استفدنا من المراجع المرتبطة بالجودة والتنمية المستخدمة في هذه الدراسة.

سابعا: نظريات الدراسة

تعتبر النظرية العلمية نسق فكري استنباطي حول ظاهرة أو مجموعة من الظواهر المتجانسة ، يحوي إطارا تصوريا ومفهومات وقضايا نظرية توضح العلاقات بين الوقائع وتنظيمها بطريقة دالة وذات معنى ،كما أنها ذات معنى وذات بعد إمبريقي بمعنى اعتمادها على الواقع ومعطياته ، وذات توجيه تنبئي

يساعد على فهم مستقبل الظاهرة ولو من خلال تعميمات احتمالية [1]، لذلك فالنظرية تساعد الباحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية على وضع موضوعه في حدوده التصوري النظري والفكري الذي تدخل ضمنه.

وبما أن دراستنا هذه تتخذ من متغير الجامعة والتنمية كأهم بعدين للموضوع، فسوف نحاول التطرق لأهم الإتجاهات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل موضوع الجامعة ، والإتجاهات النظرية التي تناولت التنمية وهذا لإعطاء الدلالة السوسيولوجية لموضوعنا.

1-الإتجاهات النظرية لدراسة الجامعة

1-1- الإتجاه الكلاسيكي

أ- **الإتجاهات البنائية الوظيفية:** ترجع تسمية هذه الإتجاهات إلى استخدامها لمفهومي البناء structure والوظيفة fonction في فهم المجتمع وتحليله ، فالبناء الإجتماعي هو مجموعة العلاقات الإجتماعية المتابينة التي تتكامل وتنسجم من خلال الأدوار الإجتماعية ، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة تشكل الكل الإجتماعي على جزء يؤدي وظيفة للحفاظ على الكل.

تصور البنائية الوظيفية المجتمع نسق من الأفعال المحددة المنظمة ، ويتألف من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا ، فأي نسق جزئي داخل المجتمع يشكل وحدة اجتماعية لها بناء بسيط تنجز من خلاله الوظائف اللازمة لإحداث التكامل ، وباعتبار أن الجامعة مؤسسة إجتماعية ونسق إجتماعي تؤدي مجموعة من الأدوار في ظل النصف الكلي- المجتمع- لضمان بقاءه واستقراره ، فيمكننا التطرق لأهم التحليلات السوسيولوجية التي قام بها رواد هذا الإتجاه.

أ-1- تالكوت بارسونز Talcott Parsons

تعتبر أراء **تالكوت بارسونز** حول النسق الاجتماعي الأكثر تميزا ، حيث ناقش العلاقة المتبادلة بين التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة والمدرسة ودور العبادة ، وعلاقتها جميعا بالنظام التربوي والتعليمي

[1] - عبد الباسط عبد المعطي ، "اتجاهات نظرية في علم الإجتماع"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1981 ، ص 13.

الموجود في المجتمع ككل، وتتم عن طريق الأدوار الإجتماعية للفاعلين الذين يقومون بذلك في إطار نوع من التفاعل بين أفراد الجماعة المشتركة ، وطبقا لنوعية التخصص الوظيفي والسلوك والأفعال المتوقعة وغيرها من المفاهيم التي عبر عنها **بارسونز** بـ المتطلبات الوظيفية[1] ، والذي يوضح من خلالها معطيات الواقع الإجتماعي وحددها وفق مستويات أربع هي:

- مستوى النسق الإجتماعي الذي يهدف لتحقيق التكامل.
- مستوى النسق الثقافي الذي يهتم بالمحافظة على النمط.
- مستوى نسق الشخصية الذي يجتهد في تحقيق الأهداف
- مستوى النسق العضوي السلوكي يهدف إلى تحقيق التكيف.

من هذا المنطلق لقد اهتم **بارسونز** بالجامعة باعتبارها نسق قوي ، لا يمكن فهم أدوراها الوظيفية والبنائية إلا في اطار طبيعة النسق الإجتماعي الكلي وهو المجتمع ، الذي يوجهه بقيم اجتماعية تسعى الجامعة من خلالها لتدعيم أنماطه والمحافظة عليها.

درس بارسونز التكامل داخل الجامعة من خلال اهتمامه بالمكون الأساسي لهذا النسق وهو الجماعات المهنية التي تحقق وظيفة الجامعة الأساسية وهي "المعرفة"، ومن وجهة نظره فإن الوصول إلى "الكفاءة المعرفية" لن يتحقق إلا بوجود تدريب مهني كفء لهذه الجماعات ، وهذا ما أسماه التخصص الأكاديمي للجامعي[2].

وفي هذا الإطار حاول بارسونز أن يعرض نظام الجامعة الأمريكية وطبيعة وظائفها المتعددة في المجتمع ، فنجده يركز على خاصية التخصص كإحدى السمات العامة التي يتصف بها المجتمع الحديث، حيث يعتبر التخصص هو المحرك الأساسي الذي يمكن عن طريقه فهم طبيعة التباين بين المستويات المهنية الأكاديمية ، باستخدام ما يسمى عمليات الاتصال التنظيمي المهني بالجامعات ،

[1] – عبد الله محمد عبد الرحمان ، "علم اجتماع التربية دراسة في علم اجتماع التربية" ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1998، ص 179.

[2] – عبد الله محمد عبد الرحمن ، "سوسيولوجيا التعليم الجامعي (دراسة في علم الإج التربوي)" ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 111-118.

ويشير إلى أهمية إثراء هذه العملية باعتبارها العامل الأول الذي يؤدي إلى استمرارية وجود هذه الجامعات[1].

إن اعتبار الجامعة نسق مفتوح على المجتمع يجعله النظام الأساسي القادر على حل مشكلاته والحفاظ على بقاءه واستقراره ، وهذا لن يكون إلا من خلال التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى ، الصناعية والإقتصادية والسياسية ، هذا التكامل والتعاون لا يمكن إدراكه إلا من خلال العلاقة بين المدخلات والمخرجات وما بينهما من نشاطات وعمليات ، وفي هذا الاطار حدد محمد قاسم القريوتي هذه العناصر كالتالي[2]:

العنصر الأول: المدخلات تتمثل في عناصر بشرية كالطلبة والأساتذة والعمال وعناصر مادية وعناصر تكنولوجية وعناصر معنوية ممثلة في القوانين والأنظمة التي توضح حقوق وواجبات الطلبة والعاملين بها.

العنصر الثاني: العمليات والأنشطة التي تأهل الطلبة في مختلف التخصصات ليصبحوا مخرجات وكذلك البحوث والدراسات لأعضاء هيئة التدريس.

العنصر الثالث: البيئة الخارجية وتشمل وزارة التعليم العالي ، مراكز البحوث، المؤسسات المحلية للمجتمع.

العنصر الرابع: وهو التغذية العكسية وهي المعلومات التي يتناولها كل من لهم علاقة بالجامعة ومخرجاتها حول نقاط القوة والضعف وهي الأمور التي لابد للجامعة من دراستها والإهتمام بها لتعزيز نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف.

من خلال هذا التحليل لبارسونز يتضح بأن الجامعة نسق يتكون من مجموعة وحدات ،كل وحدة تؤدي دورها لخدمة النسق الكلي ، وهو في تفاعل مع الأنساق الأخرى للمجتمع ، بحيث أن هذه المؤسسة

[1] – عبد الله محمد عبد الرحمن ، "سوسيولوجيا التعليم الجامعي (دراسة في علم الإج التربوي)" ، مرجع سابق ، ص 119.

[2] – سليمة حفيظي ، " ازدواجية الدور لدى الأستاذ الجامعي"، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، قسم الإجتماع ، تخصص علم اج التنمية ، جامعة بسكرة ، الجزائر، ص 33-34.

هي التنظيم الأول الذي يلبي متطلبات المؤسسات الأخرى للمجتمع بمخرجات مهنية ، تكون مساهمة في خدمتها من جهة وتنمية المجتمع الذي تنتمي إليه من جهة ثانية.

أ-2- ما كس فيبر Max Weber

تستند دعائم التصور النظري لدى ماكس فيبر على مسألتي النموذج أو النمط المثالي ونظرية التنظيم ، وبشأن المسألة الأولى نجده أشار إلى أن أفضل طريقة في دراسة المعاني الذاتية للظاهرة الاجتماعية تتمثل في استخدام النمط المثالي ، وهذا النمط ليس فرضا ولكنه يوجه الباحث إلى وضع الفروض وليس وصفا للواقع ، بل يستهدف توفير الوسائل الواضحة للتعبير عن هذا الوصف وهو بهذا يؤكد على وجود نوعين من المعاني: الأول وهو المعنى الموجود واقعيا لفاعل فرد واقعي ، والثاني هو المعنى الذاتي ندركه نظريا ونطلق عليه النمط المثالي وهو أوضح مستوى لمفهوم مجرد عام ارتكز عليه في تحليله[1]، وفي هذا يوضح أن بناء أسلوب العقل الرشيد الخالص يعني تقديم نمط من السلوك يمكن مقارنته بنمط السلوك غير الرشيد ، وقد قسم فيبر الفعل الإجتماعي إلى أربعة أنماط هي[2]:

1- عقلاني غائي: من خلال توقعات سلوك الأشياء في العالم الخارجي وسلوك الأشخاص الآخرين، فوصفها بأنها وسيلة لغايات عقلانية مرجوة ومتوقعة لأنها نجاح لصاحبها.

2- عقلاني قيمي: من خلال الاعتقاد الواعي في قيم أصيلة أخلاقية أو دينية أو ذات تفسير آخر، لاغنى عنها لأي سلوك معين بحت ولا علاقة لها بالنجاح.

3- انفعالي شعوري خاصة: ذلك بفعل تأثيرات راهنة وحالات شعورية.

4- تقليدي: من خلال العادة التي درج عليها الشخص.

ولقد اعتبر **فيبر** أن أحسن نموذج مثالي لتسيير أي تنظيم أو مؤسسة هو النموذج البيروقراطي ، الذي عرفه بأنه[3] نموذج من الهيمنة الشرعية العقلانية تبنى فيه على أساس قانوني و بشكل مجرد

---

[1] - عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق ، ص 131.

[2] - ماكس فيبر، "مفاهيم أساسية في علم الاجتماع"، ترجمة صلاح هلال ومحمد الجوهري ،ترجمة المركز القومي للترجمة، مصر، ط1 ، 2011 ، ص 28.

[3] - عبد الستار ابراهيم دهام ، "التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر" ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعةالأنبار، العراق، العدد2 ، 2008 ، ص 5-6.

وموضوعي وعلمي أساليب ممارستها ، بطريقة تلغي الولاءات الشخصية ويجعل السلطة ممارسة لصلاحية مثبة قانونا ، والطاعة في تنفيذ الأوامر لا تعود إلى شخص الرئيس الإداري ، وإنما تعود إلى اللوائح القانونية التي تستند إليها سلطاته فهي بهذا نموذج عقلاني، موضوعي يلغي المحاباة والتأثيرات الشخصية.

وقد حدد أهم سمات النموذج البيروقراطي في العناصر التالية[1]:

أ- ترتبط السلطة في النموذج بالمكتب ولا ترتبط بمن يشغل الوظيفة.

ب- يخضع الموظف لسلطة المنظمة فما يتعلق بالجوانب الرسمية فقط.

ج- يحكم أداء الموظفين مجموعة من الأنظمة التي تتسم إلى حد ما بالثبات النسبي والشمولية.

د- يتم إختيار الموظفين بناءً على مؤهلاتهم.

هـ- يتم تعيين الموظفين ولا يتم انتخابهم كما يصرف لهم مرتبات مقابل وظيفتهم.

و- يخضع تقسيم العمل في المنظمات البيروقراطية إلى نظام هرمي .

ز- يشكل العمل الوظيفي مسار مهني للموظفين ، وهذا يعني العمل في فترة الدوام كاملة والتطلع لمناصب عليا وحرية العمل في هذه المؤسسة أو ترك العمل.

يتضح جليا أن النموذج البيروقراطي يرتبط بالمعرفة ارتباطا وثيقا، فهذه الأخيرة تعتبر المحرك الرئيسي في المنظمات البيروقراطية الحديثة ، ووفقا لما ذكره ماكس فيبر تعمل المعرفة على تحويل المنظمة إلى نظام فعال يشبه الآلة أي أنه يربط بين البيروقراطية الحديثة والمعرفة التنظيمية ، وتبعا لما تقدم نجد أن **ماكس فيبر** يرى أن الجامعات هي تنظيمات بيروقراطية تحدد طبيعة المجتمع من خلال الأنماط المختلفة في التعليم والتدريب التي تقدمها للأفراد، وتمنحهم المكانة الإجتماعية والمهنية في المجتمع[2].

لقد قام ماكس فيبر بدراسة وتحليل عدة قضايا تخص الجامعة والمشكلات التي تواجهها ، كمشكلة الحرية الأكاديمية، مشكلة العلاقة بين الجامعة والدولة وخاصة الجامعة الألمانية حيث قارن بينها وبين

[1] – عبد الله الوقداني ، " البيروقراطية وإدارة المعرفة"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية السعودية ، 2009، ص 4،5.

[2] – عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم اجتماع التربية، مرجع سابق، ص 156.

جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ،وتطرق إلى الإجراءات السياسية الممارسة على الأستاذ و تسييس الجامعة وقضية الحياد الأخلاقي والمسؤولية المهنية لأساتذة الجامعات، واعتبر أن مشكلة الحرية الأكاديمية من أهم المشكلات التي تواجهها الجامعة لأنها ترتبط بمشكلات أخرى[1].

وبالتالي فإن ماكس يجد أن نجاح المؤسسات التعليمية ومنها الجامعة مرتبط باتباعها النموذج البيروقراطي داخل مؤسستها ، حيث يسمح هذا النموذج بتحقيق الكفاءة الإدارية من خلال تقسيم العمل ، التخصص الوظيفي، التسلسل الهرمي للسلطة والقضاء على العوامل الشخصية والعاطفية غير الرشيدة، وبناء جو نفسي ديمقراطي للأستاذ والطالب ، حيث يستطيع الأستاذ تأدية مهامه وتقديم معارفه للطالب الذي يعطيه حرية في إبداء رأيه ، وبالتالي تحقق الجامعة أهدافها على أكمل وجه.

أ-3-**روبرت ماكيفير** :Robert Maciver

روبت ما كيفير من علماء الإجتماع الذين اهتموا بدراسة مشكلات الجامعة في العصر الحديث ، وذلك من خلال تقديمه لتفسيرات حولها وحول وظيفتها في المجتمع.

واعتبر أن مشكلة الحرية الأكاديمية أهم هذه المشكلات فقد قام بتحليلها وفق ثلاث أبعاد رئيسية وهي[2]:

1- البعد الوظيفي: وهو معرفة مدى حرية الجامعات وأعضاء الهيئة الأكاديمية بها في ضوء دورهم المهني والأكاديمي ، وفي تحديد العمليات التدريسية والبحثية ،واختيار أفضل الطرق والوسائل لسير العملية الأكاديمية، حتى تؤدي دورها بصورة أكثر فاعلية وكفاءة.

2- البعد الأكاديمي المهني: ويرتكز هذا البعد على توضيح مدى اهتمام الجامعة وأعضائها على استمرارية واتصال المعرفة ، تلك الوظيفة التي تخدم المجتمع المحلي ومن الصعب تقدير أبعادها الإيجابية على نحو قاطع لأنها تمتد لتشمل المجتمع الأكبر والحضارة والجنس البشري.

[1] - عبد الله محمد عبد الرحمن ، سوسيولوجيا التعلم الجامعي ، مرجع سابق ، ص 100.

[2]- المرجع نفسه ، ص 94 .

3- البعد النظامي: وهو ما يوضح طبيعة حق الجامعة وهيئتها الأكاديمية في انجاز الفرض الأساسي لوظيفتها نحو ضمان حق المساواة الليبرالية لقضية الحرية ، وذلك الحق الذي لا يقل أهمية عن وظائف الجامعة في البحث عن المعرفة واستمرارية تجديدها.

يؤكد **ماكيفر** من خلال هذه الأبعاد على أن الجامعة لا يمن أن تحقق وظيفتها في تنمية المجتمع إلا من خلال تحقيقها لوظيفتها التعليمية ، وقد ركز على أهم مشكل قد يعيق هذا الهدف ، وهو الحرية الأكاديمية التي تعتبر حق للهيئة التدريسية والبحث المتواصل عن المعرفة المتجددة.

أ-4-إميل دوركايم Émile Durkheim

يُعتبر **إميل دوركايم** من علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة النظام التربوي ووظيفته في المجتمع ، فهو يجد أن التربية والتعليم يخدمان قيم المجتمع وبالتالي تدعيم النية السليمة له.

ومن هذا المنطلق اعتبر دور كايم بأن الظاهرة التربوية فعل اجتماعي يتم ويمارس في مجتمع محدد ووفق الأهداف العامة التي يصفها كل مجتمع لنفسه ، فالتعليم إذن يمكنه أن يوفر قدرات ومؤهلات مختلفة ومتخصصة يمكنها المساهمة في تحقيق التكامل الإجتماعي ، وباعتبار أن الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية تخصيصا فهي بإمكانها تحقيق هذا الهدف.

ونجد أن دور كايم هنا يؤكد على فكرة أساسية وهي أن طبيعة الأنظمة التعليمية تحددها طبيعة المجتمعات وحاجاتها ، فالأفكار التي تحدد هذه الأنظمة لم يصنعها الأفراد بل هي نتاج الحياة المشتركة ، وتعبر عن ضرورتها وهي في معظم الأحيان نتاج أجيال سابقة ، ويقول في نفس السياق عندما نتتبع تاريخيا الطريقة التي تكونت بها ونمت أنظمة التربية يتبين لنا أنها تابعة للدين، وللتنظيم السياسي، ولدرجة تطور العلوم، ولحالة الصناعة ... الخ فإذا فصلناها عن كل هذه الأسباب التاريخية تصبح غير مفهومة[1].

إن هذه الإيديولوجيات التي يكتسبها النظام التعليمي في أي مجتمع يعبر عن طبيعة العلاقة بين الدولة وهذه الأنظمة ، وهذا فعلا ما أكده لنا اميل **دوركايم** حيث أنه أكد على مناقشة طبيعة العلاقة بين الدولة والنظام التربوي لا سيما الجامعات لأن هذه المؤسسات لها دور تنظيمي كبير في تنشأة الأفراد

[1] -Durkaeim Emil, Education et sociologie ,p.u.f 4eme, edion, paris ,1980 , p46.

وخلق روح التضامن الإجتماعي في الحياة الإجتماعية ككل ،كما أنها المسؤولة إلى جانب الأسرة على تنمية المهارات الفردية وتكوين الشخصية واكتساب الأفراد المعايير والسلوكات المجتمعية السليمة[1].

ب- الإتجاه الماركسي:

إذا نظرنا للماركسية في مجموعها (النزعة المادية الجدلية، النزعة المادية التاريخية، الإشتراكية العلمية) لوجدنا أن الماركسية ليست ثمرة تلقائية للذهن الإنساني ، فهي قد قامت على أساس التناقضات الموضوعية للمجتمع الرأسمالي كما أنها تحل هذه التناقضات بصورة جديدة ، وهي من جهة ثانية تنتمي لحركة فكرية تكونت في ظروف موضوعية أقدم منها ، وكانت هذه الحركة الفكرية تحاول ايجاد حلول للمشاكل التي أثارها تطور المجتمعات[2].

إن **كارل ماركس** Karl Marx على العكس يمتاز أنه أجاب عن المسائل التي أثارتها الإنسانية في سيرها ، فنشأ مذهبه على أنه امتداد مباشر لمذاهب أشهر ممثلي فلسفة الإقتصاد السياسي والإشتراكي ومن هنا يتضح أن مصادر النظرية الماركسية ثلاث في مجموعها هي[3]:

ب-1-الفلسفة الألمانية

نعلم أن كارل ماكس أنشأ فلسفة علمية في وصفه " للنزعة المادية الجدلية" تخطت هذه الفلسفة جدلية هيجل الميثالية ، وقد عرض ماركس لأول مرة أفكار النزعة المادية الجدلية عام 1845.

ب-2- الإقتصاد السياسي الإنجليزي

كانت انجلترا عند مطلع القرن 19م أكثر البلاد تقدما في الاقتصاد ، فقد نشأ الإنتاج الإقتصادي الكبير وهو أساس المجتمع الرأسمالي ، وهذا مهد لظهور علم "الإقتصاد السياسي" الذي يهتم بدراسة القوانين التي تسيطر على الإنتاج وتبادل الوسائل المادية للمعيشة في المجتمع الإنساني ، فظهرت نظرية القيمة عند **آدم سميث**Adam Smith و **دافيد ريكاردو**David ricardo ، لكنهما عجزا عن وضع العلاقة بين قيمة السلعة ومقدار الزمن الضروري لإنتاجها ، وكان فضل ماركس أنه عرف طبيعة قيمة

---

[1] – بواب رضوان ، مرجع سابق ، ص53 .

[2] – جورج بوليترز وموريس ، "أصول الفلسفة الماركسية" ، ترجمة شعبان بركات ، الجزء 1 ، منشورات المكتبة العصرية، بيروت ، ص 264.

[3] – المرجع نفسه ، ص 266-267.

التبادل الحقيقية على أنها تبلور في العمل الإجتماعي ، وبهذا تخطى ماركس حدود الإقتصاد السياسي الإنجليزي الذي عجز عن تحليل الرأسمالية تحليلا كافيا، لأن المصالح الطبقية حالت دون ذلك فقد كان الإقتصاديون يعتقدون أن الرأسمالية لا يمكن زعزعتها فقفز ماركس بالإقتصاد السياسي قفزة فاصلة باكتشافه فائض القيمة ، وهكذا فسر طريقة الإنتاج الرأسمالي وطريقة إنتاج الرأسمال وكان كتاب "رأس المال" رائعة الإقتصاد السياسي.

ب-3- الإشتراكية الفرنسية:

لقد جاءت الإشتراكية الفرنسية تستند على أسس علمية تستند إلى النزعة المادية التاريخية ، على عكس الفلاسفة الخياليين ونقدهم للرأسمالية الذي كان نقدا نظريا بعيدا عن الصورة العملية فقد أدركو استغلال الرأسمالية ولم يستطيعوا التوصل إلى الواقع المحسوس الموجه لذلك الإستغلال.

لقد ساعدت الظروف المحيطة **لماركس** على نضج أفكاره خاصة في ظل ظهور حركةالطبقات – حرب البروليتاريا والبرجوازية- في انجلترا وفرنسا عام 1838 ، حيث شارك هذا النضال الثوري شخصيا وعمل على تنظيم حركة عمالية عام 1848 مع انجلز ، إن النظرة العلمية التي تسلح بها ماركس في دراسته للمجتمعات جعله يكشف عن القانون الإقتصادي لحركة المجتمع الجديد وهذا ما كتبه في مقدمة كتابه " **رأس المال**".

أثبت **كارل ماركس** بتحليله الموضوعي للنضال الطبقي ، أن هناك صراع بين قوى الإنتاج وبين علاقات الإنتاج ولا يمكن حله إلا بالملائمة بينها ، وهي مرحلة ضرورية للتطور التاريخي ويخلص ماركس إلى تحويل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع إشتراكي وذلك هو فضل الإشتراكية العلمية.

إن تحليلنا للتصورات العامة الماركسية يدفعنا للحديث عن أفكار أصحاب هذا الإتجاه ، حيث أنهم قاموا بدراسة الأنظمة الإجتماعية بما في ذلك النظام التعليمي ، انطلاقا من الإفتراض الأساسي لهذا الإتجاه، وهو وجود تأثير بين نمط علاقات الإنتاج في المجتمع الموجودة في البناء التحتي على مجمل مظاهر البناء الفوقي بما يتضمنه من فكر وقيم وتعليم ، وأن هذا التأثير هو المحدد الأساسي في بلورة وظيفة التعليم في مجتمع ما بهدف إعادة إنتاج العلاقات الإقتصادية والإجتماعية السائدة فيه.

ووفق التحليل **الماركسي** فإن مكانة الفرد تحدده الطبقة التي ينتمي إليها وهذه الأخيرة تعكس وضعيتها على النظم التعليمية ونتائجها التي تعتبر أداة للتصنيف الطبقي، فالتعليم ينتج الطبقة ماديا

وثقافيا ويقوم بتحويل الميزة والقوة الإقتصادية الموروثة إلى صيغة اجتماعية تكون أكثر قبولا ، والمجتمع الرأسمالي رسخ لهذا الدور للنظام التعليمي حيث أن التعليم حافظ على إيديولوجية الطبقة الرأسمالية ، فأصبحت الطبقات الفقيرة يتحدد مستقبلها بالأنظمة التعليمية.

إن التحليل **الماركسي** لدور النظام التعليمي في حركة الطبقات يدل على أنه ليس مجرد استجابة للمتطلبات الوظيفية للنسق الإقتصادي ، بل أنه وظيفة أساسية في الصراعات الإجتماعية حول المكانة الإجتماعية في الثروة والدخل ، وعليه فإن الإتجاه يربط وظيفة التعلم بعدد من القضايا المرتبطة بالمجتمع كالبناء الإجتماعي وعلاقات القوة التي يوفرها النظام التعليمي[1].

وفي هذا الإطار نجد أداء بعض المفكرين المحدثين الذين طرحوا أفكار مستوحاة من التصورات الماركسية التقليدية أمثال **بيار بورديو ، وجون كلود باسيرون، لويس ألتوسير**.

ب-4-لويس ألتوسير L.altousser

ينطلق **ألتوسير** في تحليله لنظام التعليم في المجتمع الرأسمالي من فكرة مؤداها " أن استمرارية الطبقة الحاكمة في مواقع السيطرة يتطلب إعادة إنتاج قوة العمل ، تلك العملية التي تتضمن عمليتين فرعيتين هما:

-إنتاج المهارات الضرورية اللازمة لكفاءة قوة العمل.

-إعادة إنتاج إيديولوجية الطبقة الحاكمة وتنشئة العمال في إطارها.

ويرى أن الرأسمالية في سعيها للمحافظة على النظام الراهن تستخدم عناصر رئيسية ثلاثة هي:

1- إنتاج القيم التي تدعم علاقات الإنتاج.

2- استخدام كل من القوة والإيديولوجيا في كل مجالات الضبط الإجتماعي.

3- إنتاج المعرفة والمهارات اللازمة لبعض المهن والأعمال.

[1] - حمدي على أحمد ، "مقدمة في علم اجتماع التربية" ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1991، ص 148.

ويقرر **ألتوسير** في العلاقة بين التعليم والدولة ، أن النظام التعليمي سلاح الدولة في انتاج قوة العمل واعداد المهارات اللازمة لعملية الإنتاج ، وأكثر من ذلك فهو يعمل على إعادة إنتاج خضوع الطبقة الدنيا لإيديولوجية الطبقة الحاكمة[1].

وفق تحليل **ألتوسير** فإن التعليم في النظام الرأسمالي هو سلاح الدولة ، تستخدمه الطبقة الحاكمة للسيطرة على أفرادها ، وهو بهذا وسيلة لإعادة انتاج إيديولوجية فكرية وثقافية لطبقة معينة خدمة لمصالحها.

ب-5-بيار بورديو وجون كلود باسيرون: Pierre Baurdieaux et Jean Claude Passeron

لقد اهتم **بيار بورديو** وزميله بدراسة النظام التعليمي بمختلف مؤسساته ، وذلك عن طريق تحليلهما لعلاقات القوى وكيفية بناءها حيث اعتبر أن عملية إعادة الإنتاج هي وظيفة لعمليتين هما:

-فرض معاني ثقافية بعينها والأدوات المستخدمة لفرض هذه المعاني.

-تحديد محتوى المعاني الثقافية والتوزيع المتبادل لها على الأفراد المختلفين ، والتي تحول المعرفة باعتبارها رأس مال ثقافي، ولهذا ترجم عدم التكافؤ في القوة إلى عدم تكافؤ ثقافي[2].

إن النظام التعليمي وفق تحليل بورديو يقوم بتحديد الأولويات البيداغوجية الإنتقالية ، فوظيفة هذه المؤسسات بما في ذلك الجامعة تخضع لقواعد وأساليب ، تسعى من وراءها للحصول على القوة والسيطرة للطبقة الحاكمة وهذا ما يحدث الطبقات ويزيد من الفروقات ، وفي هذا الإطار قام بورديو بدراسة حول الجامعة وموقعها من إنتاج الإطارات والمناصب العليا في المجتمع وتوصل إلى مبدأ أساسي هو التفاوت في النجاح الدراسي للطلاب المنحدرين من طبقات إجتماعية مختلفة ، فالأصل الإجتماعي يعتبر المميز الأساسي الذي يحكم في النجاح الدراسي ، ولاحظ عدم تكافؤ بين أفراد الطبقات العليا والدنيا مما يزيد من ح،ظوظ أفراد الطبقات العليا في النجاح ، وهنا يقول:" التوزيع اللامتكافئ للرأسمال اللساني ذو المردودية

[1] – حمدي على أحمد ، مرجع السابق ، ص 151 .

[2] – حمدي على أحمد ، "مقدمة في علم اجتماع التربية" ، ص 162 .

النسبية بين مختلف الطبقات الإجتماعية ، يشكل إحدى التوسطات الخفية والتي تتأسس خلالها العلاقة بين الأصل الإجتماعي والنجاح المدرسي"[1].

من خلال هذه المقولة نجد أن **بيار** وزميله تحدّثا في متغير ثقافي وهو الرأسمال اللساني ، حيث طرح أن المتعلمون الذين يريدون الإلتحاق بالتعليم العالي يخضعون لإنتقاء صارم وفق معيار اللغة ، لأن فهمها والقدرة على استعمالها تشكل النقطة الأساسية التي يقيم وفقها المعلم.

فالرأسمال الثقافي لا يتوقف على التأثير فاللغة ليست ألة تواصل فقط ، بل تؤسس معجما دلاليا ونسقا يكتسب من الأسرة التي ينتمي إليها الفرد ، فحسب **بورديو** المدرسة تهمش اللغات الشعبية التي لا تتناسب مع لغتها ، فوحدة الإنتقاء المرتبطة باللغة وفق الأصل الإجتماعي تمكن من توضيح المتغيرات المرتبطة بالقدرة اللسانية بدلالة الطبقة الإجتماعية الأصلية ، وخصوصا العلاقة بين الرأسمال الثقافي ودرجة النجاح.

ويضيف **بورديو** أن النجاح المدرسي لا يرتبط بالأصل الإجتماعي فحسب ، بل بالنسق البيداغوجي ككل وعليه فاللغة لا تكون مشتركة بين المتلقي والملقي ، لأن اللغة الجامعية تكون بعيدة عن اللغات التي تتكلم بها مختلف الطبقات.

من خلال هذا المثال حول الرأسمال الثقافي تتضح لنا أراء **بورديو** وزميله حول النظام التربوي والسلطة الرمزية التي يفرضها هذا الأخير ، حيث تتحدد السلطة الرمزية بوصفها سلطة لبناء الواقع ووجودها يتحدد كبنية رمزية ذات وظيفة معرفية هي فرض السيادة وإعطاؤها صفة المشروعية لضمان هيمنة الطبقة المسيطرة في المجتمع والعنف الرمزي لا يمارس داخل الهيكل السياسي فحسب ، بل يصيب البنية الإجتماعية بشتى مجالاتها وحقولها فعند تشريع نظام معين فإنه يمثل ممارسة موضوعية للعنف الرمزي ، فالنظام التعليمي يضفي المشروعية على الثقافة المسيطرة ويحافظ على النفوذ الثقافي للطبقة المهيمة ويقصي الطبقة الإجتماعية الدنيا ، فالتعليم لا ينتج عن المجتمع ككل والثقافة ليست واحدة بل

[1] – pierre baurdieu et jean claude passeron, "la reproduction éléments pour une théorie du système d'enseignement",édition de minuit, 1980, p 144.

هناك ثقافات متعددة ومتصارعة بتعدد القوى الإجتماعية الموجودة في المجتمع [1]، وبالتالي فالمؤسسة التعليمية تختار ثقافة بنية اجتماعية معينة وغالبا ما تكون ثقافة الطبقة المهيمنة ، لتكرس الإستغلال لهذه الطبقة داخل الحقل التربوي ليتمكن أبناء الطبقات البرجوازية من الإستفادة من المواد المقررة ، لأن رأس مالهم الثقافي يجعلهم متفوقين على أبناء الطبقة الدنيا.

هذا الرصيد الثقافي يعمل على فرز الطلاب وتصنيفهم وفقا لأصولهم الثقافية ، وتحديد مجالات ومستويات دراسية ملائمة لكل مجموعة ثقافية منهم ، هذه الآلية المستخدمة في التصنيف تعتمد على نمط التدريس وأساليب التقويم ، التي تعتبر أحسن ميكانيزم لتسهيل الفصل بين أبناء الطبقات المختلفة وإعادة إنتاج النظام القائم ، الذي يمارس القهر من خلال النظام التعليمي الذي ينطوي على القهر الثقافي.

ومنه فإن الإتجاه **الماركسي** ساهم في إعطاء تحليلات سوسيولوجية للنظام التعليمي عامة ، والجامعة خاصة وعمل على إدخال إصلاحات وتغيرات تربوية على أهدافها ووظائفها.

بعد عرضنا للإتجاه **الكلاسيكي** نجد أن التحليلات السوسيولوجية لمفكريها وروادها كانت تراثا فكريا ثريا يمكن لأي باحث العودة إليها في إطار الدراسات التربوية ، حيث أن كل توجه إلا وسعى لإعطاء دور للمؤسسة الجامعية ، وتحديد وظيفتها وإسهاماتها في المجتمع.

1-2- الإتجاه المعاصر

نحاول تقديم أراء بعض المفكرين المعاصرين الذين ساهموا بطريقة أو بأخرى في تحليل الجامعة كمؤسسة تعليمية، حيث أنه من الصعب أن نضع حدود فاصلة بين ما هو تقليدي وما هو حديث فنجد مثلا أن بعض هؤلاء المفكرين استفادوا من الإسهامات الأولى للرواد وأمثال هؤلاء نجد:

أ-**بيركون كلارك** B. Clark

حاول المزج بين المراحل لإستحداث مدخل جديد وهو "المدخل التكاملي" لدراسة الجامعات ، إلا أن **كلارك** يؤكد في تحليلاته أساسا على أهمية المدخل التنظيمي لدراسة الجامعات الأكثر مرونة ، وذلك لقدرته على فهم طبيعة البناءات والأنساق الداخلية للجامعات ، حيث ركز على تحليل نوعية الأنشطة

[1] – pierre baurdieu et jean .claude passeron, ibid, p 25.

والعمليات الوظيفية والمهنية الأكاديمية ، وتناول العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم الجامعي وتحليل الأنماط الإدارية والقيادية الأكاديمية والعلاقات البنائية الوظيفية المتداخلة بين التخصصات المختلفة ، وهذا ما يدل على أن دراسته امتداد لأفكار ماكس فيبر حول الحرية الأكاديمية وجماعات السلطة المهنية والإدارية[1].

لقد تناول كلارك أيضا طبيعة العمل داخل الجامعات محددا وظائف الجامعات ، وهي البحث العلمي والعملية التدريسية والأنشطة الأكاديمية المتنوعة الأخرى ، موضحا كيفية تباين هذه الوظائف بين المستويات الأكاديمية المختلفة داخل الجامعات وأنساقها الفرعية ، كما أكد على ربط الحياة الأكاديمية العامة لهذه المؤسسات بنوعية الثقافة المجتمعية وطبيعة نسق المعتقدات والإطار المعرفي العام للمجتمع[2].

أما تحليله لمشكلة السلطة داخل الجامعات فقد كان من خلال تناوله لقضية التغير ومظاهره والملامح التي ظهرت على البناءات والوظائف العامة للجامعات ، وقد جاءت هذه التغيرات نتيجة تأثر مخرجات الجامعات بعلاقات السوق الخارجية ، وكذلك طبيعة المنافسة بين الجامعات وغيرها من معاهد التعليم العالي في المجتمع ولكن هذه التغيرات عادة ما تواجه العديد من القيود والمقاومة ، ومن ثم ظهرت أنماط جديدة من الإلتزامات المهنية والأكاديمية للجامعات ومحاولتها المستمرة لزيادة التكامل على المستوى القومي لوجود مصالح متبادلة ،إن هذا التحليل الذي قدمه كلارك للجامعات جعل اسهاماته تدخل ضمن نظرية التنظيم التي تطورت في الستينات ومن خلالها ظهرت أعمال كل من :

ب- إميري وتريست F. Emery Etrist

لقد قاما بدراسة الجامعة وتحليل بنيتها من خلال نوعية البيئة التنظيمية المحيطة بها ، حيث اعتبرا أن البيئة المعيار في التحليل وهي المساهمة في إحداث التغيرات على البناءات التنظيمية لهذه المؤسسة

[1] – سارة نيل ، " الرضا الوظيفي ودوره في تحقيق أهداف المؤسسة " ، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية ، مستخرج من الموقع: http :www.hrdiscussion/com/hr41191html

[2] – عبد الله محمد عبد الرحمان ، "سوسيولوجيا التعليم الجامعي" ، مرجع سابق ، ص 152.

حيث أبرز كل من **إميري** وزميله أن الجامعة كنسق عام يتأثر بالأنساق الفرعية الموجودة في البيئة الخارجية التي تحيط بها والتي قسمت وفق هذه الدراسة إلى:

ب-1- البيئة العشوائية المستقرة: تتميز بوجود قوى إيجابية وسلبية داخل التنظيم موزعة بعشوائية.

ب-2- البيئة المتداخلة المستقرة: تكون بها قوى إيجابية وسلبية ومستقرة لكنها متداخلة مع الأنساق الفرعية الإجتماعية وهي خاضعة لطبيعة المنافسة الخارجية.

ب-3- البيئة المجددة الموزعة: نقصد بها وجود تنظيمات خارجية مشابهة للتنظيم بحيث يمكنه التفاعل معها والتعاون لمواجهة التحديات.

ب-4- البيئة غير مستقرة: تتمثل في الأحداث والتغيرات الموجودة في البيئة الخارجية والتي تتطلب زيادة القدرة التنظيمية للجامعات والسيطرة أكثر على أنشطتها ووظائفها لتتمكن من مواجهة المشاكل التي قد تتعرض لها نتيجة وجود أنماط جديدة من مؤسسات التعليم العالي الخاص[1].

من خلال دراسة **إميري** وتريست يتضح بأنهما ساهما في تحديد البيئة التنظيمية المحيطة بالجامعة التي تميزت حديثا بوجود العديد من الصراعات والمنافسة مع الأنساق الأخرى المماثلة لها ، وهذا ما أحدث تغيرات داخلية وخارجية على هذه المؤسسة ، وهذه الأنواع من البيئات ما هي إلا صورة لطبيعة التغير الحاصل على المحيط الداخلي والخارجي الواجب التكيف والموائمة معه.

ج-إيرك أشبي وجوبلانج E Ashby et R Jobling

إن أبحاثهما كانت استمرار لأبحاث **هربرت سبنسر** حول المماثلة البيولوجية فنجد أشبي الذي درس الجامعات الغربية واعتبرها بناء عضوي ينمو ويتطور بناءا على تراثها الموروث وبيئتها لتحتك بجامعات أخرى وتنقل إليها ومنها النماذج التعليمية الجديدة، واعتبر أن الجامعات اليوم هي أهم مؤسسات المجتمع التي تعتمد عليها لبقاءها واستمرارها.

أما **جوبلانج** فقد درس الجامعة التكنولوجية والمعاهد التقنية التي تنفرد بمختلف خصائصها المتشابهة للجامعات مثل : استقلال وتحديد مسؤولياتها ، القيام بالبحوث التقنية ، منح الدرجات العلمية [2]،

[1] – عبد الله محمد عبد الرحمان ، "سوسيولوجيا التعليم الجامعي" ، مرجع سابق ، ص 146 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 145.

ويجد أن بيئة الجامعة تحدد خصائصها فمميزات الجامعة في الدول المتقدمة تختلف عن مثيلتها في الدول المتخلفة ، وهذا ما يبرز لنا العلاقة الواضحة بين الجامعةو المجتمع والتنمية فنجد في هذا الإطار نظرية التحديث.

د- نظرية التحديث

إعتمد رواد هذه النظرية على دراسة العلاقة المتبادلة بين مختلف عوامل التنمية آخذين من تجارب الدول المتقدمة كنماذج تنقلها للدول النامية لتعمل على إحداث تغيير في مجتمعاتها لتحقق التقدم والتطور، وقد ركزت على مجموعة من العوامل كالتغير الإقتصادي والثقافي والإجتماعيواعتبرت أن التعليم وإنتشاره أهم هذه المحددات ، فالنظام التعليمي يعمل على سيادة التفكير العقلاني القائم على المنطق وانتشار أفكار علمية تقود المجتمع إلى انتاج التكنولوجيا والتقنيات اللازمة للنجاح عن طريق تكوين النخبة من الأفراد المؤهلة علميا وعمليا ومن أهم رواد هذه النظرية نجد:

د-1-دافيد ماكليلاند David. McClelland

يرى عالم النفس "**دافيد ماكليلاند**" أن التعليم والتنشئة الإجتماعية تلعب دورا كبيرا في احداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية فالأفكار تلعب تأثيرا كبيرا في تشكيل التاريخ، كما يؤكد على دور القيم في التغيير الثقافي وأن المتغيرات السيكولوجية تلعب دورا مهما في التنمية التي من بينها الإحساس بالمسؤولية الجامعية والشعور بالتفوق على الآخرين [1]، هذه الخصائص الشخصية تعمل على تكوين أفراد مجتهدين يسعون لإحداث التغيير المنشود لتحقيق التنمية.

د-2-فرديريك انجلز Friedrich Engels **و دافيد سميث** David Smith

لقد حاول **انجلز** وزميله تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية ، انطلاقا من أن التحديث عملية اكتساب أكبر عدد من الأفراد لسمات واتجاهات وقيم ومعتقدات ، تؤثر على سلوكهم وتمنحهم الرغبة في التجديد والإبتكار والتنويع في الآراء ، وعدم التركيز على الماضي والتفكير في التخطيط للمستقبل ليكونوا قادرين على الإنتاج في المجتمع الحديث[2].

[1] – السيد محمد الحسيني وآخرون ، "دراسات في التنمية الإجتماعية ، "دار المعارف ، القاهرة ، 1984 ، ص 93-94.

[2] – عبد الله محمد عبد الرحمن ، "دراسات في علم الإجتماع" ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص35.

لقد عمل **انجلز** و **دافيد سميث** على ابراز ما للجامعة كمؤسسة تعليمية من دور في تقديم مخرجات قادرة على متابعة المستجدات المحلية والعالمية ،كما لم يبتعد انجلز ودافيد عن أراء **ماكليلاند** كثيرا الذي أهمل الخصائص السوسيوثقافية لكل مجتمع ، والتي تجعل من الصعب نقل تجارب مجتمعات مغايرة في ثقافتها لمجتمعات أخرى.

لقد حاولت نظرية التحديث إبراز العلاقة الجوهرية بين التحديث والتنمية اللذان يعتبران متغيران من الصعب الفصل بينهما لتداخل العوامل المسببة لهما ، حيث أبرزت التحليلات السوسيولوجية والسيكولوجية العوامل المسببة للتحديث وأهمها المؤسسات التعليمية عامة والجامعة خاصة التي تعمل على تزويد مجتمعاتها بالقوى البشرية المؤهلة معرفيا ومهنيا لتقودها في ركب التطور.

هـ- نظرية رأس المال

اهتمت هذه النظرية بالتحليل الإقتصادي لدور الجامعة في المجتمع ، فقد إهتم أصحابها بتحديد المتغيرات الكمية للتعليم " المردود الفردي والإجتماعي" ، حيث أكدت أن هذا المردود يرتبط بمستوى التعليم العالي المتطور ونجد أن دراسة الاقتصاد يالأمريكي **ثيودر شولتز** "T.Schultz" معبرة عن هذا الإتجاه ، حيث أبرز العلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة ، باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال وأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية ، فلا يمكن اذن النظر إلى التعليم على أنه استثمار موجه للإستهلاك فقط بل هو استثمار إنتاجي أيضا يقدم أهم عنصر فعال في التنمية وهو" العنصر البشري" ، لقد ألح شولتز على ضرورة اعتبار نفقات التعليم نفقات استثمارية على عكس ما كان سائدا من قبل ، ويستدل على دور التعليم في زيادة الانتاجية بتحليله لزيادة الإنتاجية الزراعية في الو.م.أ ، فيرى أنه بالرغم من توفر العوامل المساعدة على الزيادة في الإنتاج الزراعي " الأرض الخصبة، المياه، الأساليب الفنية والزراعية" ، إلا أن تكوين أفراد مزارعين متخصصين باستمرار هو الإستثمار الذي استطاع تحقيق طفرة إنتاجية[1].

[1] – راوية حسن ، "مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص 66.

لقد قسم **شولتز** أشكال الإستثمار في الرأس المال البشري إلى خمسة مجموعات كبرى هي: الصحة، التدريب التكوين أثناء العمل ، التعليم الرسمي ، تعليم الكبار ، الهجرة والتنقل من أجل الإستفادة من فرص عمل أفضل.

لقد اعتبر **شولتز** أن التعليم الرسمي أهم شكل من أشكال الاستثمار في الرأس المال البشري ، بل هو الرأس المال البشري ذاته لأنه يمكن أن يفسر الجانب الأكبر من التغيرات والإختلافات في دخل الفرد والمجتمع.

وعلى هذا الأساس يرى **شولتز** أن التعليم العالي في أي مجتمع له تكاليف ونفقات يجب الاهتمام بها والتركيز عليها لإثراء عملية التطور والتنمية ، وإن التباين في الإهتمام بها يعود إلى التمايز بين المستويات الإقتصادية للدول واعتبر أن نفقات التعليم العالي يمكن تقديرها أكثر مما يمكن تقدير قيمة عوائده التي تظهر في صورة خدمات[1] ، ونجد إلى جانب تحليل شولتز أفكار **أدم سميث** Adam Smith الذي يعتبر من الأوائل الذين ساهمو في التحليل الإقتصادي النظري للتعليم ، وذلك في كتابه "ثروة الأمم" فقد استعرض أربعة أشكال من هذا النوع من الرأس المال:

هـ-1- الألات والأدوات والأجهزة الصناعية.

هـ-2- البنايات التي تعتبر مصدر دخل بإيجارها أو بإستخدامها.

هـ-3- عمليات التهيئة التي تتم على الأرض.

هـ-4- القدرات والكفاءات المكتسبة للأفراد.

ومن هنا فهو يأكد على أن اكتساب الفرد لهذه القدرات يكون بواسطة العملية التعليمية التي تحتاج إلى نفقات طوال فترتها وفي هذا الصدد يقول[2]:

"الكفاءات تعتبر جزءا من ثروة الفرد ومن ثمة جزءا من ثروة المجتمع الذي ينتسب إليه ، ثم يجري مماثلة بين العامل الكفء الذي يتقن عمله وبين الآلة أو أي أداة صناعية ، من حيث تسهيلهما

[1] – عبد الله محمد عبد الرحمان ، "دراسات في علم الإجتماع"، مرجع سابق ، ص 41.

[2] – محمد دهان ، "الإستثمار التعليمي في الرأس المال البشري " رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2010 ، ص 15-16.

واختصارها العمل من جهة ،ومن جهة أخرى من حيث النفقة المبذولة في كليهما والتي تعود عليها بأرباح في المستقبل".

فالتعليم إذن هو رأس مال ثابت يعود على الفرد في المستقبل بدخل أعلى ، كما اهتم أيضا بتحليل نفقات التعليم ودور الدولة في دعم التعليم لما في ذلك من فائدة للمجتمع ككل ، ودعا إلى ضرورة إدخال المنافسة في التعليم لتطويره.

إن أصحاب هذه النظرية يؤكدون على الدور الإقتصادي للجامعة عن طريق مساهمتها في التطور والتنمية لكنهم لم يشيروا إلى أساليب وطرق إحداث هذا النمو الإقتصادي ،كما أنهم أهملوا الوظائف الأخرى للجامعة من تعليم وبحث...الخ ، فالتنمية لها أبعاد عديدة اجتماعية ، ثقافية ، سياسية ، إلى جانب البعد الإقتصادي.

و- نظرية الأنساق الإجتماعية

جمعت نظرية الأنساق الإجتماعية بين علم الإجتماع والإدارة و التنظيم ، فقاما أصحاب هذا الإتجاه بتحليل التنظيمات إلى أنساق وتوصلوا إلى تقسيم الأنساق إلى قسمين: الأنساق المفتوحة و الأنساق المغلقة.

فالتنظيم باعتباره نسق إج له خصائص تقنية واجتماعية هامة إلى جانب المكونات المادية ، فكل جزء من هذا النسق يؤدي وظيفة تؤثر على الوظائف الأخرى لتحقق في مجملها نظاما متكاملا ، وهذا مأكده **بارسونز** الذي اعتبر أن النسق الإجتماعي تميزه الأحداث والوقائع والعلاقات التي تتم بين أجزاءه فهو بناء داخلي وعلاقات خارجية تربطه بالمجتمع والمحيط الذي ينتمي إليه[1].

وعلى هذا الأساس إعتمد أصحاب هذه النظرية في تحليل المؤسسة الجامعية كنسق إجتماعي مفتوح ، على أن الجامعة نسق مفتوح على محيطها وعلى أن الأنساق الإجتماعية الأخرى تدخل في علاقة تبادلية معها أي علاقة تبادل المخرجات والمدخلات ، وكان أشهر رواد هذه النظرية **دانيال كاتز** Danial Katz و **روبرت كاهن** Robert Kahin في كتابهما المعنون بـ "**علم النفس الإجتماعي في دراسة التنظيمات** "الصادر عام 1966 أوردو فيه أن الأنساق الإجتماعية بناءات تتأثر بالتغيرات

[1] – علي السلمي ، "تطور الفكر التنظيمي" ، مكتبة غريب ، مصر، ص 226.

الخارجية للبيئة ، التي يجب عليها التأقلم والتكيف السريع معها للتغلب على المشاكل التي قد تواجهها وهذا في ظل تحقيق أهدافها وتوازنها[1].

ومع تطور الدراسات السوسيولوجية في علم الإجتماع التربوي وعلم اجتماع التنظيم ، ظهرت العديد من التحليلات الحديثة للعلاقة بين المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة وبين المؤسسات الصناعية ، لتوضيح الدور الكبير الذي تلعبه الجامعات كأنساق مفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشاكله المختلفة ، وحتمية العلاقة المتبادلة بينهما وخاصة أن هذه المؤسسات تعتمد على مصادر المدخلات من المجتمع ،ولها مخرجات تكون حوصلة للتفاعل بين العملية التعليمية والأكاديمية ونوعية الخرجين[2].

إذا كان تحليل مدخل الأنساق الإجتماعية اعتمد على تأثيرات البيئة الخارجية على الجامعة باعتبارها نسق مفتوح ، فإن المدخل البيئي اهتم بتحليل تركيبة البيئة الداخلية لهذه المؤسسات من أنماط تفاعل بين مختلف عناصرها ، كتحليل الأهداف العامة للطلاب الدارسين والعاملين وأعضاء التدريس ، وإبراز اختلافها الذي يحقق عمليات الدافعية والإنجاز.

وباختصار فإذا كان أصحاب النسق المفتوح يهتمون بدراسة العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمجتمع الذي تنتمي إليه ، فإن أنصار المدخل البيئي يقومون بدراسة أنماط العلاقات المتفاعلة داخل المؤسسة ، وكيف يمكنها أن تأثر على أهدافها التي تسعى لتحقيقها مع المجتمع أو غيرها من التنظيمات المشابهة أو غير المشابهة لها.

إن نظرية الأنساق الإجتماعية بالرغم من اهتمامها بالجامعة كنسق مفتوح على المجتمع ، إلا أنها أهملت العوامل المساعدة في عملية تفاعلها مع محيطها مثل العوامل الإقتصادية والمالية...الخ ، والتي تعتبر ظروف مساعدة على جعلها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1]– عبد الله محمد عبد الرحمان ، " علم الإجتماع التنظيمي" ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1998، ص 304–305 .

[2] – عبد الله محمد عبد الرحمان ، " دراسات في علم الإجتماع" ، مرجع سابق ، ص 50.

من خلال ما تم عرضه من تراث نظري كلاسيكي ومعاصر حول موضوع المؤسسة الجامعية ، يتبين لنا أن الجامعة من خلال وظائفها التعليمية والمعرفية تسعى لتفعيل مختلف عناصرها ، وتوجيهها في ظل متطلبات العصر للحفاظ على استمراريتها وبقاءها ، الذي لا يمكنها الوصول إليها إلا في ظل تحقيق جودة المخرجات التي تسمح لهم بالمساهمة الفعالة في تجسيد أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية لاستراتيجية تنموية مستدامة لذلك وفق تحليل مختلف النظريات التي تطرقنا إليها ، فإننا نجد أن كل اتجاه إلا وألقى الضوء على بعض المؤشرات ذات الصلة بموضوع دراستنا ، ليزودنا برؤية منهجية وعلمية تساعدنا في معالجة موضوع الجامعة في علاقتها بالمجتمع الذي تنتمي إليه ، معالجة تكاملية تحليلية نغطي من خلالها مختلف جوانب الظاهرة.

2- الإتجاهات النظرية لدراسة التنمية

إن التطرق لنظرية التنمية يجعلنا نمر بالمحاولات الأولى لولادة الأفكار والإتجاهات حولها ، لنتمكن من الوصول إلى التطور الذي شهدته هذه المداخل النظرية في تحليلتها الإمبريقية لعلاقة التنمية بالمجتمع والتعليم .

2-1- الإتجاه التجاري والطبيعي

تعتبر بمثابة البدايات الأولى لتبلور أفكار وأداء حول التنمية وكانت فكرته الأساسية أن الدولة تزداد قوة بقدر ما تدفع مواطنيها إلى جمع الثروة بحيث اعتبروها المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي ، وقد كانت الدراسات الأولى لكيفية حصول النمو الإقتصادي عند "وليام بيتي" و"جون لوك".

وقد كان للسياسات الإقتصادية التي اتبعها التجاريين في مختلف الأقطار الأوروبية أثرها الواضح في تسريع عملية التنمية ، فقد كانت إجراءات التجاريين مصدر للتراكم الرأسمالي ومرحلة هامة في حدوث الثورة الصناعية[1] ، بينما الطبيعيون كانوا يجدون أن قوة الدولة أيضا بالثروة لكن دون تدخلها في شؤون المواطنين لتكون لديهم الحرية في توجيه الموارد وممارسة التجارة الداخلية والخارجية ، فبظهور **مدرسة الطبيعيين** في منتصف القرن 18م بفرنسا ظهرت فكرة أن الظواهر الاقتصادية كالظواهر الطبيعية والبيولوجية تخضع لقوانين عامة تحكمها ولا دخل للإنسان في حدوثها.

[1] – مرداسي حمزة ، مرجع سابق ، ص 39.

2-2- الإتجاه الكلاسيكي

أ-الإتجاه الكلاسيكي الرأسمالي

أهم أقطاب هذا الإتجاه **أدم سميث** A Smith و **ركاردو** Ricardo و **مالتس** Malthus ، أهم عامل اعتمده هؤلاء هو عنصر رأس المال والسكان كعناصر إقتصادية أساسية في تحقيق التنمية ، و هذا المبدأ يعتبر من مبادئ الرأسمالية فهي النموذج اللاتنموي الوحيد مثل الحرب العالمية الأولى.

أ-1-آدم سميث Adam Smith

صاحب مقولة" دعه يعمل أتركه يمر" الشهيرة في كتابه "ثروة الأمم" تحدث فيه عن الربط بين قيمة العمل ورأس المال الذي يؤدي تراكمه إلى زيادة الثروة ، واعتبر أن تقييم العمل مصدر تلك الثروة لأنه يدعم لإنتاج موارد واسعة ، بوفرة معدات وآلات وتكنولوجيا تخفض في التكاليف وتقلل من الجهد والوقت ، فتتوسع لدينا الأسواق وتزداد الأرباح [1] ، لذلك فهو يجد أن الزيادة في رأس المال تؤدي إلى زيادة في العمال ومن ثم الزيادة في الإنتاج ، ويمكن أن تحدث حالة تراجعية فزيادة الأجر تؤدي إلى نقص الأرباح فنقص رأس المال.

أ-2-دافيد ريكاردو David Ricardo

إن تحليل ريكاردو مبني أساسا على الربط بين النمو السكاني والتنمية ، حيث اعتبر أن الزيادة في السكان يؤدي إلى اللجوء بالضرورة للزراعة فيرتفع سعر المواد الغذائية ويزيد التنافس على الملكية العقارية وهنا قسم الطبقة المنتجة إلى 3 طبقات:

- ملاك الأراضي الذين تزداد أرباحهم مع قلة الأراضي الخصبة.

-الرأسماليين الذين يوفرون مستلزمات العمل والأجور للطبقة الثالثة "العمال" ، الذين يزداد عددهم بإرتفاع أجورهم ومع زيادة النمو الإقتصادي بزيادة الأرباح يزداد الضغط على الأراضي الزراعية ، فتزداد تكاليف الإنتاج فتنخفض الأرباح وبالتالي يقل الإنتاج ، وهنا يتدخل قانون تناقص الغلة فيتحصل ملاك الأراضي الزراعية على أكبر ربح[2].

---

[1] – مدحت القريشي ، " التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات" ، دار وائل ، الأردن ، 2007 ، ص56-57.

[2] – فريمش مليكة ، مرجع سابق ، ص 85 – 86 .

أ-3-روبرت مالتيس Robert Malthus

ارتبطت وجهة نظره بالسكان فحسب أرآئه فإن عدد السكان ينمو بمتتالية هندسية ، والغذاء ينمو بمتتالية عددية ، فبسبب التكنولوجيات في النشاط الإقتصادي يحدث تناقص لعوائد الزراعة فينخفض دخل الفرد ، فيجد مالتيس في زيادة التكنولوجيات زيادة السكان لا رأس المال ، في حين نجد أنها في دول متقدمة تؤدي إلى زيادة في الأرباح أكثر من معدل نمو السكان ، لذلك يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع امكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح ، لأنه كلما زاد الطلب ارتفع العرض وتحققت الأرباح وكلما قل الطلب انخفض العرض وتراجعت الأرباح[1].

ب- الإتجاه الكلاسيكي الماركسي

إن النظرية الماركسية تعالج قضية التخلف والتقدم ، من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الإقتصادية والمراحل التاريخية والطبقية ، فقد اعتبر أن النظام الاقتصادي أساس النظم الإجتماعية فحدد خمس مراحل مر بها التاريخ البشري أثناء تطوره ، نتيجة للدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج وهذه المراحل هي: مرحلة الإنتاج البدائي ، مرحلة العبودية ، مرحلة الإقطاع ، مرحلة الرأسمالية ، مرحلة الإشتراكية.

لقد اعتبر ماركس أن الانتقال من مرحلة المجتمع التقليدي الزراعي الذي كان سائدا ، بسبب نشأة النموذج الرأسمالي في الإنتاج ،حيث عرفت هذه الفترة سيطرة الطبقة الرأسمالية على وسائل الإنتاج ، وتطوير العمليات التكنولوجية الإنتاجية واستغلال طبقة العمال ، وهذا يعتبر تغيير ثوري في علاقات الإنتاج أدى إلى مرحلة جديدة وهي "الرأسمالية" [2].

إن الصراع الدائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يمثل وسيلة التنمية الإقتصادية والاجتماعية ، من خلال الثورة الإجتماعية التي قامت بها من أجل تحقيق الملكية الجامعية لوسائل الإنتاج ، وقد اعتبرت طبقة البروليتاريا أن هذه الثورة تتضمن تحولات شاملة في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية ، فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية.

---

[1] – مدحت القريشي ، مرجع سابق ، ص 59-60 .

[2]– كامل عمران ، " التنمية في الوطن العربي" ، مطبعة الإتحاد ، دمشق ، 1999 ، ص 150.

إن ماركس أول من استخدم مصطلح التنمية في معناه التام ، وحاول التأسيس لنظرية تنموية اقتصادية وأكد على أن التنمية الإقتصادية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق السيطرة على الطبيعة ، وأن الدول المتخلفة لا يمكنها أن تحققها إلا باستعمال رأس المال الموجود في الدول القريبة ، وعليه سيمر تطور مجتمعات هذه الدول بنفس الطريقة والمراحل التي مرت بها المجتمعات الغربية.

إن **الإتجاه الماركسي الكلاسيكي** كان له دورا كبيرا في ظهور محاولات جديدة في دراسة التنمية ، اتسمت بإطار نظري ماركسي تقليدي في المفاهيم ولكنه متجدد الأبعاد ، وقد تمثلت هذه المحاولات في الماركسية المحدثة.

2-3- الإتجاه النيوكلاسيكي

أ- الإتجاه الماركسي المحدث

ارتكز هذا الإتجاه على الماركسية القديمة ، ولكن رواده قاموا بتوسيع مفاهيمها بما يتناسب مع الأوضاع والتطورات الجديدة التي شهدتها المجتمعات لا سيما دول العالم الثالث ، لتتمكن من تحقيق التنمية الإقتصادية فقد بحثت في سبل جديدة تتيح للدول النامية التخلص من تخلفها عن طريق التخلص من أفكار التنمية التقليدية الذي نادت بها الماركسية الكلاسيكية ، وفي هذا السياق نجد أن الماركسية المحدثة تنظر إلى التنمية على أنها تطوير وتحسين في المستوى العام للحياة ، واهتمت بالتناقض القائم بين الإمبريالية وشعوب العالم الثالث حيث يرون أن الإمبريالية تمارس دورها في تكريس التخلف لتلك الدول ، عن طريق السيطرة على المجالات السياسية ،والإيديولوجية ، والعسكرية ، والإقتصادية ، والثقافية باستخدام عدة أساليب كتقديم المساعدات المالية والسيطرة على الأسواق القومية ، وإقامة الشركات المختلطة وإحداث تشويه في البناء الإجتماعي ، وبالتالي الإبقاء عليها أجزاء تابعة بنائيا داخل حدود تقييم العمل الدولي[1].

ومن أهم رواد هذا الإتجاه "**بول باران**"، "**شارل بتلهايم**" ،"**فرانك**" وغيرهم ، فنجد أن **بول باران** يعتقد أن التنمية ثورية وليست تطورية ، وأن التخطيط الشامل هو الطريق إلى التنمية الإقتصادية السريعة.

[1] – كامل عمران ، مرجع سابق ، ص 172.

أما **بتلهام فيرى** أن التخلف يرتبط بعدة عوامل منها التبعية ، الإستغلال والتجمد ، في حين ينظر **فرانك** إلى التخلف باعتباره يمثل نتاجا للعلاقات الإقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، وعموما يبدو أن الأدبيات الماركسية في شكلها المحدث والتي تتناول التنمية تمتاز بالتعددية ويمكن حصرها في[1]:

أ- **1-النظرية الرأسمالية:** حاول لينين صياغة نظرية شاملة تشرح أسباب بروز الرأسمالية الاحتكارية وتصف القوى والقوانين الداخلية المتحكمة فيها ، كما اهتم بتوضيح التنافس الرأسمالي وقيام الاحتكارات وتحول المنافسة إلى منافسة دولية تتسب في حروب الإمبريالية ، إلى جانب تناوله المباشر والمنسق للأبعاد الدولية للرأسمالية ، وربطها بالتوسع في دول العالم الثالث.

إن أفكار لينين متفقة مع الماركسية التي تعتبر أن الثورة الإشتراكية توسع أفاق الوعي الإيديولوجي لدى الجماهير وتعمق من جذورها الفلسفية والمنهجية ، وعندئذ يتمكن المجتمع الإشتراكي من تحقيق الثورة التكنولوجيا الدائمة التقدم ، ويتكون حينها لدى الجماهير المنهج الأمثل لإدراك حقيقة انطلاق قوى الإنتاج الحديثة التي ستخلق الظروف المثلى للمجتمع ، وهو يتجه اتجاها عمليا لتحقيق التنمية بحيث يربطها بالتخطيط الهادف ، الذي لا يكون إلا باندماج العلم بالإنتاج ليصبح عنصرا مهما في العملية الإنتاجية.

أ-2-نظرية أسلوب الإنتاج

إن هذه النظرية امتداد للاتجاه الماركسي واستمرار لها فمنطلقاتها ماركسية ، ولكن أضاف إليها بعدا جديدا وهو "مفهوم أسلوب الإنتاج" الذي اعتمد عليه في تحليل التشكيلات الإجتماعية للدول النامية.

لقد حاول أصحاب هذه النظرية ابراز خصوصية التخلف لكل دولة وذلك بتحديدها في عوامل اقتصادية اجتماعية ، وسياسية ، ومحلية ، ليتوصلوا لتحليلات عميقة حول أساليب الإنتاج المتعايشة وتمفضلها التبادلي[2].

[1] – على غربي ، اسماعيل قيرة ، "في سوسيولوجية التنمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2001 ، ص 20-24.

[2] – المرجع نفسه، ص 23 .

أ-3-نظرية التبعية

لقد اهتم أصحاب هذه النظرية بتوضيح الأثار المترتبة عن انتشار الرأسمالية الغربية وتحولاتها ، فقد كانت النقطة الجوهرية في تحليلات التبعية ، هي أنه لا يمكن فهم طبيعة النظم الإقتصادية، السياسية، الإجتماعية في دول العالم الثالث بمعزل عن تأثيرات العوامل الخارجية وخاصة التأثيرات الناجمة عن التوسع الرأسمالي.

ومجمل القول أن أصحاب هذا الاتجاه يعتمدون على النظرة الشمولية في فهم التنمية ، وحسب رأيهم أن المشكلات التي تواجهها مجتمعات العالم الثالث تختلف عن تلك التي تواجهها الدول المتقدمة ، بالإضافة إلى اختلاف التكوين الثقافي والإجتماعي والتاريخي لتلك المجتمعات ، ولكن اعتبروا أن أساس التخلف هي المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث ، كطبيعة التوسع والنهب الإستعماري والهيمنة الإمبريالية المعاصرة وبالتالي اعتبرو أن التخلف يكمن أساسا في كون أن الثروة التي تم إنتاجها في المحيط قد نقلت إلى المركز وليس في حالة الفقر التي تتصف بها مثل هذه البلدان[1].

بعد اطلاعنا على بعض التوجهات الكلاسيكية الرأسمالية والماركسية المحدثة ، نجد أنها تؤكد على الدور الحاسم للعامل الإقتصادي في كل تغير جتماعي ، فالأولى تعتقد أن النظام الرأسمالي هو الأنجح للدول النامية للتخلص من المشاكل التي تعاني منها والثانية تجد في الاشتراكية الأنجح لتحقيق التنمية ، لكن لم يتم التفكير في نموذج عملي نابع من واقع تلك المجتمعات المتخلفة فخصوصية كل دولة تجعل مشاكلها تختلف عن مشاكل الأخرى.

وهذا ما يجعل العامل الاقتصادي ليس العامل الوحيد لإحداث التغيرات الإجتماعية ، بل هناك عوامل عديدة تختلف باختلاف القيم الثقافية والفكرية لتلك المجتمعات.

ب- الإتجاه الرأسمالي المحدث

انتقد هذا الاتجاه النظرية الماركسية المحدثة ، واعتبر أن مشاكل الدول النامية هي نتيجة لضعف السياسات الاقتصادية المخططة والموجهة من طرف الدولة ، نتيجة للتدخل المبالغ فيه للدولة في

[1] - أحمد النكلاوي ، "علم الاجتماع وقضايا التنمية" ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ط1، 1998، ص55.

الاقتصاد ، لذلك طالب بفتح الأسواق وتطويرها والتقليل من العوائق التي تعيق الاستثمار ، وكانت أفكاره أساس للتغيرات الاقتصادية التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية.

2-4- اتجاه التحديث

لقد شكل البحث في الإطار النظري للعلاقة الموجودة بين التنمية الإقتصادية والتغير الاجتماعي محور اهتمام العديد من الباحثين ، فكانت نظريات التطور الاجتماعي والاهتمام بدراسة العمليات التنموية الإنطلاقة لهذه الاهتمامات، فاعتقد "**ولبرت مور**" أن مفهوم التحديث يشير إلى ذلك التحول الشامل للمجتمع التقليدي والانتقال إلى أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي الذي يميز الاقتصاديات المتطورة، ولقد أستند هذا التصور إلى فكرة مفادها أنه يمكن وصف المظاهر العامة لكل من المجتمعات التقليدية والمتقدمة، وهذا ما جعل أنصار هذا التوجه ينظرون إلى التنمية على أنها الإنتقال من نمط إلى آخر[1].

لقد عمل علماء ومفكري هذا الإتجاه على وصف المجتمع الأوروبي الغربي والتطورات الحاصلة فيه من ظهور الصناعة ، انتشار البروتستانتية ، التجارة ، فاهتم منهم بإقامة نماذج مثالية تعكس خصائص المجتمع الأوروبي الحديث ، ونماذج مقابلة تعبر عن سمات المجتمع غير الأوربي التقليدي ، وعلى العموم فإن هذا الإتجاه يستند إلى أراء كل من "**دور كايم**" و"**ماكس فير**".

أ-**إميل دور كايم** Emile Durkhim

لقد قام **دور كايم** في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" الصادر عام 1893م بتقسيم المجتمعات إلى شكلين مجتمع تقليدي بسيط ومجتمع حديث ، فسر من خلال هذا التقسيم العلاقات الإجتماعية التي تحدث بين الأفراد وكيفية تغييرها ، فقد اعتبر أن المجتمع التقليدي هو ذلك المجتمع الذي يمارس أفراده الزراعة وتربط بينهم صلات القرابة ويتشابهون في المعتقدات والثقافات والإتجاهات الفكرية ، ويطلق دور كايم على هذا النوع من التضامن "بالتضامن الآلي" ، حيث أن جماعات هذا المجتمع تربطهم معايير ومعتقدات صارمة لا يمكن الخروج عنها ، وكل فرد من هذه الجماعات يؤدي دوره في العمل الزراعي ليحافظ على استقرارها وضبطها[2] ،أما المجتمع الحديث يتميز بالتضامن العضوي فكل عضو يؤدي

[1] – على غربي واسماعيل قيرة ، مرجع سابق ، ص 04.

[2] – عبد الهادي والي و السيد زيات ، "مدخل إلى علم اجتماع التنمية" ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1995، ص 108.

وظيفته للحفاظ على استمرار وتوازن المجتمع ، مثل أعضاء الجسم التي تؤدي وظائفها للحفاظ على حياة الجسم.

كما يعتبر **دوركايم** أن تقييم العمل ظاهرة ضرورية وتصبح الأخلاق والمعايير والمعتقدات أقل قسوة وصرامة مما هو عليه في المجتمع التقليدي ، فالإنسان في المجتمع له حرية أكبر في الفعل وله إرادة أكثر تحررا ولكنه يحذر من تجاوز الفرد للأخلاق الإجتماعية فذلك بسبب التفكك والإنهيار الاجتماعي ، لذلك فقد دعى دور كايم إلى ضرورة التوافق مع الأخلاق الجماعية التي هي في صالح المجتمع وصالحه[1].

لقد قام ماركس بربط تقييم العمل بطبيعة المجتمعات تقليدية أم حديثة ، واعتبر أن المعايير الأخلاقية هي أساس تحقيق تنمية المجتمعات في حين استبعد المعايير الإقتصادية والتاريخية والمادية.

ب-ماكس فيبر Max Weber

قام ماكس بصياغة إطار نظري في مؤلفه" الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية" ، الذي ضمنه شواهد كمية وكيفية ، وعموما فقد اهتم بتوضيح العلاقة بين الدين والإقتصاد من منظور تاريخي بنائي ، يبدأ بتوضيح أن هناك علاقة تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الإقتصادية ، وفي هذا السياق يربط بين الرأسمالية الحديثة والأخلاق البروتستانتية التي تقدس العمل وتمنح المهن قيمة أخلاقية ، وقد دعم ماكس فيبر أراءه بشواهد تاريخية تؤكد أن الأخلاق البروتستانية ترتبط بالنجاح وبنمو الرأسمالية الغربية الحديثة التي اعتبرها النموذج المثالي للتنمية التي حققتها المجتمعات الغربية[2].

لقد اعتبر **فيبر** أن روح الرأسمالية هي روح البروتستانتية لأن نشأة النظام الرأسمالي كان نتيجة الإصلاح الذي قام في نطاق المذهب البروتستانتي ، فالتغيير في قيم الأخلاق الإجتماعية هو الذي غير البنية الإقتصادية للمجتمع وليس عامل تراكم رأس المال حسب أراء ماركس.

لقد اعتبر **ماكس** أن ظهور ثقافات جديدة مثل العقلانية والتنظيم الرشيد لمشروع العمل هو الذي أثر على سلوك الناس في زيادة إنتاجهم ، ودعم ظهور النظام الرأسمالي في البلدان الغربية دون غيرها.

---

[1] – عبد الهادي والي والسيد الزيات ، مرجع سابق ، ص 110.

[2] – كامل عمران ، مرجع سابق ، ص 153.

لكن هناك العديد من الإنتقادات التي وجهت لماكس فيبر وأفكاره ، حيث أن الرأسمالية نشأت قبل ظهور البروتستانتية التي جاءت بعد التقدم الإقتصادي الأوروبي والإستعمار و التقدم التكنولوجي ، وهناك في عالمنا المعاصر دول اشتراكية استطاعت أن تحرز تقدما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا دون أن تتبنى نزعة دينية معينة كما أنه توجد العديد من البلدان غير المسيحية ،كاليابان استطاعت أن تحرز تقدما هائلا في شتى المجالات[1].

بعد أن تعرضت أفكار **دور كايم** و **ماكس** لإنتقادات واسعة قام بارسونز بإعادة صياغة مفاهيم هذه النظرية بالإعتماد على متغيرات النمط ، حيث قارن بين أنماط الأفعال الموجودة في المجتمعات المتقدمة وما يقابلها في المجتمعات المتخلفة ، فالمجتمعات الرأسمالية الحديثة تتبنى مستويات ثقافية تقوم على الإنجاز والحياد الوجداني والتخصص والعمومية والمصلحة الجماعية ، والمجتمعات المتخلفة تنتشر بها قيم الوجدانية والانتشار والخصوصية وفضل المصلحة الذاتية ، وهذا الإختلاف في القيم يؤدي إلى اختلاف في الأبنية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

وفي هذا السياق نجد **بارسونز** قد قدم مفهوم "التكيف التطوري للمجتمع" ، قسم من خلاله المجتمعات إلى مجتمع نامي و مجتمع غربي حديث ،كما نجد أن نظرية التحديث تحتوي على اتجاهات تفسيرية تنطلق من فرضية مؤداها ، أن التنمية تعنى التخلص من السمات التقليدية التي تميز المجتمعات النامية ، وتبني سمات المجتمع المتقدم المعبر عنها بدلائل ومؤشرات كمتوسط دخل الفرد ، درجة التصنيع ، درجة التحضير... الخ[2].

فيمكن حصر منطلقات هذه النظرية في النقاط التالية[3]:

1- دول العالم الثالث لتحقق التطور يجب أن تسير على درب الدول المتقدمة.

2- إن التداخل بين العناصر التقليدية والحديثة في البناء الاجتماعي والثقافي لمجتمعات العالم الثالث هو السبب الرئيسي للتخلف.

---

[1] – السيد محمد الحسيني ، "التنمية والتخلف" – دراسة تاريخية – ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، 1982 ، ص 32-38.

[2] – عبد العالي دبلة ، "الدولة رؤية سوسيووجية" ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط1، 2004 ، ص 153-154.

[3] – عبد العالي دبلة ، مرجع سابق ، ص 158-161.

3- على الدول المتخلفة أن تعتمد على ثقافات الدول المتطورة لإحداث التغيير ، لأن التخلف سببه داخلي فالتغيير إذن يجب أن يكون من الخارج.

4- إن التغير داخل دول العالم الثالث لا يكون بشكل سريع بل يكون تدريجيا وفي خط واحد مستهدفا الوصول إلى النمط المثالي ، وهو "المجتمع الغربي الحديث" المتميز بشرعية النظام السياسي ، وانتشار التعليم والتصنيع والبيروقراطية.

5- عملية التغير لا تتم دون مشكلات فدائما يكون الصراع بين القوى التقليدية والقوى الحديثة أثناء التغير الإجتماعي.

وهناك جملة من الإتجاهات لنظرية التحديث أهمها:

ج- الإتجاه التطوري: أبرز ممثلي الإتجاه التطوري المحدث "**بارسونز**" و"**والت روستو**" ،حيث انطلق بارسونز من تحديده للعملية التطورية ومكوناتها على أنها زيادة أو تدعيم القدرة التكيفية للنسق ،والتي تعني مزيدا من التحكم المجتمعي في البيئة، بحيث يمكن النسق باستمرار التكيف مع مواقف جديدة ووظائف جديدة ولكي يزيد المجتمع من القدرة التكيفية لابد أن يمر بثلاث عمليات أطلق عليها "دائرة التطور" هي:

ج-1- التباين : يعني تباين الأبنية الفرعية.

ج-2- التكامل :التنسيق بين الوحدات المتباينة.

ج-3- التعميم :خلق أنماط قيمية تساعد على صياغة الوحدات المتابينة داخل النظم[1].

أما "**روستو**" Rostou. W: فقدم نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصفها بالشمول والواقعية والوضوح ،فهي تمثل حسب زعمه بديلا للنظرية الماركسية في تطور المجتمعات فذهب إلى أن المجتمعات في تطورها تمر بـ 5 مراحل[2]:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: يتسم بأنه مجتمع زراعي انتاجه ضعيف ومستوى دخل منخفض.

[1] - على غربي و اسماعيل قيرة ، مرجع سابق ، ص 13.

[2] - كامل عمران ، مرجع سابق ، ص 161 .

2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تحاول فيه المجتمعات الاستثمار في قطاع الصناعة عن طريق قيام بعض الصناعات الحقيقية، كما نميز ظهور المفكرين الذين يحاولون التخلص من التفكير التقليدي للمجتمع.

3- مرحلة الإنطلاق: يحدث تغير في الهياكل الإقصادية والاجتماعية بسبب زيادة استثمار الدولة الذي لا يتحقق إلى بواسطة استثمار الإدخار الوطني أو عن طريق الاستثمارات الخارجية.

4- مرحلة النضح: وصول الدولة إلى نمو في جميع قطاعاتها الإقتصادية بشكل متوازن ، وقيام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات و الصناعات الكهربائية.

5- مرحلة الاستهلاك:تميزت بالوصول إلى مستوى عال من التقدم بارتفاع الدخل والسلع والإستهلاك وزيادة في المستوى الفكري والعلمي للمجتمع[1].

لقد وجهت لأصحاب هذا الاتجاه التطوري لا سيما روستو العديد من الإنتقادات أهمها:

أ- افتقاده للصدق الإمبريقي و الكفاءة النظرية والفعالية التطبيقية .

ب- القانون العام الذي وضعه "روستو" للنمو الإقتصادي لا يمكن أن ينطبق على كل المجتمعات نظرا لاختلاف ظروفها التاريخية والمجتمعية.

ج- فشل "روستو" في دراسة المسائل المتعلقة بالصراع والتغير.

د- إتجاه النماذج والمؤشرات

يقوم هذا الاتجاه بدراسة المؤشرات الكيفية والكمية للمجتمعات ، وعلى أساسها يمكن التفرقة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة وربطها بالمراحل التاريخية والبنائية التي تمر بها تلك المجتمعات، فالمؤشرات الكمية هي التي تعبر عن خصائص الدول تعبيرا كميا من خلال الأرقام مثل: متوسط دخل الفرد،نسبة الأمية ، معدل الاستهلاك ... الخ، أما المؤشرات الكيفية يمكن أن تكون في انتشار بعض الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل: سوء التغذية، نسبة الديون ،نقص رأس المال ... الخ[2].

[1] – مريم أحمد عبد المجيد ، "التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث" ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987 ، ص 93.

[2] – كمال التابعي ، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية"، دار المعارف ، القاهرة ، ط1 ، 1985 ، ص 147.

من خلال هذه المؤشرات يمكن صياغة نماذج جديدة للتنمية تبين التغيرات المستهدفة و المطلوبة فتتحول الدول النامية من خلالها إلى دول متقدمة بالتركيز على المجالات المتأخرة.

وفي هذا الإطار نجد "**بارسونز**"و"**هوسيلتر**" قاما بمناقشة المؤشرات الكيفية، فأوضحوا أن التحديث هو مجرد عمليةكتساب أو فقدان خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص التنمية أو التخلف.

وفي هذا السياق نجد نموذج **هوسيلتر** الذي يعتبر تصورا حاول من خلاله تفسير التخلف والتنمية وفق متغيرات نمط محدد ، وصنف المجتمعات إلى ثنائيات تعكس ازدواجية التقليد والتحديث[1].

ورغم أهمية هذا النموذج إلا أنه وجهت انتقادات له ، حيث أن نظريته لم يتعرض فيها للأوضاع الخارجية المحيطة بالمجتمعات المختلفة وعلاقاتها التاريخية بالدول المتقدمة وخصوصا في فترة الإستعمار ، والدور الذي لعبته هذه الدول الرأسمالية المتقدمة في نهب ثروات شعوب العالم الثالث ، وأنها كانت سببا في كل تخلف أصابها ، وبالتالي فإن هذه النظرية تصبح محدودة التطبيق وقاصرة عن رسم الطريق أمام الدول النامية لتحقيق التنمية ولا تساعد على إجراء تحليل نسبي للتغيرات الإقتصادية.

وإذا ما أمعنا النظر في "متغيرات النمط " التي وضعها **بارسونز** والتي على أساسها قاما بتنميط المجتمعات وتفسير النقلة الثقافية للمجتمعات من التخلف إلى التقدم ، لوجدنا أنه يقوم بتحديد خصائص الدول المتخلفة التي يجب عليها التخلص منها والإنتقال إلى مستويات ثقافية تميز الدول المتقدمة ، لكن هذا التأكيد مبالغ فيه لدور هذه الأنماط، كما أنه لا يبين طبيعة التخلف وأسبابه وعوامله فقد قام بتجميع ووصف خصائص كل مجتمع فقط.

مجمل ما يمكن قوله حول هذا الإتجاه أنه تبنى فلسفة محافظة متحيزة تؤكد جوانب التوازن وتهمل الصراع ،كما أن أراء أصحابه تفتقر إلى النظرة الكلية التاريخية الشاملة لأنها تختزل عملية التنمية في مجرد اكتساب الدول

المتخلفة لخصائص الدول المتقدمة وإهمال جوانب الإستغلال والسيطرة فيها[2].

[1] – السيد محمد الحسيني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 63-64.

[2] – كامل عمران ، مرجع سابق ، ص 160.

هـ- الإتجاه الإنتشاري

تقوم هذه النظرية على نقطة أساسية هي أن التنمية شكل من أشكال التغير الإجتماعي تتم بواسطة الإنتشار الثقافي من المركز ،بمعنى أن حل مشكلة التخلف التي تعاني منها البلدان النامية يكمن أساسا في الإنتشار، بمعنى انتشار الصفات النموذجية المثالية من المركز نحو الأطراف فالمركز هو الو.م.أ والأطراف هو المحيط[1].

ويرى أصحاب هذا الإتجاه أن تحقيق التنمية يتم من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة في الدول المتقدمة إليها ، ويركزون على تأثير التكنولوجيا والسلع الإستهلاكية والأفكار والقيم الغربية ،حيث أن انتقالها سيؤدي إلى تغيير الثقافة والبناء الإجتماعي في مجتمعات البلدان النامية لتصبح مثل المجتمعات المتقدمة

فالتنمية وفق هذا الإتجاه هي نقل رؤوس الأموال والقيم والنظم إلى دول العالم النامية[2].

ويرى أصحاب هذا التوجه أن هناك معوقات تضعف وتحد من قدرة الدول النامية على الاستفادة من التجديدات ، وترتبط هذه المعوقات بالبناء الإجتماعي السياسي وبالقيم السائدة في البلدان النامية.

إن هذه الأفكار بالرغم من أهميتها فقد وجهت لها انتقادات عديدة أهمها:

- عدم خضوع ثنائية " التقليد- التحديث" للطابع الإمبريقي.

- إغفال طبيعة البناء الإجتماعي الذي فرضه الإستعمار على البلدان المتخلفة.

إ- ن نجاح الرأسمالية في المجتمعات الأوروبية لا يعنى بالضرورة نجاحها في دول العالم الثالث ، فالإنتشار لديهم ليس عملية اقتصادية- سياسية حيادية ، وانما ينطوي على علاقة سيطرة واستغلال من ناحية وإخفاء النوايا السياسية والأيديولوجية للمساعدات الإقتصادية من ناحية أخرى[3].

[1] - محمد عبد المولى ، " العالم الثالث ونمو التخلف نظريات ووقائع وآفاق"، الدار العربية للكتاب،دت، ص 81.

[2] - كامل عمران ، مرجع سابق ، ص 163.

[3] - علي غربي و إسماعيل قيرة ، مرجع سابق ، ص 16.

و- الإتجاه السلوكي والنفساني

اهتم هذا الإتجاه بتوضيح قضية أساسية هي أن عملية التنمية ترتبط بتغيير توجهات أفراد المجتمع سواء من ناحية القيم والسلوك أو الحوافز، وهنا يؤكد أصحاب هذا الإتجاه على دور الأبعاد السيكولوجية و السلوكية في عملية التنمية ، وارتباطها إلى حد كبير بتغير أفراد المجتمع وقد شمل عدة نظريات مثل نظريات الدينامية النفسية، نظرية التغير السلوكي... الخ، وقد اتخدوا من الإنسان وحدة للتحليل والتفسير[1]،حيث أن الدوافع النفسية للأفراد والحاجة للإجازات هي السبب الرئيسي وراء عمليات التنمية، وأن تغير الإتجاهات والقيم والسلوكيات شرطا أساسيا لصنع مجتمع حديث.

ويعتبر"**دافيد ماكليلاند**"، "**هيجن إفرت**"، "**دانيال ليرنر**" أهم رواد هذا الإتجاه ، حيث نجد أن "ماكليلاند" قد أشار إلا أن الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هي من أهم دعائم التنمية ، ويعتبر أن الأفكار هي التي تلعب دورا مهما في تشكيل التاريخ وإحداث التغير الثقافي والتنمية الإقتصادية ، فوجود أفراد لهم بناء نفسي خاص يدفعهم إلى الإجتهاد والإبتكار والإنجاز لتحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي تحقيق التنمية[2].

إن المجتمع إذا أراد الوصول إلى التطور والتقدم عليه أن يدعم هذا الشعور بالإنجاز لدى أفراده ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال التربية والتنشئة الإجتماعية وتغيير القيم التقليدية وخصوصا الدينية بقيم حديثة إيجابية تدفع عجلة التحديث فيه ، ولذلك وحسب رأي ماكليلاند فإن دعائم التنمية عنده تستند إلى:

-تطوير الدافعية للإنجاز والإبتكار لدى الأفراد.

-الإهتمام بشؤون الأخرين وحشد مصادر الإنجاز العالية الموجودة في الدول المتقدمة إلى جانب المصادر النادرة في الدول المتخلفة للإستفادة منها.

وفي هذا الإطار نجد أن ماكليلاند يتفق مع هيجن في اعتبار أن المستوى العالي من الإبداع والإنجاز هو الشرط الأساس لإحداث التنمية ، ويختلف معه في اعتبار أن التجديد مرتبط بالتوجهات الدينية حيث فسرها هيجن بالتغير الحاصل في البناء الأسري ، حيث اعتبر أن الشخصية النموذجية في

[1] – شبل بدران ، " التعليم والبطالة" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ط2 ، 2005 ، ص 26.

[2] – السيد محمد الحسيني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 94.

البلدان المتخلفة متأثرة بذلك البناء المتسلط المتسبب في طبيعتها غير الخلاقة ولا تندفع نحو التنمية ، بينما الشخصية المبدعة تميل إلى الإستقلالية والإنجاز وهي المطلوبة.

أما **ليرنر** فيشير الى دور الفرد وبيئته في إحداث التغيير فهو بذلك يفسر قضية التنمية وفق منظور سلوكي، حيث أنها تتمثل في مجموعة المتغيرات الأساسية التي تتمثل في: التعليم، التحضير، المشاركة السياسية المشاركة في وسائل الإتصال وإن درجة تحقيق هذه الخصائص هي التي تفرق بين المجتمع الحديث والمجتمع التقليدي فمتى استطاع المجتمع التقليدي اكتساب درجة عالية من هذه الخصائص تصبح التنمية والتحديث عملية سهلة بالنسبة له[1].

لقد كشف **ليرنر** عن فكرة أساسية وهي أن هناك تأثيرات متبادلة بين القيم والتنمية ، وأن التحديث يلعب دورا في تغير القيم وهي بدورها تؤثر في التنمية فقد تكون عاملا في حصولها كما قد تكون عائقا من عوائقها[2].

وفضلا عما سبق نجد أن "**شومبيتر**" يعتقد أن القوة الدافعة للتنمية الإقتصادية تكمن في العمل الخلاق الذي يقوم به المنظم ، كما أشار إلى أن ظهور النظام الرأسمالي قد أسهم في نمو الروح الفردية الرشيدة وظهور العقلية التنظيمية، فالمنظم هو الذي يلعب الدور الأساسي في عملية التنمية ، فهو عند قيامه بالجمع بين عوامل الإنتاج وإدارتها إدارة رشيدة بحكم الرغبة في الإنجاز والإجتهاد لتحقيق الربح فقط هذا يحقق له التفوق والتميز وبالتالي يكون قوة دافعة للتنمية، كما يركز على تأثير العوامل الإجتماعية النفسية التي تحيط بالمنظمين والمتمثلة في نظم التعليم، التكوين الطبقي في احداث التغير[3].

بالرغم من أهمية هذا الإتجاه إلا أننا نجد أنه يفتقر للنظرة الشمولية لعملية التنمية ، بحيث أنها تحيزت للبعد السيكولوجي في تفسير ظاهرة التجديد وأهملت المحددات التاريخية لظاهرة التخلف ، وإن تحليلاتهم كانت مجرد تصورات نفسانية لعلاج مشكلات التخلف.

---

[1] – السيد محمد الحسيني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 102-103.

[2] – كمال التابعي ، مرجع سابق ، ص 128.

[3] – السيد محمد الحسيني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 96-97.

من خلال ما تم عرضه من اتجاهات تحليلية حديثة نجد أن هناك بعض الإنتقادات التي وجهت لإتجاه التحديث أهمها:

-إن العوائق التي جعلت دول العالم الثالث متخلفة ليست دائما داخلية فهناك عامل خارجي مسؤول عن هذا التخلف وهو "الإستعمار" والهيمنة الإقتصادية على تلك الدول ، وهو ما نجده غائبا في تحليلات رواد هذه النظريات.

-إن القيم الثقافية والأفكار وانتساب أغلب رواد هذه النظريات إلى ثقافات غربية يجعلهم لا يدركون الطبيعة الحقيقية للمجتمعات الأخرى ، فهي إذن بدعوتها لتطبيق التجارب الغربية وإحلال القيم والثقافات الغربية تهدف لطمس قيم وهوية البلدان النامية التي تتميز بتاريخ وتجارب وهوية تميز كل بلد.

- إن التبعية التي تعاني منها دول العالم الثالث وطبيعة ظروفها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية تجعلها عائقا أمام أي تطور تسعى لتحقيقه، فالدول المتقدمة لا تسمح بذلك فهذا يعتبر خطرا على مصالحا ويضعف قوتها.

2-6- اتجاه التبعية

جاء هذا الإتجاه نتيجة الإنتقادات التي وجهت لنظريات الإتجاه الحديث فكانت أغلب نظرياته تسعى لإيجاد نظرية متكاملة لتفسير تخلف بلدان العالم الثالث ، وأهم فكرة يقوم عليها تكمن في أن التنمية هي التحرر من التبعية ودراستها يجب أن تكون في اطار نظري عالمي مع ضرورة التخلي عن الأساليب التقليدية في التنمية ،والبحث عن أساليب جديدة كفيلة بخروج هذه الدول من دائرة التخلف الذي يرتبط بالتبعية[1] ،وقد صنفت مدرسة التبعية عوامل التخلف والتبعية إلى قسمين:

- عوامل خارجية: تتمثل في محاولات الغزو والإستهداف المتكررة.

- عوامل داخلية: تتمثل في نمط الإنتاج وطبيعة العلاقات الإجتماعية المختلفة داخل الدول التي تتميز بالصراع والتناقض.

ولإنجاح هذا التحليل قام أحد رواد هذه المدرسة وهو "**أندرية جوندر فرانك**" بتقسيم العالم إلى مراكز وأطراف ،وأن التنمية في دول الأطراف لا يمكن أن تنطلق بالشكل السليم لأنها تعتمد على دول المركز

[1] - كمال التابعي ، مرجع سابق ، ص 172-173.

وهي لن تسمح لها بذلك باعتبارها خطر على مصالحها ، فهو يعتبر إذن أن تخلف الدول النامية هو نتاج للعلاقات الإقتصادية التاريخية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، وأن توسع النظام الرأسمالي أدى به إلى التوغل داخل الدول المتخلفة وكان سببا في تخلفها.

أما "**باران**" فيرى أن القوى الدولية والطبقات الحاكمة تحاول المحافظة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث على ما هي عليه، لكي تستمر في إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعات الغربية.

وأشار "بتلهيم" إلى أن ظاهرة تخلف العالم الثالث ترجع أولاً إلى التبعية السياسية والإقتصادية التي تعيشها هذه البلدان ، وثانيا إلى السيطرة المالية والتجارية.

ويوضح "**يوسف صايغ**" أن التنمية المعتمدة على النفس هي المنهج الأمثل لتحقيق التنمية الفعلية وبالنسبة للوطن العربي فالتنمية تعترضها عوامل خارجية متمثلة في: التبعية للنظام الرأسمالي العالمي والشركات العملاقة وعوامل داخلية متمثلة في: التشتت السياسي وانعدام المشاركة، مما يسمح للنخب باحتكار السلطة والثراء والتواطؤ مع نظائرهم في البلدان الرأسمالية المتحكمة ضمن نسيج التبعية[1].

إن نظرية التبعية ترفض أن تكون التجارب الغربية الأوروبية قدوة للدول النامية للإقتداء بها لتحقيق التنمية ، فالعلاقة التاريخية التي تربط تلك الدول كانت ولا تزال عائق أمام تحقيقها للتنمية ،حيث أن المجتمعات الغربية دائما تحاول أن تجعل من بلدان العالم الثالث أسواقا لمنتجاتها ومصدرا لموادها الأولية وليست دول للتبادل الإقتصادي ، بالرغم من أهمية هذا التحليل إلا أن هذه المدرسة لم تهتم بدرجة كبيرة بتاريخ البلدان النامية والبحث في متغيرات التطور فهي ربطت التخلف بالإستعمار فقط.

3-تعقيب عام حول الإتجاهات النظرية للدراسة

لقد قمنا بعرض النظريات المهمة في تفسير متغيرات بحثنا والمتمثلة في متغير الجامعة والتنمية ، لنتوصل من خلالها للربط بين هذين المتغيرين في تصور نظري شامل يجمع بين كل المؤشرات التي توجه دراستنا هذه، فتلك الإتجاهات النظرية للجامعة أو للتنمية أفادتنا في التعرف على أهم المتطلبات

[1] – السيد محمد الحسيني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 131-132.

التي تحتاجها الجامعة لتوفر منتج علمي وعملي بجودة عالية تسمح للمجتمع بالوصول لأكبر تحدي اليوم وهو تحقيق التنمية المستدامة وإستنادا إلى الإتجاهات النظرية للتنمية (النفسانية ، السلوكية والبنائية الوظيفية) حاولنا تفسير التنمية كظاهرة اجتماعية واقتصادية والربط بينها وبين مجتمعاتها وبيئتها ، فدرجة التنمية التي تصل إليها المجتمعات ترتبط بطبيعة الأفراد والإستعدادات التي يملكونها لتقبل السلوكيات الجديدة،إذن فمعدل التنمية يقاس بدرجة تطور المهارات الأساسية لديهم والذي لن يتحقق إلا في ظل التعليم الذي يعتبر قوة مؤثرة وفعالة في تكوين الخبرة العلمية المتخصصة والقادرة على صنع القرارات ، فالتعليم ولا سيما التعليم العالي موجه لإعداد إطارات وأيادي عاملة لإحداث التقدم الإقتصادي ، وبالتالي فإن التفاوت الإجتماعي والإقتصادي هو بدوره يرجع إلى درجة ومستوى التعليم العالي الذي حققته الجامعة اليوم.

إن التنمية والتعليم العالي يؤثر كل واحد منهما على الآخر ، فالجامعة مؤسسة إنتاجية خدماتية تنتج مخرج مشارك في ترقية وتطوير التنمية ، التي تأثر هي بدورها على النظم التعليمية بما تفرزه من علاقات اجتماعية تستدعي ضرورة الإصلاح وتدعيم سوق العمل بتوجيه محتوى التعليم لإنتاج مورد فكري وعملي واعي وقادر على تدعيم جهود التنمية المستدامة والشاملة ، التي تضمن الإستقلالية وحرية التفكير والإنسجام بين المصالح الشخصية والجماعية وترقية العلوم والتكنولوجيات ، إذن فالتخطيط العلمي والإصلاح التعليمي لا يتم إلا في إطار نظام دولي عالمي يسمح للمجتمعات النامية بإحتلال مكانة عالمية ضمن مجتمع دولي أصبح إنتاجه وإستهلاكه علم ومعرفة.

خلاصة

من خلال ماتم التعرض إليه في هذا الفصل فقد حاولنا تحديد تموضع دراستنا من خلال اعطاء رؤية واضحة عنها ، ببناء اطار مفاهيمي ونظري واضح حول إشكالية وأسباب و أهمية و أهداف الدراسة ، لنتمكن من الوصول إلى اختيار التوجه المناسب الذي سوف نعتمد عليه في تحليلاتنا ، ليكون ذات أبعاد مغايرة للدراسات السابقة ، ولنستطيع بناء هذا التصور النظري فقد قمنا بالتعرف على أهم الاتجاهات النظرية التي تناولت أبعاد ومتغيرات الموضوع حيث قمنا بتقسيمها إلى قسمين:

– الاتجاهات النظرية لدراسة الجامعة كمؤسسة لانتاج واعادة انتاج وتوزيع المعرفة تناولنا فيها الاتجاهات الكلاسيكية التي شملت النظريات الوظيفية والماركسية، والاتجاهات المعاصرة التي شملت نظرية التحديث ، نظرية رأس المال ،نظرية الأنساق الإجتماعية .

– الاتجاهات النظرية لدراسة التنمية : تعرفنا من خلالها على تطور الإهتمام بالتنمية انطلاقا من الاتجاه التجاري والطبيعي ووصولا إلى اتجاه التبعية.

هذه التوجهات الفكرية و النظرية استطاعت أن تعطينا معالم واضحة لمقاربتنا السوسيولوجية للموضوع لنحاول من خلالها اضافة مساهمة نظرية جديدة لموضوع جودة التعليم الجامعي والتنمية المستدامة.

الفصل الثاني:اتجاهات التعليم الجامعي على ضوء المتطلبات العالمية

تمهيد

أولا: الجامعة

1- نشأة الجامعة وتطورها التاريخي .

2- تنظيم الجامعة وهيكلتها.

3- وظائف الجامعة.

4- خصائص الجامعة.

5- أهداف الجامعة.

6- عناصر الجامعة.

7- حوار الجامعة والمجتمع.

ثانيا: التعليم الجامعي وتحديات العصر

1- عولمة التعليم الجامعي.

2- مظاهر عولمة التعليم الجامعي.

3- واقع التعليم الجامعي في الوطن العربي.

ثالثا: مدخل إلى فلسفة الجودة

1- التطور التاريخي للجودة.

2- أهمية الجودة.

3- أبعاد الجودة.

4- الشبكات العالمية للجودة.

5- تطور مفهوم الجودة وعلاقته بنظام المواصفات القياسية الإيزو.

رابعا:الجودة في التعليم الجامعي

1- مبررات وأهداف الجودة في التعليم الجامعي.

2- مبادئ ومعايير التعليم الجامعي.

3- عناصر الجودة في التعليم الجامعي.

4- محاور جودة التعليم الجامعي.

5- متطلبات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي.

6- أساليب وإجراءات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي.

7- مراحل تطبيق الجودة في التعليم الجامعي.

8- معوقات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي.

خامسا: تجارب عالمية في تطبيق الجودة في التعليم الجامعي

خلاصة

تمهيد

يشهد قطاع التعليم الجامعي اهتماماشكل كبيرا في معظم دول العالم وعلى كل المستويات لما يتمتع به من خصائص مميزة أكاديميا، فهو يقدم صيغة متطورة في التعامل مع العلم وفق معايير محددة معروفة بحيث يحول الجهد العلمي والمهارات والإنسانية في البحوث العلمية إلى نواتج مادية لكي تساهم في تحقيق الرفاهية ، وتوظيف التكنولوجيا الجديدة وزيادة تطبيقاتها، وهذا يتطلب بدوره وبصفة أساسية أعلى مستوى من المعالجة المعرفية ، لهذا فقد تم اتخاذ قرارات لازمة بإتباع مدخل شامل ومتكامل لتحسين الفاعلية والمرونة والتنافس ، وهو مفهوم "الجودة" الذي يعد الثورة الثالثة بعد الثورة الصناعية وثورة الحواسب ، فكانت هذه بمثابة تحول هام قامت به قيادات الجامعة في طريق الإصلاحات التعليمية حتى تستطيع مواجهة التغيرات الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بها ، فلم يعد النمط التقليدي صالح لهذه الجامعات ولا قادر على إعطاء الميزة التنافسية لها في الأسواق الداخلية والدولية.

تبعا لما سبق سوف نتعرف في هذا الفصل على أهم التحديات التي واجهت الجامعة ، وأدت إلى ظهور إدارة الجودة ، لذلك سنوضح إطار الجودة من خلال التطور التاريخي للجودة ، والأهمية وأهم الشبكات العالمية للجودة ، ثم نتطرق لجودة التعليم الجامعي انطلاقامن مبررات وأهداف تطبيقها، لنصل إلى تجارب بعض الجامعات الغربية والعربية التي حققت نجاحا في هذا المجال.

أولا:الجامعة

1-نشأة الجامعة وتطورها التاريخي

إن الحديث عن المنظومة الجامعية وما تعيشه من تحديات على مستوى الاستراتيجيات والتغيرات التي مست كل عناصر هذه الأخيرة ، لا يمكن أن ندركه إلا من خلال تتبع مراحل نشأة هذه المؤسسة التي تعتبر امتداد طبيعي ومنطقي لمؤسسات التعليم المتخصصة ، والتي ظلت تتطور على مر السنين كحصيلة أساسية للمعارف الانسانية من حيث الإنتاج والتطبيق[1].

[1] – فضيل دليو و آخرون ، مرجع سابق ،ص205.

إن جذور جامعة اليوم قديمة تعود إلى مدارس الحكمة في الصين القديمة ، وفي الهند، ومصر، وبلاد الرافدين وغيرها، أما الحضارة الإسلامية فقد عرفت الهجرة المحمدية إلى المدينة المنورة وبناء المسجد النبوي الشريف ، النواة الحقيقية لتشكيل المدارس العربية الاسلامية الكبرى ، والتي تطورت عنها الجامعة بمفهومها العصري حيث كان عليه الصلاة والسلام أول من جمع العرب حوله في حلقة لأخذ العلم، ومنها تطورت الجامعة الحديثة بمفهومها العصري في أوروبا ، فأصبحت هذه المدارس جامعات ذلك العصر منها غرناطة في الأندلس ، القيروان في"تونس" ، الأزهر في "مصر"، بغداد في "العراق"... الخ [1] ، وبهذا تكون مقومات ومفهوم الجامعة ضاربة جذورها في التاريخ الإسلامي ، بينما الصيغة الأقرب لما يعرف اليوم بالجامعة وهو "جامع القروين" فقد ظهر في منتصف القرن الحادي عشر ميلادي ، لتتأسس على منوالها جامعات أوروبية طورت من ملامحها و درجة استقلاليتها و نظام محاضراتها و إجراءات الامتحانات ، فنجد جامعة السربون في" فرنسا "1257 ، أوكسفورد في "بريطانيا"1227م ، جامعة فيينا "النمسا"1365م ، وقد بلغت 59 جامعة أوروبية في بداية القرن 15 م وكانت تسمى تسميات مختلفة غير الجامعة مثل giulad و تعني نقابة ،أو studium وتعني مكان الدراسة ،أو Natiam وتعني عشيرة ، ثم أصبحت تسمى ب Faculty ، أمامصطلح الجامعة فقد ظهر منتصف القرن 15 ، لتبرز جامعة باريس كنموذج متميز حاول توسيع فروع العلوم المختلفة ، لكن الثورة الفرنسية غيرت مسار رسالتها وخاصة مع إنشاء جامعة برلين الألمانية 1809م ،حيث جعلت الجامعة جزءا من النظام التعليمي[2].

في النصف الأول من القرن 20م شهد التعليم العالي تحولات كمية ونوعية كبيرة ،لاسيما في العالم الغربي فمثلا: في بريطانيا ازداد العدد من 10 جامعات عام 1900م إلى 21 جامعة عام 1950م،وارتفع عدد الطلاب من 20000 عام 1900م ،إلى 100000 طالب وطالبة عام 1950م ،والأساتذة من 2000 عام 1900م إلى 15000 أستاذ عام 1950م، كما كان تطور نوعي في البرامج

[1] – فضيل دليو و آخرون ،"إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية" ، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، فيفري 2001، ص3.

[2] – سامي سلطي عريفج ،"الجامعة والبحث العلمي"، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، 2001،ص21.

والمناهج وبدأ البحث العلمي يأخذ مساحات واسعة في كل دولة حسب ظروفها، أما الو م أ فقد ارتفع عد الجامعات فيها من 800 عام 1990م إلى 1800 عام 1950م وارتفع عدد الطلبة من 355000 عام 1900م الى 2300000 عام 1950م.

أما في العالم العربي فلم تكن هناك سوى 3 جامعات حتى عام 1950م ، وهي الجامعة السورية التي تأسست عام 1923م "دمشق حاليا"، والجامعة المصرية التي تأسست عام 1925م "القاهرة حاليا" وجامعة فاروق الأول التي تأسست عام 1942م "جامعة الاسكندرية" ، بعدها أنشأت جامعة الخرطوم عام 1955م وجامعة بغداد 1957م وجامعة الملك سعود عام 1958م ، ومنذ بداية 1960م أخذ يتطور حتى وصل 83 جامعة[1].

2- تنظيم الجامعة وهيكلتها

حتى تستطيع الجامعة تأدية وظائفها لابد لها من أطراف فاعلة ومتفاعلة بينها ، تلك هي العناصر الرئيسية الثلاثة في العملية التكوينية هي: الأساتذة (هيئة التدريس) ، الطلاب ، الموظفين والعمال ، وجل التنظيمات (الهيكل الإداري والتنظيمي).

إن المؤسسة الجامعية شأنها شان المنظمات الأخرى تعمل في إطار حدود معينة ، تميزها عن البيئة الخارجية التي تقوم معها بعمليات تبادل مستمرة لتحقيق أهدافها[2] ، تتكون الجامعة من هيكل تنظيمي يحدد كل التنظيمات داخلها ، انطلاقا من ترتيب المهام و المسؤوليات والواجبات والحقوق بناءا على المهام المتاحة لكل عنصر ينتمي لها، و هذا في ظل اختصاصهم و الغاية من هذا التسلسل الوظيفي هو العمل في إطار تكاملي لتحقيق أهداف معينة ، لذلك فإن تحقيق تلك الغايات لن يكون إلا بوجود عنصر فعال في هذه العملية وهو "العنصر البشري" المتمثل في:

أ_الطلبة: يعتبر هذا العنصر الفئة الغالبة في هذه المؤسسة و هو أحد المكونات الأساسية في العملية التعليمية والتكوينية ، التي تسمح له هذه الاخيرة من الحصول على مجموعة من المعارف ، يطور

[1] – مليحان معيض الثبيتي، مرجع سابق ، ص 222- 223 .

[2] – علي عبد الهادي مسلم ، "تحليل و تصميم المنظمات"، الدار الجامعية، مصر، 2002 ،ص20.

من خلالها قدراته واستعداداته الشخصية ، والنفسية ، والعقلية ، ولن يستطيع الطالب تنمية هذه المهارات إلا عن طريق القيام بأنشطة علمية في إطار العملية التعليمية التي يشرف عليها فئة ثانية وهم الأساتذة.

ب_الأساتذة: يلعب الأستاذ الجامعي دورا كبيرا في العملية التعليمية ، حيث يقوم باستخدام الأدوات العلمية لإكساب الطلبة المعارف والحقائق والمفاهيم المناسبة للتدفق المعرفي المستمر للعلم ، بحيث تمكنهم هذه المعلومات من تنمية مهاراتهم العلمية والعملية ، لكشف حقيقة الماضي وتحليل الواقع وتصور المستقبل.

إن الدور الذي يلعبه الأستاذ لا يقتصر فقط على تدريس طلبة الجامعات ، بل أيضا القيام بالبحوث العلمية لأجل تقدم العلم و ترقيته ، فالأستاذ الجامعي الكامل هو الذي يجمع بين وظيفة البحث العلمي والتأليف ووظيفة التدريس في آن واحد [1] ، كما يمكن أن يكون الأستاذ الجامعي رجلا إداريا توكل إليه مهمة إدارة مؤسسات التعليم الجامعي حيث نجده مثلا: رئيس قسم أو عميد كلية أو عميد جامعة.

من خلال تلك العناصر يمكن التمييز بين الهيكل الأكاديمي الذي يشمل الأشخاص المكلفين مباشرة بتحقيق المعرفة العليا ، والهيكل الإداري أو التنظيمي الذي يتكون من الأفراد المكلفين بإدارة الجامعة عموما ، والذي قد يتفرع إلى هياكل فرعية مثل تسيير الموظفين والتسيير الاقتصادي ، وهذان العنصران مهمان جدا في تنظيم الجامعة ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما ، فهما يعملان عملا متكاملا لتحقيق أهدافها تحت سلطة إدارية تحدد المواقع الرئيسية التنظيمية داخل الجامعة ، لكن قد يتعرض هذا التكامل إلى خصوصية في تحقيق الأهداف والاستراتيجيات للهيكلين ، ويتحول إلى صراع يعيق وظائف الجامعة باعتبارها نسق مفتوح على المحيط الخارجي الذي يمده بمدخلات (حاجات المحيط الاجتماعية، الاقتصادية ، السياسية ، مورد مالي ، قيم، أساتذة ، عمال إدارة.....الخ) تتفاعل في عملية تكوينية تعليمية لتعطي مخرجات مؤهلة لخدمة المجتمع علميا وعمليا ، والتأسيس لنظام مجتمعي قادر على مواجهة المحيط المحلي والجهوي والدولي.

[1] – رابح تركي، "أصول التربية و التعليم" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992، ص72–73.

3 – وظائف الجامعة

لقد لقي الاستثمار في الرأسمال البشري اهتماما متزايدا في الفترة الأخيرة بالخصوص في الدول المتقدمة ويتجلى هذا من خلال ارتفاع الميزانيات المخصصة للجامعة والتعليم الجامعي ، حتى تتمكن هذه المؤسسة من تلبية حاجيات المجتمع من الكوادر البشرية المؤهلة علميا وعمليا ، للمساهمة في دعم حركة التنمية للمجتمعات في جوانبها المختلفة ، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، ولهذا فالجامعة تقوم بثلاث وظائف أساسية: التعليم ، البحث العلمي ، وخدمة المجتمع .

3-1- التعليم العالي[1]

لقد ربط الكثير من التربويين نشأة الجامعة بممارسة الفعل التربوي البيداغوجي و المتمثل في التعليم العالي ، من خلال التدريس المباشر وتلقين المعارف ومختلف العلوم دون الاعتماد على البحث العلمي، فالجامعة مكان لتدريس الطلاب وتنمية قدراتهم العقلية والفكرية ، ليصبح عقلهم أداة للتفكير المبدع الفعال وليس مكانا لحفظ المعلومات وتخزينها ، ولنجاح ذلك يجب تحقيق التدريس الجامعي الجيد وهو فعالية وحيوية التفكير ، لذلك لا يجب تدريس طلاب الجامعة الأفكار الجامدة الغير قابلة للتطبيق ، و المجتمع الذي لا يقدر هذه العقول المثقفة النيرة مجتمع محكوم عليه بالإخفاق.

3-2- البحث العلمي و الإبداع

لم تبقى وظيفة الجامعة مقتصرة على التدريس فحسب ، بل تطورت ليصبح البحث العلمي يشغل حيزا واسعا في انشغالات ومسؤوليات أعضاء هيئة التدريس الجامعي ، و عليه فإن مكانة الجامعة مرتبطة ارتباطا وثيقا بما تنتجه من بحوث ، وما تنشره من أعمال في مختلف الميادين ، كما أن البحث العلمي أصبح موردا ماليا مهما للكثير من الجامعات لاسيما التي لها مكانة مرموقة.

[1] – محمد شابي ، " دور التعليم الجامعي في تشكيل تمثلات الطلبة للمرأة العاملة"، دراسة ميدانية لطلبة جامعة باجي مختار ، عنابة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، علم اجتماع التربية، جامعة جيجل ، 2010 ، ص44.

من خلال البحث العلمي تستطيع الجامعة بخبراتها ومفكريها أن تكتشف المعارف وتطورها لتزود المجتمع بالاختراعات العلمية في مختلف الميادين لدفع حركة التنمية ، وهذا ما يحدث فعلا في المجتمعات التي تولي اهتماما خاصا بمجال البحوث العلمية. :

3- 3 - الوظيفة التثقيفية للجامعة

لا يمكن تحديد الفعل الثقافي إلا من خلال تفاعل 3 عناصر أساسية[1]:

أ - أنماط الانتاج الفكري باعتبارها المواد الخام.

ب - البناء الاجتماعي الذي يمثل الإطار الذي تصدر عنه هذه المواد.

ج- الحاملون لهذه المواد باعتبارهم صاهرين ومحولين لها ، في أشكال متجاذبة أو متنافرة حسب علاقتهم بالبناء الاجتماعي.

من خلال هذه العناصر يمكن تحديد العنصر المرتبط بالبيئة الذي أفرزته الجامعة ، وحتى نستطيع أن نصل إلى تكوين المثقف الحقيقي يجب توفر أربع عوامل أساسية:

أ- رأسماله المعرفي والعلمي.

ب - السياق الأكاديمي الذي يمارس فيه نشاطه.

ج - توعية المؤسسات التي تحدد موقعه والتزامه وحقوقه.

د - علاقة رأسماله المعرفي (الخبرة والمهارات العلمية والفكرية) بنقل المعرفة إلى الآخرين ، ومسؤوليته في تلقين الأفراد جيلا عن جيل ثقافة المجتمع ، لتتكون لديهم القدرة العلمية على فهم وتغيير الواقع الاجتماعي وهذا برؤية واضحة المعالم.

بينما يقرر التقرير العالمي لليونيسكو وظائف التعليم العالي فيما يلي[2]:

---

[1] - محمد علي عيسى ،" الثقافة بين اشكالية التجانس و التمايز" ، دراسات عربية ، العدد 4 ، 1984 ، ص39.

[2] - رقية عزاق ، "رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية" ، مطبعة علي بن زايد ، بسكرة ، الجزائر ، د ط ، 2008 ص80.

المادة1:

- وظيفة التربية ، التكوين و البحث ، المساهمة في التطور الدائم وتحسين المجتمع .
- تكوين متحصلين على شهادات ومؤطرين مسؤولين بمستوى عالي من المهارات والمعارف من خلال برامج مناسبة ومكيفة مع احتياجات الحاضر والمستقبل.
- إنتاج و نشر المعارف من خلال البحث العلمي لمساعدة المجتمع على التطور الثقافي ، الاجتماعي والاقتصادي.
- محافظة وترقية القيم الاجتماعية لدى الطالب ، من خلال تكوينها وتربيتها بداخلهم ومساعدتهم على فهم الثقافة الوطنية والعالمية في إطار المواطنة والديمقراطية.

المادة 2:

- الدور الأخلاقي ، الاستقلالية ، المسؤولية والتطلع إلى المستقبل .
- العمل بأخلاقيات التعليم العالي والصرامة العلمية والثقافية.
- إمكانية التعبير بكل استقلالية حول المشكلات للمساهمة في توجيه المجتمع نحو التفكير.
- استخدام الإمكانيات الثقافية والأخلاقية لمناصرة ونشر القيم العالمية: العدالة الحرية، المساواة.

مهما اختلفنا في تحديد وظائف هذه المؤسسة إلا أننا نتفق على أنها في مجملها:

1- معرفية: تعمل على تكوين مختصين بتنمية القدرة على التفكير والملاحظة العلمية ، وتزويدهم بمعلومات عملية

2- وجدانية وذاتية: تساعد الفرد على اكتشاف ذاته ومعرفة اتجاهاته ، لتعديل سلوكه ليصبح قادرا على مواجهة الصعوبات بموضوعية.

3- عملية: إن المعارف المكتسبة في الجامعة تستعمل فيما بعد في الحياة العملية ، سواء لكسب الدخل أو توزيعه بطرق رشيدة.

4- اجتماعية: صنع طالب اجتماعي يسعى للحفاظ على استقرار واستمرار مجتمعه.

4- خصائص الجامعة

إن التعرف على وظائف الجامعة جعلنا نتوصل إلى أنها مصدرا لأفكار ومعارف ونماذج سلوك ، لتكون أداة المجتمع في الاستمرار والديمومة وفقا لقوانين وجودها الخاصة ، حيث تتصارع قيم الجامعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع قيم المجتمع ككل ، وهذا يمثل في نظرنا جوهر العلاقة الشائكة بين الجامعة كنسق فرعي والمجتمع كنسق كلي ، فالجامعة إذن صورة للمجتمع المثالي المطلوب إحداثه [1] ، ولا يمكن أن تؤدي هذه الأخيرة مهمتها التي أنشئت من أجلها إلا بوجود عشر خصائص تميزها كما حددها "حامد عامر" وهي:

أ- جامعة لعناصر التميز وإعداد النخب.

ب- جامعة لمعارف عامة مشتركة تمثل قاعدة لمعارف و مهن متخصصة.

ج- جامعة لشتات المعارف التي لا يقتصر نموها منعزلة في امتدادات خطية وإنما تتلاقى وتتشابك في متكامل معرفي بعضها ببعض ، من خلال مختلف الخصوصيات المنهجية لمجالات المعرفة.

د- تلتقي فيها الثقافة الوطنية بخصوصيتها مع الثقافات التي تشاركها في القيم والمعاني مع الثقافات الإنسانية الأخرى.

هـ- جامعة لمختلف منتجات الفكر والتصور والخيال الإنساني.

و- ساحة لتعبئة الطاقة المكونة والمحركة لوعي المتعلم وعيا بالنفس و وعيا بهموم الحاضر ،وتحسبا لاحتمالات المستقبل و تغيراته.

ز- جامعة لتأثير المجتمع الذي يؤسسها ، كما أنها المسؤولة في الوقت ذاته عن التأثير الإيجابي في مسيرته.

ح- يكتسب فيها المتعلم مجموعة من القدرات العقلية ، والمكانات الاجتماعية والاستطلاعات الذاتية ومهارات العمل وقيمه وعاداته.

[1] - علي وطفة ، مرجع سابق ، ص 79.

ط- الجامعة كذلك مجتمع يحل مقومات الحياة الديمقراطية من خلال مشاركة الطلبة في تنظيم الحياة الجامعية من خلال التواصل الخصب بين الأساتذة والطلبة ، و من خلال التنظيمات الطلابية، وقنوات التواصل مع الإدارة الجامعية فيما يتعلق بهمومهم ومشاكلهم.

ك- الجامعة مكان يلتقي فيه الأساتذة بمعارفهم ومدارسهم الفكرية ، لخدمة طلابهم من جهة ، وخدمة مجتمعهم بحل مشكلاته من جهة ثانية[1] .

إن المتمعن لهذه الخصائص يجد أن للجامعة مميزات لا يجدها في المؤسسات المجتمعية الأخرى وهي:

- تنشأ في مجتمع يحدد أهدافها و وظائفها حيث تعتبر عنصرا متفاعلا معه.
- تتميز بالتغيير والحركية ومواكبة التطوير المحلي والعالمي.
- أصبحت الجامعة روح العصر ، وتعكس ما توصلت إليه البشرية من إبداع وتراكمات معرفية (2).
- هي المكان الوحيد الذي تتجاوز الهوة بين الأجيال ، عن طريق السلوكيات والأخلاقيات.
- تتميز أيضا بالاستقلالية في الإدارة والتنظيم ولو كانت بشكل نسبي ومتفاوت.
- تتميز بعدة مهام متكاملة وهذا الذي قدم لها اتساعا كبيرا في الرؤية لمختلف المشاكل[2].

5- أهداف الجامعة

إن الجامعة باعتبارها مؤسسة إنتاجية فهي تسعى لتحقيق أهداف علمية وتنموية نذكرها فيما يلي:

5-1-أهداف علمية

أ- **إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة:** إن الجامعة تسعى لتوفير المعرفة لطلابها بتنمية القدرة غلى التفكير والملاحظة العلمية ، وتزويدهم بمعلومات تنفعهم في الحياة المهنية ، ومع تطورات العصر ظهرت

[1] - محمد مصطفى الأسعد ،" التنمية رسالة الجامعة في الألفية الثالثة"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2000 ، ص 137- 139.

[2] - حسين سليمان قورة ، "نظم الدراسة و الامتحانات الجامعية في الوطن العربي"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، العدد 23 ، 1988 ، ص156.

الحاجة إلى إنشاء نسق فعال لإنتاج المعرفة ، يقوم على إدراك التحول في طبيعة المعرفة ودورها في المجتمع الذي أصبح يسمى "بمجتمع المعرفة" ، وكذا إصلاح مراكز إنتاج المعرفة بما في ذلك الجامعات بما يضمن لها مواكبة عصر الانفجار المعرفي ، والأكيد أن إصلاح الجامعة لا يجب أن يخرج عن نطاق إصلاح الجوانب الأخرى في المجتمع[1].

ب- إعداد إطارات بشرية مؤهلة علميا وعمليا: إعداد إطارات بمهارات وإمكانيات علمية وعملية من شأنها قيادة حركة التنوير والفكر، والتجديد في المجتمع في كافة مجالات الحياة[2].

ج- إعداد خبراء وباحثين (تطوير البحث العلمي): عن طريق توفير مستوى للبحث العلمي وتنمية الروح العلمية بتوفير الإمكانيات المناسبة للباحث ماديا ومعنويا ، توفير برامج أكاديمية ، ماجستير، دكتوراه ، تسمح للأساتذة بمزاولة مهام البحث العلمي والتدريس أو يكونوا باحثين وخبراء فقط ، و هذا يدعم مسار البحث العلمي ويسمح بالاطلاع على البحوث والدراسات الأجنبية ونشرها.

5-2- أهداف اجتماعية تنموية:

إن التطورات الحاصلة في المجتمعات تفرض على الجامعة مواكبتها ، من أجل تحقيق النمو والتطور اللازم وتوفير الحاجات الحقيقية للمجتمع ، والقدرة على تلبيتها عن طريق التعرف على معوقات التطور ومراكز الخلل في المجتمع والعمل على إصلاحها ، كما أنها تسعى لتحقيق التطبيع الاجتماعي والثقافي للفرد من أجل تكامل شخصيته وتحقيق توافق مع ذاته ومحيطه ، وبهذا لا يمكن للمجتمع أن يحقق التطور والاستقرار إلا بتطوير منظومة المعارف ، والمفاهيم والعادات ، والقيم والاتجاهات لمواكبة التقدم العلمي.

[1] – سليمة حفيظي ، مرجع سابق ، ص 14.

[2] – هشام يعقوب مريزق و فاطمة حسين الفقيه ،" قضايا معاصرة في التعليم العالي" ، دار الراية ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 27.

6- عناصر الجامعة

تعتبر الجامعة إحدى مؤسسات المجتمع المهمة تتكون من مباني وألات ومعدات وتجهيزات ، ولكنها تحتوي على أفراد وجماعات أيضا يتفاعلون فيما بينهم لأداء الوظائف اللازمة لبقاء واستمرار هده المؤسسة ،ولهذا يتوقف نجاح أداءها على ثلاث عناصر رئيسية هي:

6-1- الأستاذ: يعتبر هو المسير والمنظم والمطور لعملية التعليم والتعلم، وهو القائم مباشرة على تنفيذ مهمة تدريس المواد والمقررات من أجل إحداث التغيير المرغوب فيه في أي نمط من أنماط السلوك لدى المتعلمين، فالأستاذ هو الناقل للمعرفة بقدر ما هو منظم لنواحي النشاط المؤدية إلى اكتساب المعارف والمهارات لدى الطلاب، كما أنه يقوم بتنفيد سياسات الجامعة كتنفيد البرامج واجراء عملية التقويم بها ، وهذا يدل على أنه للأستاذ عدة مهام يقوم بها إلى جانب التدريس والاشراف على مدكرات التخرج أو البحوث أو التربصات الميدانية والاجتماعية والبيداغوجية والادارية ، وفي هذا الصدد يشير عبد الفتاح أحمد جلال في مقاله حول إعداد هيئة التدريس أن الأستاذ يقوم بوظيفتين على الأقل هما: [1] التدريس والتوجيه العلمي للطلبة ، إجراء البحوث العلمية والاشراف عليها ، كما أن هناك مسؤوليات تضاف إلى عضو هيئة التدريس أثناء حياته الوظيفية من أهمها المشاركة في إدارة الجامعة أو الكلية أو القسم العلمي.

أ ـ مهام الأستاذ الجامعي

ان الحديث عن مهام الأستاذ الجامعي يرتبط بالحديث مباشرة عن وظائف الجامعة وهذا لأنه في ضوء هذه الوظائف تتحد المهام المطلوبة من الأستاذ ، ويمكن اجمالها في الوظائف الثلاثة للجامعة المتمثلة في إعداد الاطارات ونقل المعرفة "وظيفة التدريس" ، البحث العلمي ، خدمة المجتمع.

أ-1- وظيفة التدريس: إن مهمة الأستاذ أثناء تأدية وظائفه هي المحافظة على رأس ماله الأكاديمي وتطوير ذاته وذلك بالتحضير المستمر للتدريس، ومتابعة ما يستجد في موضوع تخصصه والمحافظة على استمرارية أبحاثه ومحاولة تعلم مهارات جديدة لخدمة المجتمع الذي هو جزء منه ، لذا

[1] – فضيل دليو و الهاشمي لوكيا ، مرجع سابق ، ص 79.

يعتبر التدريس العمل الرئيسي لأستاذ الجامعة حتى في الجامعات التي تعتر البحث العلمي جانبا كبيرا من اهتماماته[1].

إن الأستاذ الجامعي يقع عليه العبء الأكبر في تربية النشئ وتهيئتم للحياة ، فلم يعد دوره يقتصر على تلقين المعلومات للطالب لاسترجاعها فحسب بل يجب أن يكون عضوا مشاركا في الموقف التعليمي يبحث عن المعلومات بالوسائل الممكنة ، فالتدريس هو الكيفية التي يتم فيها تعليم الطلاب الجامعيين كيفية استعمال المعارف الجديدة التي تتفجر كل يوم وبسرعة متزايدة[2]، وهوأيضا عملية اتصال مقصودة ذات بعدين ، بعد علمي يستهدف حفز الطلبة على ممارسة عمليات ذهنية عليا ، وبعد شخصي يستهدف تحقيق رضاهم ودافعيتهم.

اذن فالتدريس الجامعي عملية نظامية اتصالية تقوم على نقل المعلومات والمعارف والخبرات التعليمية بطريقة مهنية مقصودة، تستهدف إحداث التغير في شخصية المتعلم وايقاظ جوانب التفكير والإبداع عنده بدون الإهدار في الوقت والجهد[3].

ومن هنا نستنتج أن التدريس الجامعي يفتح أمام أعضاء هيئة التدريس أفاقا لإنتاج أفكار قابلة للبحث والدراسة ، أو مراجعة بعض أفكارهم وخلفياتها العلمية وأرائهم التي سلموا لها، وهذا يتطلب منهم إتاحة فرص أمام طلابهم للمناقشة العلمية ، ولهذا يجب أن تتوفر في الأستاذ مهارات تمكنه من أن يكون متمكنا في مجال تخصصه و واسع الإطلاع حت يلم بأحدث النظريات والتطبيقات في تخصصه ومن بين هذه المهارات نجد[4]:

-**في مجال تخطيط التدريس:** يتضمن الممارسات التي يقوم بها عضو هيئة التدريس قبل القيام بعملية التدريس وذلك من أجل التحضير للتدريس وما يتطلبه من وضع أهداف تربوية عامة وسلوكية

---

[1] – فاروق عبد فليه ، "أستاذ الجامعة الدور والممارسة بين الواقع والمأمول"، دار الزهراء القاهرة ، 1997 ، ص54 .

[2] – مساعد بن عبد الله النوح ، " مشكلات التدريس في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية"، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد 98 ، ص 11.

[3] – العبادي محمد،" طرائق التدريس الجامعي المستخدمة بكليات التربية سلطنة عمان"، مجلة علوم التربوية، قطر، 2002، ص83.

[4] – أحمد محمد عبد ربه موسى ، " فاعلية الممارسات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية جامعةالنجاح ، نابلس، 1995 ، ص8..

خاصة ، وتحديد المحتوى وتحديد ما يتضمنه من مفاهيم ومبادئ واجراءات وحقائق وتنظيمها ، وتحديد الأدوات والوسائل التعليمية والمراجع والاختبارات التي سيستخدمها في عملية التدريس والنشاطات العلمية.

-**في مجال تطبيق التدريس:** وهو يتضمن الممارسات التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في أثناء عملية التدريس وما تتطلبه من استثارة دافعية الطلبة للتعلم، واستخدام طرائق التدريس لتحقيق الأهداف المرجوة وما يتبعها من استخدام وسائل تعليمية وادماج الطلبة بنشاطات تعليمية وتربوية، و العمل على تعزيز تعلمهم ومعالجة مواطن الضعف لديهم وذلك لتحسين عملية تعلمهم.

- **في مجال تقويم التعليم:** وهو يتضمن الممارسات التي يقوم بها عضو هيئة التدريس بعد انتهائه من عملية التدريس ، وما تتطلبه هذه العملية من التحقق فيما إذا كان الطلبة قد حققوا الأهداف التعليمية المرسومة ويكون ذلك عن طريق تطبيق الإختبارات التحصيلية والنشاطات التقويمية المختلفة ، وذلك للحكم على مدى تعلم الطلبة وتحقيقهم للأهداف التعليمية.

من خلال هذه الخصائص يتضح بأن التدريس الجيد يتطلب معرفة الأساليب المؤثرة على تعلم الطلبة وتقديم التشجيع الكافي لهم على التعلم الذاتي، وتحفيزهم على التفاعل فيما بينهم وعمل تغذية راجعة لما تعلموه[1]

ومن خصائص التدريس الفعال الاتجاهات الايجابية نحو الطلبة والعدالة في الاختبارات، وإعطاء الدرجات والمرونة في أساليب التدريس ، وملائمة نواتج التعلم للأهداف المعلنة للمجتمع[2]، وحتى يستطيع الأستاذ تأدية مهمة التدريس يجب توفير مختلف الظروف المناسبة لتأدية هذه المهمة.

أ-2-وظيفة البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي من أهم الأعمال والأنشطة التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام ، إذ أن البحث العلمي يعد الإستراتيجيات للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والفكري ،كما أن اهتمام الأستاذ بالبحث العلمي يساعده على تنشيط عقله ونمو فكره

[1] - chalmers, fuller, teaching for learning at university,theory and pratice, london : kogan page limited, 1996, p 49.

[2] - أبو مغلي وآخرون ، " قواعد التدريس في الجامعة" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 1997، ص383.

وبذلك يساهم في خدمة مجتمعه ، فالوظيفة البحثية هي السبيل الوحيد للنمو والتطور سواء كانت هذه الأبحاث أبحاثا أساسية تهدف إلى الكشف عن خبايا الكون ، أو أبحاثا تطبيقية تهدف إلى التوصل لاستخدامات محددة ، ونلاحظ أن أغلب أساتذة جامعتنا يركزون على البحوث الأساسية[1].

وعموما فإن وظيفة البحث العلمي التي يقوم بها الأستاذ الجامعي تتضمن مايلي[2]:

ـ التدريب على البحث العلمي وأساليبه ويتحقق أثناء إعداد درجتي الماجيستر والدكتوراه.

ـ الاستمرار في ممارسة البحث العلمي والنشر العلمي في ميدان تخصصه.

ـ حضور حلقات البحث التي تنظم لصالح الباحثين المبتدئين والمشاركة في تنشيطها ومناقشتها.

ـ ممارسة الإشراف العلمي على درجتي الماجستير والدكتوراه.

ـ حضور الملتقيات العلمية والمؤتمرات والندوات الوطنية والدولية التي تنظم في ميدان تخصصه والمشاركة فيها ، فهذا من شأنه أن ينمي فيه الأفكار والأراء من خلال النقاش مع الأساتذة والمفكرين التي تزيد من دافعيته للبحث والابتكار.

من خلال أهمية البحث العلمي يتضح أن الأستاذ الباحث يجب أن يكون معدا إعدادا جيدا من الناحية الأكاديمية في ميدان تخصصه ، وكذلك ضرورة تدريبه على أصول البحث وطرائقه ، لذلك لا بد على الباحث أن يتصف ببعض المزايا التي هي من بين صفات الباحثين الجيدين بالإضافة إلى الإعداد العلمي والمهني الذي سوف نتعرف عليه لاحقا.

أ-3- وظيفة خدمة المجتمع

إن الجامعة تسعى من وراء تأدية وظائفها إلى تقديم مخرجات للمجتمع من شأنها المساهمة في تطويره وتحقيق تنميته ، فلا يمكن للأستاذ أن يحقق ذاته ويثبت وجوده ، مالم يكن ملتزما بقضايا مجتمعه ومتطلبات نموه وازدهاره، فيعيش مشاكله ويجد الحلول المناسبة لها بتقديم الاستشارات للجهات الحكومية

[1] – بشير معمرية ، " مجالات وأساليب تكوين المعلم الجامعي" ، الملتقى الدولي الأول حول أساليب التكوين والتعليم في إفريقيا والوطن العربي ، جامعة سطيف ، 2001 ، ص 05.

[2] – براهيمي وريدة ، " المعوقات الإجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية"، دراسة ميدانية بجامعة باتنة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2005، ص 68.

والخاصة ، ونشر المعرفة عن طريق المحاظرات والندوات العامة، وإجراء البحوث لصالح مؤسسات مجتمعه وتوجيه انتقادات للمجتمع والجامعة[1]، وعلى العموم يمكن إجمال وظيفة الأستاذ في خدمة المجتمع في جانبين:

الجانب الأول داخل الجامعة: يتضمن المشاركة في النشاطات الثقافية والعلمية في تخصصه ، مع اشراك الطلبة في دلك.

الجانب الثاني خارج الجامعة: يتضمن مايلي:

- القيام بالبحوث التي تعالج المشكلات الإجتماعية للمجتمع والمساهمة في حلها.
- تأليف الكتب في ميدان التخصص تكون موجهة للمثقف بصفة عامة.
- المشاركة في الندوات العلمية المنظمة في القطاعات الغير جامعية

والجدير بالذكر أن مهام الأستاذ الجامعي تختلف بإختلاف حجم الجامعة ومسؤولياتها. وتباين الأنظمة التي تستند إليها في تحديد فلسفتها وأهدافها ،بالإيضافة إلى أدواره في التدريس، البحث العلمي، التأليف والترجمة، وتقديم الخدمات للمجتمع من خلال المراكز والمؤسسات المتخصصة ، فإنه يتولى مناصب إدارية مختلفة يسير من خلالها مختلف شؤون الطلاب، الشؤون العلمية، المالية...إلخ وتتمثل هذه المناصب في ممارسات إدارية مرتبطة بالتخطيط والتنظيم والرقابة والإشراف والإتصال والتواصل بطريقة سليمة تراعي الحداثة في الأسلوب القيادي كالديمقراطية واستخدام نماذج حديثة في القيادة ،كالإدارة بالأهداف والادارة بالانتاج وغيرها من الأساليب التي ثبت نجاحها محليا وعالميا ، ومايترتب عنها من إقامة علاقات إنسانية مثل احترام وتقدير شعور الطلبة والتشجيع على حرية الرأي ، والتعاون وإقامة علاقات طيبة مع الطلبة والعاملين ، الاهتمام بمشاكل الطلبة وأحوالهم ، المرونة وعدم الحدة في المعاملة، إشاعة جو من الثقة والإحترام بين الطلاب، كسب ثقة الإدارة العليا والإداريين والزملاء والعمال[2].

---

[1]– زاهر ضياء الدين ، " تقويم أداء الأستاذ الجامعي الأداء البحثي كنموذج مستقبل التربية العربية"، كلية التربية، مصر ، المجلد1، العدد 3 ، 1995، ص 152.

[2] – بواب رضوان ، مرجع سابق ، ص 147.

ويمكن إجمالا تصنيف أدوار الأستاذ في المجالات الرئيسية الأتية [1]:

-**المجال الأول** : أدواره اتجاه طلابه وتشتمل التدريس، التقويم، الإرشاد والتوجيه الإشراف على بحوث الطلبة ودراساتهم وتسيير وتسهيل عملية التعلم ،وإعداد المواد التعليمية والأدوات الدراسية.

- **المجال الثاني** :أدواره اتجاه المؤسسة التي يعمل بها وتشتمل العمليات الإدارية بما فيها من مشاركة في الإجتماعات واللجان والهيئات المتخصصة في الجامعة وتمثيل الجامعة أو كلياتها في المحافل الرسمية أو الشعبية.

-**المجال الثالث** :أدواره اتجاه مجتمعه وتشمل خدمة المؤسسات ذات العلاقة في المجتمع المحلي ونشر الثقافة وتقديم الاستشارات وإجراء الدراسات والأبحاث التي تعالج المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتدعيم علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي.

-**المجال الرابع:** أدواره اتجاه نفسه وتشمل سعيه نحو رفع مستوى تأهيله وتطوير ذاته مهنيا من خلال الإطلاع والبحث والمشاركة في المؤتمرات ،وتنظيم الزيارات وحضور حلقات النقاش ،وتبادل الزيارات مع الزملاء في الجامعات الأخرى .

إن هذه الأدوار مكملة لبعضها البعض وحتى يستطيع الأستاذ تأديتها كما ينبغي لا بد من المواظبة على تطوير ذاته باستمرار لأن التحولات الإقتصادية والسياسية والتطورات العلمية والتكنولوجية في العالم تقتضي أن يكون عاملا مؤثرا في مجتمعه.

ب- خصائص الأستاذ الجامعي

هناك مجموعة مميزات تميز الأستاذ الجامعي عن غيره ومن أهمها:

ب-1- الخصائص الشخصية: هناك جملة من الصفات الشخصية يتعين على الأستاذ التحلي بها أهمها:

- التمتع بالصحة الجسمية والنفسية التي تؤهله للقيام بوظائفه المختلفة.
- التحلي بالقدرات والمؤهلات العلمية.

[1] – محمد عبد الفتاح شاهين ، " التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي" المؤتمر العلمي لنوعية التعليم الجامعي الفلسطيني ، جامعة القدس ، 2004 ، ص 8 .

- الالتزام في سلوكه مع الأخرين بأخلاقيات دينه حتى يكون قدوة صالحة لطلابه.
- التمتع بالصحة الجسمية والنفسية التي تؤهله للقيام بوظائفه المختلفة.
- التمتع بالإخلاص في الأداء وبالمظهر الشخصي الجذاب[1].

ب-2- الخصائص الاجتماعية[2]: يمكن إجمالها في الخصائص التالية:

- الاطلاع المستمر على ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه.
- القدرة على التجاوب مع التغيرات المفاجئة الطارئة على الجامعة.
- القدرة على إقامة علاقات اجتماعية وإنسانية مع طلابه وزملائه والإدارة.
- المشاركة في الدراسات التي تفتح قنوات الاتصال بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية.

ب-3-الخصائص العلمية والمهنية: تشمل هذه الخصائص النقاط التالية:

- الحماس للعمل والحرص على إفادة الطلاب وتقدمهم العلمي، وهذا يكسبه احترام الأخرين من زملاء وطلبة الذين يشعرون بمدى الجهد الذي يبذله من أجل تطوير قدراتهم العلمية والتطبيقية.
- الدقة في المواعيد والإنتظام في السلوكيات داخل الموقف التعليمي.
- التنوع في أسلوب العرض واستخدام الأدوات والتجهيزات المناسبة لتوصيل المادة العلمية.
- التنوع في أساليب التلخيص والحوار لضمان وصول المعلومات للطلاب ، وإتاحة الفرصة للمناقشة والتعلم التعاوني وعرض النماذج التصورية والتلخيص الذي يعكس تميزه العلمي والمهني[3].

وقد حاول **يحي علي زهران** من مخطط المهارات للأستاذ الجامعي إبراز بعض المميزات التي من الواجب على أستاذ الجامعة أن يتحلى بها وهي موضحة في الشكل الموالي : :

---

[1] – سليمة حفيظي ، مرجع سابق ، ص 133.

[2] – سناني عبد الناصر ، " الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدىء في السنوات الأولى من مسيرته المهنية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في علم النفس العيادي ، قسم علم النفس ، جامعة عنابة ، الجزائر، 2012 ، ص 63.

[3] – يحي علي زهران، " الصورة الذهنية للأستاذ الجامعي لدى طلاب كلية الزراعة- جامعة المنصورة"، وحدة الإرشاد والتوجيه الطلابي، جامعة المنصورة ، 2012، مستخرج من الموقع: http://www.1.man.eduieg

الشكل رقم 2: "يوضح أهم مميزات ومهارات الأستاذ الجامعي"

المصدر :يحي علي زهران ، " الصورة الذهنية للأستاذ الجامعي لدى طلاب كلية الزراعة"– جامعة المنصورة"، وحدة الإرشاد والتوجيه الطلابي، جامعةالمنصورة ، 2012 ، مستخرج من الموقع: http://www.1.man.eduieg

ج- مشاكل ومعوقات الأستاذ الجامعي

يعاني الأستاذ الجامعي من مشاكل تعتبر معوقات أمام تأدية مهامه ، وهي من شأنها أن تحد من فعاليتها وهناك مشاكل مرتبطة بمناخ عمله وطبيعة المقررات والطلبة ومشاكل مرتبطة بحياته الإجتماعية ويمكن إجمالها فيما يلي:

ج-1- مشكلات تتعلق بمهارات ومؤهلات الأستاذ الجامعي

- ضعف العمليات التكوينية التي تتم من أجل تمهين الأستاذ سواء تلك التي تتم قبل إلتحاقه بالمهنة أو التي تتم بعد إلتحاقه بالمهنة ، فبالرغم من أهمية الإعداد للطالب في مساعدته على القيام بوظائفه ومهامه على أكمل وجه في المستقبل، إلا أنه مازال يعاني من قصور في جوانب عديدة سواءا تعلق الأمر بالمشرفين على هذا الإعداد أو البرامج ووسائل التقويم ، فالإعداد هنا لا يمد الطالب بالمعلومات والمهارات التي يحتاجها عند القيام بمهنة التدريس وهذا ما يجعل الإعداد يفتقر للتأهيل.
- ضعف اللغة عند الأساتذة يؤدي إلى إنخفاض مستواه العلمي والمعرفي.
- قلة رغبة الأستاذ بتجديد خلفيته العلمية ، وهذا يؤثر على تنوع وتعدد معارفه فطبيعة مهامه تتطلب منه أن يكون مطلع على المستجدات.

ج -2- مشكلات تتعلق بمناخ العمل.

- إرتفاع عدد الطلبة مقارنة بعدد الأساتذة.
- ضعف التجهيزات التدريسية والوسائل البحثية التي تؤثر على أداء الأستاذ لمهامه فتوفرها يعتبر من الشروط المهمة للرفع من فاعلية الأستاذ لكن بالرغم من أهميتها نجد أن هناك:
- نقص في المكاتب الخاصة بالأساتذة والمزودة بالتقنيات الحديثة للتعليم .

- عدم تجهيز القاعات بالوسائل اللازمة لإنجاز الأستاذ لمهامه.
- عدم وجود المراجع الكافية المناسبة للمقررات الدراسية والمطالعة على الجديد.
- غياب الحوافز لعضو هيئة التدريس وعدم اتاحة فرص النمو العلمي والمعرفي.
- عدم وجود فرص للتواصل العلمي والمعرفي مع الجامعات ، وحتى وإن وجدت فإن العلاقات الشخصية قد تحكمها[1].
- عدم اشراك الأساتذة في صنع القرارات التي تتعلق بالمسار المهني والمعرفي.
- ضع التواصل والتعاون بين الأقسم العلمية
- قلة تقدير الإدارة لدور الأستاذ وضعف العلاقات مع الرؤساء.
- غياب عامل المحاسبة للأستاذ الأقل أداء.
- ضعف العلاقات الإجتماعية بين أساتذة القسم الواحد.
- عدم توفر خدمات لائقة للأستاذ (دورات مياه – خدمات مطعم... الخ).
- إدارة شؤون الأساتذة من طرف موظفين غير أكفاء.

ج –3– مشكلات تتعلق بطبيعة المقررات والطلبة

- تدني المستوى العلمي للطلاب وإرتفاع عددهم.
- إهمال الطلاب وإتكالهم على الأستاذ يثقل العبء على الأستاذ.
- ضعف علاقة الطلبة بالأستاذ بحيث أصبح الطالب يهتم فقط بالعلامات ولايهمه الإستفادة من معارف أستاذه ، وهذا من شأنه أن يثبط من عزيمته في تقديم الجديد للطالب.
- السلوك الغير أخلاقي للطلبة يعيق مهام الأستاذ ويفقدهم إحترامه.
- طول المقررات مقارنة بساعات العمل يجعل الأستاذ مطالب بانجاز المقرر فيتشتت في عمله ويبتعد عن البحث العلمي والذي هو ركيزة أدواره.

[1] – مساعد بن عبد الله النوح ، مرجع سابق ، ص 23.

ج- 4- مشكلات تتعلق بحياة الأستاذ الإجتماعية[1]

- عدم توفر استقرار اجتماعي نتيجة عدة عوامل: انخفاض الأجر ومشكلة السكنو مشكلة النقل ، فالأجر الذي يتقاضاه الأستاذ لا يتوافق مع جهده ولا يغطي أبسط احتياجاته ، باعتبار أن له متطلبات تختلف عن الآخرين. (متطلبات البحوث العلمية- المراجع- وسائل بحثية وتعليمية... الخ)، وأمام هذه المشكلة فالأستاذ يجد نفسه أيضا أمام مشكلة أخرى وهي السكن التي تجعله يعيش تحت ضغوطات كبيرة سواءا داخل العائلة أو في العمل ، وتفاعل هذه المعوقات يجعل الأستاذ قد يعاني من مشكل آخر وهو بعد مقر السكن عن مكان العمل وإنعدام وسلة النقل الخاصة لعدم تمكن الأستاذ من إقتنائه نتيجة للظروف المادية ، فالجهد والوقت الذي يضيعه الأستاذ في الإنتقال من وسيلة نقل إلى أخرى لا حبذ لو كان في إنجاز بحثه.

د- الأستاذ الجامعي والتحديات العالمية

بالرغم من هذه المشاكل التي يعاني منها الأستاذ الجامعي إلا أنه لا بد من توفير الجو المناسب ليستطيع تأدية مهامه ، فهو يجب أن يهتم بالحفاظ على قيم المجتمع وقيم الفرد وكرامتهم ويحافظ على مختلف العلاقات الإنسانية المتداخلة ليعمل على بناء مجتمع متماسك القيم والعادات والثقافات، فالتحديات والمتغيرات العالمية تفرض عليه أن يغير أدواره بما يناسب متطلبات الحياة المعاصرة ، فلم يعد يقتصر دوره على الأدوار التعليمية فقط بل تجاوز ذلك ليشمل دوره كرائد اجتماعي ومصلح إنساني يتفاعل ويتعاون مع غيره من أجل خدمة مجتمعه والإرتقاء به[2].

وبصفة خاصة في جامعتها العربية فنحن بحاجة إلى أستاذ جامعي جيد لأجيال ومجتمع جديد، أستاذ يمتلك الميل للتجديد والتغيير ويبتعد عن الأعمال الروتينية، لديه عزم وتصميم على إيجاد حل لمشكلاته ومشكلات مجتمعه، لا يفرض سلطته على غيره ولا يخضع لسلطة أحد، لديه الرغبة والقدرة

---

[1] - براهمي وريدة ، مرجع سابق ، ص 120-124.

[2] - سهيل رزق دياب ، "المدرس الجامعي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين -أدواره المتوقعة، سماته ومقوماته-" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الذي تنظمه جامعة الإسراء بعنوان" المعلم في الألفية الثالثة، رؤية أنية ومستقبلية ، غزة ، 2006 ، مستخرج من الموقع :يوم 15-12-2015http://www.pdffactory.com

على البحث والتفكير في أمور يصعب التنبؤ بنتائجها إيمانا منه بأن التعليم والتطوير مستمران مستخدما ما لديه من خبرات وإمكانات بغية الوصول إلى الأفضل دائما، أستاذ ينمي لدى طلابه صفات شخصية وأنماطا سلوكية جيدة فيصبح لدى طلابه ثقة بنفوسهم تجعلهم قادرين على تحقيق الأهداف المنشودة وفي الوقت نفسه قادرين على الإستجابة للتغيرات الإجتماعية والسياسية والثقافية.

6-2-**الطالب الجامعي:** إن الطالب الجامعي أحد العناصر الأساسية والفعالة في العملية التعليمية ،إذ يمثل عدديا النسبة الغالية في المؤسسات الجامعية ، ويهدف التعليم الجامعي إلى تطوير مهارات الطالب وقدراته من جميع النواحي الجسمية والعقلية والنفسية ، لكي يتجلى فيما بعد في سلوك متزن ومتكامل يؤهل عن طريقه إلى خدمة المجتمع في التخصصات المتعددة وهذا ما يجعل الطالب يتمتع بمجموعة من الخصائص.

أ- خصائص الطالب الجامعي

أ-**1**-**الخصائص الجسمية والنفسية:** تتمثل في الخصائص التي تتميز بظهور معالم جسمية وفزيولوجية معينة عند الجنين ، أما الناحية الجسمية تتميز بإستمرار النمو نحو النضوج الكامل ،مع التخلص من الإختلال في التوافق العضلي العصبي كما أن المناعة ضد الأمراض العضوية الخطيرة تقوى في هذه الفترة [1]،كما أن هذه التغيرات تتأثر بعوامل بيئية ووراثية سواءا البيئة الثقافية من قيم وعادات وجغرافية مثل لون الشعر ولون البشرة ، أما الجانب النفسي فيتأثر بنمو الغدد والإفرازات والهرمونات التي تفرزها ، وهنا يختلف الطلاب عن بعضهم البعض في درجة النمو الجسمي مما يؤثر على سمات شخصيتهم ، لهذا نجد الطالب يتميز ببعض الإنفعلات في هذه المرحلة مثل:[2]

- الحدة والعنف ، فقد يغضب بسرعة ولا يستطيع التحكم في أعصابه.
- التذبذب في مواقفه بسبب التغيرات الفسيولوجية.

[1] – فهمي نورهان منير حسن ، "القيم الإجتماعية والشباب"، المحتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، 2008 ، ص 244-245.

[2] – شبل بدران ، وفاء محمد البردعي،"دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، مصر، ط1، 2002 ، ص311-313 .

- التهور بحيث يندفع الطالب وراء إنفعالاته بسلوكيات شديدة التهور والسرعة.
- الكآبة والإنطواء والحيرة وهذا يؤدي إلى إنظوائهم سواءا في أفكارهم أو في سلوكياتهم.

وبالتالي فإن السلوكات التي يسلكها الطالب تعبر عن مدى اتزانه الإنفعالي وهل هو قادر على التكيف مع الذات والبيئة المحيطة به أم لا ، فكلما كان متزنا كلما استطاع تحقيق ذاته بحيث يتمكن من الوصول للإنسجام بين قدراته وإمكاناته وما تستلزمه الظروف المحيطة به في ظل تفاعله من الأخرين.

أ-2- **الخصائص العقلية:** يميل الطالب في هذه المرحلة نحو النمو الفكري والعقلي المتميز بطابع الخيال والجرأة ويتميز بيقظة عقلية كبيرة ويحتاج أيضا لحرية عقلية ، وهذا ما يجعل الطالب في هذه الفترة يتميز بنضوج وتكامل في طبعه.

- يصبح الطالب على درجة عالية من الحيوية والنشاط والمرونة فهو يرغب دائما في التجديد والتغير فتتكون لديه الرغبة في اكتشاف الغير والمجتمع.
- قد يصبح متوتر الشخصية وهذا يجعله عرضة للإنفعلات داخل الجماعة التي ينتمي إليها .
- يصبح ناقدا لكل ما هو حوله ويقارنه بما ينبغي أن يكون ،ويحاول التخلص من أي ضغط تسلطي للتأكيد على التعبير على الذات.

كما يتميز أيضا الطالب في هذه الفترة بنمو روحه التي تعبر عن قوة الإيمان بعقيدة سليمة وهذا ما يجعله يتسم بأنبل الصفات التي تمده بالإرادة وتقدر له أهدافه وغاياته العليا[1].

أ-3-**الخصائص الإجتماعية** :إن الطالب يتأثر بالسلوكيات الإجتماعيةالتي نشأ عليها ،وهذه السلوكات والإتجاهات تتغير بتغير المضامين التعليمية والأسرة هي المصدر الأول والأساس لهذه الإتجاهات، فالأسرة هي التي تعمل على تكوين ثقافة وشخصية الطالب ثم تأتي المؤسسات التعليمية ، وهنا قد يظهر اصطدام بين القيم السائدة والقيم الجديدة ، وفي هذه الحالة يظهر النمو الإجتماعي للطالب فيما يلي:

[1] – محمد علي محمد ، "الشباب العربي والتغيير الإجتماعي"، دار النهضة العربية، بيروت ، 1985، ص38.

- يبدو الإتجاه واضح عند الطالب للإصلاح والعمل عليه.
- تكوين علاقات إجتماعية فيصبح لديه الولاء والإنتماء للجماعة وتقليد السلوكيات الموجودة فيها.
- القابلية والقدرة على التغيير والنمو والتحرر والميل إلى الإعتماد على النفس.
- التفكير في المهنة ثم في ممارستها والتفكير في المسؤوليات الإجتماعية الجديدة كتكوين الأسرة[1].

ب- حاجات الطالب الجامعي:

يحتاج الطالب للتكيف النفسي والإجتماعي إشباع لحاجاته وتتحقيقها ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

ب-1- الحاجات العضوية: وهي ما يتطلبها الجسم وتوازنه وصحته (كالطعام- المسكن- الهواء) والحاجة إلى تكوين جسم سليم ولياقة جيدة[2].

ب-2-الحاجات النفسية: وهي مرتبطة بإرضاء وتكامل شخصيته وتوازنه النفسي وتتمثل في:

- الحاجة إلى التعبير عن الذات وقدراته بإعطائه الفرص للحركة والنشاط ، وبذلك يشبعون حاجاته للإبتكار والإبداع، وهذا من شأنه تلبية حاجاته للمنافسة في ظل انتماءه لجماعات الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية.
- الحاجة إلى الشعور بالإنتماء للجماعات المختلفة.
- الحاجة للشعور بالأهمية وبأن له قيمة ودور في الجماعة التي ينتمي إليها.
- الحاجة إلى الخوض في تجارب جديدة لإكتساب خبرات جديدة.

ب-3- الحاجات الإحتماعية:

وهي المطالب الواجب على المجتمع وثقافته توفيرها للطالب حتى يستطيع التكيف معها و تتمثل فيما يلي:

- الحاجة إلى الشعور بالأمان المستقبلي عن طريق الحصول على منصب عمل.

[1] – فهمي نورهان منثير حسن ، مرجع سابق ، ص248.

[2] – وفاء محمد البردعي ، شبل بدران ، مرجع سابق ، ص 331-332.

- الحصول على التوجيه المهني بما يناسب قدراته.
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.
- التأمينات المختلفة عن حالة المرض أو العجز عن العمل.
- الحاجة إلى تكوين أسرة عن طريق تشجيع الدولة للمتزوجين بالوسائل المادية والمعنوية.
- دعم فرص التفاهم بين الجنسين.
- الحاجة إلى مثل عليا واضحة وقيادية واعية تتضمن أهداف الدولة وهويتها ، عن طريق التوجيه الواعي من طرف وسائل الإعلام وأجهزة الثقافة والتعليم.
- الحاجة إلى دعم شخصية الطالب واستغلال استعداداته الخاصة بتوفير الوسائل المناسبة لإستغلال وقت فراغه بممارسة هواياته.
- حماية الطالب من الفساد عن طريق وسائل التثقيف[1].

ج- مشاكل الطالب الجامعي: يمكن تقسيمها إلى ما يلي[2]:

ج-1- المشكلات النفسية:

- إن الطالب عند إلتحاقه بالجامعة يكون مشبع بقيم وعادات واتجاهات قد لا يجدها في هذا الوسط وهذا ما يخلق لديه صراع نفسي مع ما يؤمن به وبين ما يمارسه الآخرون فيخلق لديه صراع القيم .
- مشكلة الإغتراب وإفتقاد الهوية التي تنشأ عن الطلبة بسبب العلاقات والتنظيمات الإجتماعية التي يرتبطون بها ،والتي لا تتناسب مع ظروفهم وإهتماماتهم وإمكانياتهم ،وكذلك حالة العزلة بين المضامين التعليمية والمشكلات التي يعاني منها المجتمع.
- التناقض الوجداني تجاه الذات والمجتمع أي الصراع المتناقض بين استقلالية الذات وبين الإحتواءالإجتماعي.

[1] - محمد سيد فهمي ، "العولمة والشباب من منظور اجتماعي" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، ص 107.

[2] - فهمي نورهان منير حسن ، مرجع سابق ، ص 257-260.

- مشاكل مرتبطة بالعلاقات الجنسية (مشكلات النمو الجنسي، الكبت، التوتر في العلاقات مع الجنس الآخر)
- فقدان الثقة في الحياة الجامعية خاصة إذا كان الطالب قد رسم لها صورة مثالية لرسالتها ولكن تغيرت لعدة أسباب، أولها ممكن أنه صادف أساتذة ليسوا بالصورة التي كانت في ذهنه ،أو لمعيقات قد ترتبط بطبيعة التخصص أو المقررات ... الخ.

ج-2- المشكلات الإجتماعية

- القيم والعادات الخاطئة للطالب يجعله يتجه إلى رفقاء السوء.
- قلة الخبرة للطالب قد يجعله يقع في علاقات سيئة خاصة مع الجنس الآخر ويصبح يهتم بالتفاهات على حساب تهذيب الذات.
- الحرمان الإقتصادي والمعانات الإجتماعية يجعل الطالب ساخط على مجتمعه وأنظمته ، ويظهر هذا واضحا في ألفاظه وتذمره من الحياة.
- عدم توفر فرص العمل ونقص التوجيه المهني أين يجد وأين يبحث عن العمل.

ج-3- المشكلات التعليمية[1]

- المنهج الدراسي وما يدرسه قد لا يتناسب مع تحقيق أهدافه في المجتمع مما يفقده الإحساس بقيمته.
- قلة المراجع في المكتبات لإشباع متطلبات الدراسة عند الطالب.
- ضعف التواصل مع الأستاذ الذي من المفروض يساعدهم على التغلب على بعض المشكلات الدراسية.
- الإعتماد على التلقين والحفظ للمعلومات وغياب الحوار والنقاش..
- أساليب التقويم عند الأساتذة تقليدية لا تقيس قدرات ومهارات الطالب.

[1] – رشدي أحمد طعيمة و محمد بن سليمان البغدري ، " التعليم الجامعي بين رصد الواقع و رؤى التطوير" ، دار الفكر العربي ، ط1 ، 2004، ص 133-134.

د- الطالب الجامعي ودوره في المجتمع :إن الطالب الجامعي هو محرك عملية التغيير الإجتماعي الحاصلة في المجتمع ، هذا الأخير الذي يكسبه مواقف واتجاهات يستطيع من خلالها تغيير الظواهر الإجتماعية ، وهذا عن طريق الفعل التربوي وعملية التنشئة الإجتماعية التي تعده ليكون قادرا على إحداث التغير والتطوير دوما بما فيه صالح للفرد والمجتمع.

إن الطالب الجامعي في الفضاء الجامعي يجد نفسه أمام ثلاث وظائف يجب عليه أن يؤديها:

- **الوظيفة الأولى** :التأقلم مع سوق الكفاءات (المشروع المهني).
- **الوظيفة الثانية** : التنشةالإجتماعية (الإندماج في الوسط الجامعي).
- **الوظيفة الثالثة:** الإبداع الفكري (الأهلية الثقافية)[1].

إن إنتماء الطالب لفضاء الجامعة يكسبه دورا اجتماعيا ومكانة معينة من خلال مده بثقافة فرعية تتجلى من خلال سلوكاته وممارساته ، التي تترجم معتقداته وقيمه ودوافعه وعاداته التي يحاول من خلالها التكيف مع المحيط الجامعي الذي ينتمي إليه، فالطالب من خلال هذا الوعاء المعرفي الذي ينتمي إليه فإنه يؤثر ويتأثر ويفيد ويستفيد من خلال تجارب وخبرات تفسر له الواقع الإجتماعي[2] ، فيستطيع التعامل معه ومع التغيرات التي تطرأ عليه فيحدث عملية التغيير الإيجابي المطلوب وبالتالي المشاركة في مسيرة التنمية والتطوير والتجديد.

6-3- الهيكل التنظيمي والإداري:

الجامعة تنظيم يحتاج إلى هيكل تنظيمي يحدد المواقع الرئيسية التنظيمية داخل الجامعة ، ويرسم لفئات الأسرة الجامعية أماكن ممارسة أنشطتها وأداء وظائفها، ومنه يقصد بتنظيم المؤسسة الجامعية الشكل المناسب الذي تتبناه الجامعة من أجل تحقيق أهدافها، أما نسق هيكلة الجامعة فهو يعنى العلاقات التي تربط بين مختلف العناصر المكونة لمجموع المؤسسة، هذه العناصر تسمى بالهياكل الجزئية أما الهيكل الإداري فهو يتكون من مجموع الأشخاص المكلفين بإدارة الجامعة والذي يتفرع إلى هياكل فرعية

[1] – سهير كامل أحمد ، " علم النفس الإجتماعي بين النظرية والتطبيق" ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، 2001 ، ص 41.

[2] – محمد فائق عبد الحميد ،" اتجاهات الطالبات نحو مشكلات الحياة الجامعية"، مكتبة النهضة ، الشرق، القاهرة ،2001،ص 26.

مثل تسيير الموظفين وتسيير الميزانية [1]،فالجامعة تتكون من هيكل أكاديمي مسؤول عن تحقيق المعرفة العليا.

وهيكل إداري وتنظيمي مكلف بإدارة الجامعة عموما، لهذا يعتبر التنسيق والتكامل في وظائف هذه الهياكل من أهم ركائز نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها ، فلا يمكن أن تحقق معرفة إلا بالتعاون مع الهيكل الإداري والأكاديمي الذي يحتاج إلى هيكل تنظيمي يحدد مواقع أداء المهام والمسؤوليات بالنسبة للمشرفين على تلك المهام.

7- حوار الجامعة والمجتمع

تبدو العلاقة واضحة بين الجامعة والمجتمع وهذا من خلال الوظائف التي تؤديها ، ولا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الإجتماعية من ناحية أخرى ، كون تلك العلاقة تقوي المهارات والإبتكار لدى الفرد ، كما أن الجامعة تقوم بعملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين، فهي تنتج كوادر تساهم في صنع السياسات للدول كما تساهم في صنع القرارات السياسية أو نقدها فالجامعة وفق هذا المعيار تؤدي بالضرورة إلى الوظائف التي يفرضها المجتمع [2]، لهذا أصبحت العلاقة بين الجامعة والمجتمع لا تقتصر على تخريج الطلاب وقيامها بالتدريس وإنما تتجلى وظيفتها الأساسية في توثيق صلتها بالمجتمع وعملية التوثيق هذه عملية مهمة جدا لأنها تدعم العلاقة التبادلية بين الجامعة والتنمية ، وحتى تنجح الجامعة في توطيد هذه العلاقة يجب عليها أن تضع ثمرات العلم والمعرفة في خدمة المجتمع ، وأن تقوم الجامعة بالبحث في مشاكل المجتمع وبحث تلك المشكلات بأساليب علمية واقتراح الحلول المناسبة لها وهذا قد يؤدي إلى رفاهية تلك المجتمعات، فالمهمة الكبرى إذن للجامعات أن تعمل بكل ضمير وأن تتخذ قراراتها في الأفكار التي يمكن أن تطبقها ،ويجب ألا تخدم الجامعات النواحي الأكاديمية فقط وإنما عليها إلتزمات نحو أوطانها[3].

---

[1] – فضيل دليو وآخرون ، " إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية" ، مرجع سابق ، ص 80-81.

[2] – مجدي ابراهيم ، " تطوير التعليم العالي في عصر العولمة"، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، 2000 ، ص 36.

[3] – ستيفن د. كيزنر ، "الجامعات والعالم حدود الجامعات عالم متغير" ، ترجمة عبد العزيز سليمان إبراهيم عصمت مطاوع ، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1985، ص 5.

وهنا يتبين ضرورة خدمة الجامعة للمجتمع من خلال التطبيق العملي للأفكار التي تنشأ داخل أسوارها ، ومن الأسباب التي تبرز ضرورة الحوار بين الجامعة والمجتمع أن العصر الحديث بما يتسم به من سرعة وتعقيد ومصالح وضغوط إجتماعية متباينة يجعلنا نلجأ إلى الجامعات ،كما هو طبيعي ومنتظر كي نضع الحلول التطبيقية للمشكلات وتبني التفسيرات النظرية لتلك المشكلات.

إن الحوار بين الجامعة والمجتمع قد يمتد إلى مساحات متعددة من القضايا الإجتماعية ، وهذا الحوار يشمل كل مجالات الحياة سواءا الحاضرة أو حتى المستقبلية لذلك فالجامعة مطالبة باستشراف آفاق المستقبل وطرح قضايا وتحديات الغد ، وتقديم الحلول والبدائل لما يخرجها من إطارها التقليدي الذي يجعلها تعيش حالة رد الفعل لما يحدث[1] ، وحتى تكون الجامعة ذات فعالية في هذا العالم المتغير، لا بد من إيجاد رؤى مستقبلية بشكل موضوعي وعلمي، وهذا يتطلب عدة شروط:

– الوعي بإتجاه السوق العالمي لأنه جوهر الحركة الإقتصادية.

– الوعي بثورة الإتصالات وقضايا العالم المختلفة من مشكلات بيئية ومشكلات مياه ورعاية صحية ، لذا على الجامعة أن تعي هذه الرسالة وتزيد من صلتها بالمجتمع وتفتح أبوابها لكل قادر وراغب، وتفي بمهمتها[2].

والأكيد أن رغبة الجامعات في التغيير تحتاج إلى وعي داخل الجامعة أو خارجها ، ولكي يكون هناك حوار بين الجامعة والمجتمع لا بد من حدوث التفاعل الوثيق والمستمر بين الجامعة والمجتمع ، ويتطلب الأمر نقل المعرفة والمشاركة التطبيقية في برامج تطوير التنمية البيئية ، ووضع الحلول المناسبة لعلاجها بحيث تكون الجامعة مركزا حضاريا في مجتمعاتها تشع به على بيئتها المحيطة ويزداد تقدير الدولة والأفراد لها، وهذا التوافق والإنسجام لا يمكن الوصول إليه إلا بالإهتمام بالمجالات التالية[3]:

---

[1] – محمد علي عزب ، " التعليم الجامعي وقضايا التنمية"، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر، 2011، ص 28.

[2] – أميرة محمد على أحمد حسن ، "توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع"، ورقة مقدمة إلى جامعة البحرين ، المؤتمر السادس ، التعليم العالي ومتطلبات التنمية، مستخرج من الموقع: http//www.sustech.edu

[3] – حسن كامل بهاد الدين ، " التعليم الجامعي والعالي، نظرة إلى المسقبل" ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، 1993 ، ص 21.

6-1- في مجال المشاريع العلمية التي تخدم الجامعة من أجل زيادة الثقة في الجامعة.

6-2- في مجال التنمية ورفع الكفاية الإنتاجية.

6-3- في مجال التنمية الإجتماعية أي اعتماد الجامعة برنامج لإحداث التغير الإجتماعي بالإستفادة من الإمكانات البشرية.

6-4-في مجال الإقتصاد تعتمد على عقد مؤتمرات متخصصة للقطاعات المختلفة ، مما يزيد الوعي الجامعي للثقة في أساتذة الجامعة والشعور بالأمن بالجامعة في تحري العدالة والمساواة ،مما يتيح درجة أكبر للإستجابة لحاجات المجتمع والإهتمام بها.

من خلال ما تقدمه الجامعة من خدمة للمجتمع يتضح بأنها المسؤولة عن إعداد القوى العاملة كما وكيفا لمواجهة الثورة العلمية والتكنولوجية في العالم المعاصر، وتلبية حاجة مختلف المشاريع الإقتصادية والإجتماعية من المهارات والإختصاصات التي تتطلبها خطط التنمية ، وكل هذا يحدث من خلال تنمية الأفراد تنمية شاملة ومتكاملة وقادرة على المساهمة في بناء وتدعيم المجتمع ، وإن اكتشاف الإمكانيات والموارد الطبيعية واستغلالها يؤدي إلى حدوث التنمية وهذا كله يتطلب موارد بشرية بكيف وكم معين والجامعة لديها القدرة على إعداد هذا العنصر البشري القادر على تحقيق التقدم الإجتماعي والإقتصادي[1].

ثانيا : التعليم الجامعي وتحديات العصر

تحدث عملية تغيير شاملة في العالم المعاصر فكرا ومفهوما وتطبيقا ، وذلك من خلال سلسلة مترابطة ومتعددة الأبعاد والمحاور ، وتشمل تحولات وتطبيقات سواء في الكم أو الحجم أو المحتوى ، والتي يؤثر كل متغير منها في الآخر ، ويتضمن كل تميز منها جدلا علميا كبيرا ، وعندما نتحدث عن المتغيرات العالمية المعاصرة ، فإننا نقصد المفاهيم والأفكار والتطبيقات الجديدة التي طرأت وإستجدت على الأبعاد الرئيسية التي تشكل العالم المعاصر.

[1] – عبد الله أبو بطانة ، "دور التعليم الجامعي في التنمية العربية" ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، المنظمة العربية للتربية الثقافة، العدد2 ، 1984 ، ص 36-37.

1- عولمة التعليم الجامعي

إن العولمة نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره وميكانيزماته ، التي يخترق بها العالم فتفرض على الأفراد نمطا جديدا من التفكير ، ونمطا جديدا من التعايش معها ، ونمطا جديدا من الإنتاج للإستفادة منها فهي إذن:" التدفق التكنولوجي ، الإقتصادي ، المعرفي ، القيم والأفكار، عبر الحدود التي تؤثر في كل بلد بطريقة مختلفة نتيجة لـ: تاريخه، عاداته، ثقافته وأولوياته" [1]، لقد ربطت العولمة بين الكثير من النظم الإجتماعية والإقتصادية في شبكة واحدة ، وبالطبع التعليم أحد هذه النظم الخاضعة لعمليات العولمة المعقدة ، ويظهر ذلك في الإتجاه نحو خصخصة التعليم والضغوط الإقتصادية والحركات السياسية المصاحبة لعولمة الخدمات ، والتي حولت التعليم إلى سلعة إجتماعية تهدف إلى الربح بعد أن كانت خدمة للمجتمع[2].

تحتل الجامعة الصدارة في قيادة المجتمعات في عصر العولمة ، لأنها مكان لصناعة الفكر وإكتشاف الحقيقة ونقلها ، فهي منقبة للحاضر ومستكشفة للمستقبل ومتجاوزة حدود المكان ، وفي ظل العولمة والتغيرات الحاصلة بدأت تظهر مصطلحات جديدة ، من أهمها مصطلح الجامعة العالمية بمعنى أن الجامعة يجب أن تأخذ في إعتبارها العالم ككل فالجامعة لم تعد تقتصر على المستوى المحلي ، واستخدام مصطلح الجامعات العالمية ماهو إلا إشارة إلى هذه التغيرات في التعليم العالي نحو العالمية[3].

ومن أهم المتغيرات العالمية المعاصرة نذكر مايلي:

1-1- المتغيرات الثقافية: تشير إلى نشوء شبكات إتصال عالمية تربط جميع البلدان والمجتمعات من خلال تزايد التدفقات الرمزية والمعلوماتية عبر الحدود القومية وبسرعة ، إلى درجة أننا أصبحنا نعيش في قرية كونية ، وليصبح النظام السمعي البصري المصدر الأقوى لإنتاج وصناعة القيم والرموز الثقافية ومن ثم الإندماج العالمي الأعمق بإخضاع المجتمعات ثقافيا وإجتماعيا وسياسيا ، مما يفرز عبر

---

[1] – jamesj.f.Forest and philiP Galtbach , international handbouk of higher eduction , springer 2007, p 208.

[2] – محمد أحمد بيومي ، " علم الإجتماع وقضايا السياسة الإجتماعية" ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، مصر، 1999، ص42.

[3] – أحمد محمد هلالي ، "عولمة التعليم الجامعي" ، دار الشروق للبشر والتوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص 99 .

المجتمعات والحدود حالات توتر وصور شد وجذب بين القوى المؤدية للتجانس الثقافي[1] ، وبين عمليات التنوع و اللاتجانس الثقافي ، وهناك أربعة أطروحات مختلفة للعولمة الثقافية وهي على النحو الآتي[2]:

أ-ذوبان الهويات الثقافية في ثقافة كونية واحدة.

ب-بقاء الخصوصية الثقافية وتعددها .

ج-إنتشار الأمركة على نطاق العالم .

د-بروز ثقافة التقنية الحيوية" الجينات" والتي سوف تغير نمط حياتنا .

1-2-المتغيرات السياسية: تعني تجاوز مفهوم الإستقلال والسيادة إلى مفهوم المواطنة العالمية وأصبحت مفاهيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمواطنة موضوعات رئيسية في سياسات العالم وأصبحت هذه هي شعار المؤسسات وأفراد المجتمع[3].

1-3-المتغيرات الإقتصادية: نقصد بها تداخل إقتصاديات دول العالم ، وتوحيد الأسواق ، ومناطق الإنتاج ، وتدويل معايير الأداء ، ومفاهيم الإدارة الإقتصادية ، وسهولة إنتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا وشبكات المعلومات عبر الحدود السياسية ، فهي تفهم على أنها سياسة شاملة تقوم على إقتصاديات السوق دون سواها ، فالعالم أصبح بلا حدود إقتصادية ويرتكز النظام الإقتصادي العالمي في الوقت الراهن على ثلاثة عناصر أساسية:

أ - النظام النقدي الدولي" صندوق النقد الدولي".

ب- النظام المالي الدولي" البنك الدولي".

ج- النظام التجاري العالمي" منظمة التجارة العالمية".

1-4- المتغيرات المعرفية وبروز مجتمع المعرفة: تشمل هذه المتغيرات السرعة المتزايدة التي يتم عندها إنتاج المعرفة وتراكمها ، وتوظيف المعرفة والأنشطة المعرفية في الإنتاج ، وزيادة معدل القيمة

---

[1] - باسم علي ، "العولمة والتحدي الثقافي" ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 2001 ، ص 21 .

[2] - عبيد نايف علي ، " العولمة مشاهد وتساؤلات" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي ، 2001 ، ص33 .

[3] - أحمد محمود الزنفلي ، "التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي" دوره في متطلبات التنمية المستدامة" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 2012 ، ص538-540.

المضافة الناتجة عنها ، إضافة إلى التغير التكنولوجي بمعدلاته المتسارعة والمتضمن توليد وإنتشار التقنيات والمواد الجديدة والإبداع التقني غير المحدود ، فيما يعرف بعملية" تخليق المعرفة" ، كما يشير إلى تزايد وإتساع فروع المعرفة وتنامي التداخل فيما بينها ، كمايعرف بعبور التخصصات [1]، فمجتمع المعرفة هو نموذج المجتمع المعاصر الذي يكون فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها وإستخدامها هو القوة الرئيسية والأصول المحركة للتنمية وللإنتاج وللثروة ، وفي هذا المجتمع تعني المعرفة القدرة على خلق قيمة مضافة إلى العمل والإقتصاد وعلى تحسين نوعية الحياة ، كما يقصد بمجتمع المعرفة هو المجتمع الذي تكون فيه المعرفة هي المورد الإقتصادي الحقيقي وتكون فئة العاملين في مجال المعرفة هي الفئة المسيطرة على مجريات الأمور في المجتمع ، لذلك فالمجتمعات التي لاتنتج المعرفة ولا تستفيد منها فهي بالتالي لا تتقن فنون العصر الجديد ، وهذا ما سيحكم عليها بالفشل والإنقراض[2].

وفي إطار مجتمع المعرفة ظهرت فكرة إقتصاد المعرفة القائم على إستخدام الأفكار بدلا من إستخدام الثروات المادية ، ويعتمد على تطبيق التكنولوجيات بدلا من تحويل المواد الخام ، ودورة الإنتاج في هذا الإقتصاد أقصر والحاجة إلى الإبتكار أكبر، ويعتبر رأس المال البشري فيه هو المكون الرئيسي في قيمة السلع ، كما يتميز إقتصاد المعرفة بصفة عامة عن غيره بالإهتمام المتزايد ببناء القدرات والمهارات ويضع التعليم على رأس أولوياته ، وهو بالتالي يوفر فرصا أوسع للمجتمعات النامية للحاق بالمجتمعات المتقدمة شريطة أن توفر المناخ المناسب لإنتاج المعرفة [3].

1-5- المتغيرات المعلوماتية "الثورة المعلوماتية": وتشير هذه المتغيرات إلى كثافة وسرعة تبادل المعلومات والمعرفة وتدني تكاليفها ، وتنامي عالم الإلكترونيات والبرمجيات وارتباطه بتقنية الإتصال الحديثة فأصبحت أكثر فعالية ، وهذا ما أحدث تغييرا على طبيعة حياة الفرد وأساليب تلبية حاجياته

[1] – علي السلمي ، "الإدارة بالمعرفة" ، المجلة الدولية للعلوم الإدارية ، المجلد 2 ، العدد2 ، 1997 ، ص 172 .

[2] – السيد ياسين ، " المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية" ، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2001 ، ص 83.

[3] – أحمد محمود الزنفلي ، مرجع سابق ، ص 599-600 .

ومتطلباته اليومية في كل الجوانب المعرفية ، المهنية لهذا علينا إعداد أنفسنا للتحديات والفرص التي تواجهها هذه الإتجاهات العريضة هي[1]:

-الإتجاه الأول: تكنولوجيا المعلومات أصبحت القوة المهيمنة على ثقافتنا.

-الإتجاه الثاني: تكنولوجيا المعلومات ستواصل إحداث تحولات في طريقة حياتنا وعملنا.

-الإتجاه الثالث: إن سرعة التغيير سوف تتسارع.

2- مظاهر عولمة التعليم الجامعي

الأكيد أن المتغيرات السابقة كان لها إنعكاسات واضحة على التعليم الجامعي يمكن إجمالها فيما يلي:

2-1- على المستوى الثقافي:إن العولمة تعتبر مصدرا جديدا للتجانس الثقافي وذلك بفضل المعرفة المنظمة ، والوسائل الفاعلة لنشرها وتطبيقها في كافة مجالات الحياة ، وبالتالي فهي تسعى إما لتعزيز نسق أحادي أوالحفاظ على التنوع الثقافي ، وباعتبار أن مؤسسات التعليم الجامعي من أهم المؤسسات التي توكل إليها آلية تشكيل المواطن في ضوء القيم الثقافية أو تطويرها ، وإبداع قيم جديدة تولد طاقات الحيوية في المضمون الثقافي وقيمه الراهنة ، فيتحتم عليها أن تحافظ على قيم وثقافة الأفراد المعرضة للتدهور باعادة إليها القوة والحيوية ، وهذا يتطلب تعليم قادر على توفير المرجعية النشطة والفاعلة لتأكيد ثوابت الهوية الأصلية من جهة ، وتفعيل إمكاناتها لتحتفظ بحيويتها وتنمو وتقوى وتشارك بفعالية فيما يدور من أحداث عالمية من جهة ثانية [2]، ويمكن أن نحدد تأثيرات العولمة الثقافية في التعليم الجامعي فيما يلي[3]:

أ- تفعيل بعض المبادئ التربوية العالمية مثل" التعليم الذاتي" والتعليم للجميع والتعليم المستمر .

---

[1] – مصطفى باهي و ناهد خيري فياض ، "إتجاهات التعليم العالي في ضوء الجودة الشاملة" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ط1 ، 2009 ، ص 122.

[2] – حمدي حسن عبد الحميد ، "دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية- دراسات في التعليم الجامعي-" ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، مصر ، العدد 7 ، 2004 ، ص 153-154.

[3] – نوفل محمد نبيل ، "الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين" ، المجلة العربية للتربية ، المجلد 22 ، العدد 1 ، 2002 ، ص 156.

ب-تزايد المقارنات بين الجامعات وتطويقها بعدد من المرجعيات الأكاديمية العالمية المتنوعة

ج-إحداث تغييرات في شكل الدراسات ومحتوى البرامج لتشبع إحتياجات الأفراد.

د-تبني قيم عالمية تساعد على نشر ثقافة السلام.

هـ-خلق عدد من التناقضات بين أنماط المعيشة العالمية والمحلية ، وبين الحداثة والتقليد ، وبين التعليم الغربي وإحياء المؤسسات التعليمية التراثية.

و-توجه الأجيال إلى الفضائيات والمعلوماتية رغبة في القيم الجديدة.

ز-الإهتمام باللغات الأجنبية وفتح المجال لأنماط تعليمية جديدة.

فكيف يمكن للجامعة أن تواجه هذا التيار الثقافي لحماية هوية مجتماعاتنا من هذه التدفقات في القيم والمعايير بين المحلية والعالمية ، وأمام سرعة تحول أنماط الحياة من التقليد إلى الحداثة دون مراعاة للواقع وإمكانياته.

2-2-على المستوى السياسي:إن التعليم الجامعي ليس بمنبأ عما تفرضه العولمة سياسيا ، ففي ظل الهيمنة الأمريكية وتراجع دور الدولة وتنامي دور مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية ، فإن ذلك يشكل خطرا كبيرا على النظام التعليمي ، حيث أنه قد يؤدي إلى تقليل حرية الدول في وضع وصياغة سياستها التعليمية بمفردها ، وإنما تأتي هذه السياسات تعبيرا عن مصالح الدول المهيمنة من خلال تنامي التدخل الأجنبي في السياسات التعليمية ، وفي المناهج التعليمية ، وبث المفاهيم التي ترتضيها القوى الخارجية ، مما يلقي العبء الثقيل على الجامعات لحماية إستقلالها التعليمي من أي تدخل أجنبي في آليات عملها ومناهجها[1] ، وهنا يبدأ دور الجامعة في الوظيفة السياسية من خلال تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم وتحقيق الحوار الوطني والمشاركة المقترحة مع أفراد وجماعات ومؤسسات المجتمع المحيطة بها ، وإيجاد جذور لها في سلوكيات الأفراد وفي حياتهم العملية وأيضا التوازن مع السلطة والممارسة الديمقراطية في المجتمع.

كما أن الحرية الأكاديمية للجامعات من شأنها توفير مزيد من العمل والكفاية والإستقلال الداخلي والإنجاز في وظائفها ، فهي تزيل المعوقات التي تحد من النشاط العلمي والبحثي والمهني الحر للأستاذ

[1] – أحمد محمود الزنفلي ، مرجع سابق ، ص 573.

والطالب ، لكن وبالرغم من أن هذه المفاهيم يترتب عنها ممارسات إيجابية في الجامعة إلا أنها قد تجد نفسها أمام صعوبة الإنتماءالمزدوج بين المتغيرات المحلية والعالمية.

2-3-على المستوى الإقتصادي:إن التأثيرات الإقتصادية كانت واضحة على التعليم الجامعي من خلال التدني في الإستثمار العام في التعليم ، وفي المؤشرات المتعلقة بالكيف في التعليم فهناك علاقة قوية بين مستويات التدني وبين سياسات التصحيح الهيكلي في العديد من الإقتصاديات النامية ، وهذا يعني إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وعملياتها وبرامجها الأساسية ، لتدور حول مهارات سوق العمل ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ، مع جعل التعليم عملية تعلم مستمرة على مدى الحياة واضطرار هذه المؤسسات لانتهاج سياسات تخضع الأهداف التعليمية للإنتاجية في العمل والتنافسية[1] ، وأبرز السياسات الإصلاحية على المؤسسات التعليمية نجد[2]:

أ-إعادة هيكلة العمليات التعليمية من حيث المناهج، التدريس، التقويم.

ب-أن يصبح التعليم أقل تمركزا ويسمح بقدر أكبر من التخصص وتقسيم العمل.

ج-التأكيد على القياس والتقويم في كل جوانب التعليم.

د-توحيد المناهج والبرامج التدريبية ومتطلبات التخصص المهني.

هـ-المواءمة مع إحتياجات المجتمع وسوق العمل وذلك بالإستثمار في تنمية الموارد البشرية والخدمات التعليمية اللازمة لها ، إضافة إلى نشرها المهارات من خلال البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة بها إضافة إلى تدويل التعليم من خلال تطبيق معايير السوق العالمية والمنافسة على مخرجاته ، لأن المستوى التعليمي للعامل ومهاراته أصبح أحد شروط الحصول على شهادات الجودة.

و-الخصخصة أي مشاركة القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات التعليمية بدافع الربح ، فأصبح ينظر للتعليم بنظرة إقتصادية من حيث تكلفته ونفقاته ، الأمر الذي جعل منه معيار للأداء والجودة والإنجاز إضافة إلى إدخال عنصر الإبداع والإبتكار والمبادرة ، إن تحويل التعليم الجامعي إلى سلعة

[1] – نوفل محمد نبيل ، مرجع سابق ، ص 160

[2] – محمد أحمد الخضيري ، "العولمة الإجتياحية" ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2001 ، ص199.

وتسويقه يحمل العديد من المخاطر ، أهمها إخضاع التعليم لأحكام السوق الأمر الذي قد يؤثر تأثيرا خطيرا على قدرة الدول النامية على تنظيم التعليم الجامعي في إطار سياستها العامة ، وتراجع قدرة الدول على رسم السياسات التعليمية يمكن أن يؤثر بدوره على الأمم الأكثر ضعفا وفقرا ويفيد الأمم الأكثر غنى[1].

2-4-على المستوى المعرفي والمعلوماتي:إن الإنفجار المعرفي يحتم على المؤسسات التعليمية أن تعيد النظر في أسس إختيار وتخطيط المناهج والمحتوى الدراسي وأساليب التعامل وبنائها مع المعرفة ، حيث غيرت طرق تدريسها وأسلوب تعامل الطلاب والمعلمين معها ، ويرى البعض أن التوجهات القديمة القائمة على نقل المعرفة وتلقينها لن يكون مناسبا وعلينا أن نعلم الطلاب أساليب الوصول إلى المعرفة المناسبة والمطلوبة ، والقدرة على الإختيار الجيد منها والتعامل معها ، فيجب أن يتعلم الطلاب أنماط التفكير بدل من حفظها وهذا هو التفكير الحقيقي الذي ينبغي أن يتزود به الطالب حتى بعد خروجه من الجامعة كذلك تتطلب الثروة المعرفية مراجعة وتطويرا لمناهج البحث العلمي التقليدية السائدة في البحوث العلمية [2] ، لهذا يعتبر التعليم الجامعي محوري بالنسبة لعملية إيجاد القدرة الفكرية التي يعتمد عليها إنتاج المعرفة واستعمالها ، فالجامعات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتأسيس مجتمعات المعرفة ، فمن المهم أن يضمن لها البقاء والإستمرار بفضل النوعية والكفاءة العالية ، كما يجب أن يعتبر التعليم الجامعي خدمة عامة فإذا كان تنويع مصادر التمويل الخاصة والعامة شيئا ضروريا ، إلا أن الدعم العام للتعليم الجامعي والبحث يظل جوهريا حتى تؤدى المهام التعليمية والإجتماعية بطريقة متوازنة[3].

لهذا أصبح التعليم الجامعي مع الثورات المعرفية والتكنولوجية ضرورة من ضرورات تكوين المواطنة وإعداد القوة البشرية المؤهلة للإنتاج والبحث والتطوير ورفع المستوى الفكري والثقافي العام للأفراد ، من أجل التعامل الفعال مع تلك الثورات.

---

[1] – اليونسكو ، "التعليم العالي في مجتمع العولمة" ، وثيقة توجيهية ، اليونسكو ، باريس ، 2004 ، ص 8- 9.

[2] – حامد عمار ، "مواجهة العولمة في التعليم والثقافة" ، مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص 145.

[3] – اليونسكو ،" من مجتمع المعلومات إلى مجتمات المعرفة" ، التقرير العالمي لليونسكو ، باريس ، 2005 ، ص 91-92.

كما أن الإستخدام المتزايد للتكنولوجيا المعلوماتية وربطها بشبكات الإتصال المتفاعلة أدى إلى تغيير جذري في الممارسات التعليمية ، ليس فقط في السرعة والمرونة والمدى الذي توفره وإنما في الدرجة المتزايدة للسيطرة على عملية التعليم للأستاذ أو الطلاب ، وهذا بسبب إستخدام الوسائط المتشعبة والمترابطة كالإستخدام الشمولي للكمبيوتر، والجمع بين أشكال مختلفة للبث والإستقبال الإلكتروني ومنتديات الخط المباشر، وشبكة الأنترنت وإنشاء مواقع إفتراضية وغيرها ، كما لايقتصر إستخدام المعلوماتية على المساعدة المباشرة في عملية التعليم فقط بل تشمل أيضا التأثير على الأدوار التي يقوم بها الأستاذ حيث ستكون العلاقة بين الأستاذ والطالب أفقية ، حيث أصبح الأستاذ موجه للتعلم والتفكير عن طريق تدريب الطالب على كيفية الحصول على المعلومات وتقويمها وتحويلها إلى معرفة ، وهنا يتضح لنا أن إستخدام المعلوماتية في التعليم الجامعي يكون بتوظيف المعرفة فعليا لا مجرد نشرها ، لكن بشرط إن أحسن إستخدامها لأن سوء الإستخدام قد يؤدي إلى أن يكون عقبة أمام جودة التعليم لا عامل نجاحها وتحقيقها[1].

3-واقع التعليم الجامعي في الوطن العربي

لقد أدت التكتلات في التعليم العالي إلى التغيير في العلاقات بين التعليم الجامعي من جهة ، والمجتمع والإقتصاد من جهة أخرى ، عندما أصبحت المعرفة المورد الرئيسي في الإقتصاد المتقدم أو الاقتصاد القائم على المعرفة ، وفي ضوء التطورات التكنولوجية فإن الجامعات التقليدية لم تعد وحدها المصدر للتعليم الجامعي ، فظهرت جامعات جديدة للوفاء بالقيم والحاجات للطلبة ، وتعليمهم بكفاءة أعلى ، وفي برامج وموضوعات لها علاقة باحتياجات سوق العمل ، لهذا أصبح وضع الجامعات لاسيما الجامعات في الوطن العربي مهددا وغير مضمون ، خاصة في ظل المشكلات التي تعاني منها هذه المنظومة بصفة عامة.

[1] – خالد محمد العصيمي ، " المتغيرات العالمية المعاصرة و أثرها في تكوين المعلم" ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ص 373-374 .

3-1-مشكلات التعليم الجامعي في الوطن العربي:

لايوجد إتفاق عام حول المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في الوطن العربي لكن يمكن إجمال أهمها في :

أ-الإختلاف في الأطر المرخصة المعتمدة عند إنشاء الجامعات العربية :وانعكساتها على نمط التقاليد الجامعية السائدة فيها ، فبعض الجامعات العربية اعتمدت النظام الجامعي الفرنسي ، وأخرى اعتمدت النظام الجامعي البريطاني أو الأمريكي، فيما اعتمدت بلدان أخرى فلسفة خاصة بنظام بلدها ويترتب على ذلك اختلافات في الفلسفة والأهداف والحفظ والبرامج وأساليب التقويم المعتمدة ، وبالتالي اختلافات في المناخ والعلاقات الأكاديمية السائدة [1]، وباختلاف تلك الفلسفات ظهرت وجهتي نظر أساسيتين حول الهدف العام من التعليم الجامعي:

- الهدف الأول هو تكوين العقل المنهجي أكثر من تعليم حرفة بطريق مباشر فالمنهج أولا والمهنة ثانيا.

- الهدف الثاني هو الإعداد من أجل مهنة ، ومن ثم ينبغي التركيز على التخصص وخصوصا تلك العلوم التي تساعد على تعلم هذه المهنة ، ومن ثم فعلى الطالب أن يتعلم علوما معينة وبالطبع التركيز على العلوم الطبيعية ، والأكيد أن التعدد في الفلسفات أدى إلى فقدان هذه الجامعات تلك القيم الأكاديمية التي كانت تميزها كمؤسسة تعمل على التكوين الذهني والسمو الفكري للطالب ، وكانت تؤمن بالتخصص الأكاديمي من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الجامعةلاتستطيع تلبية مطالب المجتمع فهي موجودة بالإسم فقط وليست بوظائفها أو جوهرها ومحتواها[2].

ب- عدم تحقيق الجامعات التوازن بين وظائفها :حيث أعطت أولوية لبعضها على حساب البعض الآخر إلى حد أفقدها هويتها ، وذلك بتركها وظائفها التقليدية في سعيها للقيام بالوظائف الجديدة ومن مؤشرات فقدانها هويتها نجد:

---

[1] - محمدي حسين التميمي ، " الحياة الجامعية التجربة العملية للواقع التعليمي الأستاذ...المنهج...الطالب" ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ،2006 ، ص35-36.

[2] - يوسف سيد محمود ، "أزمة الجامعات العربية" ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، ط1 ، 2008 ، ص40-41.

– الجامعة أصبحت تعطي أهمية و أولوية للتقدم التكنولوجي للمجتمع غير مبالية بالقيم الإنسانية.

– الجامعة أصبحت تهتم بأنماط التخصصات المهنية .

– التحلي بالقيم العلمية والتي ينبغي أن يعمل من خلالها الأساتذة ويكتسبها الطلاب ، وأهمها قيم الموضوعية والحيادية ، والأمانة العلمية والتتبع الدقيق للبحث العلمي ، حيث أضحى الأساتذة يهتمون بدرجة أكبر بتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم بأسرع وقت وأقل جهد.

– إن تزايد خضوع الجامعة لحاجات المجتمع لم يؤثر على نمط المعرفة المنتجة فقط ، بل أثر أيضا في منهجية إنتاج هذه المعرفة ، فأصبحت العلاقة الآن بين عملتي إنتاج وتطبيق المعرفة علاقة عكسية ويعني هذا أن المعرفة تنتج حسب طبيعة المشكلات ، ونظرا لتنوع المشكلات تنوعت المعرفة وتباعدت تخصصاتها الأمر الذي نشأ عنه عدد لا حصر له من المنهجيات البحثية.

– خضوع إنتاج المعرفة لمنطق المنفعة جعل الجامعات اليوم تنتج وتنشر معلومات وليس معرفة ، وكما يقول نبيل نوفل:" نحن نغرق في طفان من المعلومات ولكن عطشى للمعرفة".

– الإنشطار الثقافي لمجتمع الجامعة حيث ظهرت جماعة من الأساتذة تتجمع حول تخصصات اللغة والأدب والتاريخ والفلسفة ، وغير ذلك من التخصصات التي تنتمي إلى العلوم الإنسانية ، وجماعة أخرى من الأساتذة تتجمع حول العلوم الطبيعية و الفيزيائية وغيرها ، وهذا ما جعل صعوبة التواصل الفكري فيما بينهما ولم يعد لهما إلا القليل من التفاهم ، فأصبحت الجامعة تتسم بالطبقية المعرفية فأصحاب التخصصات العلمية يرون أنهم أعلى مكانة من أصحاب التخصصات الإنسانية ، لأنهم يعتبرون أنفسهم أكثر عقلانية في التفكير وأكثر دقة في المنهج.

ج– بالرغم من التوسع المتزايد في عدد الجامعات العربية :إلا أن حجم مساهمتها في البحث العلمي لا يزال يعاني من القصور الشديد ، بدليل قلة ما يصدر عنها من أبحاث مقارنة بالمعدلات

العالمية المعتمدة وهذا لعدة أسباب [1]:

- تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي ونقص الإمكانات المادية والتكنولوجية.
- غياب سياسات واضحة للبحث العلمي.
- النسب العالية من المعلومات المتقادمة والتي تقود إلى تضليل الباحثين وبالتالي الابتعاد عن الواقع.
- ضعف الثقة بمناهج البحث والإعتماد على الطرق و المناهج التقليدية في معالجة المشاكل.
- التدخلات غير المبررة من طرف القادة في سيرورة واختيار مواضيع البحوث.
- افتقار مؤسسات التعليم الجامعي إلى التنسيق فيما بينها ، وكذلك بينها وبين هيئات التخطيط والتغيير.
- إفتقار البحوث العلمية للنظرة الشمولية لمشكلات المجتمع في ظل سيطرة النزعة الفردية.
- غياب الإبداع وسيطرة التقليد.
- غياب الحوافز لتشجيع الباحث يجعله يميل إلى البحوث البسيطة والتي تتماشى مع قدراته .
- عدم تفرغ عضو هيئة التدريس للبحث العلمي.
- عدم مشاركة القطاعات الإقتصادية في مشاريع البحث العلمي.
- كذلك يوجد عدد من التحديات يواجهها البحث العلمي أكدتها العديد من الدراسات ، بحيث اعتبرت أن عدم التخطيط وعدم تهيئة المناخ المناسب لإجراء البحث العلمي هو لب المشكلة ، يلي ذلك طريقة إعداد الباحثين ، فالإدارة والتمويل...الخ[2].

[1] – أيمن جميل عبد الرحمن ، "معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية" ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، 2003 ، ص27– 30 .

[2] – مهدي محمد القصاص ، "التعليم العالي والبحث العلمي" ، الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في إقتصاديات البلدان الإسلامية ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص73.

– اتصاف البحوث بطابع العشوائية والتبعثر، بل وبانعدام الهدف المجتمعي له وأصبح الذي يحكم اختيار مشكلات البحوث ومجالاتها عوامل فردية خاصة بالباحثين(مثل اهتماماته الشخصية ، ميدان عمله سهولة جمع المادة ، نوع التدريب ، تأثره بنمط البحوث).

– استعمال أساليب بحث وأدوات جمع معلومات بطريقة غير سليمة ، وارتكاب أخطاء كثيرة في ممارسة البحث والتفريط في الوظيفة التنظيرية للعلم.

– التعصب العلمي والعبث بأخلاقيات الممارسة العلمية للبحوث.

–هجرة العقول العربية لأسباب إقتصادية ، ادارية ، أخلاقية.

د– عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية على إستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب: الذي كان على حساب عدد الأساتذة والذي يتطلب إعادة الهيكل السنوي للنظام التعليمي الجامعي ، وهذا التزايد يخلق مشكلات في تمويل الجامعات ، حيث تعاني هذه المؤسسات من عجز في ميزانيتها السنوية باستمرار، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب لعل أهمها :محدودية مصادر التمويل وضعف الخطط لإيجاد مصادر متجددة لتمويل البرامج الجامعية ، كما تساهم الدول في دعم مؤسسات التعليم العالي وتمويلها ولعل ذلك يوجد مشكلة أخرى وهي الحرية الأكاديمية [1].

هـ–تدني سقف الحريات الأكاديمية المتاحة للباحثين :وخاصة في المجالات الإنسانية والإجتماعية مما يؤدي إلى تعطيل المخزون الفكري لديهم ، وهو مخزون يحتاجه المجتمع لا سيما في مجال المواجهات الفكرية والسياسية والتاريخية التي تحتاجها المنطقة العربية[2] ، وهذا خلق مشكلة أخرى وهي تحكم الدولة في السياسات التعليمية في مؤسسات التعليم العالي وفرض السياسات الواجب إتباعها ، وذلك بسبب إعتماد هذه المؤسسات على الدعم المالي والإداري الحكومي.

و– الفجوة بين مؤسسات التعليم الجامعي وسوق العمل : فثمة كثير من الإختلافات بين سياسات التعليم والتدريب الجامعي ، وبين سياسات التوظيف في الأجهزة والمؤسسات العامة والخاصة ، وهذا يعد

[1] – هشام يعقوب مريزيق وفاطمة حسين الفقيه ، مرجع سابق ، ص165 .

[2] – أمين محمود ،"التعليم العالي والبحث العلمي ومسار التنمية في الوطن العربي" ، المؤتمر العربي الثالث ، الجامعات العربية التحديات والآفاق ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2010 ، ص 53 .

إهدار في التعليم الجامعي ، وبالتالي فالمعرفة أصبحت في الجامعة نظرية وبعيدة عن الميدان العملي بسبب ضعف العلاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الأخرى ، فتنتج العقول والمهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر وحركته الإقتصادية والإجتماعية.

ي- ضعف العلاقة بين برامج التعليم الجامعي وبرامج التنمية :حيث تتسم هذه العلاقة بالضعف إن لم يكن الإنعدام ، فلا يلاحظ أثر هذه البرامج المتوقع في التقدم الزراعي والصناعي في المجتمع.

ن-النمطية :في التخطيط ، في البرامج الدراسية ،ونظام قبول الطلبة ، ونظم التعيين والترقية لأعضاء هيئة التدريس ، وقد تترتب على هذه الظاهرة التصلب والجمود والشكلية في النظم والإجراءات[1] .

كما أنه هناك من عدد مشكلات التعليم الجامعي في الوطن العربي فيما يلي[2]:

أ-التغريب لأزمة الهوية في واقع التعليم العالي العربي: المقصود به هو انتشار الفكر الغربي وتأثيره في فلسفة التعليم العالي ومنطلقاته وسياساته وأهدافه وممارساته في الواقع ، وللأسف فإن كل من سياسة التعليم وأهدافه وخططه ومناهجه الدراسية تفتقر إلى التوجيه الإسلامي ، بل نجدها في كثير من الأحيان موجهة للغزو الفكري لأبناء الأمة ومن أسباب التغريب نجد:

-الإستعمار العسكري وما صاحبه من سياسات إستعمارية قائمة على التجهيل والتغريب.

-الإستعمار المعاصر وهو الإستعمار الثقافي والغزو الفكري الذي تعاني منه الأمة اليوم.

-ضعف الإرادة السياسية العربية والثقافة الإسلامية عند الطلبة والأساتذة.

-الإعلام و الأنترنت وتأثيراتهما .

ب-التسليع في التعليم العالي في الوطن العربي: نقصد به تحويل التعليم إلى سلعة إستهلاكية تباع وتشترى تخضع للعرض والطلب ينخفض ثمنها حينا ويرتفع أحيانا، ويستطيع البعض الحصول عليها ويعجز البعض الآخر عن ذلك وتتعرض بعض الحالات إلى الغش كأي سلعة أخرى ، ويصبح الهدف

[1] – حسن محمد حسان ، محمد عطوة مجاهد ، "التعليم الجامعي الخاص، التطور والمستقبل" ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2008 ، ص40.

[2] – نعيم إبراهيم الظاهر ، "إدارة التعليم العالي" ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2013 ، ص 110-114.

من ورائها تحقيق الربح ويتم التسويق لها بأساليب شتى مشروعة وكاذبة في أوقات أخرى ، ونتيجة لهذا التسليع ضعفت قيم الطلاب وتراجعت مخرجات الجامعة والبحث العلمي.

ج-التمييز في التعليم العالي في الوطن العربي: نقصد به التفرقة أوإستثناء أوقصر أوتفضيل يجري على أساس طبقي أو الجنس أو الجغرافياأو الأقليات ،أو المعتقدات السياسية أو الإجتماعية أو الحالة الإقتصادية.

د-التسييس في مجال الجامعة العربية: المقصود بها توجيه سياسات التعليم العالي ومناهجه وقراراته والممارسات في مؤسساته بالوجهة السياسية التي يميل إليها صاحب القرار ومحاولة فرضها ، ويتضح هذا التسييس في الإدارة الجامعية، المناهج والمقررات، ممارسات بعض الأساتذة .

3-2-تحديات الجامعة العربية

إن عملية إختراق العولمة للتعليم هي ظاهرة أكيدة وذلك نتيجة فعل مزدوج ،فمن جهة هناك تصاعد هيمنة العولمة على الحقل التعليمي من خلال تشكيل القيم والإتجاهات والسلوكيات، ومن جهة أخرى هناك إستعمال وسائل تقنية متطورة لإثارة الإدراك وتنميط الذوق والفكر ،كما أن تراجع الأنظمة التعليمية هو دليل على عدم قدرتها على مسايرة التنافسية التي تغذيها العولمة ، وأمام تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية و التحديات العالمية نجد الوطن العربي يقع فريسة التبعية الغربية[1] ، ويمكن إجمال التحديات التي تواجهها الجامعة العربية في النقاط التالية:

أ- تحدي العولمة وممارسات الخطابات الإعلامية في التنظير للتعليم على أنه ركيزة للتنمية .وعندما تنظر للدافع العملي نجد فجوة كبيرة في هذا الوعي وتراجع في قيم العمل والإنجاز[2].

ب- ثورة التكنولوجيا وانعكاس ذلك على برامج وأهداف الجامعة.

ج- المنافسة والإحتكارات الدولية وما يستدعي ذلك من تغير وتجديد في التعليم الجامعي[3].

د- الإنفجار السكاني وإنعكاساته على مختلف أوضاع في الوطن العربي.

---

[1] – محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 228، 1998 ، ص58.

[2] – يوسف عبد الغفار عبدالله، "إنتاج الوعي العلمي"، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، ط1 ، 2013 ، ص73.

[3] – سامي حصاونة ، "التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح" ، مؤسسة شومار، الأردن ، 2001 ، ص73.

هـ- تبني الأمم المتحدة المطالبة بإقامة نظام إقتصادي دولي جديد ، وسيطرة الرأسمالية العالمية.

و- تنوع أنماط التعليم العالي وظهور الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد والجامعات الإفتراضية.

ن- عدم توازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الأساسية والإنسانية.

3-3-الإستراتيجيات العربية لتطوير التعليم الجامعي

أمام هذه التحديات كان لزاما على جامعات الدول العربية النهوض بأنظمتها التعليمية من خلال عدة اصلاحات، سواء على مستوى الوسائل التعليمية باستحداث التكنولوجيا الحديثة في التعليم أو المناهج والمضامن التعليمية وذلك بدمج قيم الحداثة ضمنها والربط بين التقليد والحداثة ، وإن هذا المدخل هو المفتاح الذي تتمكن من خلاله الجامعة بتحسس الواقع وفهم متطلباته ، ولهذا وضعت معايير وأسس للتعليم الجامعي في الدول من أبرزها:

أ-قيام كل جامعة بتحديد فلسفتها المنسجمة مع مجتمعاتها التي تنتمي إليها، وهذا يكون من خلال تحديد أهدافها ومدى قدرتها على تحقيقها وكيف يمكن الحفاظ على تلك الأهداف ، وإذا حدثت التغييرات على الجامعة كيف يمكنها توجيهها الفلسفة لابد على كل طرف في الجامعة معرفتها سواء الطلبة أو الأساتذة والإداريين[1].

ب- تحديد حاجة المجتمع للتخصصات الأكاديمية التي توفرها الجامعة ، وذلك لجعل المتخرجين من تلك التخصصات الأكاديمية مادة فاعلة في المجتمع وقادرة على خدمته بما حصلوه من معارف في الجامعة.

ج- الإهتمام بالإبداع وإتاحة الفرصة للحرية في البحث لأن يكتسب شرعيته بالإعتراف به والأخذ بأسبابه.

[1] - نعيم إبراهيم الظاهر، مرجع سابق ، ص 118 .

د- إعداد الأستاذ الجامعي اعدادا متميزا ليكون الرجل المناسب في المكان المناسب ، لذا من المهم أن يطلع الأستاذ على المستجدات التعليمية المناسبة لتطوير قدرات الطلبة بالإضافة إلى معرفة أساليب التقويم المتنوعة.

هـ- إنشاء مجالس لضمان الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي، وتقييم كل البرامج الجامعية داخليا وخارجيا وترتيبها وترتيب الجامعات.

إذا حاولت الجامعات الأخذ بهذه المحاور الكبرى في الإصلاح وإحداث التغيير فإنها ستواجه إنعكاسات هامة على الأهداف والوظائف العامة ، لذا يجب أن تكون الإنطلاقة بالبحث العلمي الجاد الذي يقضي على كل الصعوبات التي تعيقه ، فعلاج هذه المشاكل ووضع حلول لها لايتم قبل التشخيص الفعلي أي قبل أن تكون هناك دراسة تحليلية لواقع التعليم الجامعي في الجامعة بإيجابياته وسلبياته ، وهذا ما سوف نحاول القيام به من خلال التعرف على واقع وتحديات الجامعة الجزائرية .

ثالثا: مدخل إلى فلسفة الجودة

إن التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الجامعات جعلتها تفكر في ضرورة الأخذ بنظام جودة متكامل يسمح لها بتحقيق الجودة والإلتزام بها في مخرجاتها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمعات، وسوف نحاول التعرف أولا على ماهية هذا النظام.

1- التطور التاريخي للجودة

تعود جذور الإهتمام بالجودة إلى سبعة ألاف سنة حيث اهتم المصريون القدامى بها من خلال النقوش الفرعونية وذلك من خلال الرصم الموجود على المعابد القديمة ، بحيث كانت تتضمن عملية التحقيق المستمر من سلامة ودقة التنفيذ وفقا للمعايير الموضوعة وهذا بهدف التأكد من مستوى الجودة التي يتم به الأداء [1]، واهتم الإغريق أيضا بالجودة من خلال بحث العامل عن الدقة والعمل على توفير الخصائص التي تلبي حاجاته ،كما نجد أسلوب الجودة في تعاليم الدين الإسلامي والمتمثلة في اتقان

[1] - مأمون سليمان الدراركة ، " إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008 ، ص 50.

العمل وعدم تضييع الوقت ، والتعامل مع الناس بكل احترام ومبادئ التعاون ، وعدم الإسراف والصدق والأمانة ، وإعطاء الحقوق وتقدير الواجبات.

ومع ظهور المصنع عقب الثورة الصناعية في منتصف القرن 18 وحتى منتصف القرن 19 وما نتج عنها من ضخامة الإنتاج والحاجة إلى وجود ممارسات جديدة لإدارة المصانع وإشتداد المنافسة ، كل هذا أدى إلى ظهور ثورة الجودة [1]، وتطور فلسفة لإدارة الجودة والتي مرت بالمراحل التالية:

1-1- مرحلة ما قبل الإدارة العلمية: قبل الثورة الصناعية لم يكن هناك مصنع وإنتاج بمعنى الكلمة كانت ورشات بسيطة تتكون من عمال يستخدمون أدوات بسيطة، كل عامل يشرع على الرقابة على الجودة والتدقيق النهائي من قبل صاحب الورشة ،وبعد الثورة الصناعية أصبحت الرقابة على الجودة تتم من قبل المشرف الذي عليه التحقق من الجودة وهو رئيس العمال وإمتد هذا النظام إلى 1920.

1-2-مرحلة الإدارة العلمية (فحص الجودة): ظهرت في مطلع القرن 20م من خلال أفكار "فرديريك تايلور" Frederick Taylor الذي كان يهدف إلى الرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية داخل المصنع عن طريق التخصص، النمطية، تبسيط العمل وتقسيمه وتخفيض تكلفة الإنتاج ،وهدا يخلق رقابة مستمرة على العمل والقضاء على السلبيات والضياع في العمل المصنعي " ، فظهرت فكرة وجود مفتش مختص بالرقابة على الجودة ، فالتفتيش هو من الأنشطة الوظيفية للجودة التي يقوم بأدائها المشرفون المختصون في الشركات الصناعية ، حيث يعمل هذا المشرف على فحص مكونات المنتج مقارنة مع المواصفات المحددة مسبقا لهذا المنتج ليصل لتحديد الاخطاء ومحاولة تصحيحها، ومن خلال هذه العملية نصل إلى المنتج المطابق للمواصفات والذي يمكن تسليمه للمستهلك أما المنتجات غير المطابقة إما تتلف أو يعاد العمل عليها أو يتم بيعها بأسعار أقل[2].

1-3- مرحلة الرقابة على الجودة (الرقابة الإحصائية): ظهرت الرقابة الإحصائية على الجودة مع ظهور أسلوب الإنتاج الكبير الذي صاحبه أنذاك مفهوم تنميط وتوحيد الإنتاج كوسيلة لمنع

---

[1] – فواز التميمي، " إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو (9001) ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1 ، 2008 ، ص 25.

[2] – محفوظ أحمد حودة ، " إدارة الجودة الشاملة – مفاهيم وتطبيقات– "، دار وائل للنشر، الأردن ، ط4 ، 2009 ، ص 25.

الأخطاء،وشهدت هذه الفترة استخدام أسلوب العينات من قبل والترشيوارت w.shewart فقد قام بوضع خرائط الضبط الإحصائص لضبط المتغيرات والتي لعبت دورا كبيرا في ضبط العملية الإنتاجية ، وتم تفصيل هذا الضبط الإحصائي من خلال عينات القبول و الرقابة على العملية وتحليل التباين[1]، وقد تم تطوير أسلوب إحصائي للرقابة على الجودة في الشركات الصناعية وهي شركة الهواتف الأمريكية بيل تلفون "belltelephone"حيث تم إنشاء قسم للفحص لأول مرة ونظام لضمان الجودة ، كما تطورت فلسفة تحسين الجودة في اليابان على يد" إدوارد ديمنج " Edward deming الذي لم يكن يهدف للحصول على الجودة فقط بل كان يهدف إلى تطوير المنتجات والخدمات المختلفة على درجة عالية من الجودة ، وتحقيق إنتاج دون عيوب من خلال متابعة شاملة لكافة العمليات بدءا من تصميم المنتوج ووصولا إلى التسويق وما بعد التسويق ، ونظرا لإستجابة المجتمع الياباني مع الطرق الإدارية لتحقيق الجودة والرغبة في مواصلة تطويرها ، نجح اليابان في كسح الأسواق العالمية وأصبحت منتاجاتها هي السائدة وبجودة متميزة[2].

1- 4- مرحلة تأكيد أوضمان الجودة: تميزت هذه المرحلة بتجاوز مرحلة مراقبة الجودة إلى تأكيد أو ضمان الجودة ، وكان الهدف من هذه المرحلة هو وجود منظومة عمل تحدد الأساليب لمنع وقوع الأخطاء ، وتكشف الخطأ مبكرا وتصححه وتمنع تكراره ، ويتطلب هذا العمل رقابة شاملة على العمليات كافة بدءا من مرحلة تصميم المنتج وإنتهاءا إلى مرحلة وصوله للسوق ، ومنه فتأكيد الجودة يعني تنفيذ وتشغيل مجموعة خاصة من الوسائل والتجهيزات المعدة والمنظمة لهدف تقديم ضمان وثقة بالحصول على الجودة بانتظام ، وقد شهدت هذه المرحلة تطور في أساليب المراقبة ، فظهرت عدة مفاهيم تؤكد على ضمان الجودة لتحسين المنتوجات وتعزيز مكانة الشركات ، منها ضبط الجودة الشاملة، تقليل كلفة

[1]- مهدي السمرائي ، " إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي"، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2007 ، ص46 .

[2] - سعيد بن محمد الربيعي ، " التعليم العالي في عصر المعرفة- التغيرات والخدمات وآفاق المستقبل-" ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2008، ص 378.

الجودة [1]، ويمكن تمييز ثلاث أنواع من أساليب الرقابة وهي: أ- **الرقابة القبلية:** مراقبة العمل أول بأول لإكتشاف الخطأ قبل وقوعه.

ب- الرقابة المتزامنة: فحص المنتج بعد إنتهاء كل مرحلة تصنيع للتأكد من جودته قبل الإنتقال إلى المرحلة الأخرى.

ج- الرقابة البعدية:تعنى التأكد من جودة المنتج بعد الإنتهاء من تصنيعه وقبل إنتقاله ليد الزبون ضمانا لخلوه من الأخطاء والعيوب.

1-5- مرحلة إدارة الجودة الشاملة : تميزت هذه المرحلة بظهور مصطلح الجودة الشاملة الذي يرتكز على أن مسؤولية الجودة هي مسؤولية كل أقسام المنظمة وأن الكل في المؤسسة مسؤول عن جودة المنتجات ، وقد ظهر هذا المفهوم عام 1980 وتطور إلى يومنا هذا ، وما يميز هذه المرحلة أن المؤسسات اعترفت بأن التحسين المستمر لا يمكن أن يكمل دون وجود معتبر لجودة الممارسات الإدارية المستخدمة ، بحيث أصبحت الجودة هنا ركنا أساسيا من أركان الوظيفة الإدارية للمدراء ، لتمكين المؤسسة من إحراز التميز سواءا لمنتجاتها أو لعملها وجعلها من مسؤولية كل فرد فيها [2]، ولهذا فإن مدخل إدارة الجودة الشاملة يعتبر طريق لبناء ثقافة وفلسفة عميقة للجودة بمعناها الشامل لدى العاملين في المؤسسات بجميع مستوياتهم الإدارية ، فلم يعد نظر إلى الجودة من الزاوية الضيقة بل أصبح النظر إليها كجزء متداخل ومترابط بجميع الأنشطة في المؤسسات، كما أصبح للعميل معنى أشمل غير المستهلك حيث أصبح يعامل كشريك للمؤسسة يأخذ برأيه وتنفذ طلباته[3] ، إلى جانب هذا الإهتمام الكبير بهذا النمط من الإدارة الحديثة شهدت هاته المرحلة تطور المواصفات المطلوبة للزبون والخروج بمواصفات عالمية موحدة ذات شأن لضمان الجودة أطلق عليها سلسلة المعايير الدولية ISO 9001 ، بحيث أصبحت شرط أساسي في عمليات التبادل التجاري.

---

[1] – محمد عبد الوهاب العزاوي ، " إدارة الجودة الشاملة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2005 ، ص 19.

[2] – سلمان زيدان ، " إدارة الجودة الشاملة، الفلسفة ومداخل العمل"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزء1، الأردن ، 2010 ، ص 124.

[3] – محسن بن نايف العتيبي ، "إستراتيجية نظام الجودة في التعليم"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، ط1 ، 2007 ، ص 15.

2- أهمية الجودة:

أصبحت الجودة الشاملة هي معيار نجاح أو فشل المنظمات الإنتاجية والخدمية في العالم ،حيث أنها وسيلة لإرضاء المستهلك وزيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وتحقيق الربح ، والوصول لهده الفعالية لا يكون الا بالاهتمام بها وجعلها من استراتجيات المؤسسة، ومن خلال هذا يمكن القول أن الإهتمام بالجودة وتطبيقاتها يمكن أن يحقق مزايا هامة للمؤسسة كتحسين سمعة المؤسسة وتحسين الإنتاجية، تقليل الهدر في الموارد، تقليل الكلف، زيادة الحصة السوقية، تحسين الربحية ، ويمكن إجمال المزايا التي تحققها المؤسسة فيما يلي[1]:

2-1- تقوية الوضع التنافسي للمؤسسة من خلال الإنتظام على جودة المنتجات والخدمات والإستمرار في تحسينها لكسب الثقة فيها.

2-2- قدرة المؤسسة على التعامل مع المتغيرات من حولها.

2-3- تحقيق إنتاجية عالية والتخلص من الإهدار وذلك من خلال تحسين نظام الإنتاج والعمليات وطرق حل المشاكل وسبل تقويم الأداء وتحسين إدارة الوقت والتخلص من الأساليب الروتينية في إدارة المؤسسة.

2-4- تعزيز ثقة العملاء بالمؤسسة والإنتظام في التعامل معها.

2-5- زيادة عوائد وأرباح المساهمين في تأسيس المؤسسة.

2-6- التوسع في فتح فروع وأقسام إنتاجية جديدة نتيجة الأرباح والعوائد المحققة.

2-7- إتاحة الفرص لإكتشاف الأخطاء وتفاديها لتجنب تحمل تكلفة إضافية والإستفادة القصوى من زمن التكنولوجيا، وهناك من تناول أهمية الجودة في النقاط التالية[2]:

أ- **سمعة الشركة:** تستمد الشركة سمعتها من مستوى جودة منتجاتها ، بحيث تحاول تقديم منتجات تلبي رغبات وحاجات زبائن الشركة فإذا كانت منتجات الشركة منخفضة يمكن تجسيدها لكسب الشهرة والسمعة الواسعة.

[1] - مهدي السمرائي ، مرجع سابق ، ص 54-55.

[2] - قاسم ناسف علوان ، مرجع سابق ، ص 30-32.

ب- المسؤولية القانونية للجودة: تتزايد باستمرار عدد المحاكم التي تتولى النظر والحكم في قضايا شركات تقوم بتصميم منتجات وتقدمها بشكل غير جيد من ناحية الإنتاج والتوزيع ، وبالتالي كل شركة مسؤولة قانونيا عن أي ضرر يصيب الزبون جراء إستخدامه للمنتج.

ج- المنافسة العالمية: إن التطورات الحاصلة على كل المستويات تؤثر على كيفية وتوقيت تبادل المنتجات إلى درجة كبيرة في سوق دولي تنافسي مكسبه الجودة المتميزة ، إذ تسعى كل من المؤسسة والمجتمع إلى تحقيقها من أجل تحقيق المنافسة العالمية وتحسين الإقتصاد بشكل عام.

د- حماية المستهلك: تطبق الجودة في أنشطة المؤسسة حيث يتم وضع مواصفات قياسية محددة تساهم في حماية المستهلك من الغش التجاري، وتعزز الثقة في منتجات المؤسسة.

هـ- التكاليف وحصة السوق: إن تنفيذ الجودة المطلوبة لجميع عمليات ومراحل الإنتاج من شأنه أن يتيح الفرص لاكتشاف الأخطاء وبالتالي تخفيض الكلفة وزيادة ربح المؤسسة ، والشكل التالي يوضح أهمية الجودة بالنسبة للمؤسسة[1].

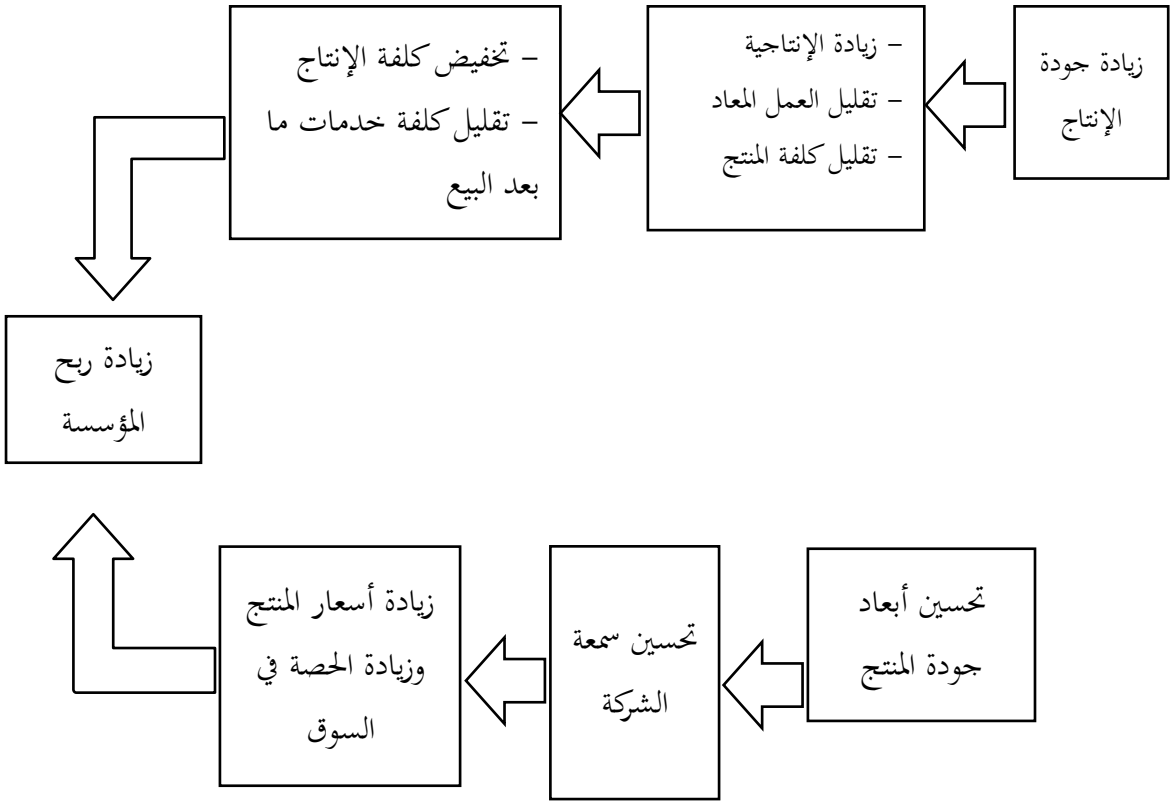

[1] - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 33.

الشكل رقم 3: يوضح تأثير الجودة على كلفة وربح المؤسسة.

3- أبعاد الجودة:

طورت المؤسسات في مفهوم الجودة من خلال تحديد أبعاد الجودة وقد اختلف العلماء والمفكرين حول تحديد أبعاد الجودة ، إضافة إلى وجود اختلاف بين أبعاد الجودة في القطاع الصناعي والقطاع الخدمي وهناك من وضع أبعاد الجودة بصفة عامة فيما يلي[1]:

3-1- الأداء: ويشير هذا البعد إلى الخصائص الأساسية في المنتج أو الخدمة مثل السرعة والتنافسية.

3-2- الإعتمادية: أي الإنسجام في الأداء بحيث يكون هناك درجة من الإعتمادية والثقة في أداء المنتج أو الخدمة.

3-3- الصلاحية: يشير إلى مدة بقاء المنتج أو الخدمة.

3-4- الخصائص الخاصة: ويمثل هذا البعد مجموعة الخصائص الإضافية للمنتج أو الخدمة مثل الأمان والسهولة في الإستخدام أو التكنولوجيا العالية.

3-5- التوافق: أي المدى الذي تستجيب فيه أو كيف يتوافق المنتج أو الخدمة مع توقعات المستهلك والأداء الصحيح من أول مرة وماله من أثر على تحسين فعالية العملية التسويقية.

3-6- خدمات ما بعد البيع: يتمثل في أنواع الخدمات ما بعد البيع مثل معالجة شكاوي المستهلكين أو التأكد من رضاهم ، وعادة ما تستخدم بعد الأداء والإعتمادية والتوافق الخصائص الخاصة في الحكم على مدى ملازمة المنتج للإستخدام بواسطة المستهلك ، ويعتبر بعد الإعتمادية أهم بعد في مجال جودة العدمات.

[1] – سونيا محمد البكري ، "إدارة الجودة الكلية"، الدار الجامعية للنشر ، مصر، 2003 ، ص 13.

وعموما فإن مقاييس الجودة في نظام الخدمات يختلف عن نظام الصناعة، حيث يؤثر الإتصال الشخصي المطلوب على طريقة تقديم الخدمة ،كما أن زمن الإنتظار يعد غالبا معيارا لقياس جودة الخدمة.

4- الشبكات العالمية للجودة

سبب زيادة الإهتمام بالجودة بعد الحرب العالمية الثانية ، وزيادة التعاون بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم أنشأت العديد من الهيئات العالمية المهتمة بالجوة وهي[1]:

4-1- الأكاديمية العالمية للجودة iso: أنشئت 1966 تتكون من 33 أمريكي و29 أوروبي، 13 ياباني 5 فرنسيين ،و تقوم هذه الأكاديمية بالإشراف على:

أ- **المنظمة الأوروبية للجودة:** منظمة علمية وتقنية ليس لها أي هدف سياسي، تعمل على تعميق المعارف وإكتشاف طرق جديدة في ميدان مراقبة الجودة وتبادل التجارب مع الإختصاصيين العالميين.

ب- **المنظمة الأمريكية لمراقبة الجودة:** تضم أكثر من 52000 عضو وتمثل حاليا أكبر تجمع مهني في العالم لخدمة الجودة وتملك المنظمة 199 فرع إقليمي، إضافة إلى فرع متخصص بالنشاط في الخارج وهو يضم أكثر من 13000 عضو.

ج- **الإتحاد الياباني للمهندسين والعلميين:** أسس عام 1946 وهو يهتم فقط بالتظور الصناعي وذلك بتطبيق وترقية العلوم والتكنولوجيا وهو يضم المنظمات فقط وقد بلغت حوالي 2000 منظمة تعمل على تنظيم الجودة كل سنة وتنظيم المؤتمرات العالمية.

5- تطور مفهوم الجودة وعلاقته بنظام المواصفات القياسية الإيزو 9000

نتيجة لتطور الإهتمام بالجودة على جميع المستويات أصبح الحديث عن الجودة يعطي لها صفة الشمولية لكل عنصر من عناصر العملية الإنتاجية فظهر مصطلح الرقابة على الجودة الشاملة ، إن صفة الشمولية شملت الإهتمام بالجودة من طرف كل مستويات الهيكل التنظيمي وكذلك بكل مكونات

[1] - فتيحة حبشي ، " إدارة الجودة الشاملة- دراسة تطبيقية في وحدة فرمال لإنتاج الأدوية بقسنطينة " ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر ، 2007 ، ص 59.

المنتوج من حيث السعر والنوعية والمدة ، وبالتالي فهي تعبئة كل المؤسسة من أجل تحقيق أفضل رضا للعملاء وبأقل للتكاليف[1]، إن هذا التطور في قضايا الجودة يعني أن فلسفة الجودة أصبحت تحتاج إلى نظام يحققها ويوضح الطريقة في العمل وهو نظام الإيزو "، وهي الحروف الأولى من إسم المنظمة العالمية للمواصفات the international organization for standardization وهي سلسة من المواصفات المكتوبة أصدرتها المنظمة الدولية للتقنيين 1987 ،تحدد وتصف العناصر الأساسية المطلوب توافرها في نظام الجودة الذي يجب أن تتبناه إدارة المؤسسة للتأكد من أن منتجاتها تتوافق وحاجات العملاء ، وتستخدم في توكيد الجودة سواءا العمليات أو النشاطات الخاصة بإدارة الجودة الشاملة والتي قد تكون (مصنع- شركة- مستشفى- مدرسة... الخ) ، وهي تعطي الحدود الدنيا من الضوابط والقواعد الواجب الإلتزام بها لضمان التحكم المستمر في مستوى جودة المنتج[2] وهذا لتسهيل التبادل التجاري والخدمات الدولية ، وتطوير التعاون في نشاطات الفكر والعلم والتقنية والإقتصاد وتوحد الأنماط والأسس المتبعة في أرجاء العالم ليكون هناك مرجعية معتمدة موحدة ، وبالتالي فإن شهادة الأيزو تمنح للمؤسسة للتأكيد على أن لديها نظام جودة يضمن جودة منتجاتها وخدماتها في كافة المراحل بدءا من التصميم وحتى خدمات ما بعد البيع ، فهي لا ترتبط بمواصفات السلع والخدمات فقط بل بمراقبة كل نشاط من أنشطة المؤسسة للوصول لأداء وجودة عالية ، ولهذا أصبح نظام الأيزو 9000 أحد المعايير الرئيسية للتبادل التجاري الدولي وتستخدم المؤسسات شهادة الأيزو كميزة تنافسية ، وبالتالي وجدت كل مؤسسات المجتمع نفسها مطالبة بتنظيم هيكلها وأهدافها وأنشطتها لإستيفاء هذه المتطلبات وأهمها الجامعة.

رابعا: الجودة في التعليم الجامعي

لقد سعت الجامعات للأخذ بالأنظمة والفلسفات الإدارية الحديثة لتطوير عملها وتحديث أساليبها لتواكب حركة التغيير والتطور في عصر العولمة الذي أصبح العالم فيه قرية صغيرة ، وحتى تستطيع

[1] – Alain bernillonn et olivier Céritti, implanter et gérerla qualité totale, les éditions d'organisation, paris, 1988, p 23.

[2] – حسن بن نايف العتيبي ، مرجع سابق ، ص 18 .

الصمود في وجه منافسة المؤسسات في ظل الأسواق العالمية التي تسعى للتميز والجودة ، لذلك كان لزاما على هذه المؤسسات الأخذ بنظرية الجودة الشاملة فهي نظرية منظمة وطريقة متكاملة التطبيق يتم استخدامها أو توظيفها كآلية أو نظام أثناء عملية تحليل المعلومات واتخاذ القرارات ، فبإمكان الجامعة تحقيق الفعالية العظمى والكفاءة المرتفعة في الحقل العلمي والبحثي التي تؤدي في النهاية إلى التفوق والتميز.

1- مبررات وأهداف الجودة في التعليم الجامعي

يعود الاهتمام المتزايد بإدارة الجودة في التعليم الجامعي إلى أربعة عوامل[1]:

1-1- التعليم الجامعي ينتج قوة إنسانية عالية الجودة : فيزود سوق العمل بقوى بشرية يتوقع أن تكون منتجة وذات قيمة نفعية في الاقتصاد والتنمية ، وتصبح الجودة هنا بمثابة قدرة مخرجات التعليم الجامعي على الإبقاء بمتطلبات الخطط التنموية، وأداء العمل بمستوى عال من الجودة و الاتفاق.

1-2- التعليم الجامعي تدريبا على البحث العلمي: باعتباره يكسب المجتمع الأكاديمي مهارات البحث العلمي ،لذلك يتم قياس الجودة اعتمادا على جودة الأبحاث التي ينجزها طلبة الدراسات الأولية والعليا ، وعلى القدرة في الاكتشاف والتحليل للوقائع العملية والقدرة على معالجة مشكلات جوهرية وإيجاد الحلول لها.

1-3- التعليم الجامعي يعتبر الإدارة الفعالة للاحتياطي التعليمي: ووفق هذه الرؤية تعد مؤسسات التعليم الجامعي ذات جودة عالية إذا كانت كمية الموارد لديها عالية أي توفر الموارد في متناولها ،لذلك يتم دائما البحث عن مؤشرات الأداء اعتمادا على معايير نسبة الطلبة الحاصلين على درجات جيدة وتكلفة الوحدات التعليمية وجودة التدريس.

1-4- التعليم الجامعي يعطي ويوسع فرص الحياة: على هذا الأساس يقيم التعليم الجامعي إذا كان يقدم فرص للجميع لكي يساهموا في المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

[1] – سعيد علي الأغبري ، " إدارة الجودة الشاملة مدخل الإصلاح للتعليم الجامعي" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر البربوي الخامس لإدارة الجودة الشاملة ، جامعة البحرين، 2005 ، ص 180.

لذلك نلاحظ أن هناك انسجام بين الجودة الشاملة والحركات التعليمية الحديثة في الضرورة الملحة لمواكبة التغيرات الحالية ، ويمكن إجمال أهداف تطبيق أسلوب الجودة الشاملة في الجامعة فيا يلي[1]:

أ- ضبط وتطوير النظام الإداري بالجامعة نتيجة لتوصيف الأدوار والمسؤوليات المحددة لكل فرد حسب قدراته ومستواه.

ب- الارتقاء بمستوى الطلبة الأكاديمي والاجتماعي والنفسي والتربوي باعتبارهم أحد مخرجات النظام الجامعي.

ج- تحسين كفايات المشرفين الأكاديميين ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين من خلال التدريب المستمر.

د- توفير جو من التفاهم والتعاون والعلاقات الإنسانية بين جميع العاملين في النظام الجامعي.

هـ- تطوير الهيكلة الإدارية للجامعة بطريقة تسهل عملية التعليم بعيدا عن البيروقراطية ،وتسمح بالمشاركة في القرارات التعليمية.

و- رفع مستوى الوعي لدى الطلبة اتجاه عملية التعليم وأهدافه ،مع توفير فرص للتعليم الذاتي بصورة أكثر فاعلية.

ي- النظرة الشمولية لعملية التعليم من كافة جوانبها والابتعاد عن التجزئة بين عناصر التعليم الجامعي مع الأخذ بعين الاعتبار عمليات التدريب المستمر لكافة المعنيين والمشاركين ، من أجل التطوير والتحسين للوصول إلى مخرجات تعليمية ملائمة ذات صبغة تنافسية.

ن- زيادة الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العلمي بالمؤسسات التعليمية لما تقدمه من خدمة مختلفة للطلبة والمجتمع من خلال المساهمة في التنمية.

2- مبادئ الجودة ومعايير التعليم الجامعي

إن بداية نجاح نظام الجودة في التعليم الجامعي كان مرتبط بأفكار الرواد الأوائل الذين ساهموا في إظهار عمليات تحسين الجودة بوضع مجموعة من المبادئ ويمكن ذكرها فيما يلي:

[1] - يوسف حجيم الطائي ومحمد فوزي العبادي ، مرجع سابق ، ص 196،197.

2-1- مبادئ ديمنج Deming في تحسين جودة التعليم الجامعي[1]: اقترح ادوارد ديمنج أربعة عشرة نقطة في مسار الجودة وهي:

أ- إيجاد التناسق بين الأهداف لأجل تحسين جودة الطلبة والخدمات .

ب- تبني فلسفة جديدة للتطوير وهي فلسفة الجودة الشاملة.

ج- تقليل الحاجة إلى التفتيش وهذا من خلال تبني نظام الجودة.

د- إنجاز الأعمال بطرق حديثة للتقليل من تكاليف التعليم.

هـ- تحسين الجودة الإنتاجية وخفض التكاليف.

و- التعليم مدى الحياة من خلال التدريب المستمر.

ز- القيادة في التعليم يجب على الإدارة أن تعمل على توجيه وتنفيذ العمل وممارسة مبادئ الجودة.

ح- التخلص من الخوف لأن إزالته يشجع الأفراد على أداء أعمالهم بكفاءة وفعالية لأجل تحسين وضع المؤسسة والعمل بحرية بعيدا عن الصراعات

ط- إزالة معوقات النجاح بإلغاء الحواجز في الاتصالات بين العاملين والقيادات والتعاون الدائم والمشرك للتجديد.

ك- خلق ثقافة الجودة.

ل- تحسين العمليات بمنع استخدام الحدود القصوى للأداء.

م- مساعدة الطلبة على النجاح.

ن- الالتزام :فعلى الإدارة أن تسعى جاهدة لإنجاز المهام في نظم الجودة داخل نظام التعليم والعمل بطريقة سليمة مع ضرورة توفير الوسائل الملائمة.

س- المسؤولية: إن مسألة التغيير هي مسؤولية كل فرد لتحسين الجودة

[1] - أحمد أحمد إبراهيم ، " الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الإسكندرية ، مصر، 2003 ص 24-25.

2-2- جوران Joseph Juran وجودة التعليم الجامعي[1]: إن فلسفة جوران في تطوير جودة التعليم الجامعي تعتمد على ، تخطيط الجودة، مراقبة الجودة، تحسين الجودة، إنشاء مجالس أعلى للجودة، تحقيق وفرات ضخمة في الأداء الجامعي عن طريق القياس وحل مشاكل تدهور الجودة.

2-3- كروزبي Philip Grosby وجودة التعليم الجامعي: إن مبادئ كروزبي في التعليم الجامعي تتمثل في :

أ-الجودة الجامعية هي التطابق مع المواصفات النمطية المتفق عليها.

ب-نعنى بمنظومة الجودة منع وتجنب الانحرافات.

ج-معدل الأداء الجامعي تحقق فقط أخطاء أصغر به.

د- قياس الجودة هي تكلفة عدم التطابق.

2-4- بالديرج Malcolm Baldrigeوجودة التعليم الجامعي[2]: تقوم هذه الفلسفة على أهمية :

أ- التركيز على إرضاء الطلاب والمستفيدين.

ب-الاهتمام بنتائج الأداء الجامعي.

ج-تنمية الموارد البشرية الجامعية.

د-الاهتمام بالتخطيط الإستراتيجي الجامعي.

هـ-تطوير القيادات الجامعية بناء شبكة معلومات متطورة.

من خلال المبادئ التي وضعها رواد الجودة في التعليم الجامعي، فإن مبادئ إدارة الجودة الشاملة تتنوع

لتشمل الآتي[3]:

أ- جودة البرامج من حيث العمق والشمول والتكامل وحسن مخاطبتها للتحديات القومية والعالمية في مجال التكنولوجيا والتحديات الاقتصادية.

---

[1] - محمد عوض الترتوري ، أغدير عرفات جريحات ، مرجع سابق ، ص 113.

[2] - محمد عوض الترتوري ، مرجع سابق، ص 117.

[3] - خالد نزيه ، " الجودة في الإدارة التربوية والمدرسية والإشراف التربوي" ، دار أسامة الأردن 2006 ، ص 56.

ب- معايير النوعية المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس كمعايير اختيارهم ومؤهلاتهم وإعدادهم وإنتاجا تهم العملية ومهاراتهم وطرق أدائهم.

ج- مستوى وسمعة وشهرة الكادر الأكاديمي والإداري.

د- نسبة أعداد الطلبة إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس ونوعية ومستوى دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم.

هـ- معايير المناهج الدراسية وتشتمل على جودة وأصالة المناهج ومضمونها ومدى ارتباطها بالواقع وقابليتها للتطبيق وطريقة عرضها للمعلومات والأنشطة ومدى مراعاتها للفروق الفردية ومدى قدرة تطبيق ما ورد فيها بشكل عملي.

و- جودة التجهيزات المكتبات ومدى كفايتها وتحديثها.

ز- جودة التمويل فيما يختص بالتجهيزات والمشروعات البحثية.

ح- المعايير المرتبطة بالإدارة وتشمل دقة اختيار القيادات وتدريبهم، ومدى اهتمامهم بالعلاقات الإنسانية والعمل التشاركي والاتصال الفعال ومدى اهتمام هذه القيادات بالجودة.

ط- المعايير المرتبطة بالبيئة التعليمية كتوفر المبنى اللائق والمناسب من حيث الموقع والمساحة ، وجودة التصميم وتوفير قاعات الدراسة المريحة والواسعة والمجهزة بكل ما يحتاجه الطلاب من أجهزة ومعدات ووسائل وتوفير المختبرات والقاعات الرياضية والصحية.

ي- المعايير المرتبطة بعلاقة المؤسسة التعليمية مع المجتمع كتوفير الخدمات المجتمعية ومشاركتها في حل مشكلاته ومد جسر التواصل بينها وبين المجتمع.

3- عناصر الجودة في التعليم الجامعي

يمكن للجامعة أن تحقق تلك المعايير والمبادئ من خلال عمل العناصر التالية[1]:

3-1- الإستراتيجية: أن تكون لدى القيادة العليا خطة إستراتيجية تنموية عن مستقبل المؤسسة.

3-2- الهيكل التنظيمي: يجب إعادة هيكلة المؤسسة وتغيير المسؤوليات والمهام والأدوار.

[1] - علي السلمي ، " إدارة التميز" ، دار غريب ، القاهرة ، 2002 ، ص 143.

3-3- النظام: ويقصد إعداد نظام جديد لتطوير المخرجات وزيادة فعالية العمليات .

3-4- العاملون: من الضروري معاملة العاملين بشكل إنساني لائق والعمل على إشباع حاجاتهم من خلال تطبيق مبدأ العلاقات الإنسانية.

3-5- المهارات: يجب تحسين العلاقات والكفايات البشرية من خلال التدريب المستمر وذلك لابتكار طرق جديدة في العمل محفزة للمنافسة.

3-6- القيم المشركة : تعني إيجاد ثقافة تنظيمية جديدة وتحديد القيم السائدة وتبديلها بثقافة وقائية تتلاءم مع التطور المنشود.

3-7- الحوافز: تقرير مزايا ومكافأة العاملين في ظل التزامهم بنظام إدارة الجودة.

وهناك من يحدد عناصر تطبيق الجودة في المؤسسات الجامعية في خمسة عناصر هي[1]:

أ- عملية الجودة: أي كل العمليات الإدارية والإرشادية والإنتاجية.

ب- التكنولوجيا: تشمل العديد من المكونات الضرورية بأداء الوظائف.

ج- الهيكل التنظيمي: أي مسؤوليات الأفراد وظروف عملهم إضافة إلى قنوات الاتصال.

د- نظام الأفراد: يشمل التعليم – التدريب– التطوير وتغير الثقافات وغيرها.

هـ- الوظائف: تشمل موضوعات الجودة ووظائف الأعمال وغيرها.

4- محاور جودة التعليم الجامعي

حتى تستطيع الجامعة الوصول إلى تحقيق الجودة يجب عليها أن تدرك محاور إدارة الجودة والتي نذكرها فيما يلي:

4-1- جودة عضو هيئة التدريس[2]: إن الدور الذي يلعبه عضو هيئة التدريس ذو أهمية شديدة في إنجاز العملية التعليمية وتحقيق أهداف الجامعة التي ينتمي إلهيا ، ويعنى جودة الأستاذ مستوى تأهيله

[1] – عبد الستار العلي ،" تطبيقات إدارة الجودة الشاملة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2008 ، ص 29-30.

[2] – رافدة عمر الحريري ، " القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1، 2010 ، ص 230-231.

العلمي وسمعته الأكاديمية، فهو الذي يقوم بالتدريس والبحث والتدريب ، ولتحقيق جودة الأستاذ يجب توفر ما يلي:

أ- الكفايات الأكاديمية و التعليمية.

ب- مواصلة البحث العلمي والتأليف في مجال تخصصه ،وقدرته على القيام بدور الموجه والمستشار للطلبة.

ج- التنويع في وسائل التدريس والتقويم.

د-المشاركة في العمل الإداري.

هـ-المشاركة في خدمة المجتمع.

وهناك عدة مجالات يجب على الأستاذ أن يكون على إطلاع عليها وهي:

- التعرف على فرص التعاون ومجالاتها بين الدول.

- ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في تكنولوجيات التعليم و العمل على إنشاء شبكات وطنية للمعلومات من جهة ، والمبادرة في إعداد الكوادر الوطنية القادرة على التعامل مع تدفق المعلومات و القضاء على السلبيات التي تعيق تبني مختلف التقنيات الحديثة.

- العمل على زيادة قدراتهم الإبداعية و تنمية الإتجاهات السليمة نحو قيمة العمل.

- تنمية مهارات إدارة الوقت.

4-2- جودة الطالب: يعتبر الطالب جوهر العملية التعليمية والغاية التي تتطلبها عملية التعلم والتعليم ،ولجودة الطالب لا بد من الأخذ بعدد من المبادئ الواجب توفرها فيه لكي يصبح قادرا على التفاعل مع بقية عناصر العملية لتحقيق الأهداف المنشودة من النظام وهذه المبادئ هي[1]:

أ- القدرة على استيعاب المعرفة وهضم محتويات المنهج المقرر.

ب- القدرة على التقييم والتقويم الذاتي.

[1] - صباح حسن الزبيدي ، " عرض بعض تجارب إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي عالميا وعربيا" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التربوي الخامس لإدارة الجودة الشاملة، البحرين ، جامعة البحرين ، 2005 ، ص 416.

ج- القدرة على تعلم مهارات صنع القرار وحل ومعالجة المشكلات من خلال استخدام التفكير الناقد.

د- الإهتمام والعناية بالآخرين المحيطين بالطالب.

هـ- التعرف على أهمية تقدير الذات في نفسية الطالب.

وهناك عدة مؤشرات يجب توفرها في جودة الطالب هي:

أ- مناسبة عدد الطلبة لأعضاء هيئة التدريس في الصف الواحد

ب- توفر الخدمات التي تقدم للطالب.

ج- تعزيز دافعية الطلبة واستعدادهم للتعلم و تعزيز صلتهم بالمكتبة.

4-3- **جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس:** يقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها وعمقها ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية ومدى تطويرها بما تتناسب مع المتغيرات العامة، وإسهامها في تكوين الشخصية المتكاملة، الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق تدريسها بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلبة من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها،ولا بد أن تتصف البرامج التعليمية بالخصائص التالية[1]:

أ-ملاءمتها لاحتياجات الطالب، سوق العمل والمجتمع.

ب-قدرتها على ربط الطالب بواقعه.

ج-ارتباطها برسالة الجامعة.

د-بالمرونة والتجدد لمسايرة المستجدات المصاحبة للتغير المعرفي وتطورات العصر.

هـ-ملاءمتها لمتطلبات إعداد خريج لديه القدرة على التحليل والتفكير.

أما بالنسبة لطرق التدريس فيجب أن تتحول من الأساليب التقليدية في التدريس إلى الأساليب المتطورة والمتنوعة واستخدام تكنولوجيا التعليم والتعلم الحديثة، والابتعاد عن التلقين والعمل على إثارة أفكار الطلبة وحثهم على الإبداع.

[1] - رقاد صليحة، مرجع سابق، ص 48.

4-4- جودة المناهج:[1] يتم تطوير المناهج من خلال الخطوات التالية منها:

أ- تحديد إستراتيجية التعليم وذلك بوضع إطار لسياسات تعليمية يستهدف المحافظة عليها في تكامل وتوقيت ملائمين ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة ويجب مراعات خاصيتين عند وضع إستراتيجية التعليم هما:

-وجوب التركيز على العلاقات بين الأشياء ، وذلك بإيجاد سلسلة كاملة من العلاقات الداخلية في النظام التعليمي الموجودة بين مستوياته المختلفة وبين النظام التعليمي ككل والبيئة التي يتواجد فيها.

-وجوب التركيز على التجديد بحيث يكون شاملا لجميع جوانب العملية التعليمية بهدف إحداث التوافقات التي يحتاج إليها النظام.

ج- دراسة الواقع الحالي في ضوء الإستراتيجية المرسومة بحيث تتضمن هذه الدراسة: طرق التدريس، وسائله، أساليب التقويم، إعداد الأستاذ.

د- التخطيط عبارة عن عملية منظمة تتضمن اتخاذ مجموعة من القرارات بالوصول إلى أهداف محددة وعلى مراحل معينة مستعينا بالإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة، والهدف من ذلك أنها تسهل عملية التنفيذ والتمويل والتغيير في العملية التعليمية.

4-5- جودة المباني التعليمية وتجهيزاتها والبيئة التعليمية[2]: تعتبر المباني من أهم محاور العملية التعليمية لأنه يتم فيه التفاعل بين جميع عناصر المنظومة الجامعية وتتضمن جودة المباني ما يلي:

أ-موقع المبنى ومساحاته وقاعاته الدراسية ومرافقه ومكتباته.

ب-جودة التهوية والإنارة وسعة المكان ،وجودة الأثاث ومؤثرات الصورة.

ج-المخابر والتقنيات بأنواعها.

د-تهيئة البيئة المريحة والملائمة التي تثير الدافعية لدى الطلاب للتعليم.

4-6- جودة الوسائل والأساليب والأنشطة: ويتم ذلك من خلال توفير ما يلي:

---

[1] - حجيم الطائي ، مرجع سابق ، ص 280.

[2] - رافدة عمر الحريري ، مرجع سابق ، ص 234.

أ-استخدام التقنيات والوسائل الحديثة لمساعدة القيادة للقيام بأدوارهم في التخطيط والتحليل والتقويم والرقابة.

ب-توفير تكنولوجيا المعلومات و الأجهزة والمعدات اللازمة لتشغيل نظام المعلومات والبرمجيات والتي كانت في الأصل بيانات وأصبحت معلومات نستفيد منها في صياغة القرارات وتشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية لانتقال المعلومات من مكان تخريجها إلى المستفدين.

ج-تحديد الوسائل التي يتم بها تجميع المعلومات.

4-7- جودة الإدارة التعليمية: الإدارة الجامعية هي حلقة الوصل بين عناصر العملية التعليمية، وتشمل من خلال هيكلها التنظيمي على رئيس ومعاونيه والعملاء ورؤساء الأقسام ، ويدخل في جودة إدارة مؤسسة التعليم الجامعي جودة كل من التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة على الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة الجودة وفيما يلي توضيح لذلك:

أ- الاهتمام بالموارد البشرية واستقطاب العناصر الفعالة ويأتي ذلك من خلال عدة سبل منها ، الاختيار السليم وفق معايير الجودة التدريب المستمر- التركيز على إرضاء العميلين وتحفيزهم وزيادة دافعيتهم للعمل.

ب- التركيز على عمل فريق العمل حيث أن عملية تحسين الجودة المستمرة لا بد لها من روح الجماعة والمساندة للعمل الجماعي.

ج- دراسة الاحتياجات المجتمعية الآنية والمستقبلية ، والعمل على التخطيط من أجل الإيفاء بها.

د- دراسة الإمكانات المتاحة في البيئة الخارجية واستثمارها في تحسين الجامعة وتطويرها.

هـ- تأسيس شركة اتصال فعالة بين الكليات والأقسام وذلك لتحسين الجودة.

و- الإهتمام باختيار القيادات القادرة على التحسين المستمر ، وتحليل ونقد الوضع الراهن وتحديد الأوضاع المتوقعة مستقبلا.

ز- تطوير تكنولوجيا التعليم بصفة مستمرة بما يحقق مستويات الجودة المطلوبة.

ح- تحديث نظم دعم القرارات واختيار القيادات المبدعة والمتميزة من أجل المحافظة على معايير أداء عالية باستمرار، ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الجودة.

4-8- جودة اللوائح والتشريعات والإنفاق على التعليم الجامعي: من الضروري أن تكون اللوائح والتشريعات الجامعية مرنة وواضحة ومحددة لكي تكون عونا لإدارة الجامعة ،كما يجب أن تواكب جميع التغيرات والتحولات من حولها لأن المؤسسة توجد في عالم متغير تؤثر فيه وتتأثر به، ولتحسين جودة التعليم الجامعي يجب أيضا إعادة النظر في هيكل النظام التمويلي وترشيد استخدام المدخلات التعليمية ،وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص لتأمين تمويل إضافي للجامعة، فالتمويل الجيد من شأنه أن يساعد النظام في أداء مهامه الأساسية دون تعثر ويقلل من مشكلاته ويعينه على التطوير المستمر ،وعلى تنفيذ البرامج بنجاح ويدعم خدمات ومراكز البحوث و التأليف والترجمة والتدريب.

4-9- جودة تقييم الأداء التعليمي[1]:

يتطلب رفع جودة التعليم تحسين أداء كافة عناصر الجودة التي تتكون فيها المنظومة التعليمية والمشتملة بصفة أساسية على الطالب والأستاذ والبرامج التعليمية وطرق تدريسها ، وكل ذلك يحتاج بالطبع إلى معايير لتقييم كل العناصر بشرط أن تكون واضحة ومحددة ويسهل استخدامها والقياس عليها، وهذا يتطلب بدوره تدريب كافة العاملين بالمنظومة التطبيقية لإدارة الجودة ،مع إعادة هيكلة الوظائف والأنشطة وفق تلك المعايير ومستويات الأداء بعدما قمنا بالتعرف على أهم المعايير الواجب توفرها في كل مكونات العملية التعليمية يمكن إجمالها من خلال الشكل الموالي:

[1] – يوسف حجيم الطائي ، مرجع سابق ، ص 285.

الشكل رقم 4 : يوضح معايير جودة العناصر التعليمية

5- متطلبات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي

لكي تتحقق مبادئ ومعايير الجودة في الجامعة يجب وجود متطلبات أساسية وهي[1]:

5-1- تحديد مسؤوليات العملية الإدارية.

5-2- تحديد متطلبات المستفدين ومحاولة مطابقة مواصفات العملية التعليمية الجامعية مع هذه المتطلبات.

5-3- إيجاد وتطوير المعايير المستخدمة في نظام التعليم الجامعي.

5-4- البحث عن فرص التحسين والتطوير لعملية التعليم الجامعي.

5-5- التحسين المستمر للعملية التعليمية الجامعية ، ويتطلب ذلك المساهمة من كافة العاملين في الجامعة حيث تعتبر مسؤولياتهم جميعا نحو تحقيق الجودة الشاملة.

ولكي يتم تطبيق الجودة في الجامعة يجب أن تتحقق فلسفتها بوجود المتطلبات التالية:

أ- نشر ثقافة الجودة الشاملة بنشر قيمها والسلوكات التي تدعمها ، بحيث نعمل على ترسيخ أفكارها في حل المشاكل واتخاذ القرارات واعتبار ذلك قاعدة في العمل[2].

ب- إيمان الإدارة العليا بأهمية إدارة الجودة وإدراكها لمسؤولياتها اتجاه التغيرات العالمية الجديدة بإتخاذ كافة التدابير التي من شأنها ضمان الجودة.

ج-إعدادنظام إداري وأكاديمي يضمن جودة التعليم بتحديد المعايير والطرق المطلوب إستخدامها والعمل بموجبها.

د- تدريب العاملين على نماذج حل مشكلات الجودة وضرورة إدخال تحسينات وتطويرات على الأساليب المتبعة في المنظمة ، وذلك بمعرفة الأسباب من خلال الدراسة التحليلية للجامعة التي تدفعها

[1] - فيليب انكسون، " التغيير الثقافي الأساسي الصحيح لإدارة الجودة الشاملة"، ترجمة عبد الفتاح السيد النعمان، الدار اللبنانية المصرية، 1995، ص 38.

[2] - يوسف حجيم الطائي والعبادي ، مرجع سابق ، ص 246.

إلى تطبيق إدارة الجودة[1].

هـ- التشجيع على الإبتكار والإبداع والعمل المستمر على التعليم والتدريب لجميع العاملين في المؤسسة.

و- تدعيم اللامركزية حت يتم تحقيق فاعلية أكبر في أداء الجامعة.

ز- المشاركة في اتخاذ القرارات لأنه أسلوب فعال في الجودة يجعل الجميع مسؤول عن تحقيق أهداف المؤسسة في ظل ولائهم وإنتمائهم.

ح- أن تكون هناك قاعدة معلوماتية عريضة من البيانات والمعلومات ترتكز عليها فلسفة إدارة الجودة وعملية ترشيد اتخاذ القرارات داخل المنظمة[2].

ط- التزام القيادة العليا بتطبيق معايير الجودة وضرورة الالتزام بها ، وهذا عن طريق إعداد سياستها الخاصة بالجودة على جميع المستويات وفي كافة مجالات نشاطات المؤسسة ، ومراقبة أدائها للتأكد من تنفيذ الإجراءات وتصحيح ما تم عمله بطريقة غير صحيحية.

ي- ضرورة توفير قنوات الاتصال المفتوحة بين كل العاملين لدعم فعالية المؤسسة.

ك- ضرورة عقد الاجتماعات الدورية التي من شأنها مراجعة العمليات والأهداف المطلوب تحقيقها لضمان الجودة واستطلاع رأي كل عناصر العملية التعليمية بمدى نجاح الجامعة في توفير الخدمات التعليمية.

ل- العمل دائما على ربط الجامعة وسياستها بالمجتمع وسوق العمل وذلك بإعداد برنامج وتخصصات من شأنها تزويد الطالب والخريجين بمعلومات ضرورية عن سوق العمل ، فلا يكون تكوينه النظري بعيدا عن التكوين المهني والأكيد أن توفير هذه المتطلبات من شأنه أن يشعر الطالب بالرضى والآمان ويكون على درجة عالية من القدرة والكفاءة.

من خلال تلك المتطلبات يتضح أنه هناك عدة أمور تساعد على خلق البيئة المناسبة لتطبيق

[1] – أحمد بطاح، "قضايا معاصرة في الإدارة التربوية " دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، ط1 ، 2006 ، ص 123.

[2] – حجيم الطائي والعبادي ، مرجع سابق ، ص 246.

الجودة وهي[1]:

– **الدافعية:** المؤسسة التعليمية بحاجة إلى زيادة دافعية العاملين اتجاه العمل، ويتم تحقيق ذلك من خلال الربط بين حاجاتهم داخل المؤسسة وحاجات الأفراد الخاصة.

– **الفريق:** تزداد فاعلية العمل عن طريق ربطه بروح الفريق.

– **التغيير:** من الضروري مواكبة التغيير الحادث داخل المؤسسة أو خارجها.

– **التدريب:** تحسين الأداء عن طريق إشباع حاجات الطلبة على أن يكون التدريب محددا لحاجاتهم ومرتبطا بالأهداف المرجوة.

– **الأدوار والمسؤوليات:** أي تطبيق الجودة باعتبارها مسؤولية كل فرد مما يستوجب تحديد أدورا العاملين.

6- أساليب وإجراءات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي

يجب الإشارة إلى الأساليب المستخدمة قبل البدء في تنفيذ الجودة وهي:

6-1- أساليب تطبيق الجودة في الجامعة:

أ- **إنشاء المجالس:** وهو عبارة عن جهاز قيادي يتولى مجموعة من الإستراتيجيات وتكون تحت رعاية المجلس الأعلى لإدارة الجودة بالجامعات وهي عبارة عن:

أ-1- **مجلس الجودة[2]:** ويمثل المستوى القيادي الأعلى لإتخاد القرارات وإعطاء السلطات اللازمة لتوجيه ودعم عملية إدارة الجودة ، وينبثق عن مجلس المنظمة التعليمية ويرأسه رئيس المؤسسة ومن أهم مسؤوليات هذا المجلس:

- وضع الخطط اللازمة لتنمية ثقافة الجودة عن طريق عملية التخطيط الشاملة.
- إنشاء وتوجيه أنشطة الفرق القيادية الأخرى مثل لجنة تنمية وتصميم الجودة، لجنة توجيه الجودة، لجنة قياس وتقويم الجودة.

[1] – أحمد أحمد إبراهيم ، "تطبيق الجودة والإعتماد في المدارس"، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2007 ، ص 225.

[2] – حجيم الطائي والعبادي ، مرجع سابق ، ص 236.

- توفير الموارد المالية والبشرية لتنفيذ الجودة،وضع الأهداف السنوية للجودة ومتابعة أعمال الجودة.

أ- **2-فريق تصميم الجودة**[1]: يعمل تحت قيادة مجلس الجودة ومهمته الأساسية وضع استراتيجية تطوير نظام إدارة الجودة ،وتتمثل أهم مسؤولياته في:

- دراسة تطبيق مفاهيم الجودة وتصميم البرامج التدريبية لقيادة الجودة للوصول لتحسين الجودة في الجامعة.
- تحديد متطلبات العملاء داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، بحيث يمكن توجيه أهداف المؤسسة بما يوفر متطلباتهم.

أ-**3-لجنة توجيه الجودة**[2]: تعتبر مركز عملية إدارة الجودة وتتمثل أهم مسؤولياتها في :

- توثيق الصلة بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى.
- وضع الخطط اللازمة لتطوير برنامج الجودة ونشر ثقافتها داخل الجامعة.
- العمل على التقييم المستمر لمعايير الجودة.
- لجنة قياس الجودة وتقويمها: تتمثل أهم مسؤولياتها في تقويم برنامج الجودة في الجامعة والتأكد من مدى توافق أهداف الجامعة مع إحتياجات المستفدين والتأكد من استخدام الطرق العلمية في التنفيذ.

ب- وضع الإستراتيجيات[3]: تشمل هذه الإستراتيجيات على:

ب-1- تحديد رسالة الجامعة: إن رسالة المؤسسة هي الغرض الذي تحاول تحقيقه وهو سبب وجودها ويستحسن أن تكون محددة بشكل واضح ليتم تعميمها وتداولها ومراجعتها بسهولة.

---

[1] - محمد عوض الترتوي ، أغادير عرفات جويحات، مرجع سابق ، ص 132.

[2] - توفيق عبد المحسن ، " تخطيط ومراقبة جودة المنتجات- مدخل إدارة الجودة الشاملة-" ، معهد الكفاية الإنتاجية، جامعة الزقازيق ، مصر، 1996 ، ص 65.

[3] - محمد عوض الترتوري ، مرجع سابق ، ص 127.

ب-2- تحديد رؤية الجامعة: توضح الرؤية مسار الجامعة في المستقبل أي تحديد ما تم إنجازه ،ومن ثم أين تريد الجامعة أن تكون، وكيف تصل إلى ما تريد ووضع رؤية الجامعة يحدد:

- توجيه الجامعة و توجيه جميع الجهود لتحقيق الوضع المرغوب فيه.
- إعطاء الإهتمام اللازم لجهود تطوير الجامعة.
- يساعد على تحفيز المنسوبين للإلتزام بالعمل على تطوير الجامعة.

ب-3- إحداث تغيير في الثقافة التنظيمية للجماعة: يتطلب تطبيق أسلوب الجودة في الجامعة إحداث تغيرات في القيم وقواعد السلوك أو التصرفات التنظيمية لجميع منسوبي الجامعة ، وهذا يعنى وضع قواعد لتحسين الأداء.

6- إدارة مشروع الجودة وتكوين فرق العمل: يتم في هذه المرحلة وضع نظام تفصيلي للتخطيط والتنظيم والتنفيذ والرقابة على كل النشاكات اللازمة لتطبيق برنامج الجودة والتطوير المستمر.

7- تطوير قدرات الأفراد للقيام بالواجبات الموكلة إليهم ، ويرتبط به مبدأ آخر وهو التطوير الذاتي فكل موظف يسعى لتطوير نفسه.

6-2- إجراءات تطبيق الجودة في الجامعة[1]:

أ- التمهيد للتجديد: أي نشر أفكار ثقافة الجودة داخل مؤسسات التعليم الجامعي ، وتهيئة أفراد المجتمع من خلال بناء الوعي بأهداف فلسفة الجودة لكي تتضح الرؤية مع ضرورة تهيئة المناخ داخل الجامعة لتقبل معايير الجودة ، ويكون ذلك بعقد اللقاءات والإجتماعات مع أعضاء هيئة التدريس لتطبيق القيم المرتبطة بالجودة وهذا كله من شأنه جعل الجودة سلسلة مستمرة وشاملة لكل جوانب العملية التعليمية.

ب- التخطيط للجودة: في هذه المرحلة يجب وضع خطة رئيسية لتطوير النظام بعناصره الثلاثة: المدخلات ، العمليات، المخرجات مع ضرورة وجود رؤية استراتيجية قوية لنجاحها.

ج- التنظيم للجودة: يحتاج التنظيم إلى التوجيه الأفقي الذي يعنى التقليل من المنافسة بين الأقسام وإدراك الأهداف ،كذلك وجود قيادة فردية لكل عملية.

[1] - أحمد أحمد إبراهيم ، "تطبيق الجودة والإعتماد في المدارس" ، ص 295-298.

د- التنفيذ: يرتكز تنفيط متطلبات نظام الجودة على مجموعات صغيرة يطلق عليها دوائر الجودة تقوم بحل مشكلات العمل وتحديد جدول زمني لخطة العمل.

هـ- التقويم: تهدف هذه الخطوة إلى التأكد من أن جميع العمليات الأكاديمية والإدارية التي تؤثر في جودة النظام الجامعي تؤدى بكفاءة وفعالية مع إعادة النظر في السياسات وتصحيح الأخطاء للوصول إلى التطوير، ويمكن

إجمال الخظوات الإجرائية في الشكل التالي:

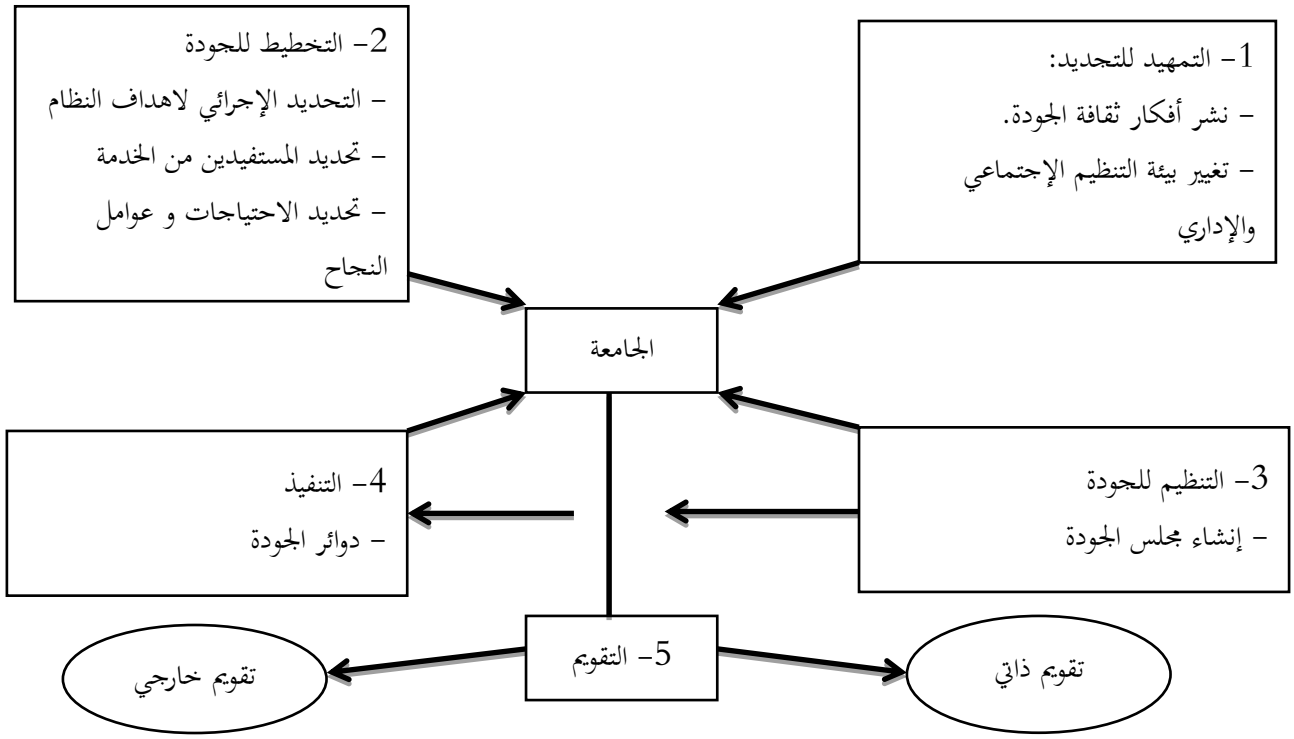

الشكل رقم 5: " الخطوات الإجرائية لتطبيق الجودة في الجامعة".

المصدر: رافدة الحريري، مرجع سابق، ص 202.

7- مراحل تطبيق الجودة في التعليم الجامعي: يمر تطبيق الجودة بالمراحل التالية[1]:

7-1- المرحلة الصفرية: يقرر القادة إذا كانوا سيستفدون من التحسينات الشاملة من تطبيق إدارة الجودة أم لا، وهذه مرحلة اتخاذ القرار لتطبيق الجودة.

7-2- المرحلة الأولى: وهي التخطيط والصياغة لرؤية المؤسسة وأهدافها والإستراتيجيات والسياسات المقترحة فلابد من نشر روح إدارة الجودة على كل المستويات واختيار بعض الأعضاء للمشاركة في عملية التطوير.

7-3- المرحلة الثانية: التقويم والتقدير وهي تشمل على التقويم الذاتي لأداء الأفراد والتقدير التنظيمي للنظام مع إجراء المسح الشامل لإرضاء الطلبة والجامعة والمجتمع.

7-4- المرحلة الثالثة: التطبيق لإدارة الجودة على كل المستويات.

7-5- المرحلة الرابعة: تبادل ونشر الخبرات عند الحصول على المصداقية لما تم بالفعل، مع ضرورة الإلتزام الشديد بتطوير جميع العاملين لإنجاز أهداف المؤسسة.

8- معوقات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي:

هناك محموعة أسباب تعيق تطبيق إدارة الجودة في الجامعات هي ما يلي[2]:

8-1- عدم إلتزام الإدارة العليا بتطبيق برنامج إدارة الجودة.

8-2- التركيز على أساليب معينة في إدارة الجودة وليس على النظام بأكمله.

8-3- عدم مشاركة العاملين في برنامج الجودة.

8-4- توقع نتائج فورية وليست على المدى البعيد.

8-5- إستخدام أساليب غير مباشرة لاتتوافق مع نظام تلك المنظمة أو موظفيها ، مما يؤدي إلى اختلال الثقة بنظام الجودة.

8-6- تخوف بعض العناصر من تحمل المسؤولية والإلتزام بمعايير حديثة.

---

[1] - رافدة عمر الحريري ، مرجع سابق ، ص 200.

[2] - هناء محمود القيسي ، " فلسفة إدارة الجودة في التربية والتعليم العالي- الأساليب والممارسات- " دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2011 ، ص 198-199.

8-7- مقاومة التغيير لأن ثقافة الجودة قد تلقى تخوفا من أفراد المؤسسة.

8-8- تعتمد إدارة الجودة على خبراء وليس أشخاص.

و هناك من يحدد الإشكاليات التي تواجه تطبيق نظام إدارة الجودة في الجامعات فيما يلي:

أ- يرتبط مصطلح إدارة الجودة بالقيم الأخلاقية أكثر من القيم الإجرائية ولا يمكن حصر برنامج الجودة في زمن محدد ، فهي تشمل مفاهيم سلوكية وإدراية وفنية وإجتماعية، الكفاءة والفعالية[1].

ب- صعوبة التوافق بين مصطلح الجودة في التعليم الجامعي والإحتياجات من التعليم بسبب تعدد الأهداف ولا يمكن إنجازها في فترة زمنية قصيرة.

ج- الجامعة تحتوي على العديد من المتغيرات العشوائية التي تؤثر في أداء الجودة على جميع المستويات، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة القياس والحصر لعناصر الجودة الجامعية في صورة وحدات كمية[2].

د- عدم وجود قيادة واعية تدرك مفهوم الجودة وأهمية دعمها والتخطيط والتنظيم لها ، مع ضعف الوسائل والموارد المتاحة لتحقيقها إضافة إلا أن طبيعة السياسات والممارسات السائدة في الجامعة من شأنها أن تعرقل الجودة[3].

هـ- عدم القدرة للوصول إلى التحديات التي تواجهها إدارة الجودة في الجامعة ، من مواطن الخلل و العناصر التي يجب تحسينها وتقديم خدمات لها.

و- عدم وجود تقبل لمعايير ومفاهيم الجودة في البيئة الأكاديمية ، فعضو هيئة التدريس يمارس أدوراه تحت شعار الحرية الأكاديمية ويرفض عمليات التقويم.

خامسا: تجارب عالمية في تطبيق الجودة في التعليم الجامعي

1- تجارب الدول الغربية في تطبيق الجودة:

---

[1] – sallis Edward , "Total quality management in education", london , kogan 1993, p 21.

[2] – محمد أشرف السعيد أحمد ، " الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي"، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2007 ، ص 137.

[3] – زافدة عمر الحريري ، مرجع سابق ، ص 209.

1-1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

هي أول من طبقت نظام الجودة الشاملة في الجامعات فقد انتشرت حركة الجودة بشكل سريع ومنذ السبعينات، وكانت جامعة نورث ويست ميسوري ستايت Northwest Missouri State University هي أول من طبق آليات الجودة عام 1984، كما أن جامعة أوريغون إشتهرت بتجربتها الناجحة في تطبيق إدارة الجودة وإحراز التميز ، إن مؤسسات التعليم العالي في الو م أ تشبه إلى حد كبير المؤسسات الخاصة التي تتمتع باستقلالية وسلطة تعد بمثابة مجالس إدارة لهذه المؤسسات ، ويعتبر التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدود جدا فالجامعة هي المسؤولة عن تنظيم نفسها وإيجاد موارد لها[1]، والإعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية يتخذ شكلين أساسيين في النظام:

- **الإعتماد المؤسسي:** تقوم به مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم العالي نفسها.
- **الإعتماد التخصصي:** تقوم به لجان متخصصة مثل مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا.

وفي سنة 1996 تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي الذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة قومية تتولى الإشراف على مؤسسات الإعتماد ، وهي مؤسسات إعتماد غير حكومية في التعليم الجامعي ، ويقوم هذا المجلس بالإعتراف بمؤسسات الإعتماد العاملة في مجال التعليم العالي بناءا على معايير محددة يعاد اعتماد هذه المؤسسات مرة كل 10 سنوات بناءا على تقرير يقدم كل 5 سنوات ، والعمل الذي تقوم به مؤسسات الإعتماد هو عمل تطوعي ويمارس من خلال المهام الأتية: مراجعة عمليات التقييم الذاتي ، والقيام بزيارة ميدانية للمؤسسة التعليمية.

وسوف نقوم بعرض تجارب بعض الجامعات الأمريكية التي حققت نجاحا في تطبيق هذا النظام:

أ- **جامعة ولاية أوريغون:** Université de l'Oregon

قامت هذه الجامعة بتطبيق نظام الجودة بنجاح تحت قيادة "أدوين كوت" Adwin cout ثم دعم هذا المشروع من رئيس الجامعة، إذ تم تحديد مجموعة من الأهداف لتطبيق نظام الجودة بعد إجراء مسح شامل خلال عام 1994 لعملية تطبيق نظام الجودة في المعاهد التعليمية ،حيث أقر الرئيس مدى نجاح تطبيق الجودة في الكليات وإمكانية تطبيقها في الجامعات ، ويجب على الجامعة اتباع نهج التخطيط

[1] - هناء محمود القيسي ، مرجع سابق ، ص 312 .

الإستراتيجي ، ولنجاح تطبيق الجودة في هذه الجامعة نجد أن "cout" اقترح بعض الخطوات الإجرائية منها[1]:

أ-1- توضيح أهداف وأسس مجلس الجودة وتعريف جميع الأعضاء بمبادئ الجودة.

أ-2- وضع خطة لتقييم العمل بالكلية على أساس معايير الجودة ، ومناقشة نتائجها مع العملاء الداخلين والخارجيين وعرض النتائج على القيادات الخاصة.

أ-3- تكوين فريق لمتابعة الجودة وتحديد فرص التحسين لإتمام الجودة.

أ-4- تدريب أعضاء مجلس الجودة وفريق المتابعة بحيث توضح فيه مفاهيم الجودة.

أ-5- تحديد الفرق الوظيفية التنفيذية المنوط بها.

أ-6- توعية الأفراد بطرق التحسين والتقييم الذاتي عن ريق اللقاءات المتكررة

أ-7- تقييم الوضع الكلي للبرامج المنفذة للحصول على معلومات حول أثر تنفيذ الجودة

وفي عام 1992 توصلت الجامعة إلى وضع نموذج مكون من تسع مراحل وجدت أن استخدامه يحقق نتائج جيدة في مجال تطبيق الجودة و الشكل الموالي يوضح ذلك :

[1] - رافدة عمر الحريري ، مرجع سابق ، 214-215.

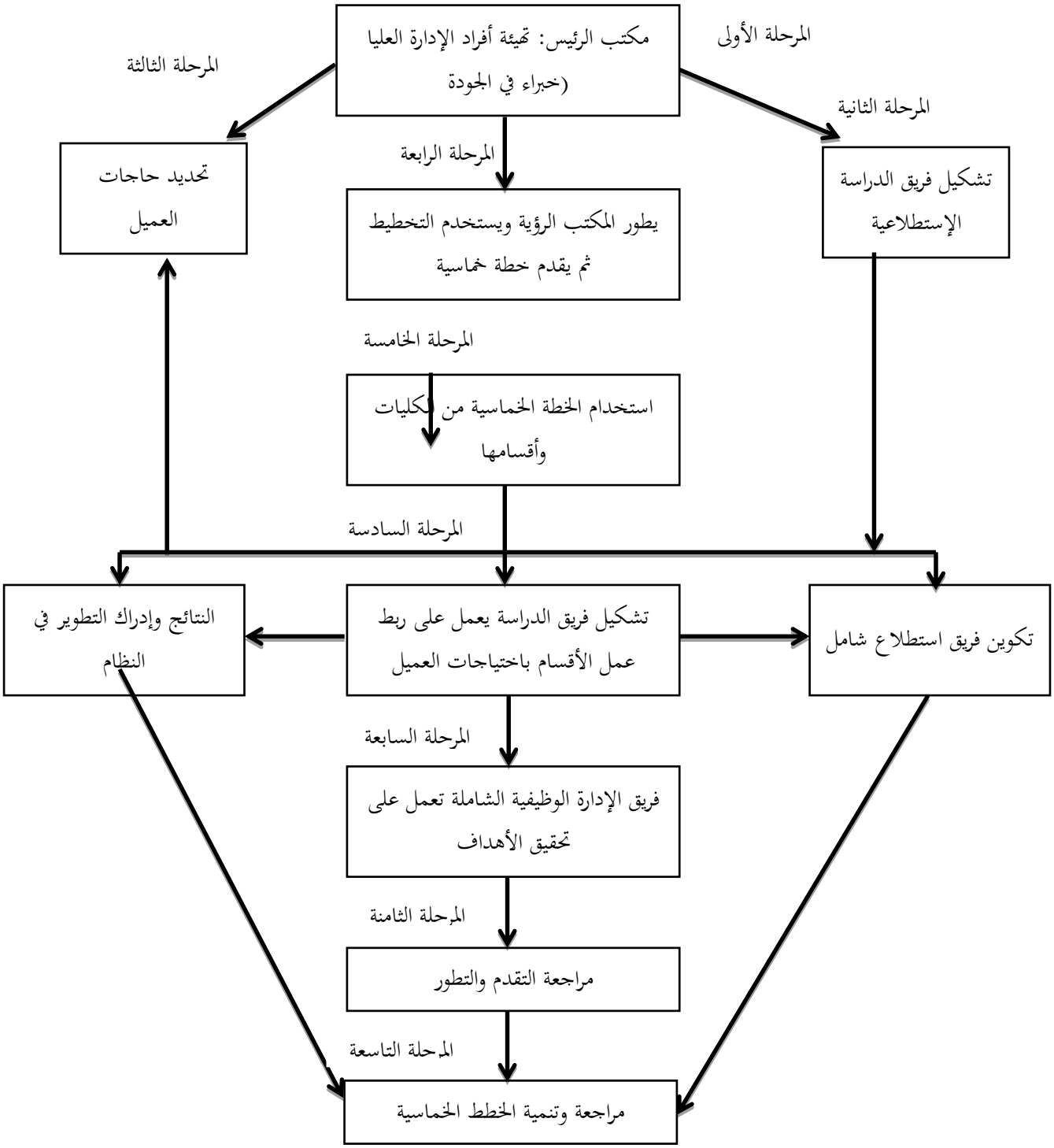

الشكل رقم 06 : نموذج جامعة أوريغون لتطبيق إدارة الجودة.

المصدر: هناء محمود القيسي، مرجع سابق، ص 315 (بتصرف)

لقد استفادت هذه الجامعة من تجربة تطبيق الجودة بحصولها على نتائج إيجابية عديدة منها توفير الوقت وتنمية قيم العمل الجامعي ومهارات حل المشكلات ، والإحساس بالرضا لدى العاملين وتحقيق رغبات العملاء ورضاهم.

ب- تجربة جامعة نورث ويست ميسوري ستايت [1] Northwest Missouri State University

بدأت تجربتها في الجودة عام 1986 وفي 1991 قامت بتطوير ثقافتها النوعية ، وفي 1994 تقدمت الجامعة للحصول على جائزة ميسوري للجودة ، بعد ذلك قامت بوضع 200 فكرة تتعلق بالتغيرات الممكنة في الحرم الجامعي إذ تم اختيار 42 بند من القائمة لتنفيذها وعلى مدى 7 سنوات ، وبعد نهاية تلك الفترة قامت الجامعة بتنفيذ البنود الآتية بنجاح:

ب-1- دمجت 7 كليات في أربع وألغت 24 برنامج.

ب-2- حولت 6% من مخصصات الإدارة والخدمات الأكاديمية المساندة في الميزانية إلى التدريس.

ب-3- زادت رواتب أعضاء الهيئات التدريسية بنسبة15 %.

ب-4-حددت الكفاءة الرئيسية التي ينبغي على كل طالب أن يتصف بها والمقررات المطلوبة للقيام بالتعليم.

ب-5- حولت عجزا مقداره مليون دولار إلى احتياطي مقداره ثلاثة ملايين دولار.

ب-6-رفعت تسجيل الطلبة بنسبة 26%

ب-7-أقامت امتحانا نهائيا شاملا للتخرج في الأقسام الدراسية.

1-2-تجربة الجامعة البريطانية

[1] - كلثوم مولود حواس ، "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق" ، مجلة دراسات اقتصادية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، العدد17، 2010 ، ص 79.

في 1997 أنشأت الجامعة "وكالة توكيد الجودة"QAA" Quality Assurance Ageney بهدف وضع نظام لتوكيد الجودة ومعايير الجودة في التعليم العالي وهذه الهيئة مستقلة وغير حكومية وتعمل كجمعية أهلية تهدف وكالة ضمان الجودة إلى [1]:

أ-وضع نظام ضمان الجودة : يشمل مجموعة من الإجراءات تتمثل في ما يلي:

أ-1-عمليات المراجعة الداخلية لضمان الجودة تتم بواسطة المؤسسات التعليمية نفسها من خلال مراجعة البرامج بواسطة الخبراء الذين تعينهم المؤسسة ويقدمون التقارير لرئيس الجامعة.

أ-2-مراجعة الجودة بالمؤسسة بواسطة وكالة ضمان الجودة.

أ-3-مراجعة برامج المؤسسة بواسطة الوكالة والإعتماد بواسطتها.

أ-4-تقسيم الأبحاث بواسطة القائمين على المراجعة عن طريق الجهة المانحة.

في عام 2002 تم تفعيل دور هيئة ضمان الجودة من خلال النظام الآتي[2]:

أ-5-مراجعة المؤسسات التعليمية كل خمس سنوات.

أ-6-التطوير بالمشاكة مع مؤسسات التعليم العالي حول مدى مطابقتها للمعايير الأكاديمية.

وقدتم تمويل هذه الهيئة من المصادر التالية:

أ-7المساهمة من جميع مؤسسات التعليم العالي (60%).

أ-8-الدخل الذي يتم تحصيله من خلال التعاقدات التي تتم بين الهيئة والتمويل التعليم العالي.

أ-9-مصادر أخرى (تبرعات 10%).

ب- معايير ضمان الجودة: تنقسم هذه المعايير إلى قسمين هما: المستوى الأكاديمي ونوعية فرص العمل.

ب-1-المعايير الأكاديمية: تشمل مخرجات التعليم المقصودة، المناهج، تقييم تحصيل الطلبة وفقا لمخرجات التعليم المقصودة.

---

[1] - أحمد الخطيب ورداح الخطيب ، "الإعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية"، عالم الكتب الحديث، اربد ، ط1، 2010 ، ص 127-130.

[2] - هناء محمود القيسي ، مرجع سابق ، ص 323.

ب-2-معايير نوعية فرص العمل: تنويع أساليب التدريس، الحوار، حضور الطلبة، أساليب استقطاب الطلبةوالدعم الأكاديمي العام للطلبة الملتحقين بالبرامج، نسبة الطلبة المنسحبين من البرنامج وأسبابها، مدى توفر التجهيزات والمختبرات والمكتبة، مدى فعالية استخدام مصادر التعلم.

ج- مرجعية تدقيق مراجعة الوكالة لبرامج التعليم الجامعي:تعتمد على ثلاثة بنود:

ج-1-البيان المرجعي (القياسي) لموضوع التخصص: تحدد البيانات المرجعية للتخصصات مبينة الصفات والمهارات والقدرات التي يمكن أن يحصل عليها الخريج ، واعتمدت الوكالة بينات مرجعية لأكثر من 50 تخصصا.

ج-2-مواصفات البرنامج: وثيقة مواصفات البرنامج عبارة عن مجموعة من المعلومات التي تقدمها المؤسسة حول برنامجها والتي تصف تركيب البرنامج الأكاديمي، ومخرجات التعليم المقصودة وطرق التعليم والفهم والمهارات والخواص ، وهي تعطي تفاصيل الوسائل المتبعة في التعليم الوتقويم وتربط المواد بالإطار العام للتخصص.

لذا فإن كل المؤسسات عليها أن تكون المواد بناءا على المواصفات السابقة ، وعلى فريق التدريس ربط مخرجات المواد التدريبية مع مخرجات البرنامج ككل في جعل مواصفات البرنامج مفهومة بصورة منطقية وبالتالي فإن وثيقة مواصفات البرنامج تقدم معلومات حقيقية حول البرنامج لكل من:

الطلبة الحاليون والمتوقع التحاقهم والجهات التي يمكن أن يعمل لديها الخريجون ، والمدققون فهي وثيقة تساعد الطلبة على اختيار التخصص ، لذلك فإعداد وثيقة البرنامج قبل وثيقة التقييم الذاتي وهي ملحقا في وثيقة التقييم.

تعتبر هذه الوثيقة بندا رئيسيا في ضمان الجودة داخل المؤسسة الجامعية فهي بداية لعملية المراجعة والتدقيق فبينما تقدم وثيقة مواصفات البرنامج معلومات ذات طابع حقائقي ، فإن هذه الوثيقة هي أن تجيب عن الأسئلة التالية: ما هو العمل الذي تقوم به؟ لماذا تقوم بهذا العمل؟ لماذا تقوم بهذا العمل بالصورة الحالية؟ هل يمكننا أن نقوم بهذا العمل بكفاءة أكثر؟ ، وبالتالي فإن هذه الوثيقة تناقش المقومات الذاتية لتبرز نقاط القوة و الضعف.

1-3- تجربة الجامعة الفرنسية

قام البرلمان الفرنسي بإصدار قانون عام 1985 يقضي بإنشاء أنشطة تقويمية للمؤسسات الجامعية وكان هذا القانون بسبب ما تعانيه أنظمة التعليم العالي الفرنسية من المركزية والبيروقراطية ، وكانت مسؤولية متابعة تنفيذ القانون من طرف اللجنة القومية للتقويم ، لذلك أصبحت هناك آلية للربط بين القيم والحافز والجودة مما يعطي مكانة لمفاهيم التنوع والمرونة في الجامعة ، حصلت هذه اللجنة على الإستقلاليةالإدارية في مايو 1989 وأصبحت لا تخضع لأي سلطة سوى سلطة رئيس الجمهورية ، وكانت عملية التقويم تقوم على المدخل الكمي والكيفي وكان التقويم يمر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: التقويم الداخلي و التقويم الخارجي.

المرحلة الثانية: تتم بعد عام من بدء التقويم ، وتتعلق بمتابعة التساؤلات المثارة حول المؤسسة موضع التقويم والواردة في التقارير والمستندات ، ومناقشتها بشكل دقيق مع مسؤولي التقويم وممثلي الهيئة الأكاديمية والطلاب ، ثم يقدم التقرير النهائي للمرحلتين ليناقش في اجتماع موسع للجنة التقويم ، وترسل نسخة منه إلى رئيس المؤسسة

عام 1994 طورت اللجنة القومية منهجية عمل جديدة للمرحلة الثانية ، وتقوم هذه المنهجية على معرفة التطورات والتغيرات المهمة التي حدثت في بنية منظومة التعليم ومن أهم مبادئها:

أ- اختيار المؤسسة حيز التقويم من خلال لجنة متخصصة.

ب-التقويم يضع في اعتباره السياسات المعمول بها في المؤسسة ووضعية المؤسسة.

ج-التقويم يعتمد على المشاركة الفعلية للمؤسسة ، وأخذ الأبعاد الديناميكية والتي تعزز وتدعم مبادئ الجودة في المؤسسة ، والتأكد من مبدأ المراجعة المتعمقة وعمومية التقرير النهائي[1].

2- تجارب الدول العربية في تطبيق الجودة

2-1- تجربة الجامعات الأردنية

أخذت ملامح متميزة تشير إلى النمو والتطور ومواكبة المتغيرات في التعليم العالي الأردني منذ مطلع النصف الثاني من القرن 20م ، فقد شهدت مؤسسات التعليم العالي في الأردن توسعا كميا كبيرا حيث سمحت التشريعات بتنوع الجامعات وتعددية الأنماط التعليمية وفتحت الباب أمام إنشاء جامعات

[1] - رافدة عمر الحريري ، مرجع سابق ، ص 210-211.

أجنبية وخاصة، كما سمحت بإنشاء فروع للجامعات الأردنية في الخارج [1]، تتنوع مؤسسات التعليم العالي الأردنية لتشمل: الجامعات الحكومية وتخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الرسمية ، الجامعات الخاصة وتخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الخاصة ، الجامعات الأجنبية والمشتركة كالجامعة الأردنية الألمانية وجامعة وجامعة نيويورك لتكنولوجيا المعلومات مع جامعة العلوم والتكنولوجيا ، وهناك أنماط جديدة لنظم التعليم العالي مثل الجامعات المفتوحة والدرجات العلمية المشتركة والتعليم الإلكتروني والجامعات الإفتراضية.

تمت الإشارة الأولى للإعتماد في القانون الأردني في قانون رقم 6 لعام 1989 ، ثم ألغي عام 1989 حيث تم تشكيل مجلس التعليم العالي برئاسة رئيس الوزراء ، وفي عام 1996 تم إنشاء مجلس الإعتماد الأردني واستمرارية الإرتقاء بنوعية التعليم العالي ومواجهة تحديات المعرفة وتطورها المتسارع على المستوى العالمي، ثم تم إنشاء مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي وفق القانون رقم 4 لسنة 2005 ، ويتشكل مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي من الرئيس وهو الوزير، المدير العام نائبا للرئيس، الأمين العام للوزارة ، تسعة أشخاص من ذوي الخبرة بهدف هذا المجلس لتحقيق ما يلي[2]:

أ-وضع أسس ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

ب-مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي والتزامها بالمعايير المعتمدة.

ج-تشكيل اللجان المتخصصة للقيام بالمهام.

د-التأكد من تحقيق مؤسسات التعليم العالي لأهدافها بإتخاذ الإجراءات لتقييم برامجها ونواتجها بأدوات القياس المعتمدة.

هـ-اقتراح مشروعات الأنظمة والتعليمات الخاصة بمهامه.

[1] - هالة عبد القادر صبري ، " جودة التعليم العالي ومعايير الإعتماد الأكاديمي- تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن " ، المجلة العربية لضمان الجودة التعليم الجامعي، ع4 ، 2009 ، ص 157.

[2] - Le système lmd entre implémentation et projection actes du colloque international, alger 2007, p 123-124.

و-تتحصل المؤسسة على الإعتماد بعد تنفيذ مجموعة إجراءات تقوم اللجان بالتحقق منها على أرض الواقع ويكن الإعتماد عاما أو خاصا[1].

و-1-الإعتماد العام: يحدد الإعتماد العام الطاقة الإستيعابية العامة للجامعة يقوم على خمسة محاور: محور أعضاء هيئة التدريس، محور مساحة الأرض ، محور قاعات التدريس، محور المكتبة، محور القبول والتسجيل وحسب شروط الإعتماد يتم تحديد الطاقة الإستيعابية العامة بحساب متوسط أقل ثلاثة محاور على ألا تزيد عن القيمة الرقمية لمحور أعضاء هيئة التدريس كونه المحور الأساسي المحدد للطاقة الإستيعابية العامة.

و-2-الإعتماد الخاص: يحدد الطاقة الإستيعابية للتخصص الأكاديمي ويتضمن المحاور التالية:محور الخطة الدراسية، محور أعضاء هيئة التدريس، محور الطلبة، محور المكتبة، محور المختبرات، محور الرسائل التعليمية، محور الإدارة، وتحسب الطاقة الإستيعابية على أساس عدد أعضاء هيئة التدريس في القسم المعني مع الأخذ يعين الاعتبار الساعات المعتمدة التي يدرسها الأعضاء خارج القسم والتي يدرسها في القسم أعضاء من خارجه.

و-3- يخضع الإعتماد العام والخاص لمتطلبات الجودة ، وتخضع الجامعة لإجراءات متابعة الإعتماد العام مرة كل ثلاث سنوات كحد أقصى ، ومتابعة الإعتماد الخاص للبرامج الأكاديمية مرة كل سنتين كحد أقصى بدءا من تاريخ أخر اعتماد.

إن طموح التعليم العالي في الأردن جعله ينشأ هيئة للإعتماد ، وهي هيئة مستقلة عن الوزارة وأعطيت لها صفة المؤسسية لضمان الإستقلالية والمرونة هي" هيئة إعتماد مؤسسات التعليم العالي" ، تهدف الهيئة إلى تحسين نوعية التعليم العالي في المملكة وضمان جودته وتحفيز مؤسسات التعليم العالي على الإنفتاح والتفاعل مع الجامعات ومؤسسات البحث العلمي، وهيئات الإعتماد وضبط الجودة الدولية ، وتطوير التعليم العالي بإستخدام معايير قياس تتماشى مع المعايير الدولية ، وأهم نموذج تعتمد عليه الجامعات الأردنية نجده في الجدول التالي:

[1] – هالة عبد القادر صبري ، مرجع سابق ، ص 160-161.

رقم المادة	التصنيف وفق نظام الإنتاج والعمليات	الموضوع في معيار الإعتماد	مؤشرات السيطرة على الجودة في تعليمات الإعتماد
	–الإدارة.	– التنظيم الإداري. – الهيكل / المهام/ الصلاحيات. –الهيئة التدريسية.	– عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس. –نسبة حملة الماجستير إلى أعضاء التدريس – عدد الساعات الدراسية.
0	–المدخلات/ موارد بشرية.	–الكوادر المساعدة.	–عدد الطلبة لكل مختبر.
1	–المدخلات. –موارد بشرية.	– مدة الدراسة. – المواضبة. – تأجيل الدراسة.	– عدد الساعات الدراسية لكل طالب. – عدد فصول الدراسة ومدتها. – نسبة الغياب للطالب. – مواصفات القدر للطالب. – المدة القصوى للطالب في الجامعة.
2 3	–العمليات / التعليم.	– الإنتقال–الساعات الدراسية. – البرامج والتخصصات.	– شروط الإنتقال والشروط التنظيمية. – عدد الساعات لنيل الدرجة الجامعية.

		–تنظيم العمل الأكاديمي والإداري.	– اشتراط وجود أنظمة وتعليمات داخلية.
4	–العمليات/ التعليم.	– المباني و المرافق.	–مساحة لكل طالب ولكل مدرس –مساحة الدوريات.
4	–المدخلات/ مستلزمات مادية . – الإدارة/ التخطيط.	–الكتب. – الأجهزة والتجهيزات.	–عدد العناوين للكتب. –عددها لكل طالب. –أنواع وعدد الأجهزة لكل طالب وأستاذ ولكل كلية وقسم.

جدول رقم 1 : يوضح " معايير الجودة في الجامعات الأردنية"

المصدر زكريا أحمد محمد عزام " معايير الإعتماد العام والخاص ودورها في رفع جودة خدمات التعليم العالي –حالة دراسة جامعة الزرقاء الأهلية"–، مجلة علوم إنسانية ، جامعة الزرقاء ، الأردن ، ع 33، 2007.

لم تكتفي الجامعة الأردنية بهذه الخطوات بل قامت بممارسات تطبيقية من خلال تجربة صندوق الحسين للإبداع والتفوق عام 2000 ، حيث باشر بتطبيق مشروع تقييم الأداء النوعي لبرامج التعليم العالي وهذا بالتعاون مع الجامعات الأردنية ، يستفيد الصندوق من نتائج هذا التقييم بتخصيص جائزة الحسن للإبداع والتفوق لأفضل برنامج تعليمي خاضع لمعايير وكالة ضمان الجودة البريطانية في تخصصين هامين هما: "تكنولوجيا المعلومات وإدارة الأعمال" ،كل قسم مشارك يتولى إعداد تقرير للتقويم الذاتي ويمارس ما يمكنه من تحسين للبرنامج في مدة زمنية تزيد عن عام ، وتقديمه للصندوق الذي يقدمه إلى رئيس فريق المراجعة من الوكالة البريطانية الذي يقوم بدراسته، ثم يضع خطة لزيارة القسم المشارك وإختيار الفائز من قبل الصندوق وإبلاغه[1].

[1]– زكرياء أحمد محمد عزام ، مرجع سابق ، ص 19–20 .

وتعتبر جامعة الزرقاء الأهلية من أكثر تجارب جامعات الأردن نجاحا في تطبيق نظام الجودة الذي كان يستند أساسا إلى وحدة تنظيمية ، وقد أخذت عدة تسميات منذ نشأتها ، لجنة الإعتماد الداخلي، لجنة ضمان الجودة، وحدة الإعتماد وضمان الجودة ، وأهم مهامها الإرتقاء بالجانبين الأكاديمي والإداري في الجامعة ، ورفع كفاءتها وصولا للتميز من خلال الإلتزام بمعايير الإعتماد العام والخاص ، ولقد شاركت الجامعة في امتحان الكفاءة الجامعية الذي عقدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع ETS الأمريكية عام 2006 للطلبة المتوقع تخرجهم عام 2005-2006 ، حيث شارك تخصصان هما: المحاسبة من كلية الإقتصاد ،و الحقوق من كلية الحقوق وتحصل قسم المحاسبة على معدل 44.6 ، واحتلت جامعة الزرقاء المرتبة الخامسة على مستوى الجامعات الحكومية والخاصة والمرتبة الثانية على مستوى الجامعات الخاصة بعد جامعة عمان الأهلية بمعدل 46.6[1].

إن تجربة الجامعات الأردنية تعتبر خطوة متقدمة لبناء نظام لضمان الجودة.

2-2- تجربة المملكة العربية السعودية

في بداية الثمانينات قامت بعض الجامعات الحكومية بإدخال أنظمة ضمان الجودة بإتفاق مع هيئات اعتماد دولية لإعتماد برامج هندسية و برامج الحاسوب باعتماد ABET

Accreditation Board for Engineering and Technology

وذلك في جامعتي الملك سعود والملك فهد للبترول والمعادن وفي منتصف التسعينات قامت جامعة الملك عبد العزيز بإنشاء مركز للوحدة.

ولتحقيق جودة المخرجات التعليمية بدأت جامعة الملك فيصل وجامعة الملك فهد بوضع اختبارات للقبول لضمان جودة المدخلات ولو بصورة شكلية لعدم وجود نظام متكامل للجودة، بل هي عبارة عن مبادرات في تطبيق معايير الجودة ، لتتبنى بعد ذلك المملكةإستراتيجية لإجراءا تطويرا شاملا لنظام التعليم العالي بتنفيذ ثلاثة مشاريع أساسية هي[2]:

[1] - زكرياء أحمد محمد عزام ، مرجع سابق ، ص 21 .

[2] - هناء محمود القيسي ، مرجع سابق ، ص 344-345.

أ- **إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم:** يتولى تصميم وتنفيذ الإختبارات لقياس قدرات الطلبة ومهاراتهم وإتجاهاتهم وتحصيلهم العلمي، واستخدمت كأحد المعايير في قبول الطلبة في التخصصات التي يرغبون في دراستها.

ب- الهيئة الوطنية للتقويم والإعتماد الأكاديمي: تأسست هذه الهيئة لمساندة التحسينات في جودة التعليم العالي وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري والمالي بإشراف مجلس التعليم العالي ، وهي السلطة المسؤولة عن شؤون الإعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي الخاص والحكومي وتوفير معايير مقننة للأداء الحكومي وأهم ماحققته الهيئة :

ب-1- الحصول على عضوية الشبكة العالمية لهيئات لضمان الجودة في التعليم العالي ومشروع الشبكة العربية لضمان الجودة ، واللجنة التنسيقية الخليجية لضمان الجودة في دول مجلس التعاون.

ب-2-إنجاز الوثائق الخاصة بنظام التقييم والإعتماد الأكاديمي الوطني ، الذي ستسير عليه الهيئة في تقييم مؤسسات التعليم العالي في المملكة من أجل ضمان الجودة في الجامعة.

ب-3-إنجازدليل نظام الجودة والإعتماد الأكاديمي ويمثل هذا الدليل عصر إنتقال الهيئة من التخطيط إلى التنفيذ.

عملت هذه الهيئة على تطوير أعمالها وعرض وثائقها على عدد من الخبراء العاملين في كل من بريطانيا وأمريكا وكندا وأستراليا للإستفادة مما يقدمونه من ملاحظات ، وقامت الهيئة بتجربة النظام على جامعتين وطنيتين هما جامعة "الملك عبد العزيز" بجدة ، وجامعة " الأمير سلطان الأهلية" بالرياض ، وسميت هذه التجربة بمشروع التطبيق التجريبي ، وقد كان الهدف منها التحقق بصورة عملية من مدى ملائمة جميع عناصر النظام قبل تطبيقه بصورة شاملة على جميع مؤسسات التعليم العالي ، وقد تبين أن النظام جيدا وشاملا للجوانب الأساسية والتفصيلية التي ترتكز عليها معايير الجودة وأهم ما حققته هذه النتائج هي[1]:

ب-4-تأهل كلية الهندسة وحصولها على الإعتماد الأكاديمي لكافة برامجها من قبل ABET

[1] - سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات ، " الجودة والإعتمادالأكاديمي" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2008 ، ص 337- 338.

ب-5-إنطلاق عمليات التطوير في كليات الجامعة من خلال لجان وفرق عمل الجودة ،ليشمل كافة المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية.

ج- المجلس السعودي لجودة الأداء الجامعي: حيث تم إستحداث منصب وكيل عمادة الكلية لشؤون الجودة والتطوير لتفعيل تطبيق إدارة الجودة في قطاعات الجامعة ومتابعة التطوير ، وأهم ما أشار إليه المجلس السعودي لجودة الأداء الجامعي من مؤشرات هي[1]:

ج-1-الطلبة:يشمل اختيار الطلبة، كثافة الفصل، كلفة الطالب، الدافعية والإستعداد، الخدمات المتوفرة للطلبة، نسبة الرسوب ، التسرب.

ج-2-عضو هيئة التدريس: عددهم وكفايتهم، مستوى التدريب ومواكبتهم لمستجدات المناهج وطرائق التدريس، مستوى الإعداد والتطوير ، درجة المساهمة في خدمة المجتمع.

ج-3-الإدارة والقيادة: الإلتزام بمعايير الجودة، طرق اختيار الإداريين وتدريبهم على ممارسة العملية الإدارية، الروح المعنوية، مشاريع خدمة المجتمع.

ج-4-الإمكانيات المادية: مرونة المباني، مراعات الشروط الهندسية، المكتبة ومدى الإستفادة منها، حجم المبنى و قابليته للإستيعاب ، نصيب الطالب من مساحة المبنى، كثافة الفصل الدراسي.

ج-5-المناهج الدراسية: يتضمن ملاءمة المناهج لمتطلبات سوق العمل وبيئة الطالب ومدى قدرتها على استعاب المتغيرات، تنميتها للتفكير الناقد العلمي وقدرتها على مساعدة الطلبة على حل مشاكلهم.

من خلال عرض التجارب للجامعات الغربية والعربية الرائدة في مجال تطبيق الجودة يتضح بأنها تسعى لإعتماد معايير وقوانين تضعها هيئات مستقلة وهيئات داخلية في الجامعة ، هذه المعايير تعكس الفكر المنظومي الشامل الذي يراعي مقومات وهوية كل جامعة ضمن البيئة التي تنتمي إليها ، والهدف من الجودة هو إما للحصول على شهادة جودة المؤسسة ،أو للحصول على تزيل المؤسسة ،أو من أجل التطوير والتحسين المستمر للأداء في اطار المتغيرات المحلية والدولية الذي يشهدها العصر.

[1] – هناء محمود القيسي ، مرجع سابق ، ص 345.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يتضح لنا بأن الجودة في التعليم الجامعي أصبحت مطلباضروريا لتحقيق العالمية في الأداء والمنافسة ، في عالم أصبحت فيه المعرفة سمة مميزة لمعطيات الفكر الإنساني الحديث فضروري على الجامعة أن تكون على قدر كبير من الوعي والإدراك لثقافة الجودة والزامية مشاركة كل عناصر العملية التعليمية في تحسين الأداء بشكل مستمر ، وهذا فعلا ما أثبتته الجامعات الغربية في مجال الجودة وما تبذله الجامعات العربية من الجهود للإلتحاق بركب التقدم لتكون في مصاف جامعات العالم المتميزة ، لذلك فمبدأ عالمية التعليم الجامعي يعطي فرصة أمام الجامعات لوضع خطة مستقبلية للوصول لهدفها ، والحفاظ على ثقافتها وأولوياتها الخاصة، فالعلاقة بين الجامعة والجودة علاقة ترابطية تكاملية ، فالجودة تستمد طاقاتها من حركة المعلومات التي تتمكن في إطارها من استثمار قدرات فكرية لسد متطلبات المجتمع التنموية والمعرفية.

الفصل الثالث : الجامعة الجزائرية بين تحديات الجودة ومتطلبات التنمية المستدامة

تمهيد

أولا : ماهية التنمية المستدامة.

1- المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة.

2- أبعاد ومؤشرات التنمية المستدا

3- خصائص وأهداف التنمية المستدامة.

4- متطلبات وشروط تحقيق التنمية المستدامة.

5- معوقات وتحديات التنمية المستدامة.

ثانيا: التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة.

1- التعليم من أجل التنمية المستدامة.

2- التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة.

ثالثا: الجامعة الجزائرية بين حقائق واقعية و متطلبات عالمية.

1- تطور التعليم الجامعي في الجزائر.

2- مباديء وأهداف التعليم الجامعي في الجزائر.

3- تحديات التعليم الجامعي في الجزائر.

رابعا: استجابة التعليم الجامعي في الجزائر لمعايير الجودة العالمية.

1- نظام ل م د معيار لجودة التعليم الجامعي في الجزائر.

2- متطلبات وأليات تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزائر.

3- مراحل تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزئر.

4- واقع تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزائر.

خامسا: التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المستدامة.

1- واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

2- علاقة التعليم الجامعي في الجزائر بالتنمية المستدامة.

3- جودة التعليم الجامعي في الجزائر ومتطلبات التنمية المستدامة.

خلاصة

تمهيد

لقد أصبحت الروابط بين الجامعة والتنمية محورا أساسيا للدول تسعى للتحرك في إطار دعمها ، فهناك سلسلة من العلاقات التكميلية بينهما ، فالجامعات أحسن مكان للإستثمار في الرأس المال البشري المؤهل للإنتاج والتطوير لاسيما في ظل التوجهات العالمية الجديدة للتنمية التي تستدعي التكيف معها بكفاءة عالية ، من خلال رفع مستوى الوعي والإدراك ، وإستكشاف المفاهيم الجديدة وإبتكار الأدوات اللازمة لحل المشاكل والتصدي للتحديات التي تواجهها البشرية من فقر ، وتدهور بيئي ، الإنتاج ، الإستهلاك ، وهذا في ظل إحتياجات الحاضر لضمان إحتياجات المستقبل ، وهنا سعت الجامعات على نشر فهم أوضح للتنمية المستدامة وتشجيع ممارسات أكثر ملائمة لرسالتها وأهدافها ، إن هذا الفصل جاء ليبرز الأدوار المتبادلة بين الجامعة الجزائرية ومجتمعها ، من خلال التعرف على السياسات الإصلاحية التي إنتهجتها الدولة الجزائرية للوصول لتحقيق معايير الجودة ، وتلبية متطلبات التنمية المستدامة من جهة ثانية ، لذلك سوف نتناول التنمية المستدامة بكل أبعادها ، التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة ، الجامعة الجزائرية وأليات تطبيقها لمعايير الجودة و أهم معوقاتها ، دور جودة الجامعة الجزائرية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة .

أولا: ماهية التنمية المستدامة

1- المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في إطار مفاهيم التنمية والتطورات التي عرفتها في الإنتقال من المفهوم التقليدي الذي يرتكز على الجانب الإقتصادي إلى مفاهيم حديثة ، وتعد ظاهرة التنمية من الظواهر الحديثة نسبيا ، إذ تعود على وجه الخصوص إلى النصف الثاني من القرن 20م ، ففي هذه الفترة كان مفهوم التنمية تطغى عليه التفسيرات الإقتصادية ، فكان خلط بين التنمية والمفاهيم المرتبطة بها مثل النمو الإقتصادي ، لهذا تم التركيز على تكوين رأس المال الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق النمو المستقر في الناتج المحلي الإجمالي وما ينتج عنه من تحقيق نمو مستمر في دخل الفرد الإجمالي ،

وعليه تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية ، في هذه الفترة[1] إستمر الخلط في فترة الستينات بين النمو والتنمية الإقتصادية على الرغم من الإختلاف الذي ظهر من خلال التأكيد على أن النمو كمي وأن التنمية تعني تغييرا نوعيا في بنية الإقتصاد وذلك عن طريق تنوع وتعدد الأنشطة الإقتصادية.

وفي ظل ظهور وتنوع المشاكل السياسية والإجتماعية التي رافقت التركيز على التنمية الإقتصادية (ارتفاع نسبة الفقر، الطبقية، التبعية، المشاكل البيئية) الأمر الذي أدى إلى مراجعة لمفهوم التنمية " عام 1970 حيث جاء في ديباجة هذه الإستراتيجية أن التنمية يجب أن يكون هدفها النهائي هو ضمان التحسينات الثابة لرفاه كل إنسان ، وأن تمنح الجميع ثمارها وفوائدها"[2].

وفي عام 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في "ستوكهولم" حيث عرضت مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الإقتصادية ، وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الإقتصادية وأكدت على التهديد الذي يشكله النمو الإقتصادي والتلوث الصناعي بالنسبة للبيئة الطبيعية.

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية ،وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة ، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ويجب الأخذ بعين الإعتبار النظام الطبيعي عند وضع خطط التنمية.

عام 1986 أقرت الأمم المتحدة بأن عملية التنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، تهدف إلى تحقيق التحسين المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد ، وقد نتج عن مشروعات التنمية التي يقوم بها الإنسان لتحسين حياته وتطويرها بكل الوسائل والأدوات أن نفذت خططا للتنمية ،وأحدثت كثيرا من الإنجازات والنجاحات مثل: زيادة معدلات الإنتاج الزراعي والصناعي، تحسين

[1]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، " العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" ، دار دجلة ، الأردن ، ط 1 ، 2008،ص 43.

[2]– رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، مرجع سابق ، ص 46 .

مستوى المعيشة، نقص معدلات وفيات الأطفال، نفص الأوبئة، زيادة نسبة المتعلمين[1]، وبالمقابل زيادة التلوث البيئي، تدهور الأرض، الإسراف في المياه... الخ ، أمام هذه النتائج الإيجابية والسلبية كان لابد من إيجاد نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي ، أو على الأقل أسلوب لإصلاح السلبيات وهنا كانت التنمية المستدامة مسار جديد للتنمية.

تم توسيع هذه المفاهيم من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام 1987 بصدور تقرير برند تلاند بعنوان "مستقبلنا المشترك"، أظهر هذا التقرير بأن قضية التنمية المستدامة قضية دولية تشكل هدفا للدول الصناعية والنامية ، ثم عرفت التنمية المستدامة قضية دولية تشكل هدافا للدول الصناعية والنامية ثم عرفت التنمية المستدامة وأكد التقرير بأنه لا يمكن التحدث في التنمية ما لم تكن قابلة للإستمرار ومن دون ضرر بيئي[2]، عقدت بعد هذا العديد من الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية ، تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه وإستمراره وفي الكوارث الطبيعية، فقد انعقدت قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرايل أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في 3-4 جوان 1992 ، خصص المؤتمر استراتجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للإستمرار وملائمة بيئيا[3].

خلال هذا المؤتمر كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة1 2 والتي تحدد المعايير الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة إحتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين ، وخرج هذا المؤتمر بستة نتائج :[4]

---

[1]- سحر فنوري الرفاعي ، " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية" ، أوراق عمل المؤتمر الخاص للإدارة البيئية ، تونس ، 2006 ، ص 22.

[2]- باسل البستاني ، " جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة- منابع التكوين وموانع التمكين-" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ط 1 ، 2009 ، ص 16.

[3]- أحمد عبد الفتاح ناجي ، " التنمية المستدامة في المجتمع النامي"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر، 2013 ، ص 62.

[4]- عماري عمار، " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر، أفريل 2008.

1-1-وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي.

1-2- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة ، وتؤكد على إستراتيجيات قابلة للإستمرار .

1-3- جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض.

1-4- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها الإنمائية.

1-5- إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول مع إحترام حقوق الملكية الفكرية.

1- 6-بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من إنبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية المختلفة ، وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لإمتصاص الغازات الدفيئة ومن جانب آخر إنعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب إفريقيا ، بهدف التأكيد على الإلتزام الدولي بتدقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

1-7-تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.

1-8-إستعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكنيات تحقيق التنمية المستدامة.

1-9-اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

1-10- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية[1].

إضافة إلى هذه التواريخ، فقد انعقدت في شهر ديسمبر 2009 قمة كوبنهاغن ، والتي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى إتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة

[1]- Julien Haumont Et Bernard Marois, Les Meilleurs Pratiques De L'entreprise Et De La Finance Durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010,P 19.

خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الإحتباس الحراري ، إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي للعالم ومعالجته أسبابها بكل فعالية ، إلا أن نتائج هذه القمة كانت مخيبة للأمال لأنه لم يتم التوصل إلى قرارات صريحة حول النقاط التي شملها جدول الأعمال و أهمها:[1]

1-11-عدم وجود مقترحات جادة من طرف كل من الولايات المتحدة وكندا واستراليا والصين بخفض انبعاثات الغازات لديها.

1-12-عدم تقديم تعهد رسمي من طرف الدول المذكورة سابقا بنسب محددة حول نسبة خاصة بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.

1-13-عدم التوصل إلى نسبة خاصة بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحول عام 2020 ،حيث كان من المتفق أن تصل النسبة إلى نحو 20% إلا أنه في الأخير لم يتم الإتفاق على أي نسبة.

1-14-عدم التوصل إلى تحديد مبلغ المساهمات المالية التي تمنح للدول النامية خاصة الفقيرة منها ،من أجل مساعدتها في التحكم في انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون ، فالاتفاق المتوصل إليه يدعوا إلى إنشاء آلية تمويل جديدة للمناخ وإلى الحاجة لتمويل واسع النطاق للبلدان النامية يصل إلى 100 مليار دولار سنويا للسماح لتلك البلدان بحماية غاباتها ،ووضع إقتصاداتها على مسار تنخفض فيه نسبة الإنبعاثات الكربونية ولمساعدتها في التكيف مع أثار تغير المناخ وعلى الرغم من ذلك فإن آلية تطبيقه بقيت غير واضحة.

إن التطور الفكري لمفهوم التنمية المستدامة يعبر عن العلاقة القوية بين الإنسان وبيئته، فحفاظه عليها ليس من باب سلامته فقط به لأنها تعتبر مصدر الموارد التي إن استطاع استغلالها واستثمارها بمعارفه ومهاراته حولها إلى ثروة حقيقة قد تصل به إلى التنمية المطلوبة لمجتمعه ، فالبعد الأخلاقي

[1]- عبد الرحمن العايب ، " التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر، 2011 ، ص 21.

والإجتماعي الذي أضافته لهذه العلاقة جعل التنمية ركيزتها: قدرة اقتصادية- عدالة اجتماعية- حماية بيئية مدى الحياة.

2- أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

2-1- أبعاد التنمية المستدامة: إن مفهوم التنمية المستدامة يتعدى العلاقة بين البيئة والتنمية فهي في معناه الواسع ترابط عدة أبعاد ، وحتى تستديم التنمية يجب أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد واختلال أو غياب بعد من هذه الأبعاد يؤدي إلى عدم تحقيق الإستدامة وسوف نتناول هذه الأبعاد فيما يلي:

أ- البعد البيئي

يتمثل هذا البعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل لهذه الموارد ، ويعتبر هذا البعد بمثابة العمود الفقري للتنمية المستدامة والوصول إلى هذه التنمية لن يتحقق إلا بمراعاة قيود الطبيعة وحدود مواردها سواءً الجيل الحالي أو الأجيال القادمة ، وقد أصبح ضروري وضع الإعتبارات البيئية في المخططات التنموية لأنها تعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة ، لذلك ظهرت الحركة البيئة التي تدعو للإهتمام بالبيئة والبحث في مشكلاتها كالتلوث وسوء الإستخدام للموارد ، وفي ظل هذه المشكلات البيئية العالمية تطورت قضايا التنمية لتضع مؤشرات جديدة لأساليب تقييم المشاريع نأخذ منها النواحي البيئية في الإعتبار ،[1] لهذا أصبحت حركة التنمية ترتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية ، وعلى المعرفة العلمية لإداراتها من أجل الحصول إلى طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة [2]، لذلك فالتنمية المستدامة في البعد البيئي تدعو إلى :

أ-1-الحفاظ على الموارد الطبيعية والأماكن المخصصة للأشجار ،والتربة وحمايتها من التلف وتبنى التكنولوجيا النظيفةالتي تحافظ على الحياة البرية والبحرية.

---

[1]- أحمد صالح العمران ، " الأمن والتنمية – منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة- " ، عمان ، 2001 ، ص62 .

[2]- ريدة ديب و سليمان مهنا ، " التخطيط من أجل التنمية المستدامة" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرون ، دمشق ، العدد 1 ، 2009 ، ص 490.

أ-2-الحفاظ على سلامة الأغذية البشرية بصيانة الموارد الزراعية.

أ-3-الحفاظ على موارد المياه العذبة وترشيد استخدامها ، وحماية سائر المسطحات المائية من التلوث، واستغلال المياه الجوفية بمعدل لا يفوق معدل تجددها.

أ- 4-حماية التنوع البيولوجي.

أ-5-حماية المناخ من الإحتباس الحراري بالحفاظ على استقراره وعلى نظمه الفيزيائية.

ب- البعد الإقتصادي

يتمثل هذا البعد في الإنعكاسات الحالية والمقبلة للإقتصاد على البيئة ، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية ،كما يهتم بدراسة الإستدامة الإقتصادية والمالية من ناحية النمو والحفاظ على رأس المال ، والإستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها والعمل في حدود طاقة الإستعاب البيئية ، وحماية التنوع البيولوجي وتزداد أهمية البعد الإقتصادي لا سيما وأن التقديرات تشير إلى تراجع الإحتياطي العالمي من الطاقة، وإن المدى الزمني لإستغلال هذه الطاقة في تناقص خاصة أمام تزايد الطلب العالمي على الطاقة من طرف الدول الصناعية[1] ، ويتحقق البعد الإقتصادي من خلال:[2]

ب-1- تلبية الحاجات والمتطلبات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والإستهلاك.

ب-2- إحداث تغيير جذري في نمط الإستهلاك وجعله يتماشى والمتطلبات البيئية.

ب-3- الواجب على الدول إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

ب-4- تقليص تبعية البلدان النامية في ظل الإنفتاح الدولي والعلاقات التجارية الدولية ،وأصبحت إقتصاديات الدول مرتبطة ببعضها البعض فتخفيض الدول الصناعية لحصة استهلاكها من الموارد الطبيعية يؤثر بشكل مباشر وسلبي على صادرات الدول النامية ، الأمر الذي يعيقها في الحصول على الموارد المالية اللازمة لتحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية، لذلك وجب على الدول النامية الإعتماد

---

[1]- لطرش ذهبية ، "متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة " ، المؤتمر الدولي للتنمية والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر ، 7-8 أفريل 2008 ، ص 6.

[2]- خالد مصطفى قاسم ، " إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة" ، الدار الجامعية ، مصر، 2007 ، ص 28-31 .

على نمط تنموي يقوم على الإعتماد على تنمية القدرات الذاتية وتأمين الإكتفاء الذاتي ، وهذا يساعدها على الإستثمار وتطوير الرأس المال البشري والتوسع في التكنولوجيا.

ب-5- ضرورة توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة.

ب-6- المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الإجتماعية والأراضي والموارد الطبيعية يشكل حاجزا هاما أمام التنمية ، فالمساواة تساعد على دعم التنمية والنمو الضرورين لتحسين مستويات المعيشة.

ب-7- تقليص الإنفاق العسكري.

ج- البعد الإجتماعي

يشير هذا البعد إلى البعد الإنساني في التنمية المستدامة إذ تجعل من النمو وسيلة للإ لتحام الإجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال ، إذ يتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغبتها ورغبات الأجيال القادمة ، لذلك فكل من البعد البيئي والإقتصادي يرتبطان بشكل كبير بالبعد الإجتماعي الذي يمثّلة الفرد [1] ، لهذا فإن البعد الإجتماعي يعبر عن العلاقة بين الإنسان والبيئة وكيفية النهوض بمستوى معيشته وتحقيق الرفاهية ، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من الأمن واحترام حقوق الإنسان ، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار[2] ، ويتحقق البعد الإجتماعي للتنمية المستدمة من خلال:

ج-1- تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع والفقر.

ج-2- الأسلوب الديمقراطي والحكم الراشد اللذان يعدان أمرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة.

ج-3- تحقيق الحرية والأمن والمساواة والعدالة الإجتماعية.

ج-4- تثبيت النمو الديمغرافي والتوزيع العادل السكان.

---

[1]- طالبي رياض ، " التنمية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة- دراسة مقارنة بين الجزائر – تونس- المغرب" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة سطيف ، الجزائر، 2011، ص 12 .

[2]- عبد الرحمن الهيتي وحسن ابراهيم المهندي ، " مقدمة إقتصاديات البيئة" ، دار المناهج، الأردن ، 2010 ، ص 81.

إضافة إلى الأبعاد الثلاثة السابقة هناك من يضيف بعدا رابعا ويسمى بالبعد التكنولوجي وهناك من يسميه "بالبعد الإداري والتقني".

د- البعد التكنولوجي "التقني".

الركيزة الاساسية لهذا البعد هو التحول إلى تكنولوجيا أكثر كفاءة وأقل تأثيرا على البيئة ، بحيث تساهم بشكل فعال في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة والحفاظ عليها لصالح الأجيال الحالية مع ضمان حق الاجيال المستقبلية ،ويعنى هذا البعد تشجيع استخدام التكنولوجية النظيفة التي لها نفايات بسيطة والتي تكون صديقة البيئة ، ولا يتحقق هذا البعد إلا من خلال:[1]

د-1- إستعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية والأخذ بالتكنولوجيات المحسنة ،وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

د-2- الحد من انبعاثات الغازات.

د-3- إيجاد وسائل بديلة أو طاقات بديلة للطاقات التقليدية مثل الطاقة الشمسية.

د-4- الحفاظ على طبقة الأوزون وخفض تكاليف التلوث البيئي بشكل دائم.

د-5- أن تكون التكنولوجيا قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المنافسة.

في الأخير نقول أن أبعاد التنمية المستدامة هي أبعاد متداخلة ،وحتى تتحقق يجب أن تكون لدى المجتمعات مؤسسات وإدارات قادرة على تحقيقها وتنفيذها ، بوضع سياسات تنموية متكاملة الأبعاد تراعي فيها مستوى ونوعية حياة الأفراد ، وتأمن لهم حقوقهم الإنسانية في إطار واجباتهم اتجاه المجتمع والدولة ، التي كلما أعطي لها الدور في جعل المؤسسات قادرة على الإنتاج وتوفير مناصب عمل كلما تحققت تنمية مستدامة.[2]

2-2- مؤشرات التنمية المستدامة : لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة بعد ضغط المنظمات الدولية ، وعلى رأسها الأمم المتحدة التي أتت بعدة برامج حيث أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كتابا بعنوان:

---

[1]- خالد مصطفى قاسم ، مرجع سابق ، ص 36-37.

[2]- خالد حامد ، " التنمية المستدامة" ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، ط1 ، 2014 ، ص 119.

Methodologies Indicators Of Sustanaible Frame Work And Development.

يتضمن 134 مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات رئيسية: بيئة ، إجتماعية، إقتصادية ، إدارية [1] ، وهناك من صنفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

- مؤشرات القوى الدافعة: تصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط.
- مؤشرات الحالة: تقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والضوء.
- مؤشرات الإستجابة: تلخيص التدابير المتخذة.[2]

أ- **المؤشرات البيئية:** يعتمد قياسها على 20 مؤشرا رئيسيا تنقسم بدورها إلى 68 مؤشرا فرعيا ، وهذه تعبر عن نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وفق أسلوب ومنهجية رقمية دقيقة ومن بين مؤشراته الفرعية[3]:

أ-1- الغلاف الجوي والتغيرات التي تطرأ عليه مثل: التغير المناخي ويقاس بتحديد إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ، ترقق طبقة الأوزون وتقاس من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون، نوعية الهواء تقاس من خلال تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية.

أ-2- الأراضي من خلال قياس مساحة الأرضي الزراعية ومساحة الغابات والتصحر .

أ-3- البحار والمحيطات والمناطق الساحلية تقاس بنسبة السكان في المناطق الساحلية ومعدلات الصيد.

أ-4- المياه العذبة تقاس بنوعيتها وكميتها.

أ-5- التنوع الحيوي يقاس بأنواع النباتات والحيوانات وطبيعة الأنظمة البيئية.

---

[1]- ريدة ديب ، سليمان مهنا ، مرجع سابق ، ص491.

[2]- عبد الجليل هويدة ، " العلاقات التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة" ، مجلة الدراسات والبحوث الإحتماعية ، جامعة الوادي ، الجزائر، العدد 09 ، ديسمر، 2014، ص 220.

[3]- باتر محمد علي وردم ، " العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة" ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1 ، 2003 ، ص 216-218.

ب- المؤشرات الإقتصادية

تشمل مؤشرات البنية الإقتصادية وهي الأداء الإقتصادي والتجارة والوضعية المالية ، أنماط الإنتاج والإستهلاك وأهم مؤشراته:

ب-1- إستخدام الطاقة وتقاس عن طريق حساب الإستهلاك السنوي لطاقة كل فرد على نسبة الطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي لكثافة استهلاك الطاقة ، إضافة إلى النقل والمواصلات الذي يقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات[1].

ج- المؤشرات الإجتماعية:[2] تقاس مؤشرات التنمية اجتماعيا من خلال ما يلي:

ج-1- المساواة الإجتماعية تقاس من خلال الفقر ونسبة العاطلين عن العمل في سن العمل ، الصحة تقاس بحالة التغذية للأطفال ومعدل الوفيات للأطفال ، ونسبة السكان القادرين للوصول إلى المرافق الصحية.

ج-2- التعليم: يمكن قياسه بمستوى التعليم ونسبة الأمية.

ج-3- السكن: يقاس بنسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

ج-4- الأمن: يقاس عادة بعدد الجرائم المرتكبة لـ 100 شخص من سكان الدولة.

ج-5- السكان: يقاس بالنسبة المئوية للنمو السكاني.

3- خصائص وأهداف التنمية المستدامة

3-1- خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة ببعض الخصائص نذكرها في:[3]

أ- **شمولية:** حيث تحتوي على جميع الركائز التي يستند إليها المجتمع المعاصر في أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والبيئة المتكاملة.

ب- تراكمية: دليل ذلك أنها لم تكن وليدة الصدفة بل جاءت بعد تطور أفكار وطروحات متنوعة سابقة وبسبب خبرات وتجارب عملية.

---

[1]- باتر محمد علي وردم ، مرجع سابق ، ص 218 - 219.

[2]- بوعشير مريم ، " دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التحليل والإستشراف الإقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2011 ، ص 53-54.

[3]- محمد بلغالي ، مرجع سابق ، ص 55.

ج- تطورية: على الرغم من أن الرؤية التي تتضمنها في أبعادها هي الأوسع في المضمون لمفهوم التنمية، فإنها تبقى دوما رؤية متطلعة ومتفتحة إلى المزيد من المساهمات والإضافات بهدف التجديد.

د- تشاركية: لأن تحويل مفهوم ومضمون التنمية المستدامة إلى واقع ملموس يقتضي بالضرورة ضمان المشاركة الفعالة لكافة أطراف المجتمع (الفاعلين الإقتصاديين، الإجتماعيين ، الباحثين والدارسين والأفراد).

هـ- متوازنة: أي التوازن بين وسيلتها (الإنسان) وغايتها (الإنسان) ، والتوازن بين عملية توسيعها (تعظيم الإنتاج وزيادة الدخل) ومستوى توزيعها (عدالة الإصتفادة من المنافع المتحققة) ، والتوازن بين السوق والمجتمع ، والتوازن بين المناطق الحضرية والريفية، والتوازن بين الإنفاق العام والخاص، والتوازن بين مصلحة الجيل القائم والجيل القادم، والتوازن بين الرجل والمرأة ، والتوازن بين الأغنياء والفقراء.

و- أخلاقية: في جعل البشر وليست الموارد هم القاعدة المركزية لإنطلاقها وملاذها معا، وفي رعايتها للطبيعة (كالهواء والماء...) التي هي بيئة البشر ومكمن ديمومة وجودهم.

ز- مستقبلية: يعتبر البعد الزمني فيها أساسيا، إذ أنها تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر والتنبؤ والتخطيط لمتغيرات المستقبل.

3-2- أهداف التنمية المستدامة: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف المرغوب فيها بما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة عناصر أساسية هي:

أ- الأهداف الإقتصادية: [1]تهدف التنمية المستدامة إقتصاديا إلى تحقيق ما يلي:

أ-1- النمو: نقصد به تحسين مستوى الدخل القومي والفردي وزيادة الناتج القومي.

أ-2- الكفاءة: أي حسن إستغلال الموارد المتاحة وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج والمنافع بأعلى جودة وأقل تكلفة وفي أقرب وقت ممكن.

أ-3- المساواة: أي المساواة في الأدوار وإعطاء دور للمرأة في مختلف القطاعات.

[1]- محمد بلغالي ، مرجع سابق ، ص 55.

ب- الأهداف الإجتماعية: إذا تحدثنا عن أهداف التنمية المستدامة إجتماعيا فإننا نتحدث عن:

ب-1- العدالة الإجتماعية :الواجب تحقيقها بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والإستفادة من الخدمات وإتاحة الفرص للجميع في التعليم.

ب-2- السعي للحد من الفقر العالمي: وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا وأهمها طبقة الأطفال للحد من نسبة الوفيات.

ب-3- الحفاظ على الهوية الثقافية السائدة :من خلال زيادة الترابط والتعاون الإجتماعي بين أفراد الطبقات.

ب-4- العمل على إشراك الأفراد في صنع القرارات: وإعداد البرامج التنموية وهذا يؤدي إلى نجاح المشاريع التنموية وبالتالي الوصول إلى تطوير المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع.[1]

ج- الأهداف البيئية: إن أول بند في التنمية المستدامة هو الموازنة بين النظام الإقتصادي و النظام البيئي دون إستنزاف الموارد الطبيعية ، ومع مراعاة الأمن البيئي ، والوصول لهذا التوازن يكون بتحقيق الأهداف التالية:

ج-1- سلامة الأنظمة الأيكولوجية التي تحفظ الحياة على الأرض مثل، الغلاف الجوي ، الكائنات الحية ، طبقات التربة...الخ.

ج-2- الحفاظ على التنوع البيولوجي (نباتيا أو حيوانيا).

ج-3- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في إنعكاساتها على الدول مع تبادل الأراء في شأن الإستفادة من إيجابياتها ، فلم تعد قضية البيئة والحفاظ عليها خاصة بدولة واحدة بل أصبحت عالمية ، كالتغيرات المناخية، الإحتباس الحراري، الفيضانات.[2]

ج-4- الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية دون إستنزافها والتقليل من التلوث من أجل الحفاظ على بيئة سليمة وآمنة من المخاطر.

---

[1]- علي بوكميش ، " التنمية المستدامة ومشكلة التسلح" ، مجلة الحقيقة ، أدرار، الجزائر، العدد2 ، 2003 ، ص 258

[2]- محمد بلغالي ، مرجع سابق ، ص 55.

د- التوازن بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية: إن أهداف التنمية المستدامة مهما اختلفت فإن ركيزتها الأولى هي تحقيق التوازن بين الإحتياجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للجيل الحالي والمستقبلي دون إعطاء الأفضلية لجنب على حساب الجانب الآخر، لذلك فمنطلق هذه التنمية هو قدرات الإنسان التي تسعى لتنميتها وتعزيزها من أجل التعلم والمعرفة لضمان مستوى معيشي لائق وحياة طويلة ، وبالتالي تهدف التنمية لجعل الفرد :[1]

د-1- متمكنا ماديا: عن طريق تحقيق نمو اقتصادي وعمالة منتجة توليدا للدخل.

د-2- مدركا عقليا: بتأكيد حيوية التعلم والمعرفة.

د-3- قادرا صحيا: لضمان حياة فاعلة وطويلة.

4- متطلبات وشروط تحقيق التنمية المستدامة : إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب إيجاد نظم مميزة تتمثل في:

4-1- النظام الإجتماعي: يقدم الحلول للتنمية غير المتناغمة ، ويقدم المقترحات لديمومة وتصعيد فعاليات المشاركة للنوع الإجتماعي.

4-2- النظام السياسي: يؤمن المشاركة الفعالة للفرد (نساء ورجال) في عملية صنع القرار ، وفي مختلف مستويات الحياة والفعاليات الإدارية والإجتماعية.

4-3-النظام الإقتصادي:من خلال مقدرته على إحداث فوائض إنتاجية بالإعتماد على الذات والإستدامة.

4-4- النظام الإنتاجي: يأخذ بعين الإعتبار البيئة ويراعي كل المقاييس الدولية المتعلقة بالجودة البيئية ، إضافة إلى التعامل مع البيئة كعامل إنتاج مثل عوامل الإنتاج الأخرى وهذا من أجل المحافظة على القاعدة البيئية للتنمية.

4-5- النظام الإداري: يتسم بالمرونة والقدرة على التصحيح والعلاج الذاتي.

4-6- النظام الدولي: يراعي أنماط وأشكال الإستدامة في التجارة والتمويل.

[1]- باسل البستاني ، مرجع سابق ، ص 65 .

أ-إضافة إلى ضرورة وجود تلك الأنظمة لتحقيق الاستدامة فهناك شروط لا يجب إغفالها لنأمن مؤشراتها وهي:

أ-1- ضرورة توفير رؤوس الأموال والكفاءات لتحقيق نسبة عالية في الدخل.

أ-2- تنظيم النمو السكاني والتحكم في معدلات المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل.

أ-3- الإهتمام بالسياسة البيئية بجعلها إلزامية للجميع وفرض عقوبات لمن يخالفها، وإعطائها حقها من الإعلام والتوجيه لغرس الثقافة البيئية في الأفراد.[1]

أ-4- الإهتمام بالتنمية البشرية التي توفر عنصر بشري قادر على تحقيق التنمية المستدامة بإستحداث تكنولوجيا لا تدمر البيئة بل تحافظ عليها في إطار تجنب المشاريع المسيئة لها.

ب- وهناك من وضع شروط التنمية المستدامة في العناصر التالية:[2]

ب-1- يجب تلبية حاجات الإنسان الأساسية في إطار قدرة محيطه الخارجي.

ب-2- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي فكرة استغلال مصادر الأرض وأن لا يلوث نظمها ليحافظ عليها للأجيال اللاحقة فيلبي حاجاته دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها.

ب-3- الأخذ بسياسات التوقعات والوقاية التي تكون أكثر فعالية وإقتصادا في تحقيق التنمية الملائمة للبيئة.

ب-4- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر ودمج البيئة والإقتصاد في صنع القرار.

ب-5- يجب إعادة تأهيل البيئة من التدهور والدمار الذي أصابها لتكون مصدرا لتحقيق التنمية ، وهذا يتطلب إدارة واعية للمصادر المتاحة.

من خلال هذه المتطلبات والشروط يتضح أن نجاح التنمية المستدامة مرتبط بتغيير سلوك الإنسان كإنسان برمته ولا يتأتى ذلك إلا بتغيير مفاهيمه عن الحياة والكون والإنسان ، وهذه المفاهيم التي تشكل

---

[1]- سعد طه علام ، " التنمية والدولة"، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 ، ص 98.

[2]- صبري فارس الهيني ، " التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي" ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص 263.

بمجموعها منظومة ثقافية تنتج لدى الإنسان منظومة من القيم والمعايير حيث تتحكم بتشكيل السلوك.[1]

بعد قيامنها بعرض خصائص وأهداف وأبعاد التنمية المستدامة يتضح لنا الإختلاف بينها وبين التنمية ، حيث أنها أكثر تعقيدا وتداخلا في الأبعاد فهي تربط بين ما هو طبيعي وما هو إجتماعي وهذا أعطاها بعدا نوعيا يرتبط بالجانب الحضاري للمجتماعات بصفة عامة ، فلا يمكن فصل عناصر التنمية المستدامة عن بعضا البعض ويصعب قياس مؤشراتها كما وحتى نوعيا ، لذلك نجد أن مجهودات دول العالم مازالت إلا حد الآن تحاول ضبط المعايير التي تقاس على أساسها درجة تحقيق التنمية المستدامة.

5- معوقات وتحديات التنمية المستدامة

إن العلاقة بين الإنسان والطبيعة ليست بالجديدة بل هي قديمة ، لكن تسخيرها لخدمة التنمية هي نتيجة الإهتمام المتزايد بطرق تحقيقها واستدامتها خاصة في ظل جملة التحديات التي شهدها العالم ، نذكرها إجمالا فيمايلي:[2]

5-1- بسبب إستنزاف الموارد الطبيعية والإستغلال اللاعقلاني والمفرط لها ، ظهرت الحاجة إلى تعديل نمط الإستهلاك وجعلها أكثر استدامة خاصة في الدول الصناعية التي تسعى لتعظيم الرفاهية لأفرادها.

5- 2- يعتبر الفقر أول تحدي يواجه التنمية ولمكافحته يجب إحداث تغيير جوهري في السياسات الإقتصادية والتجارية في العالم ، إضافة إلى ضرورة إعطاء الأولوية عند تخصيص المساعدات التنموية للمناطق الأكثر فقرا لتدريب سكانها ورفع قدراتهم وكفاءاتهم.

5-3- لقد نجم عن السياسات الإقتصادية والإجتماعية التي ظهرت مع مسار العولمة زيادة في الخسائر البيئية واختلال التوازن الإجتماعي، وتركيز الثروة في يد أقلية وتهميش أكثر وفقرا أكبر في البلدان النامية ، ومن هنا كان لا بد من إحداث تغيير في سياسات العولمة ، فأنشئت منظمة التجارة

[1]- عدنان الصمادي ، فايز أو عميرة ، "ملكية الأرض في الإسلام ودورها في التنمية المستدامة" ، مجلة الدراسات الإجتماعية ، العدد25 ، ديسمبر 2008 ، ص 141.

[2]- بوعشير مريم ، مرجع سابق ، ص 64-67.

العالمية ،صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتصبح أكثر اهتماما بمصالح الغالبية العظمى من سكان العالم من الفقراء.

5-4- القضاء على الممارسات الزراعية السيئة والإستخدام اللاعقلاني للمبيدات والكيماويات الملوثة للبيئة والمضرة بحياة الإنسان والتوزان الطبيعي.

5-5- إنتشار الأغذية المعدلة وراثيا التي تسبب مشاكل بيئية وصحية للمستهلكين ، أدى إلى ضرورة تطوير الزراعة العضوية التي تحقق استدامة بيئية وصحية.

5-6-إن التغير المناخي يعتبر من أهم التحديات البيئية التي تواجه العالم لذلك وجب إحداث تغيير هيكلي في سياسات وتقنيات استخدام الطاقة ، وخاصة التقليل من انبعاثات الكربون وتطوير الطاقات المتجددة والنظيفة.

5-7- عرف التنوع الحيوي والتوازن البيئي تدمير مستمر بسبب السياسات التنموية الخاطئة المنتهجة ، وهذا جعل الدول تفكر في وضع سياسات تنموية مرتبطة بالتنوع الحيوي.

5-8- إن زيادة نسبة التصحر أدى إلى تدمير القاعدة الإنتاجية للمجتمعات الريفية والمحلية في معظم بلدان العالم الثالث ، ولإستعادة خصائص التربة الإنتاجية يجب أن يكون دعم مالي وسياسي من طرف الدول.

5-9- يشهد العالم تحدي كبير وهو مشكلة ندرة المياه وتلوثها والتي أثرت على السياسات التنموية ، وجعلت الدول تفكر في ضرورة تكثيف الجهود من جميع الأطراف من أجل الوصول إلى استخدام مستدام للموارد المائية.

5-10- على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول في مجال العمل البيئي ومسيرة التنمية المستدامة ،إلا أن هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة ومن أهمها:

أ- الحروب والنزاعات المسلحة والإحتلال الأجنبي الذي يؤدي إلى خسائر وإلى تخصيص الموارد لأغراض الدفاع، فعدم الإستقرار والقلق حيال السلام والأمن من شأنه إضعاف الثقة بالإنتعاش الإقتصادي وعرقلة الإستثمار التجاري.

ب- الفقر خلق العديد من الأزمات الصحية والإجتماعية والنفسية التي كانت عائقا أمام السياسات التنموية.

ج- التضخم السكاني الذي أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات أصبح في كثير من الدول يشكل عقبة أمام الخطط التنموية.

د- الديون التي تعاني منها بعض الدول والتي تحول دون نجاح التنمية المستدامة.

هـ- نقص الخبرات اللازمة لبعض الدول في الإيفاء بالإلتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ، ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا.

د-غياب الديمقراطية التي تجعل من المشاركة الفعلية لأفراد المجتمعات أساسا للتنمية المستدامة.

ثانيا : التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة

1- التعليم من أجل التنمية المستدامة

1-1- علاقة التعليم بالتنمية المستدامة: يشكل التعليم الوسيلة اللازمة لنشر المعارف وتنمية المهارات و إحداث التغيرات المطلوبة في السلوك والقيم وأساليب الحياة للأفراد ، ليكونوا أكثر علما وأحسن إطلاعا وأفضل أخلاقا وأكثر شعورا بالمسؤولية وأكثر ابتكارا في عملهم ، فهم يتمتعون برؤية نقدية واكتشافية بسبب تزويدهم بمنهج التفكير النقدي وهذا يجعلهم هم الأساس الذي تبنى عليه تنمية المجتمع، لذلك فالتعليم يلعب دورا حاسما في تحقيق أهداف التنمية وهو بحد ذاته أحد الأهداف الأساسية للتنمية ، ويتحدد دور التعليم في التنمية عامة فيما يلي:[1]

أ- تكوين قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن يمكنه من العيش في المجتمع.

ب- تنمية وتعديل القيم في المجتمع بما يتناسب مع الطموحات التنموية ،ومنها قيمة العمل ودعم الإستقلالية في التفكير وإطلاق القدرات الإبداعية والإبتكارية لأفراد المجتمع.

ج- تأهيل القوى البشرية كما وكيفا اللازمة لسوق العمل في ظل المتغيرات العلمية والتكنولوجية المستمرة.

[1]- محمد صبري الحوت وناهد عدلي الشاذي ، "التعليم والإستدامة" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر، ط1 ، 2008 ، ص33.

ومن ثمة فإن الاستثمار في التعليم هو أحد العناصر الرئيسية في تنمية المجتمع ، فالإستثمار في رأس المال البشري يعد استثمارا في القطاع القائد لعمليات التنمية ودعامة أساسية من دعائمها ، لذلك فالتعليم المؤدي إلى تحقيق هذه التنمية ليس أي تعليم ، بل هو التعليم الذي يضع مسبقا في بنيته ومحتواه ووسائله ما يجعله قادرا على تحقيق هذا الدور ، ولقد تم التسليم بصورة متزايدة في الأوساط الدولية والمحلية بأهمية التعليم بوصفه أداة أساسية لحل المشاكل والتصدي للتحديات التي تواجه البشرية بما في ذلك، الفقر، التدهور البيئي ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ الموافقة على التنمية المستدامة لأول مرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث أصبح التعليم ركنا أساسي من أركان الإستدامة وجزء لا يتجزأ من عملية إيجاد الحلول على الصعيد العالمي وبناء مستقبل مستدام ، فهو يساهم بشكل إيجابي في تعزيز التماسك الإجتماعي وينمي مصادر الطاقة المتجددة ويزيد من المعرفة العلمية التي تعتبر ضرورية من أجل اتخاد القرار المرتبط بالجوانب الأخلاقية[1]، فيصبح الفرد قادرا على تحقيق ذاته وتطوير إمكاناته وقدراته لإيجاد حلول لمشكلات مجتمعه.

فالتعليم يعزز تفسير وفهم معنى الإستدامة ، كما أنه يشجع الطلاب على القيام بممارسات فعالة اتجاه قضايا الإستدامة مما يعزز أساليب المعيشة التي تكون متوافقة مع الإستخدام المستدام والعادل للموارد ، فأصبح التعليم بكل أشكاله وجميع مستوياته لا يمثل غاية للتنمية فقط ، بل يمثل أيضا أقوى أداة بين أيدينا لتحقيق التغيرات المطلوبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.[2]

1-2- الاهتمام العالمي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة: إن بداية الاهتمام بالتعليم من أجل التنمية المستدامة جاء في إطار الجهود الدولية بشأن التنمية المستدامة ، حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر2002 قرار بإعلان عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة ، على أن يبدأ في الأول من جانفي 2005 وقد أختيرت اليونسكو كوكالة رئيسية لهذا العقد ، وطلب منها أن تقوم بتشجيع الدول المختلفة على تأسيس مبادراتها الخاصة بهذا العقد ، ويستند اعتماد العقد إلى مثال أعلى هو بناء

[1]- أحمد محمود الزنفلي ، مرجع سابق ص 271 .

[2]- UNESCO, united nations decade of Education For sustainable development 2005-2014, The DESD at adance, UNESCO, Paris,2005, p3

عالم تتاح فيه لكل شخص فرصةالانتفاع بالتعليم ، واكتساب القيم وأنماط السلوك وأساليب العيش وكل ما يلزم من أجل بناء مستقبل قابل للاستمرار ، وتحويل المجتمعات من أجل تحقيق عالم أفضل ، وفي هذا المنظور حددت الأهداف الأربعة التالية :[1]

أ- تسهيل إنشاء شبكات وروابط لتشجيع المبادلات والتفاعلات بين الأطراف الفاعلة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ب- النهوض بتحسين جودة التعليم والتعلم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ج-مساعدة البلدان على التقدم في طريق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

د-إتاحة إمكانات جديدة للبلدان كي تراعي التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار إصلاحاتها لقطاع التربية وقد تعززت هذه الرؤية باعتماد مؤتمر عام اليونسكو في دورته الثانية والثلاثين القرار 17 حيث أكد من جديد دعم اليونسكو لميثاق الأرض ، واعترف بهذا الميثاق إطارا أخلاقيا أساسيا لما ينفد من أنشطة لصالح التنمية المستدامة ، وإقرارا بالدور البالغ للتعليم في التنمية المستدامة فقد أكد جدول أعمال القرن 21 في الفصل 36 المعني "بتعزيز التعليم والوعي العام والتدريب" أهمية التعليم كوسيلة أساسية لإحراز التقدم في اتجاه التنمية المستدامة وذلك بتوفير كل الطرق التعليمية التي يتعرف بها الناس على العالم المحيط بهم ،ويبلورون من خلالها قيما وأنماط عيش تعكس إدراكهم للحقائق العالمية ، ويتحملون مسؤوليتهم بوصفهم مواطنين عالميين تهيؤا للمستقبل.[2]

لقد كان الهدف من جدول أعمال القرن 21 إلقاء الضوء على البرامج التعليمية المختلفة التي يمكن أن تساهم في قطاعات التنمية المستدامة المختلفة ، ويتضح الإرتباط بين أدوار التعليم وقطاعات التنمية المستدامة فيما يلي :[3]

أ- الدخول العام إلا التعليم الأساسي يرتبط بمكافحة الفقر.

ب-زيادة الوعي العام عن الصحة يرتبط بالصحة.

---

[1]- unesco: united nations decade of education for sustainable development 2005-2014,OPCIT, p1

[2]- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، "التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة"، تقرير الأمين العام ، الدورة التنظيمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، نيويورك 30 أفريل -2ماي 2001 ، ص6-7.

[3]- محمد صبري الحوت و ناهد عدلي الشادلي ، مرجع سابق ، ص38.

ج–زيادة الوعي العام بشأن تغير المناخ يرتبط بالغلاف الجوي.

د–زيادة الوعي العام بشأن استخدام الأرض المستدام يرتبط بإدارة الأرض.

هـ–زيادة الوعي العام بشأن التصحر يرتبط بالتصحر والجفاف ،والأنشطة الموجودة في هذا البرنامج تتضمن التعليم الريفي بشأن التصحر.

و–زيادة الوعي العام بشأن الغابات والجبال يرتبط بالغابات والجبال.

ز–زيادة الوعي العام بشأن صون الماء يرتبط بالماء النقي.

ح– برامج تدريب المحترفين بشأن الكيماويات السامة يرتبط بالكيماويات الهامة.

ط– زيادة الوعي العام بشأن إعادة الإنتاج يرتبط بفقدان المواد الخطرة والأشعة الفعالة.

إن هذا الارتباط يؤيد حقيقة أن التعليم حاسم لتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز قدرة الناس على معالجة قضايا البيئة والتنمية والاستجابة لها ،حيث يعترف على نطاق واسع في جدول أعمال القرن 21 بالحاجة إلى التفهم الجماهيري والدعم السياسي والعمل الفردي ، ويرد موضوع التعليم 617 مرة في هذا الجدول وكلمة الحكوميات هي الكلمة الوحيدة التي إستخدمت أكثر من ذلك[1].

في عام 1996 شرعت "لجنة التنمية المستدامة" في تنفيد برنامج عمل خاص بالتعليم كان حاسما في تحديد الأولويات وتركيز الجهود، ومنذ ذلك قطعت أشواط بعيدة لترسيخ الرؤية الجديدة للتعليم والوعي العام والتدريب بوصفها أدوات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ، ويعد ذلك إنجازا كبيرا حيث أنه تعين وضع إطار مفاهيمي كامل من خلال إعداد وثيقة "التعليم من أجل مستقبل مستدام" رؤية مشتركة بين التخصصات من أجل عمل متضافر والتي شارك فيها الجميع، منظومة الأمم المتحدة، البنك الدولي، الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة الدول الأمريكية وجهات أخرى ، ولهذا لتؤكد خطة تنفيد نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبورغ 2002 بوضوح على ضرورة التعهدات الحكومية نحو التعليم من أجل التنمية المستدامة ، ودعم أفعال عاجلة على كل المستويات وتوصي بتبني عقد للتعليم من أجل التنمية

[1]– الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة ، " تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب"، تقرير الأمين العام ، الدورة الرابعة ، نيويورك 18 أفريل– 3 ماي 1996 ، ص3–4.

المستدامة ، حيث يمكن أن يوفر الإعداد له وتنفيذه برؤية قوية للتعاون ، وذلك باعتبار أن أي جهد تعليمي ذو شأن يكون هاما لتوفير الفهم والمهارات والدافعية الضرورية لجعل التنمية المستدامة أساسية للسياسة والممارسة ، كما أن تبني عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة يمثل إعترافا بأن التعليم مطلوب كأولوية لتحقيق التنمية المستدامة برغم أنها كانت الأولوية المفقودة في العقد الممتد من ريو الى جوهانسبرغ وقد تم بالفعل تحديد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الفترة من جانفي 2005- ديسمبر 2014 ، والذي يمثل إستجابة للجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصية الواردة في المادة 118 من خطة التنفيذ للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة.[1]

إن لهذه الرؤية الجديدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة أثار هامة على نظم التعليم النظامية ، إذ تأتي في وقت يشرع فيه العديد من البلدان في إعادة النظر بصورة عامة في نظم تعليمها النظامية التي لم تعد كافية لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل، فقد كان الهدف من البرامج التعليمية في الماضي هو نقل المعارف والمهارات والقيم الموجودة ، والأن أصبح الهدف منها إعداد الناس للحياة ولكفالة الأمن الوظيفي في ظل الاستجابة لمتطلبات مجتمع سريع التغير، وخاصة التغيرات التكنولوجية التي تؤثر على كل جانب من جوانب الحياة، فأصبح التعليم حاليا يوصف بأنه عملية تدوم طيلة الحياة لا تحتاج إلى إعادة التكييف وحسب بل تحتاج إلى إعادة الهيكلة والإصلاح[2] ،ولإحداثه يجب إعادة توجيه المناهج الدراسية نحو تحقيق التنمية المستدامة وذلك بإصلاحين رئيسيين:

- الإصلاح الأول: إعادة النظر في الطابع المركزي الملزم للمناهج الدراسية والكتب المدرسية.

-الإصلاح الثاني: إيجاد طرق جديدة لتقييم عملية التعلم وحصيلتها.

وفي إطار تحديد أهداف التعليم من اجل التنمية المستدامة أوصت لجنة التنمية المستدامة بضرورة الإهتمام بمجموعة من القضايا التي من شأنها تدعيم هذه الاستراتيجية وهي :[3]

---

[1]- محمد صبري الحوت ، فاهد عدلي الشادلي ، مرجع سابق ص 66 – 67.

[2]- الأمم المتحدة ،المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة" التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة"، تقرير الأمين العام ، الدورة التنظيمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، مرجع سابق ، ص 7.

[3]- المرجع نفسه ، ص10.

أ- إعادة توجيه النظم التعليمية مبادرة لا يمكن أن تؤتي بثمارها إلا على المدى الطويل، وبوسع برامج التعليم غير النظامي بما في ذلك التوعية العامة تحقيق نتائج في فترة زمنية أقصر، وكلاهما أساسي لبناء صرح مستقبل مستدام.

ب- ينبغي تركيز الجهود في مجال التعليم النظامي في المستقبل على:

ب-1-تعزيز التعليم للجميع بوصفه حقا من حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف على الصعيد الدولي.

ب-2-إصلاح المناهج الدراسية وأساليب التدريس في مستوى التعليم الثانوي والعالي.

ب-3-إعادة توجيه برامج تعليم المدرسين لتحسين نوعية التعليم.

ب-4- ضرورة منح الأولوية لتطوير التعليم من أجل كفالة الاستهلاك المستدام.

ب-5-تشجيع المدرسين والمنظمات الغير الحكومية والشباب وغيرهم من المجموعات الرئيسية على اتخاذ تدابير محددة أكثر على الصعيدين الوطني والمحلي.

ج- النهوض بالتربية البيئية والإنتقال بها الى ضمان التعليم من أجل التنمية المستدامة ، إن مفهوم التنمية المستدامة إقترن دوما وثيق الإقتران بمفهوم حماية البيئة، لكن العقد لا يقتصر مجهوده على التربية البيئية بل له أيضا بعد اجتماعي واقتصادي ، ولذا فإن إنجاز مواصفة دقيقة لممارسات تربوية ملائمة يمثل تحديا تتحتم مواجهته عاجلا.[1]

د- إستخلاص دروس من التجارب السابقة حيث أنه هناك بلدان عديدة نفذت برامج وأنشطة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة ، فإحصاء تلك التجارب وتقييم نتائجها ونشر المعلومات المحصلة، كل هذا سيمكن من دمج هذه الرؤية الجديدة للتربية دمجا أسرع في السياسات الوطنية.

هـ- حشد وسائل الإعلام باعتبارها أداة أساسية للتوعية ونشر المعلومات للمواطنين.

و- إبرام شراكات وخلق فرص تعاون بين مختلف البرامج والمبادرات، لن يكون بإمكان أي مؤسسة مهما عظم شأنها عالميا أن تحقق بمفردها أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة ، ولذا فإن توحيد الجهود يمكن من بناء عالم قابل للإستدامة لجيل الحاضر وأجيال المستقبل.

[1] -UNESCO, UN decade of education for sustainable development 2005 – 2014, Opcit , P02

من خلال هذا الإهتمام الدولي والمبادرات العالمية التي قامت بها دول العالم يتضح أن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو التعليم الذي نحتاج إليه لنحسن نوعية حياتنا ونوعية حياة الأجيال القادمة ، وذلك من خلال تكوين المعارف والقيم والمهارات والفهم، للمشاركة في القرارات واختيار الطريقة التي نتصرف بها بشكل منفرد وبشكل جماعي بما يحسن نوعية الحياة الأن بدون إتلاف الكوكب مستقبلا ، ويذهب في هذا الاطار جون فين ودافيد ويلسون إلى إعتبار التعليم من أجل التنمية المستدامة هو عملية تعلم كيفية اتخاد القرارات التي تأخذ في اعتبارها المستقبل طويل المدى للاقتصاد والبيئة والمجتمع، إن تكوين الكفاءات والإلتزامات المطلوبة بمثل هذا التفكير ذا التوجه المستقبلي هو مهمة أساسية لبرنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة[1].

1- 3- أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة : إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعطي وجهة جديدة للتعليم والتعلم للجميع فهو يروج لتعليم جيد النوعية يستوعب الجميع بلا استثناء ،كما أنه يستند إلى القيم والمبادئ والممارسات الضرورية لمواجهة تحديات العصر بصورة فعالة، إذن فهو التعليم الذي يهدف إلى:

أ-يهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة بشكل أساسي إلى تحقيق إشباع مستمر للحاجات البشرية وتحسين نوعية حياة البشر، وهذا يتضمن فهم المعاني المعقدة لمفهوم التنمية المستدامة والعلاقة بين المبادئ الأخلاقية والثقافية والاقتصادية والبيئية ، وبالتالي فهو يعزز تنمية القيم والتصرفات الشخصية التي هي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة[2].

ب- يهدف إلى جعل المجتمعات قادرة على مواجهة العديد من الأولويات والمشكلات مثل قضايا الماء والطاقة وتغير المناخ، والتخفيف من أثار الكوارث وأخطارها وضياع التنوع البيولوجي وأزمات الغداء، والمخاطر الصحية والهشاشة الإجتماعية وإنعدام الأمن وهو أساسي لتنمية فكر إقتصادي جديد.

[1]- أحمد محمود الزنفلي مرجع سابق ، ص 278.

[2] -UNESCO, Education for sustainable development -atransdis – ciplinary approach to education, AN Anstrument for action education for sustainable development information brief, UNESCO, paris, 2005 p02

ج- يهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تمكين الطلاب من التصرفات وفقا للمبادئ والقيم الأساسية للإستدامة ، فهذه العملية تساهم في إعدادهم كمواطنين مثقفين ومهتمين ومسؤولين اتجاه مجتمعهم وفي سبيل ذلك يجب إعطائهم الفرصة الكافية للتفكير والتصرف طبقا لمبادئ الاستدامة القائمة أساسا على قيم العدالة والإنصاف والتسامح والإكتفاء والمسؤولية والمساواة بين الجنسين والتلاحم الإجتماعي والتخفيف من وطأة الفقر. والديمقراطية ورفاه الإنسان، وحماية البيئة وإصلاح وصون الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام ،والتصدي لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإقامة مجتمعات عادلة ومسالمة [1] .

د-يركز التعليم من أجل التنمية المستدامة على المنهج النقدي والتفكير للمدى البعيد وعلى أهمية التجديد والتمكين من أجل مواجهة المشاكل المعقدة، ويشدد على الترابط القائم بين البيئة والاقتصاد والمجتمع والتنوع الثقافي بدءا من المستوى المحلي وحتى المستوى العالمي ، ويضع في الحسبان الماضي والحاضر والمستقبل[2].

من خلال تلك الأهداف يتضح لنا أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يسعى لتحقيق جملة من الأهداف هي ضمنيا تمثل متطلبات التنمية المستدامة ويمكن إجمالها فيما يلي :[3]

هـ- إحداث التغيرات اللازمة في القيم والسلوك وأنماط الحياة لتحقيق التنمية المستدامة.

و- نشر المعرفة والخبرة الفنية والمهارات اللازمة لإيجاد أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك ، ولتحسين إدارة الموارد الطبيعية والزراعية والطاقة والإنتاج الصناعي.

ز- كفالة وجود جمهور مستنير مستعد لدعم ما تتمخض عنه مختلف القطاعات من تغيرات في إتجاه الاستدامة.

---

[1] -UNESCO, world conference on education for sustainable development, Bonn, Germany, 31 march- 2 april 2009 p02

[2]- Ibid, p 3.

[3]-الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة ، " التقدم الإجمالي المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تقرير الأمين العام ، الدورة 59 ،نيويورك 7- 25 أفريل 1998 ص6.

ح-يهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تنفيذ خطط التنمية ، وهذا من خلال الفرد المتعلم الذي يوسع من الخيارات التنموية خاصة في ظل التغيرات بيئة أقل.

ط- تهدف هذه الصورة الجديدة للتعليم إلى تكوين مجتمع جيد مبني على القرار والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

بعدما تعرفنا على التعليم من أجل التنمية المستدامة وأهدافه يتضح انه ليس مجرد تحوير جديد لمفهوم التعليم البيئي فإذا كان هذا الأخير يمثل تخصص يؤسس على علاقة البشر بالمحيط الطبيعي وعلى طرق حفظ وإبقاء وصيانة موارده بشكل صحيح ، فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يشمل التعليم البيئي ويصفه في السياق الأوسع للعوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية للعدالة والفقر والديمقراطية ونوعية الحياة[1] ، وهو بهذا يعالج عدة قضايا لم تكن محور إهتمام التعليم البيئي كالتهديدات اتجاه التنوع البيولوجي، والعدالة والإستخدام العادل للموارد والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة ، كما أنه من الضروري توضيح الفرق بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم المتعلق بالتنمية المستدامة فالأول يعني دور التعليم كأدات رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة فهو جزء لا يتجزأ من عملية تعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، بتوفير المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة فكلمة "من أجل" إذن تشير إلا هدف يجب أن تتخذ إجراءات معينة لتحقيقه بينما التعليم المتعلق بالتنمية المستدامة يتعلق بنقل المعلومات عن مختلف مبادئ التنمية المستدامة وقضاياها ، فهو بالضرورة لا يؤدي إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة ولكنه وسيلة حيوية إلى ذلك ، وبعبارة أخرى فالتعليم المتعلق بالتنمية المستدامة شرط ضروري ولكنه غير كاف للتعليم من أجل التنمية المستدامة.[2]

1-4- المتطلبات الرئيسية لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة : حتى تستطيع المجتمعات الوصول لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة يجب عليها مواجهة العديد من التحديات التي يمكن أن تعيقها أثناء التخطيط للتعليم تحقيقا للإستدامة ولذلك يجب عليها أن تعمل جاهدة على:

---

[1] -UNESCO, UN decade of education for sustainable development 2005 – 2014, Opcit, P16

[2]- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، "تنفيذ برنامج العمل الدولي بشأن التعليم والوعي العام والتدريب" ، تقرير الأمين العام ، الدورة السابعة، نيويورك 19 - 30 أفريل 1999 ، ص3.

أ- تطوير الوعي بضرورة تكييف التعليم من أجل إنجاز الاستدامة ، فمن شأن هذا الوعي المساعدة على تحسين السياسة والبرامج التعليمية لأن كل عنصر فاعل في العملية التعليمية يكون على إطلاع بمبادئ التنمية المستدامة.

ب- ضرورة وضع مبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية بإضافة بعض الموضوعات الدراسية مثل التنمية المستدامة أو التربية السكانية ، فهذا التدريس من أجل التنمية المستدامة من شأنه أن يعطي الطلاب المهارات ووجهات النظر والقيم والمعرفة لكي يعيشوا حياة مستدامة في مجتمعهم.[1]

ج- ضرورة ملائمة البرامج الإصلاحية التعليمية للأوضاع البيئية والإجتماعية والإقتصادية المحلية ، فهذا الإنسجام يحقق مشاركة مجتمعية في تشكيل الأفكار الرئيسية التي تدعم المناهج المناسبة للمجتمع ، ولن يكون هذا إلا بفسح المجال للأبحاث الواقعية من زوايا مختلفة ، فيبتعد المعلم عن التلقين والطالب عن الحفظ.

د- ضرورة توفير الخبراء المتخصصين في مجال التنمية المستدامة يعملون على الإرتقاء بجودة التعليم وهذا يتطلب توفير موارد مالية ومادية كافية.

هـ- العمل على نشر ثقافة الإستدامة في الأوساط الشعبية ،وتوفير دعم سياسي للحكومات التي تقود سياسة التطوير من أجل تكييف التعليم لإنجاز الإستدامة، إذن يجب أن يصبح التعليم قضية المجتمع كله بمؤسساته وأجهزته ونجاحه مرتبط بتظافر جهود الجميع.[2]

و- التعليم من أجل التنمية المستدامة ليس مقررا جديدا للدراسة لكنه يتضمن فهم كل موضوع يتعلق بقضايا إجتماعية، إقتصادية، بيئية ، فالأمر لا يقتصر على إدخال تعديلات بسيطة على المناهج

[1]- محمد صبري الحوت ، ناهد عدلي الشادلي ، مرجع سابق ، ص 42.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 خلق الفرص للأجيال القادمة " ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، نيويورك 2002 ، ص52.

الدراسية لكن يلزم أن يتطور محتوى هذه المناهج ليستوعب معارف أساسية جديدة في كل علم وأن تنشأ علاقات جديدة بين التخصصات ، وبالتالي تتطلب الإستدامة تغيرا أساسيا في ثقافتنا وفي فكرنا التربوي.[1]

ز- ضرورة أن تكون سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة مستمدة من ثقافة المجتمع الأصلي ، وظروفه البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، وتتلاءم مع طبيعة مشكلاته وتتمحور حول قضايا تستهدف تلبية طموحاته التنموية ، مع الأخذ في الإعتبار السمات العالمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

2- التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة

يعتبر الرأس المال البشري العالي الجودة والمكون بكفاءة أهم عامل في تحقيق التنمية المستدامة ، ويعتبر التعليم الجامعي العملية الأساسية في تشكيل هذا الرأس المال ، فقد أصبح واضحا الدور الحاسم الذي تلعبه الجامعة في سياق عصر المعلوماتية والعولمة ، حيث أصبحت المنافسة اليوم تتطلب قوى عاملة عالية التأهيل ومتنوعة المعارف وهذا بدوره يتطلب نسقا للتعليم الجامعي على قدر عال من الجودة يفسح المجال للإبداع ، ويزود المجتمع بخريجي بمهارات ومعارف تتلاءم مع متطلبات الأسواق المحلية والعالمية ، لذلك فالتعليم الجامعي يجب أن يلعب دورا هاما في حياة المجتمعات وفي تحديد أهداف برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، من خلال الإهتمام بالتعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة الذي يتحمل مسؤولية أخلاقية عميقة لزيادة قدرة المجتمع على إيجاد مستقبل عادل ومستدام ، فالجامعات تلعب دورا هاما في التحول إلى عالم مستدام من خلال التعليم والبحث ، ورسم السياسة وتبادل المعلومات ، فهي تعلم وتربي قادة الفكر والقوى البشرية المتخصصة في شتى مجالات العمل.

2-1- الإهتمامات الدولية بالتعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة:

منذ إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية 1972 تزايد الإهتمام الدولي بدور التعليم العالي في تعزيز ما ينشد من مستقبل مستدام ، كما أن جدول أعمال القرن 21 وإعلانات التعليم العالي المختلفة من أجل التنمية المستدامة في التسعينات من القرن الماضي، أكدت أيضا بصورة صريحة على هذا الدور، وتأكيد مؤتمر ستوكهولم على العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة جاء في المبدأ رقم 19 من

[1]- أحمد محمود الزنفلي ، مرجع سابق ، ص 284.

إعلان ستوكهولم الذي ينص على ضرورة التربية البيئية من المدرسة الإبتدائية إلى سن البلوغ وأهمية دور الأفراد والمؤسسات والمجتمع ككل.

وطبقا لإعلان ريو يجب أن تهدف برامج التعليم العالي إلى تنمية فهم الطلاب للمشكلات الأيكولوجية والإجتماعية والإقتصادية ، من خلال إطار متكامل متداخل فيما بينها وتنمية قدرات الطلاب على التفكير المتكامل في هذه المشكلات ، وهذا يعتبر تحدي كبير أمام التعليم الجامعي فمنذ 1996 تؤكد لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واليونسكو على أهمية التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة ، حيث ظهر هذا بوضوح في الدورة السادسة للجنة في عام 1998 ، حيث أوصت بضرورة إعادة توجيه أنظمة التعليم الشكلي وبضرورة تبني أسلوب المداخل المتكاملة للتدريس والبحث ، وفي هذا الاطار تم عقد المؤتمر العالمي عن التعليم العالي باستضافة اليونسكو ، والذي أختتمت أعماله بتبني الإعلان العالمي عن التعليم العالي للقرن 21" الرؤية والفعل" الذي أكد على ضرورة إسهام التعليم الجامعي في التنمية المستدامة وتحسين المجتمع والمحافظة عليه.

تعتبر المحاولة الأولى لتعزيز الإستدامة في التعليم الجامعي قد أجريت في أكتوبر 1990 نتج عنها إعلان تالويرس"talloires" في فرنسا ، الذي وقع عليه أكثر من 265 رئيس جامعة في أكثر من 40 دولة عبر القارات الخمس ، يحدد هذا الإعلان دور الجامعة في تعليم الكثير من الأفراد الذين يستطيعون إدارة وتطوير مؤسسات المجتمع ، ولذا تتحمل الجامعات مسؤوليات كبيرة لزيادة الوعي والمعرفة والتكنولوجيات والأدوات الازمة لإيجاد مستقبل مستدام ، وبالتالي فهذا الإعلان يدعو إلى ضرورة تشجيع كل الجامعات على البحث وصياغة السياسة ، وتبادل المعلومات عن السكان والبيئة والتنمية وتوعية المجتمع للتحرك نحو مستقبل مستدام[1]، كما يؤكد الإعلان أيضا على تشجيع تنمية قدرات هيئة التدريس لتدريس المعرفة البيئية والمحافظة على الموارد.

ومن الإعلانات الدولية البارزة الأخرى للتعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة ما يلي :[2]

[1]– أحمد محمود الزنفلي ، مرجع سابق ، ص 288.

[2]– محمد صبري الحوت و ناهد عدلي الشادلي ، مرجع سابق ، ص 50.

أ- **إعلان هاليفاكس Halifax ديسمبر 1991:** يؤكد على نوعية التدريس الممارس من جهة مؤسسات التعليم الجامعي لإنجاز التنمية المستدامة.

ب- **إعلان سوانزيSwansea أغسطس 1993:** أكد على الحاجة لإعداد أفراد يعملون متآزرين معا لمنع السقوط المشترك لكل المجتمعات في حالة عدم الحفاظ على الموارد البشرية والبيئية المختلفة.

ج- **ميثاق جامعة كوبرنيكسCopernicus 1993:** أكد أهمية الثقافة البيئية للطلاب وهيئات التدريس، وأن تكون أيضا في متناول الجمهور بصفة عامة.

د- **إعلان كيوتو Kyoto نوفمبر 1993:** حث الجامعات على نشر فهم أوضح للتنمية المستدامة ، وتشجيع ممارسات أكثر ملاءمة للتنمية المستدامة ، وتحسين قدرة الجامعة في تعليم وبحث وتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة في المجتمع، ونشر الثقافة البيئية وتنمية الأخلاق البيئية داخل الجامعة وخارجها ، وتعاون الجامعات مع بعضها البعض ومع كافة قطاعات المجتمع في مسعى علمي جاد لتحقيق التنمية المستدامة.

كما تمت مناقشة دور التعليم الجامعي في إنجاز التنمية المستدامة في لقاء شركاء التعليم العالي الذي نظمته اليونسكو في باريس عام 2003 ، الذي أوصى بضرورة أن تقوم الدول والحكومات وصناع القرار بتعزيز دور التعليم العالي الحيوي في إنجاز التنمية المستدامة ،الذي يتطلب إتخاد الإجراءات اللازمة لإصلاحه وتجديده وتطويره.

2-2- أدوار التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة : إستنادا للمكانة التي تحتلها الجامعات فإنه بإمكانها تعزيز الوعي في الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة ، التنمية الإقتصادية، التنمية الإجتماعية، وحماية البيئة كما تساعد في تكوين السياسات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وهذا عن طريق :[1]

أ- إكساب الطلاب ثقافة الإستدامة من خلال زيادة الوعي بالقضايا والمشكلات المتعلقة بالتنمية المستدامة وإيجاد الحلول الصحيحة والإبداعية لها.

ب- تقديم المعرفة اللازمة للساسة وصانعي ومتخذي القرار.

[1]- أحمد محمود الزنفلي ، مرجع سابق ، ص 291 - 293.

ج- القيام بدور حيوي في الإتصال بالجمهور ، وتدريبه وتوعيته للتعامل مع العلاقات الإجتماعية المعقدة.

د- ترقية وتحسين جودة التعليم قبل الجامعي من خلال مراجعة وتجديد مستمر للمناهج ومواد التعليم ، لتعكس آخر فهم عملي للإستدامة ، وتوليد المعرفة الجديدة المطلوبة للإستدامة.

هـ- إعادة توجيه السياسات التربوية والبرامج الموجودة من خلال تقوية الصلة بين نتائج البحث واتخاد القرار مستخدمة البيانات المبنية على الدليل ، وتكامل أنظمة المعرفة عبر التخصصات المختلفة ، وهذا يساهم في رسم السياسة التي تعزز التنمية الإقتصادية وتحقيق العدالة الإجتماعية للفقراء في المجتمع.

و- المساهمة في تعديل نظام القيم والإتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع ، وهذا بتنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد بما يحقق إتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم الوطني.

ز- إيجاد قاعدة بحثية لجهود التنمية المستدامة عن طريق تحسين نوعية وجودة وكفاءة التعليم والبحث ، بإعداد باحثي في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي ، قادرين على الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والإبتكار في شتى ميادين الحياة من جهة ، وتنمية موارد الدولة العلمية والتكنولوجية واستغلالها من جهة أخرى.

من خلال هذه الأدوار يتضح أن التعليم الجامعي ليس فقط توفير قاعدة معارف ترتبط بالبيئة والاقتصاد والمجتمع فهو يدعم القيم التي تدفع الأفراد للبحث عن سبل المعيشة المستدامة ، وهذا الهدف لا يمكن الوصول اليه الى بتكييف محتوى المناهج والبرامج الدراسية مع الأهداف المحققة للتنمية المستدامة.

2-3- المكونات الأساسية للتعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة: حتى يستطيع التعليم الجامعي الوصول إلى بناء قاعدة معارف ترتبط بأبعاد التنمية المستدامة ، فإنه يعمل على تكييف المناهج الدراسية بما يحقق أدوار فعالة في إنجاز الإستدامة وتطبيق المعرفة الأكاديمية المفيدة للإقتصاد ، والحفاظ على الرسالة الأساسية للبحث والتدريب طويل الأجل ، وثمة قضايا عديدة في عملية إمكانية نقل

وإدارة المعرفة الجديدة على نحو ما ثم توليدها وإنتاجها في المؤسسات الأكاديمية[1]، لذلك فالمكونات الأساسية للتعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة هي:

أ- **المعرفة:** يجب أن تكون المعارف المقدمة تدعم أهداف الإستدامة، وبعيدة عن الموضوعات الكلاسيكية التي لم تعد مناسبة لأنه ليست لها صلة قوية بالإستدامة.

ب- القضايا: يجب أن يكون محتوى التعليم الجامعي متضمن للقضايا الأساسية للتنمية المستدامة ، والتي على أساسها يمكن فهم الأهداف المرجوة من ورائها وأمثلة هذه القضايا: التنمية الإقتصادية والإجتماعية،محاربة الفقر، تغيير أنماط الإنتاج والإستهلاك والسكان والإستدامة، محاربة التصحر، الزراعة المستدامة، تقوية دور الشباب والنساء في التنمية المستدامة ، قطاع الأعمال والصناعة ، وسائل تمويل التنمية المستدامة ، العولمة ، الشراكات الدولية ، حقوق الإنسان...إلخ ،ولا يكفي معالجة هذه القضايا بل يجب إكساب الطلاب القدرة على تحليلها.

ج- المهارات: التأكد أن الطالب الجامعي في حاجة إلى إكتساب مجموعة من المهارات العلمية التي ستمكنه من الإستمرار في التعلم وامتلاك سبل معيشة مستدامة ، وأهم هذه المهارات نجد: التواصل بفعالية، إدارة الأزمات، التفكير في المستقبل والتنبؤ به ، التفكير الإبداعي ، العمل التعاوني مع الأخرين، التحرك من الوعي إلى المعرفة الى الفعل...إلخ.

د- وجهات النظر:[2] إذا اعتبرنا أن القضايا مكون أساسي في التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة فمبدأ وجهات النظر مهم جدا لفهمها على المستوى العالمي أو المحلي ، ومن أهم وجهات النظر التي يحتاج الطالب لإدراكها هي:

د-1- المشكلات الإجتماعية والبيئية تتغير عبر الزمن ولها تاريخ ومستقبل.

د-2- القضايا البيئية العالمية المعاصرة مرتبطة ومتداخلة فيما بينها.

د-3- العلم والتكنولوجيا لا يمكنها حل المشاكل لوحدها.

---

[1]- شهيد يوسف و كوارو نابثيما ، "دور الجامعات في التنمية الاقتصادية" ، ترجمة شعبان عبد العزيز خليفة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر، 2008 ، ص 90.

[2]- أحمد محمود الزنفلي ، مرجع سابق ، ص 299.

هـ- القيم: القيم جزء لا يتجزأ من التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة ، ذلك أن فهم الفرد لقيمه الخاصة وقيم المجتمع الذي يعيش فيه وقيم الأخرين حول العالم كلها تساهم في تحقيق أهداف الاستدامة ومن أمثلتها مثلا ، قيم الديمقراطية والعدل الاجتماعي الذي يعتبر قيمة جوهرية من أجل مستقبل مستدام.

2-4- المتطلبات الرئيسية لتحقيق التعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة

لا يمكن للجامعة أن تحقق متطلبات التنمية المستدامة إلا إذا تخلصت من المفهوم التقليدي لها من حيث الأدوار والمناهج وخصائص العملية التعليمية ككل ، وتحولت إلى جامعة مبدعة قادرة على إنتاج رأس مال بشري متميز [1]

وللوصول لتفعيل هذا الدور يجب عليها الأخذ بعدة اعتبارات تتمثل فيما يلي:[2]

أ- قيام التعليم الجامعي بإصلاح وتطوير هياكله البحثية والتدريسية والخدماتية ، بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة وليس تعديل في بعض القرارات فقط.

ب- نشر وتوسيع إستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة ومصادر المعرفة الالكترونية ، بما يحقق دور أكثر فعالية لمؤسسات التعليم الجامعي في إنجاز الإستدامة.

ج- الإهتمام بتنمية القيم والمعايير المتعلقة بالتنمية المستدامة والتأكيد على البعد الدولي كأحد المكونات الأساسية لمفهوم الاستدامة ، وهذا من شأنه أن ينمي قدرة الفرد على لعب دور فعال في تجسيد أبعاد التنمية.

د- العمل على إيجاد نموذج للمجتمع المستدام داخل المجتمع الجامعي ، وإجراء تقييم بيئي دوري للحرم الجامعي.

هـ-إعطاء اهتمام خاص لدور التعليم العالي في خدمة المجتمع في مجال التخفيف من الفقر،العنف،الفساد البيئي.

---

[1] -United Nnations University (UNU), preparing for a sustainable, Higher Education and sustainable human development the matic debate, world conference on higher Education, in the twenty-first century? vision and action UNESCO, Paris, 5 – 9 October 1998, P 8.

[2]- محمد صبري الحوت و ناهد عدلي الشادلي ، مرجع سابق ، ص 56 – 57.

و- التأكيد على مفهوم الجودة في التعليم العالي بحيث يتضمن وظائفه وأنشطته المختلفة.

ز- ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية للتعليم الجامعي لضمان إنجاز متوازن لمهامه التعليمية والإجتماعية.

ح- التعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص ، لبدء برامج فعالة لتعليم وتدريب الخريجين بهدف تدعيم أنماط الإنتاج والإستهلاك المستدامة واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا.

ط- اشتراك المؤسسات الإجتماعية مع الجامعة من أجل تحفيز المجتمع للقيام بالمبادرات التي تحمل محاور التنمية المستدامة في طياتها ،وذلك لأن الدعم العام يمثل أحد القوى الدافعة الرئيسة لتحقيق الإستدامة.

ي- ضرورة قبول وتطبيق مبادئ التنمية المستدامة من طرف الأساتذة حتى ينجحون في تحفيز الطلاب لتبنيها وبالتالي بناء مستقبل مستدام في جامعة مستدامة.

ك- يجب تخصيص تعليما أكاديميا يسمح بتخريج أخصائيين في مجالات التنمية المستدامة.

ل- حتى تستطيع الجامعة دمج الإستدامة في إستراتيجياتها يجب أن تزيل الغموض عن مصطلح "الإستدامة" فالتوضيح المستمر يولد فرصا أكثر نجاحا.

م- ضرورة الإنتقال من التعليم الفردي إلى الجماعي ، ومن التعليم النظري الى التطبيقي.

ن- لا يمكن للجامعة أن تصل إلى الدور المحوي الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة إلا بوضع خطط وإستراتيجيات لإعادة توجيه التعليم ، بما يمتلكه من كفايات وقدرات نحو الإبداع والإبتكار.

ثالثا: الجامعة الجزائرية بين حقائق واقعية ومتطلبات عالمية.

1- تطور التعليم الجامعي في الجزائر

تعود بداية التعليم العالي في الجزائر فعليا إلى ما بعد الإستقلال ، وقد تأثر خلال تطوره بمختلف السياسات والخطط التي عرفتها الجزائر خلال مسيرتها وتحولاتها السياسية، الإقتصادية والإجتماعية ، لكن أول جامعة تأسست عام 1877 وأعيد تنظيمها سنة 1909 ، تخرج أول طالب جامعي عام 1920

من معهد الحقوق إلا أنه في حقيقة الأمر لم تكن الجامعة التي أنشأة في الجزائر تختلف عن الجامعة[1] الفرنسية ، بل هي متحدة معها ومندمجة فيها ولم يتخرج من جامعة الجزائر قبل الإستقلال إلا عدد محدود من الجزائريين وكان أغلبهم من الأداب والحقوق ، وحقيقة الأمر أن التعليم العالي بالنسبة للجزائريين لم يبدأ إلا بعد الإستقلال بالرغم من أنه بقي بنفس الأسلوب الذي تركه الإستعمار –فرنسية برامج التعليم وفي أساليب وأنظمة الإمتحانات والشهادات– فقد كان من الصعب التخلص من النموذج الفرنسي وفلسفته المتعلقة بمفهوم المعرفة وما يفرضه ذلك المفهوم من تبني أولويات دون أخرى.

إن الواقع الموروث للجامعة الجزائرية كان يلازمها في كل المخططات الإصلاحية التي كانت تقوم بها وجعلها تكون بمعزل عن واقعها الذي من المفروض أن تكون في سياقه وتخضع لمتطلباته ، وهذا خلق لديها عزلة وتهميش وعدم الثقة بوظائفها التنموية ، ويمكن إجمال المراحل التي مر بها تطور التعليم الجامعي في الجزائر فيما يلي:

المرحلة الأولى : من سنة 1962–1970.

كان هذا تاريخ إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي، تميزت بفتح جامعات بالمدن الرئيسية بعد أن كانت بالجزائر جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر التي كانت متخصصة في تكوين أبناء المعمرين بالدرجة الأولى، ثم فتحت جامعة وهران سنة 1966 ، ثم قسنطينة 1967 ثم تلتها جامعات أخرى.[2]

كانت الجامعة مقسمة إلى كليات هي: كلية الأداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، كلية الطب، كلية العلوم الدقيقة ، حيث كانت هذه الكليات مقسمة إلى عدد من الدوائر التي تهتم بدراسة تخصصات مختلفة كما كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي، تزامنت هذه المرحلة مع تنفيذ المخطط الثلاثي للتنمية (1967–1970) ، وقد شهدت تطورا محسوسا في إعداد الطلبة وتميزت هذه الفترة بمسايرة الواقع ومواجهته تلقائيا نظرا للفرغات والتشوهات الموروثة ، لذلك اعتبر

[1]– رابح تركي ، " تطور التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوية"، مجلة الثقافة ، الجزائر، العدد78 ، 1983 ، ص11.

[2]– غياث بوفلجة ، " التربية والتكوين في الجزائر" ، معهد علم النفس وعلوم التربية ، جامعة وهران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992 ، ص 61.

هذا المخطط بداية المرحلة التخطيطية التي تضمنت السياسة المنتهجة لتسير مختلف شؤون البلاد ، وفي نهاية الخطط تم إنشاء أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم العالي بصفة رسمية.[1]

إن سيطرة السياسي والإقتصادي على الإصلاحات جعلتها عائقا أمام الإنتقال الفعلي لمباشرة الإصلاحات بالرغم من أن النصوص الرسمية وميثاق الجزائر كانت واضحة حول ضرورة النهوض بتكوين وتأهيل وترقية الموارد البشرية ، وهذا لتحقيق الإستقلال الحقيقي والفعلي بفك خيوط التبعية بكل أشكالها ، وقد نتج عن هذا المخطط حاجة ومهام جديدة أوكلت لمنظومة التعليم العالي وتمت إعادة الهيكلة وفق أربعة محاور أساسية :

أ- **إعادة صياغة برامج التكوين:** تمثل في تنظيم مسارات دراسية جديدة ، وظهور شهادات جا[2]معية جديدة مثل شهادات مهندس وشهادات التعليم العالي وشهادات ليسانس التعليم.

ب-**التنظيم البيداغوجي الجديد للدراسة:** تمثل في تنظيم التعليم حسب نظام السداسيات ،كما تم تخصيص حيز للأعمال الموجهة في البرامج ، والتي أصبح لها وزن أهم في التقييم النهائي.

ج-**تكثيف أعداد الطلبة المنتسبين للتعليم العالي:** لتزويد الإقتصاد الوطني بإطارات سامية.

د-**إعادة تنظيم شامل للهياكل البيداغوجية:** تمثلت في الإنتقال من المخطط التقليدي للكليات إلى المعاهد الجامعية بحيث يكون كل واحد منها تخصص في مجال علمي محدد.

المرحلة الثانية : من 1970-1980.

ظهرت الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي مع إنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 فمن قبل كانت الجامعة تحت وصاية وزارة التربية الوطنية ، وقد قامت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة بالعديد من الإصلاحات لتحقيق التنمية ، وأولها إصلاح التعليم العالي ليلبي متطلبات التنمية ، وهنا جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والثاني (1974-1977).[3]

---

[1]- رابح تركي ، مرجع سابق ، ص 152.

[2]- رقاد صليحة ، مرجع سابق ، ص 174-175.

[3]- غياث بوفلجة ، مرجع سابق، ص 63 .

أ- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973)** : سعت الدولة من خلاله لتحقيق جملة من الأهداف ، كتكوين الإطارات الوطنية، تكوين أكبر عدد من الإطارات وبأقل التكاليف، وهنا يتضح دور الدولة من خلال الإستثمارات.

ب-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): حددت فيه الأهداف بطريقة أوضح وأهمها :التعريب، ديمقراطية التعليم، الجزأرة، تدعيم الإتجاه العلمي والتقني وتخريج أقصى ما يمكن من الإطارات الوطنية وبأقل التكاليف ، نتيجة هذا الإصلاح شهدت الجامعة الجزائرية ظهور إختصاصات كثيرة سواءا في العلوم الإنسانية والإجتماعية وفي العلوم التكنولوجية[1]، غير أن النتائج السلبية لهذا الإصلاح كانت أكثر من النتائج الإيجابية خاصة إذا تعلق الأمر بتدهور مستوى الخريجين ،ومغادرة الكفاءات الأجنبية ،و سياسات التوظيف العشوائية والأسباب التي دفعت إلى ظهور مثل هذه السلبيات نجد:

ب-1- قرار الإصلاح قرار سياسي أكثر منه إقتصادي.

ب-2- عدم تهيئة الطلبة والأساتذة لهذا التغيير.

ب-3- عدم تحديد الوسائل التقنية والبيداغوجية التي تساعد على تحقيق الإصلاح.

ب-4- القيام بإصلاح التعليم العالي دون إصلاح النظام التربوي.

وفي ظل هذه السلبيات ظهرت ضرورة إصلاح جديد وهو المخطط الخماسي الأول والثاني.

المرحلة الثالثة : من 1980- 1990.

لقد جاء المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1988) لتدعيم إصلاح التعليم العالي وتحقيق التوازن الجهوي ، وذلك من خلال توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يتطلبها سوق العمل لضمان ملائمة أفضل بين التكوين العالي واحتياجات الإقتصاد الوطني، وتم في

[1] - Mahfoud Bennoune , Education culture et développement en algerie marinier ENAG ,algerie, 2000 , p365-366.

هذا الإطار تحديد أهداف كمية دقيقة للتعليم العالي فيما يخص تكوين الإطارات حسب فروع وقطاعات النشاط ، وقد تمثل ذلك في إعداد الخريطة الجامعية سنة 1982 وتهدف الخريطة إلى:[1]

أ- تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2002 معتمدة في ذلك على إحتياجات الإقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.

ب- تحديد إحتياجات سوق العمل من أجل العمل على توفيرها.

ج-تحقيق التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.

د-تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية والحفاظ على 7 جامعات كبرى فقط.

هـ-تطوير نظام الخدمات الجامعية.

لكن بالرغم من هذا فقد شهدت هذه المرحلة إنفصال الجامعة عن المجتمع فقد استمرت في دورها المعرفي المتمثل في إخراج الأطر الجامعية ،لكن قطاع الإنتاج لم يستعمل هذه الكوادر ،كما فشلت في الوصول لإستقلالية الجامعة ، لهذا جاء مشروع إستقلالية الجامعة الذي بدأ طرحه عام 1989 وبدأ العمل به ابتداء من 1990.[2]

المرحلة الرابعة:1990-2000.

تميزت هذه الفترة بإصلاح الجامعة من ناحية الوسائل، المناهج، الأهداف، للتكيف مع الأوضاع السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية ،وتم إصدار القانون رقم 99-05 بتاريخ 4 أفريل 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي الذي يمثل نقطة تحول هامة في مسيرة التعليم الجامعي في الجزائر ويهدف إلى :[3]

أ- عمومية الجامعة واعتبارها ذات طابع علمية وثقافي وليست ذات طابع اداري.

ب- إعادة تنظيم الجامعات في شكل كليات وإنشاء مراكز جامعية أخرى.

ج- توفير وسائل الإتصال لرفع المستوى العلمي والثقافي للمتخرجين على صعيد كل المستويات.

---

[1]- غياث بوفلجة ، مرجع سابق ، ص 64-65.

[2]- لحسن بوعبد الله ، أحمد مقداد ، " تقويم العملية التكوينية- دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1998 ، ص9.

[3]- مرداسي حمزة ، مرجع سابق ، ص 73.

بالرغم من المحاولات التي قامت بها الجزائر للنهوض بالتعليم الجامعي إلا أنه ظل يعاني من إختلالات ونقائص إستدعت إصلاحات جديدة.

المرحلة الخامسة: من 2000- إلى يومنا هذا.

في ظل التغيرات العميقة التي شهدها العالم على كل المستويات الإقتصادية ،الإجتماعية، السياسية والثقافية أصبحت الجامعة الجزائرية غير قادرة على التلاءم معها ، الأمر الذي جعل اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة الجامعية تقوم بإصدار توصية لإصلاح التعليم العالي والذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002 ، ومن أهم المحاور التي تناولتها هذه التوصية هو إدراج وإعداد إصلاح شامل ، ويتمثل في إدراج نظام الهيكلة الجديدة ، نظام ل م د الذي شرع في تطبيقه مع بداية الموسم الدراسي 2004/2003 على مستوى 10 جامعات ثم بدأ تعميمه على الجامعات ككل[1]، وكان هذا وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-371 الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2004 ، وفي إطار مواصلة الإصلاحات التي باشرتها الجامعة الجزائرية لتكون في مصاف الجامعات العالمية قامت بإجراءات تكميلية تمثلت في الشروع في تطبيق نظام الجودة ، إذ بدأ الإهتمام بالجودة في الجامعة وفق القانون التوجيهي للتعليم العالي في 2008/02/13 الذي كرس لأول مرة إمكانية فتح مؤسسات تعليم خاصة ، وضرورة مراقبتها وتقييمها بإنشاء اللجنة الوطنية للتعليم (CNE) ، والتحضير لإنشاء لجان أخرى تهتم بالترخيص والإعتماد، وقد أسند لهذه اللجنة مهمة تقييم جميع وظائف مؤسسات التعليم العالي مقارنة بالأهداف المسطرة من قبلها لتحسين الجودة ، ووضع مجموعة من الشروط الواجب إحترامها من قبل هذه الجامعات ، وفي حالة عدم إحترامها يقوم وزير التعليم العالي بسحب الترخيص ، وقد تم وضع مجموعة من الخطوات لتطبيق الجودة نتعرف عليها فيما بعد ، بعد ذلك قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمية بتنظيم كل من المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 19و20 ماي 2008 الذي كان بعنوان: "الحوصلة المرحلية بعد أربع سنوات من تطبيق نظام ل م د" ، والندوة الدولية حول "ضمان

[1]- محمد بشير مناعي ، " محاضرات حول نظام lmd" ، أصداء جامعية نشرية إعلامية ، مصلحة الإعلام والتوجيه ، المركز الجامعي تبسة ، الجزائر، العدد 11 ، 2007 ، ص 22.

الجودة في التعليم العالي بين الواقع والمتطلبات" ، والذي شارك فيها إلى جانب أساتذة جامعيين ، خبراء من البنك الدولي اليونسكو، الإتحاد الأوروبي و البلدان المغاربية ، ثم بعد ذلك تأسيس لجنة وطنية لتنفيذ نظام الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي (CIAQES)[1]

La Commission d'Implémentation d'un systéme Assurance Qualité pour l'Enseignement supérieur en algérie

هذه اللجنة مكونة من خبراء وأعضاء هيئة تدريس وإطارات عليا في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، وقد تم تقسيم أنشطة اللجنة إلى ثلاث ندوات جهوية هي ، ندوة الشرق، الغرب ن والوسط الجزائر ، وتعمل وزارة التعليم العالي على تحليل وتوحيد أعمال الندوات الثلاث ، وتعتبر اللجنة الوطنية مكلفة بالتنسيق مع الوكالات والهيئات المعنية، [2]واصلت جهود الجامعة في إعطاء الأولوية لتحسين وتطوير جودة التعليم العالي ، وذلك بتكوين المسؤولين وخبراء التقييم على يد خبراء دوليين وزيارات للجامعات التي نجحت في هذا المجال ، وبتاريخ 26 جانفي 2014 أعلنت اللجنة عن إعداد مرجع للجودة يتناسب وخصوصيات مؤسسات التعليم العالي الجزائرية والسياق الوطني ، ويستند إلى نظام مرجع الجودة Aqi-Umed ويتكون من سبعة مجالات هي :[3]

مجال التكوين (23معيار)، مجال البحث (17معيار)، مجال الحوكمة(27 معيار)، مجال حياة الطلبة (15معيار)، الهياكل والبنى التحتية (17معيار)، التعاون الدولي (11معيار) العلاقات السوسيو إقتصادية (06 معايير) ، لقد سعت اللجنة الوطنية لضمان الجودة من خلال هذه المعايير إلى التأكد من أن الأهداف المنتظرة من الجامعة قد تم تحقيقها بشكل مقبول و يستجيب فعلا لمتطلبات الجودة و قد باشرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر بعملية تقييم إبتداءا من 2016 من خلال التقارير

[1]- رقاد صليحة ، مرجع سابق ، ص 180.

[2]- مبارك بوعلاق ، "مؤشر قياس الخدمة المقدمة للطلاب- دراسة مقارنة" ، الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي ، جامعة سكيكدة ، يومي 10-11 نوفمبر ، 2012 ، ص 80.

[3]- رقاد صليحة ، مرجع سابق ، ص 181-182.

المتعلقة بمدى الالتزامبالمعايير المعتمدة في المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي (أنظر الملحق رقم 05) .

لقد كان هذا الإصلاح توجه جديد سلكته الجامعة الجزائرية في ظل عالمية التعليم العالي لتجعل التفاعل مع محيطها الهدف الإستراتيجي الأول في وضع سياسات التعليم العالي.

2- مبادئ وأهداف التعليم الجامعي في الجزائر

إن مختلف السياسات التي اتخذتها الجامعة الجزائرية لإصلاح منظومتها لم تخرج عن نطاق المبادئ الرئيسية التالية :

2-1- ديمقراطية التعليم العالي: تمثلت في حق التسجيل بالجامعة بعيدا عن الطبقية ، وتطبيق مبدأ التوازن الجهوي ، وهذا أدى إلى وصول أعداد كبيرة من الطلبة إلى التعليم الجامعي ، كما أن الرغبة في التوسع في هذا المجال أدى إلى انتشار الجامعات والمعاهد الوطنية والمدارس العليا على كل التراب الوطني ، وتهدف الديمقراطية في التعليم العالي إلى:

أ- إتاحة الفرصة المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين دون النظر لمكانتهم الإجتماعية بل النظر لكفائتهم العلمية.

ب- ربط القطر الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات والمعاهد العليا.

ج-توفير الرعاية الإجتماعية والإقتصادية لأبناء طبقة المجتمع المتوسطة والفقيرة ، حتى يتمكنوا من الإستفادة من فرص التعليم الجامعي وتقديم الرعاية خاصة للمتفوقين منهم.[1]

2-2- جزأرة سلك التعليم العالي (الهياكل، المناهج، الإطارات): لقد إعتبرت الجامعة الجزائرية أن التكوين المكثف للمكونين الجزائريين من أولى إهتماماتها ، إذ لا يمكن لأي جامعة الإستمرار في غياب الإستقرار في الإعتماد على أبناءها ، خاصة أنها في المراحل الأولى للإستقلال كانت تعتمد على الإطارات الأجنبية، لذلك اعتبرت الجامعة الجزائرية أن مهمتها الأولى التخلص من التبعية الثقافية والتكنولوجية المضرة بالمجال الإقتصادي والإجتماعية والسياسي والإيد ولوجي، ومفهوم الجزأرة يعنى:[2]

---

[1]- رابح تركي ، "أصول التربية والتعليم العالي" ، مرجع سابق ، ص 158.

[2]- المرجع نفسه ، ص160.

أ- جزأرة الإطارات بإستمرار للإعتماد على أبناءها لتحقيق أهدافها.

ب-اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وتطلعاته بما يحقق التنمية الشاملة.

ج-لم تكن الجزأرة مرتبطة بالإطارات فحسب بل شملت أيضا تجديد الهياكل ، وتمثلت الهيكلة الجديدة في إلغاء نظام الشهادات والسنة التحضيرية وتوزيع الإختصاصات على فروع تجمها أقسام ،وتأسيس معاهد من مجموع تلك الأقسام التي كانت تضمها في السابق ، وبالنسبة للمناهج فقد أحدث الإصلاح تغير على الأساليب التقليدية واتجهوا إلى المراقبة المستمرة للمعارف ،وتدعيم حصص الأعمال التطبيقية والموجهة داخل كل وحدة واعتبار الوحدة الدراسية مجموعة مترابطة من المعارف والمهارات.

2-3- التعريب: كانت الجامعة الجزائرية تقتصر قبل الإصلاح على إستخدام لغة واحدة هي الفرنسية في الإختصاصات باستثناء الأداب العربية وبعض الإختصاصات في العلوم الإجتماعية ، ويرتكز التعريب على:

أ-تدريس العربية كلغة في الإختصاصات باعتبارها لغة ثقافتنا.

ب-عملت السلطات في الجزائر على تعريب أكبر عدد من التخصصات بحيث عربت العلوم الإجتماعية والإنسانية تعريبا كاملا ما عدى بعض التخصصات العلمية والتكنولوجية وكل هذا بهدف الحفاظ على الشخصية والهوية الجزائرية.

2-4- التوجه العلمي والتقني: لقد كانت المخططات التي وضعتها سياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية دافع في تعزيز التوجه العلمي والتقني لتكوين إطارات مؤهلة وبقدرات عالية لدفع الإقتصاد الوطني للتطور، فبتكوين طالب قادر على الربط بين الدراسة النظرية والعملية تخطو الجزائر خطوة مهمة نحو مسار التنمية.

إن هذه المبادئ كانت دائما تجسد في الأهداف التالية:[1]

أ- تكوين أكبر قدر ممكن من الإطارات لتلبية حاجات كل قطاعات التنمية بإستخدام أكثر الوسائل فعالية وملائمة لواقع البلاد وتطلعاته.

[1]- محمد العربي ولد خليفة ، مرجع سابق ، ص 208.

ب- أن يصبح التكوين واحد من الإستثمارات الأساسية السريعة المردود في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وبأقل تكلفة ممكنة.

ج- التنسيق بين الحاجات الضرورية للبلاد وتكوين الإطارات القادرة على الإتقان في العمل ، والتطور في المعارف بإستمرار.

د- تنمية الروح العلمية ونشر الدراسات ونتائج البحوث.

-هـ- العمل على دراسة المشكلات الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع وإيجاد الحلول لها.

و- العمل على تطوير مختلف الأنشطة داخل الجامعة لتكون نسق مفتوح على بيئتها.

إن مجموع هذه الأهداف يعبر عن الفلسفة التعليمية للجامعة الجزائرية والذي يجب أن تكون واضحة المعالم ومحددة تحديدا دقيقا ،فلا بد أن تكون مشتقة من مطالب وحاجات المجتمع الذي توجد فيه ومواكبة متغيرات العصر.

ويظهر الإختلال بين هذه الأهداف من خلال ما تنتجه هذه الجامعات من مخرجات غير قادرة على الوفاء بمتطلبات التنمية، لذلك فتحقيق تلك الأهداف يتطلب منها إعطاء أولوية للدور الأكاديمي وهو الأساس في تطوير المعرفة والعناية بالبحث المجسد لمتطلبات البيئة ، فالجامعة مؤسسة مستقلة لا يجب أن تخضع لضغوطات سياسية واتجاهات ظرفية ، بل هي جزء من بيئة تتحرك ضمنها وتخضع لمتغيراتها وأحداثها التي يجب ألا تخرج عن نطاقها.

3- تحديات التعليم الجامعي في الجزائر

أمام التغيرات والتطورات العالمية المستجدة أصبحت هناك ضرورة لأن تكون الجامعة نسق مفتوح على كل قطاعات المجتمع ، فكل دولة لا تطور من تعليمها العالي لا يمكن أن تستمر ، وهنا وجدت الجامعة الجزائرية نفسها أمام تحديات عالمية يجب أن تستجيب لمقتضياتها ، لذلك كان لابد عليها تدارك الوضع وإصلاح الإختلالات والدفع بالجامعة لأن تتلاءم تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي ، ويمكن إجمال الإختلالات التي كانت تعاني منها الجامعة الجزائرية فيما يلي:

أ-إعتماد الجامعة على نظام توجيه مركزي ونمط إنتقال سنوي يفتقر إلى المرونة ، بالإضافة إلى نقل نظام التقييم والتطبيق الفعلي للبرامج المقررة وعدم تنسيق الكثير من التخصصات المفتوحة في الجامعة.[1]

ب-مشكلة التمويل: بالرغم من أن الجزائر تعد من أكثر الدول إنفاقا على التعليم العالي إلا أنها تعاني من مشاكل في التمويل ، وهذا بسبب عدم تنوع المصادر في تنامي الطلب الإجتماعي عليه.

ج-الإرتفاع المتزايد في أعداد الملتحقين بالجامعة ، هذا خلق مشكل في الهياكل القاعدية والبناءات والتجهيزات فأصبحت الجامعة مطالبة بالتوسع في هياكلها القاعدية لإستيعاب القدر الهائل من الطلبة فقد بلغ عام 2001 552.804 طالب مسجل في التدرج ، بعدما كان عام 2000 446.084 طالب مسجل وعام 1990 181.350[2]

د-نقص في التأطير مقارنة بتزايد عدد الطلبة حيث بلغ عدد الأساتذة عام 2000 17460 أستاذ ، بعدما كان عددهم عام 1990 14536 أستاذ و 6175 أستاذ عام 1980 .

ومن خلال تلك الإختلالات يتضح أن الجامعة الجزائرية عانت من ضعف مشاركتها في العملية التنموية العامة أو التكيف مع ظروفها ، وكذلك مردوديتها الداخلية المتمثلة في عدم بلوغ الأساتذة المستوى الرفيع من التحضر ، وهذا رغم المراجعة والدراسة المتواصلة للمناهج والطرق التدريسية ، والمصادر المعتمدة والهيكلة الإدارية[3] والمؤكد أن بعد الجامعة على واقعها الإجتماعي والثقافي والتاريخي والحضاري راجع لتقيدها بالثقافة الغربية وما تفرضة عليها من تطور مفاهيمي ومعرفي ونفسي وثقافي واجتماعي، وهذا يجعلها إيديولوجيا خاضعة للدول المتقدمة.[4]

إن التعليم الجامعي في الجزائر وجد نفسه أمام تحولات عالمية عميقة على الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسيةو الثقافية ، والتي تقتضي أن يكون لها دور ديناميكي متجدد أساسه إمتلاك المعرفة

---

[1]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، "ملف إصلاح التعليم العالي" ، الجزائر ، 2004 ، ص 4-5.

[2]- أيمن يوسف ، مرجع سابق ، ص 490.

[3]- الطاهر أجغيم ، " التربية والتعليم في العالم الثالث بين تحديات الواقع وتوقعات المستقبل" ، مجلة الباحث الإجتماعي، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد2 ، 1999 ، ص 137.

[4]- حسين خريف ، " لغة العقل ولغة العنف" ، مجلة بريد الجامعة ، دار الهدى ، الجزائر، العدد 19 ، 2003 ، ص 03.

والتحكم في التكنولوجيا التي تعتبر الفضاء الأنسب للإكتساب والإنتاج والتطوير، والذي لا يمكن أن نجده إلى في الجامعة باعتبارها المسؤولة على تكوين وتعليم وتهيئة الفرد ومساعدته في اكتشاف ذاته عن طريق استخراج كل الطاقات الكامنة داخله ، والتي من شأنها أن تجعله قادرا على صنع النجاح بالإبداع والإبتكار في المجالات التي تحقق طموحاته وتلبي احتياجاته وهو الإستثمار الحقيقي التي تسعى لتحقيقه إقتصاديات العالم اليوم.

أمام هذه التحديات وجدت الجزائر نفسها أمام رهان كبير، وهي تطوير مؤسساتها التعليمية والبحث العلمي لتكون متكاملة الأهداف في إقامة جمهور ناقد من الأفراد مؤهل ،ومثقف ، قادر على تحقيق تنمية حقيقية داخلية ودائمة ، وهذا لن يكون إلا بالإصلاح الذي من المفروض أن ينطلق من الإيجابيات الموجودة ليشجعها ، ويحتوي السلبيات لمعالجتها في إطار تناول العوامل الداخلية والخارجية عند تشخيص المرض لوضع الدواء المناسب[1] ،وهو مخطط الإصلاح التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002 ، فقد وضعت من خلاله وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013 والتي محاورها تطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي تمثل في نظام ل م د Lmd وهو عبارة عن هيكلة تستجيب للمعايير الدولية لجودة التعليم العالي التي فرضتها المتطلبات الجديدة الداعية لتحسين نوعية التعليم الجامعي.

رابعا: استجابة التعليم الجامعي في الجزائر لمعايير الجودة العلمية

1- نظام ل م د معيار لجودة التعليم الجامعي في الجزائر.

1-1- مراحل ظهور نظام ل م د [2]: إن نظام ل م د هو مراجعة للتعليم العالي تسعى لتطبيقه الدول الحريصة على نموها الإقتصادي ، تعود بداية تطبيقه لندوة السربون عام 1998 حيث تم المصادقة عليه من طرف 4دول أوروبية هي ، فرنسا، ألمانيا ، إيطاليا ، المملكة المتحدة البريطانية ، كان هدفه

[1]- محمد بوعشة ، "أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي- بين الضياع وأمل المستقبل-" ، دار الجيل ، لبنان ، ط1 ، 2000 ، ص 95.

[2]- عبد الكريم حرز الله ، كمال بدري ، " نظام ل م د ليسانس، ماستر، دكتوراه "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 2008 ، ص21 .

وضوح ومقروئية الشهادة المحضرة داخليا وخارجيا ليتم توقيع 29 دولة أوروبية على هذا المشروع في ظل تحقيق الأهداف التالية:

أ-**الحركية:** تسهيل إدماج المتكونين وحركيتهم في سوق العمل الأوروبي.

ب- الليونة: تسهيل عملية العودة لمواصلة الدراسة والإعتراف بفترات الدراسة .

ج-السيولة:إدخال سيولة لفروع التعليم العالي وتشجيع الشراكة بين الجامعات.

د-المقروئية: رفع مستوى المقروئية للشهادات الأوروبية وإيصالها للمستوى العالمي بعد ذلك تم عقد ندوة بولون في جوان 1999 بمشاركة اللجنة الأوروبية وإتحاد الجامعات ودول أخرى، حيث تم عرض للأهداف المرجوة من ندوة السربون وتمحورت في (نظام الرتب، نظام الطورين، نظام تجميع وتحويل الأرصدة، الحركية، ميكانيزم التقييم، البعد الأوروبي) ، ليتم التأكيد على هذه الأهداف من خلال ندوة براغ عام 2001 ،وفي ندوة برلين 2009 قرر المشاركون تعجيل الإقتراح بتحديد الأهداف على المدى القصير ، وعليه إبتداء من 2005 يطلب من جميع الدول الممضية على المشروع تبني نظام الطورين وبدأ الإصلاح في طور الدكتوراه،تم تقييم نصف المسلك وتحديد الأهداف المرجوة إلى غاية 2010 ، وذلك في ندوة بارغن في النرويج في ماي 2005.

1-2- مبادئ ومميزات نظام LMD

أ-**يتميز هذا النظام بالرتب الثلاثة للأطوار**: الليسانس (6سداسيات و 180 رصيد)، الماستر (4سداسيات و120رصيد)، الدكتوراه (6سداسيات على الأقل 3سنوات) والشكل التالي يوضح هذه الرتب والأرصدة.

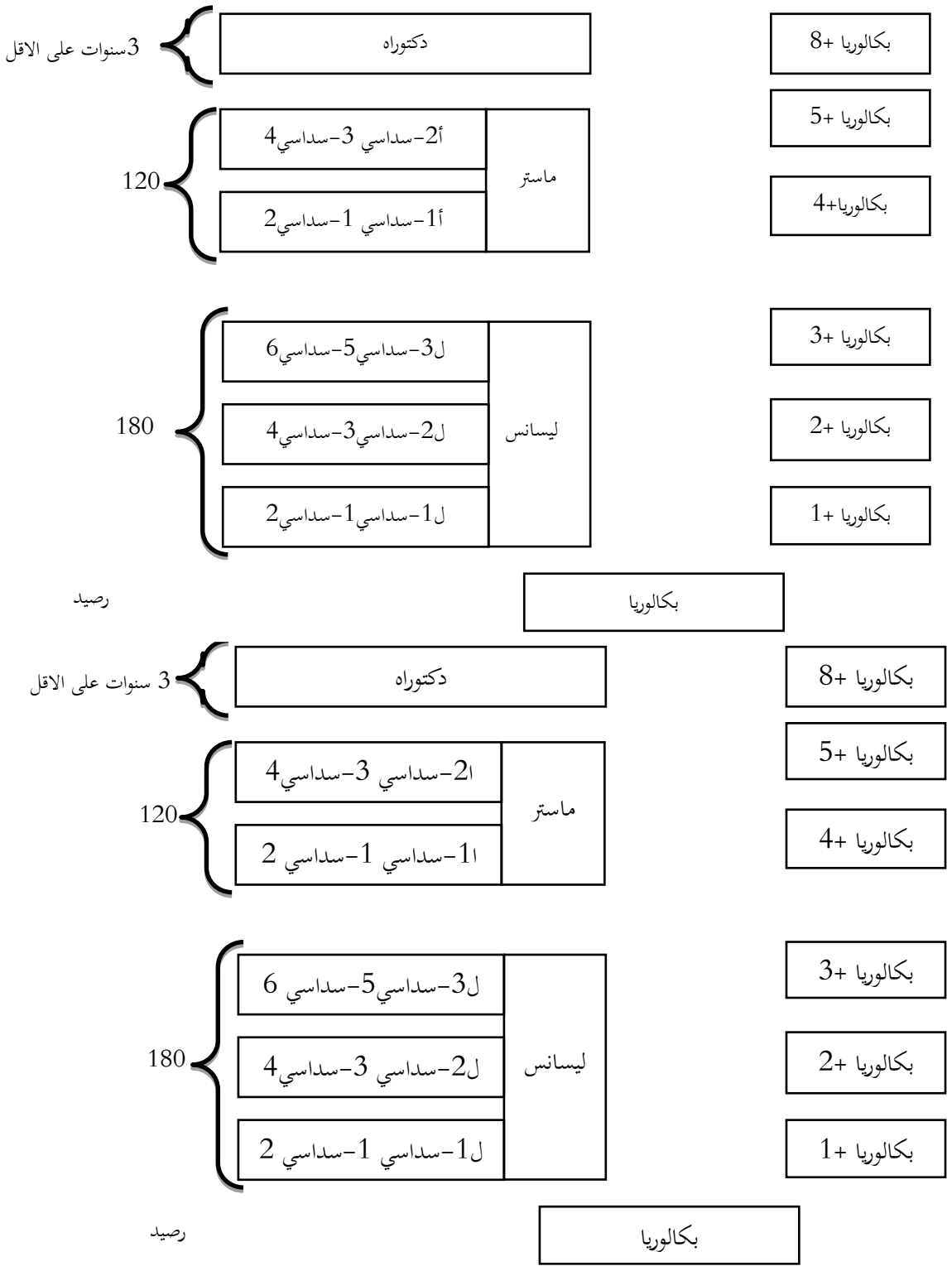

الشكل رقم 07: يوضح تسلسل الشهادات في نظام LMD

المصدر: le système lmd conférence débat sur le système lmd université, Annaba, Algérie, 02-04-2008

ب-مجالات التكوين: العرض الجديد للتكوينات منظم داخل مجالات كبيرة ، والمجال عبارة عن تخصصات عدة على شكل مجموعة منسجمة من ناحية المنافذ المهنية التي تؤدي إليها على سبيل المثال:العلوم الإجتماعية والإنسانية، العلوم الإقتصادية والمالية والتسير.

ج-التعليم: ينظم التعليم في سداسيات ووحدات تعليم (أساسية، استكشافية أفقية) والتصديق على المعارف يكون في نهاية كل سداسي[1].

د-المسالك(المسارات): مجموع الوحدات منظمة بطريقة منطقية يقترح على الطالب من أجل الدخول في الإختصاص المختار وهناك ،المسلك النموذجي والمسلك الفردي.

هـ-الأرصدة: وحدة قياس للمواد التعليمية المحصل عليها ويحدد حسب عمل الطالب وهو قابل للإحتفاظ والتحويل وتحدد قيمة الشهادات على شكل أرصدة.[2]

و-التدرج التقييم: التدرج في الدراسة يكون خاصا بكل جامعة كما يمكن أن يكون محددا بنصوص قانونية وزارية والدراسة منظمة في وحدات تتكون من مواد ومعاملات وأرصدة ، ليصادق الطالب على وحدة التعليم يجب أن يتحصل على معدل 10 على 20 بالتعويض بين جميع وحدات تعليم السداسي.

ز-طرق التسير: نجاح نظام ل م د مرتبط بالمراقبة المستمرة ومتابعة الشهادات ، للعمل على التقييم الذاتي للجامعة والتقييم الوطني، تقييم الأساتذة، ملحق توضحي للشهادة، العمل توفير الوسائل وتسليط نمط التسيير الإداري، ضرورة وجود الفرق البيداغوجية وفرق التكوين، ضرورة المرافقة والإرشاد للطالب.

يمكن اجمال المبادئ السابقة في ثلاث نقاط مهمة هي:[3]

-**الرسملة:capitalisation:** الوحدات المكتسبة لا تعاد وإن تم التحويل إلى مؤسسة أخرى

---

[1]- جامعة منتوري قسنطينة ، " ندوة حول النظام lmd " ، مستخرج من الموقع: http://www,najak-educ/arabic

[2]- منشورات جامعية ، " نظام lmd " ، مجلة العلوم عنابة- الجزائر- العدد 16، 2004، ص 39-40.

[3]- منشورات جامعية ، "اصلاح التعليم العالي lmd " أهمية تقييم المرحلة" ، مجلة رسالة الجامعة ، عنابة ، الجزائر، العدد18، 2008 ، ص 1-2.

-**الحركية: mobilité**: تمكن الطالب من تحويل ملفه البيداغوجي والتسجيل في أي جامعة جزائرية.

-**الوضوحية.lisibité**: سهولة تكافؤ شهادة "ل م د" في إطار التشغيل.

إن هذا النموذج الجديد للتعليم العالي يعطي رؤية جديدة للعملية التعليمية ، بحيث تصبح ركائزها هي تحقيق الأهداف التالية:

ح-إستقلالية الجامعة بفضل التسيير الجيد لهياكلها.

ط-تطوير مشروع الجامعة ليضم الإحتياجات المحلية والجهوية على المستوى الإقتصادي والعلمي والإجتماعي والثقافي.

ي-تعبئة كل عناصر العملية التعليمية وتعاونها لإنجاح هذه العملية والوصول للجودة ، وذلك من خلال تقييم مستمر للبرامج ومرافقة مستمرة للطالب طيلة مساره التكويني.

ك-تحويل نسق الجامعة إلى نسق مفتوح يتسم بالحيوية والعصرنة.

ل-تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية.

م-وضع الجامعة استراتجيتها ضمن خطط الدولة التنموية.

2- متطلبات وآليات تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزائر

إن صياغة نماذج الجودة وتحديد معايير تطبيقها في الجامعة الجزائرية لم يكن إلا من أجل صياغة نموذج متكامل وقابل للتطبيق في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ، وحتى تنجح الجامعة في تغيير النموذج يجب أن تتوفر على مجموعة من المتطلبات وهي:

2-1- القيادة الإدارية:[1] عندما نتحدث عن الإدارة فإننا نتحدث عن مجموعة من الميزات التي يجب أن تتوفر في الهيكل الإداري للجامعة وهي:

أ-تحديد أهداف رسالة الجامعة والتي يجب الإلتزام بها من أجل الوصول إلى فعالية الوظائف.

[1]- غربي صباح وقاسمي شوقي ، " تطبيق الجودة في قطاع التعليم العالي" ، الملتقى البيداغوجي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، - المبررات والمتطلبات- خلية ضمان الجودة في التعليم العالي ، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2008 .

ب–تطبيق إدارة الجودة في جميع الخدمات والنشاطات التي تقدمها الجامعة.

ج–تشجيع العاملين بهدف إكتشاف قدراتهم واستثمارها في خدمة العملية التعليمية.

د–ضرورة مشاركة الخبراء والمختصين في وضع سياسات وخطط الجامعة.

هـ–العمل على دعم مختلف مبادئ التعاون والإخلاص في العمل للشعور بالإنتماء لهذه المؤسسة.

و–الإلتزام بالتطوير المستمر والرقابة والجودة.

ز–تنمية قدرات القيادة لتعزيز القدرة على إتخاذ القرارات.

ح–تنمية كفاءات الإتصال والتفاوض وحل المشكلات في الجامعة.

ط–القدرة على بناء شراكة فعالة مع البيئة الخارجية وخاصة المستفيدين من المخرجات الجامعية.

2–2– الهيئة التدريسية: حتى نصل إلى جودة العملية التعليمية في الجامعة يجب أن يكون الأستاذ متميز في أدواره وميزاته ، وأهم الخصائص الواجب توفرها في الأستاذ الجامعي نذكر ما يلي:

أ–سعة الإطلاع والمعرفة واستمرارية التعلم والبحث عن الجديد.

ب–وضع قواعد للتعامل مع الطلبة ومعرفة ما يحتاجونه حاضرا وفي المستقبل ، والتوقع بما يمكن القيام به من خلال التعرف عن مهاراتهم.

ج–مساعدة الطلبة على تقدير ذاتهم والتمتع بالمرونة في التعامل معهم.

د–إمتلاك القدرة على التنويع في الأساليب والأنشطة المقدمة للطلبة.

هـ–إعادة النظر في برنامج إعداد الأساتذة بما يتناسب ومعايير الجودة العالمية في ضوء الإتجاهات الحديثة.

من خلال هذه الخصائص يتضح أن الأستاذ يجب أن تتغير وظائفه التعليمية لتحول إلى وظائف وأدوار في ضوء الجودة والشكل التالي يوضح ذلك:

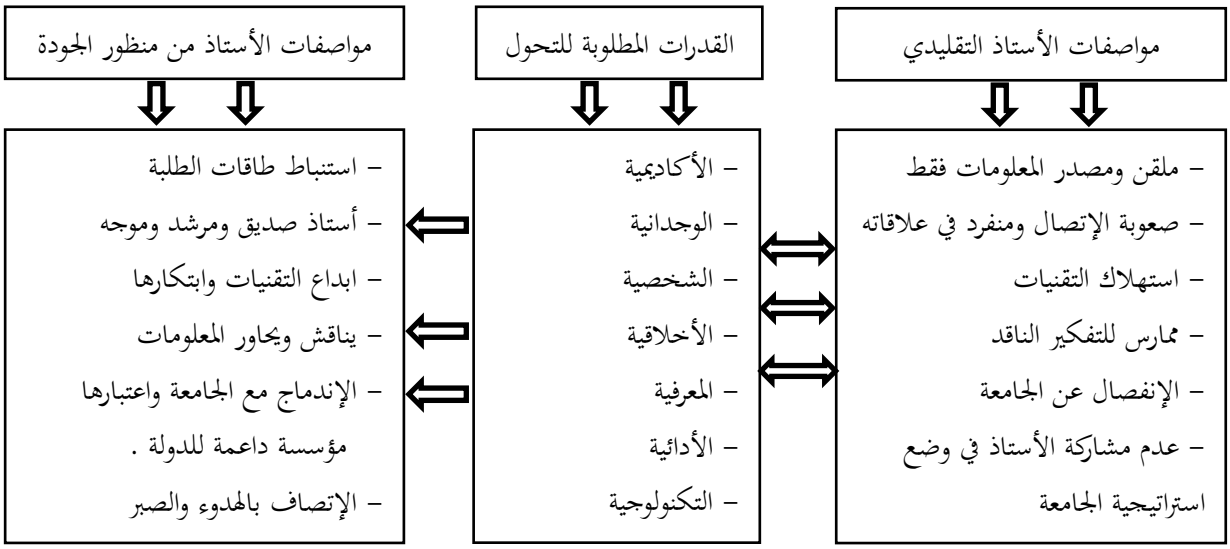

شكل رقم8 : يوضح تحول أدوار الأستاذ في ضوء إدارة الجودة.

المصدر من إنجاز الباحثة

2-3- الطلاب: إذا أردنا تحويل الطالب الذي تعود على الحفظ والتلقين إلى طالب يبدع ويبتكر فلابد أن يكون يتوفر على المهارات التالية:

أ-امتلاك العقل الناقد والمشاركة في النقاشات النقدية الذاتية وبناء شخصيته وسلامتها.

ب-الإهتمام بالطلبة المتفوقين لتشجيعهم على بدل المزيد.

ج-اكتساب الطالب مهارات فنية وتقنية تجعله يستجيب للتقنيات الحديثة ويستخدمها بكل مهارة.

د-ضرورة أن يشعر الطالب بالحرية في إبداء أرائه وهذا يجعله يطرح أفكارا جديدة قائمة على الحوار والنقاش.

هـ-يتقن اللغات الأجنبية ويوظفها في معارفه.

و-التمتع بالأخلاق الحسنة والإلتزام بالمبادئ التوجيهية للجامعة.

ز-ضرورة إبتعاد الطالب عن الحفظ فقط بل يجب أن يبحث عن المعلومة ولا ينتظر أن يتلقاه فقط.

2-4- البرامج الدراسية: إن جودة البرامج الدراسية تتحقق من خلال ما يلي:

أ-ضرورة أن يكون محتوى البرامج شامل وعميق ويستجيب للمتغيرات المحلية والعالمية.

ب-ضرورة الإهتمام بتحديث خطط الدراسة وأن تكون البرامج قادرة على خلق اتجاهات ومهارات تعد ضرورية للطالب.

ج-يجب أن تتسم البرامج بالصدق والدلالة والإرتباط بإهتمامات الأستاذ وقدراته.

د-أن تتميز المناهج الدارسية بوحدة المعرفة العلمية والعقلية والوجدانية.

هـ-ضرورة الحد من التخصصات ذات المحتوى الهامشي.

و-إدخال المكون البحثي في مختلف المقاييس.

ز-أن تكون البرامج مواكبة لمتطلبات سوق العمل، بحيث تعمل عى إكتساب مهارات التعامل مع الواقع العملي.

ح-إستخدام الوسائط المتعددة.

2-5- البحث العلمي: يعد التميز في البحث العلمي من أهم متطلبات تحقيق جودة العملية التعليمية فلم يعد البحث العلمي مجرد تراكمات معرفية بل أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال قدرته على حل العديد من المشاكل الإقتصادية والتعليمية والإجتماعية وغيرها وفق أسس علمية صحيحة، لذلك يجب توفر بيئة تدعم وتحافظ على التميز والإبداع ، بهدف تشجيع حركة البحث العلمي والنهوض به وأهم ما يجب توفره في بيئة البحث العلمي:

أ-ضرورة رفع مستوى المهارات البحثية للأساتذة من خلال عقد الدورات المتخصصة في مناهج البحوث.

ب-ضرورة تنمية مهارات جمع المعلومات والإستكشاف والتحليل والإستدلال والإستنباط وحل المشكلات.

ج-يجب أن يتمتع الباحث بتفكير ناقد و إبداعي مطلع على كل جديد.

د-ضرورة الإستفادة من البحوث التطبيقية ونتائجها في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل المجتمع.

هـ-ضرورة تقديم الدعم والتحفيز للعلماء والباحثين من أجل المشاركة في الملتقيات الدولية ، والإتصال مع غيرهم في مجال تخصصهم وإهتماماتهم ، مما يؤدي إلى رفع المستوى المعرفي والمهني المناسب .

و- ضرورة تشجيع النشر في المجلات والدوريات ذات السمعة العالمية ، والنشر الإلكتروني.

ز-الإهتمام بتمويل المشاريع البحثية والمتميزة لتثمينها فهي مستقبل الجامعة.

2-6- أساليب التقييم: يجب دائما البحث عن آليات تقييم جديدة تحقق جودة الجامعة الجزائرية منها :

أ-أساليب تقييم الطلبة: هناك أساليب عديدة لتقييم أداء الطلبة ولكن الأكثر إستخداما هي تلك المبنية على تقييم الإختبارات التحصيلية سواء فصلية أو غير ذلك، لذلك يجب دائما العمل على تطوير نظام الإمتحانات ويجب أن يكون محتوى الإمتحانات على أساس مناقشة المعلومة وليس حفظ المعلومة ،ومن أهم ميزات هذه الإمتحانات أن تكون موضوعية، شاملة ، تعمل على تزويد الطالب وأصحاب القرار بالتغذية الرجعية عن مستوى تحصيل الطلبة.

ب- أساليب تقييم الأساتذة: يكون تقييم الأساتذة من خلال الإهتمام بالنقاط التالية :

ب-1-مدى كفاية عدد أعضاء هيئة التدريس للإحتياجات الفعلية على مستوى القسم العلمي.

ب-2-مدى توفر المؤهلات والخبرات العلمية والمهنية لجميع الأعضاء وفقا للتخصص والمركز الوظيفي.

ب-3-مدى ملاءمة الأعباء التدريسية وغيرها لعضو هيئة التدريس لمتطلبات الأداء الفعال.

ب-4-مدى تخصيص أعضاء هيئة التدريس الوقت الكافي لأداء مهامهم في الجامعة.

ب-5-متابعة أكاديمية للأستاذ مع تقديم حوافز لإجراء البحوث وتقييمها وفق نظام عادل.

ج- لتنجح الجامعة الجزائرية في تقييم أدائها الجامعي يجب أن تعتمد على عدة مستويات للتقيم وهي :

ج-1-تقييم على مستوى الكلية: أي تقييم الأداء الأكاديمي والتعليمي على كافة مستويات القسم، أعضاء هيئة التدريس، البرامج، المكتبات والمباني والوسائل ، خدمات الطلاب، النشاط البحثي.

ج-2-تقييم على مستوى الجامعة: تجمع فيه أداء الكليات.

ج-3-إنشاء وحدة متابعة تقويم الأداء وضمان الجودة : بكل كلية تختص بمتابعة توفير البيانات والمعلومات المطلوبة وتسليمها إلى مركز تقويم الأداء وضمان الجودة الشاملة بالجامعة ،كما تتولى في

نفس الوقت وبالتنسيق مع المركز تطبيق كل الخطوات والإجراءات التي تؤدي إلى رفع مستوى الأداء المؤسسي والأكاديمي وبالكيفية التي تضمن مستقبلا ، تأهيل الكلية لمرحلة الجودة والإعتماد.

2-7- تمويل وتجهيز الجامعة : عندما نتحدث عن تمويل وتجهيز الجامعة فإننا نتحدث عن الإمكانات المادية والمعنوية بحيث يجب أن تتوفر الجامعة على:

أ-توسيع وتطوير الإمكانيات المادية من مباني ومكتبات ومختبرات ، ليكون قادرا على إستيعاب عدد الطلاب وضرورة وجود مراقبة وصيانة للآلات والأجهزة المتوفرة في المخابر والأقسام ، لتكون مطابقة للمواصفات المتعارف عليها.

ب-مراجعة كيفية احتساب العبء التدريسي والإشراف على مشاريع التخرج والرسائل الجامعية ، مع ضرورة وضع أسس للحد من الإنفاق على المواد المستهلكة لغايات التدريس والبحث العلمي والأنشطة الإدارية والطلابية.[1]

ج-الإهتمام بالنشاطات التي من شأنها جلب مزيد من التمويل للجامعة ، سواءًا ما تعلق بالنشاطات داخل الجامعة أو بتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لتنويع مصادر التمويل.

د-ضرورة توفير المرافق التي من شأنها أن تكون متنفسا للأستاذ أو الطالب (قاعات ومكاتب الإشراف، قاعات رياضة)

3- مراحل تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزائر:

إعتمد تطبيق الجودة في التعليم الجامعي الجزائري على الخطوات التالية[2] :

3-1- المرحلة الأولى: يتم في هذه المرحلة التمهيد لتطبيق الجودة في النظام التعليمي الجامعي ، من خلال الترويج لمبدأ إدارة الجودة وإتخاذ قرار تطبيقها.

3-2- المرحلة الثانية: يبدأ التحضير لتطبيق الجودة من خلال إجراء تقويم لمستوى الجودة الحالية للوقوف على الجوانب السلبية والإنطلاق منها من خلال صياغة رسالة الجامعة برؤية مبنية على

[1]- غربي صباح وقاسمي شوقي ، مرجع سابق .

[2]- سعيدة بوسعدة ، "متطلبات الإستفادة من إدارة الجودة في تفعيل أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية" ، ملتقى وطني إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة ، جامعة سعيدة ، الجزائر، 2010.

تكوين ثقافة الجودة، كما يتم إعداد وتدريب المشاركين في عملية تنفيذ الجودة ، وتزويدهم بالأساليب والأدوات الضرورية مع الإستعانة بالإستشاريين لمساندة ودعم الخبراء الداخلين للمؤسسة.

3-3- المرحلة الثالثة: البدء بالتنفيذ من خلال: تشكيل فرق العمل وتحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم وتشكيل هيئة خاصة بالإشراف على عملية التنفيذ وتنظيمها وفق مقاييس ومؤشرات الجودة ، تقوم أيضا الجامعة بتحديد مصادر التمويل اللازمة ، وتوفير نظام معلومات دقيق وفعال من خلال التدريب المستمر للفرق الجديدة ،ومنح المكافآت والتقدير مقابل تحسين الجودة.

3-3-المرحلة الرابعة: شمولية وإستمرارية المتابعة وتقويم البرنامج وقياس مستوى الأداء للقيام بالتعديلات المناسبة في الوقت المناسب.

4- واقع تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزائر

لقد سعت الجامعة الجزائرية إلى توفير متطلبات الجودة لتحقيق التطور في البنية المعرفية والبحثية لموردها البشري لكن بالرغم من الجهود المبذولة إلا أنها واجهت صعوبات كان من الصعب التغلب عليها ، ويمكن تحديد أهم العراقيل التي وجهت التعليم الجامعي في الجزائر فيما يلي:

أ-المركزية في اتخاذ القرارات الذي يحد من الحريات في التخطيط ، وبالتالي تزداد التعقيدات الإدارية التي تضعف العمل وأدائه.

ب-الإرث الثقافي والإجتماعي الذي يرفض تقبل ما هو جديد ومتطور.

ج-عدم مشاركة عناصر العملية التعليمية في وضع استراتيجية وسياسة التعليم وفق ما تقتضيه مؤشرات الجودة.

د-ضعف نظام الحوافز وقلة الدافعية لدى الطلاب والأساتذة والعاملين.

هـ-إن نظام المعلومات في الجامعة ضعيف فلا يقدم البيانات اللازمة للطلاب عن السوق ، ولا توجد شراكة مع القطاعات الإقتصادية.

و-غياب نظام تكوين وتدريب فعال في مجال الجودة.

ز-ضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة في المجال التعليمي والقادرة على تحمل المسؤولية.

ح–ضعف التمويل مقارنة بما تحتاجه الجامعة على صعيد كل المستويات.

ط–ضعف الأنماط القيادية لدى المدراء والإداريين أصحاب القرار.

ي–عدم إشراك المجتمع المحلي في إتخاذ القرارات وهذا يدل على ضعف العلاقة بين الجامعة والمجتمع.

ك–ضعف وقدم التشريعات وعدم إستيعابها للجديد أدى إلى ثقل المعاملات الإدارية.

ل–ضعف أنظمة تقويم أداء الجامعة في ظل غياب هيئات خاصة بمتابعة ومراقبة الجودة.

م–بقاء معايير الجودة مجرد شعارات تقولها الندوات والمؤتمرات دون تحقيق رؤية ناضجة عن المشاكل الفعلية التي تعاني منها الجامعة.

مجمل معوقات تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية كانت عبارة عن تحديات داخلية وخارجية ، فالأولى تتمثل في فلسفة التعليم وأهدافه ، التنظيمات الإدارية والتعليمية، سياسة الإلتحاق والقبول، تمويل المناهج وطرق التعليم، الدراسات العليا والبحث العلمي، كفاءة وظائف الجامعة، أما الثانية فهي المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتكنولوجيا المتسارعة التي فرضها النظام الدولي الجديد.

بالرغم من هذه العراقيل إلا أننا لا ننكر أن الجامعة الجزائرية قد بذلت مجهودات كبيرة في سبيل توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق الجودة ، ومن أهم المؤشرات الإيجابية التي تعبر عن هذه الخطوة هي توسيع شبكة المؤسسات الجامعية مع الإرتفاع المتزايد لعدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ، إضافة إلى إنفتاح آفاق واسعة أمام شراكة الجامعة مع المؤسسات الإقتصادية وجعل نشاط الباحثين والأساتذة يكون أكثر استثمارا ، مع المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والدولية ودعمها ماديا ومعنويا، التطور في مجال المكتبات والقاعات المعلوماتية المزودة بأجهزة كمبيوتر حديثة، إنشاء هيئات وطنية وأكاديمية تعمل على مراقبة ضمان الجودة، وسوف نقوم بعرض بعض الحقائق والمعلومات من موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لنبين واقع الجامعة الجزائرية ونعطي صورة واضحة عن المجهودات المبذولة في سبيل تحقيق جودة الخرجين.

أصبحت الشبكة الجامعية قوامها 107 مؤسسة في سنة 2015 (48جامعة + جامعة التكوين المتواصل، 20 مدارس وطنية عليا، 12 مدارس تحضيرية، 11 مدارس عليا للأساتذة، 10 مراكز جامعية، 5 ملحقات جامعية، تضم أكثر من 1.500.000 طالب وأكثر من 54000 أستاذ.[1]

كان إصلاح نظام ل م د كمواجهة لتحدي حركية عولمة نظام التكوين الجامعي من أجل وضع نظامها التعليمي وفق المعايير الدولية من جهة ، ومن أجل إيجاد تناغم ما بين الجامعة والمحيط الإجتماعي والإقتصادي، تخرجت أول دفعة ليسانس عام 2007، أول دفعة للماستر عام 2009، أول دفعة طور الدكتواه سنة 2012.

سعت الجامعة الجزائرية أيضا إلى استراتيجية لبروز نظام تكوين عالي المستوى من أجل تطوير أقطاب الإمتياز وتمثلت في :[2] فروع جامعية ذات تسجيل وطني ، فتح معاهد للتكنولوجيا ، ما ستر ذو مسار مدمج ليسانس.

4-1- فروع جامعية ذات تسجيل وطني

أ-ليسانس وماستر ذات تسجيل وطني على مستوى الجامعات.

ب-شروط بيداغوجية وتأطير خاص ووسائل مادية معتبرة.

ج-تكوين في الميادين ذات قدرة تشغيلية كبيرة.

د-قطاعات إجتماعية وإقتصادية منخرطة بقوة.

(من بين الفروع نجد: علم الأثار، فلاحة ، الغابات، البيوتكنولوجيا ، هندسة بيوطبية ، مناجم ، طيران إلكترونيك، محروقات ...الخ).

4-2-معاهد التكنولوجيا

أ-ليسانس مهنية.

ب- تكوين أكاديمي و 60% تكوين في الوسط الصناعي.

[1] _ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين" التعليم العالي في الجزائر " ، مستخرج من موقع : http://www.mesrs.com

ج-تكوين في مختلف الميادين.

د-تغطية إحتياجات قطاعات الخدمات وقطاعات إنتاجية.

هـ-شبكة وطنية لمعاهد التكنولوجيا ، وتعاون دولي مع معاهد التكنولوجيا الأوروبية ،**أول معهد تكنولوجي مفتوح بجامعة ورقلة سبتمبر 2014 يضم :**

هـ-1-ليسانس مهنية في: "نظافة ، أمن وبيئة".

هـ-2-ليسانس مهنية في: "تسيير الموارد البشرية".

هـ-3-ليسانس مهنية في: "محاسبة ومالية".

بعد ذلك تم إنشاء معهد للتكنولوجيا في السنة الجامعية 2015-2016 بجامعة أم البواقي يضم :

هـ-4-ليسانس مهنية في: "قياسات فيزيائية".

هـ-5-ليسانس مهنية في:" تسيير الموارد البشرية".

هـ-6-ليسانس مهينية في: "محاسبة ومالية".

معهد للتكنولوجيا بجامعة البويرة يضم :

هـ-7-ليسانس مهنية في: "هندسة الطرائق".

هـ-8-ليسانس مهنية في: " هندسة التشكيل".

هـ-9-ليسانس مهنية في :"هندسة الري".

4-3- طورت الجامعة الجزائرية من تخصصات الماستر وأدرجت ثلاث شركاء أساسيين :،الجامعة ، مخابر البحث العلمي ، قطاع إجتماعي وإقتصادي منخرط بقوة ، والتخصصات الرائدة هي :

ج-1-هندسة بيتروكيميائية (جامعة سكيكدة).

ج-2-هندسة الطرائق الصيدلانية (جامعة المدية).

ج-3-صناعة ميكانيكية (جامعة قسنطينة1).

ج-4-دفع الطائرة (جامعة البلدية1).

ج-5-صناعات إلكترونية (جامعة برج بوعريريج).

ج-6-هندسة المبلورات (جامعة سطيف1).

ج-7-تم فتح ماستر في التعاون الدولي في معهد علوم المياه والطاقة بجامعة الوحدة الإفريقية التي تضم:

-**شريك جزائري:** "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان".

-**شريك إفريقي:** "معهد جامعة الوحدة الإفريقية للعلوم الأساسية والتكنولوجيا والإبداع بجامعة جوموكينيا للزراعة والتكنولوجيا، جوجا، كينيا.

-معهد جامعة الوحدة الإفريقية للحياة وعلوم الأرض والصحة والزراعة بجامعة إبادان نيجيريا.

-معهد جامعة الوحدة الإفريقية للحكامة والعلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة ياوندي2 رسوا بالكاميرون.

-معهد جامعة الوحدة الإفريقية للمياه والطاقة (بما في ذلك التغير المناخي) بجامعة تلمسان الجزائر.

-**شريك ألماني:** الوكالة الألمانية للتنمية ، البنك الألماني للتنمية ،الديوان الألماني للتبادل الجامعي، يوجد في هذه الجامعة برنامجين للدراسات العليا ذا مستوى عالمي:

- ماستر في علوم المياه وماستر في علوم الطاقة

تهدف الجامعة إلى تخريج مهندسين ومحليين سياسيين قادرين على مواجهة تحديات التنمية الأكثر إلحاحا في القارة الإفريقية.

4-4- المدارس الوطنية العليا : تضم 06 أقسام تحضيرية للإلتحاق بهذه المدارس التي تبلغ 20 مدرسة وطنية عليا تقدم هذه المدارس تكوينات لفائدة وزارة التربية الوطنية.

4-5-الدكتوراه: يتم الإلتحاق بطور الدكتوراه ل م د عن طريق مسابقة مفتوحة لحاملي شهادة الماستر، وتم وضع نموذج لتنظيم المسابقة من قبل الوصاية (منشور 2015) تم تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه عن طريق :

أ- وضع ميثاق الأطروحة

ب-تنظيم التكوين في الدكتوراه من خلال مدارس الدكتوراه حسب الفروع.

ج-وضع برمجية واب لمتابعة طلبة الدكتوراه.

د-رفع الميزانية 50% من الميزانية المخصصة للتربصات في الخارج موجهة لطلبة الدكتوراه.

هـ-وضع نصوص تنظيمية للإشراف المشترك على الأطروحة

إن سعي الجامعة الجزائرية لتطبيق هذه الإستراتيجية التعليمية الحديثة تستدعي الكثير من المتطلبات سواءًا على المستوى المادي أو الإداري أو القانوني والبشري ، وفي ظل المعطيات التي تعرفنا عليها نجد أن الجامعة الجزائرية اليوم تعطي إهتماما كبيرا لتفعيل معايير جودة التعليم العالي بأعلى قدر ممكن من أجل تحقيق تنافسية عالية في سوق العمل محليا وعالميا من جهة ، والنهوض بالمجتمع الجزائري في مجال التنمية المستدامة من جهة أخرى.

خامسا: التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المستدامة

1- واقع التنمية المستدامة في الجزائر

تنشأ حتمية التطوير نحو التنمية المستدامة باعتبار أن كل دول العالم بما فيها الدول العربية تقوم بنشر تقارير سنوية حول الوضع الإقتصادي على المستوى الشمولي وحول القطاعات المختلفة للتنمية ، وحسب ورشة احصاءات البيئة والطاقة المنعقدة في سبتمبر 2013 التابعة للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا (الإسكو) للأمم المتحدة UN.ESCWA ، فقد تم التأكيد على مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي تم وضعها من طرف خبراء العرب في القاهرة عام 2005 ، حيث تم ربط هذه المؤشرات بالتنمية المستدامة العالمية وقد تم التحضير للمبادئ التوجيهية والمنهجيات التي يمكن إعتمادها من قبل البلدان العربية وهذا عام 2012 ، وهذه

المؤشرات مؤلفة من ثلاث فئات أساسية هي: الإجتماعية ، البيئية ، الإقتصادية [1] والشكل التالي يوضح ذلك :

[1]- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) الأمم المتحدة "UN-ESCWA " ، مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وربطها بأهداف التنمية المستدامة العالمية ، ورشة احصاءات البيئة والطاقة ، الأردن ، 8-12 سبتمبر 2013 .

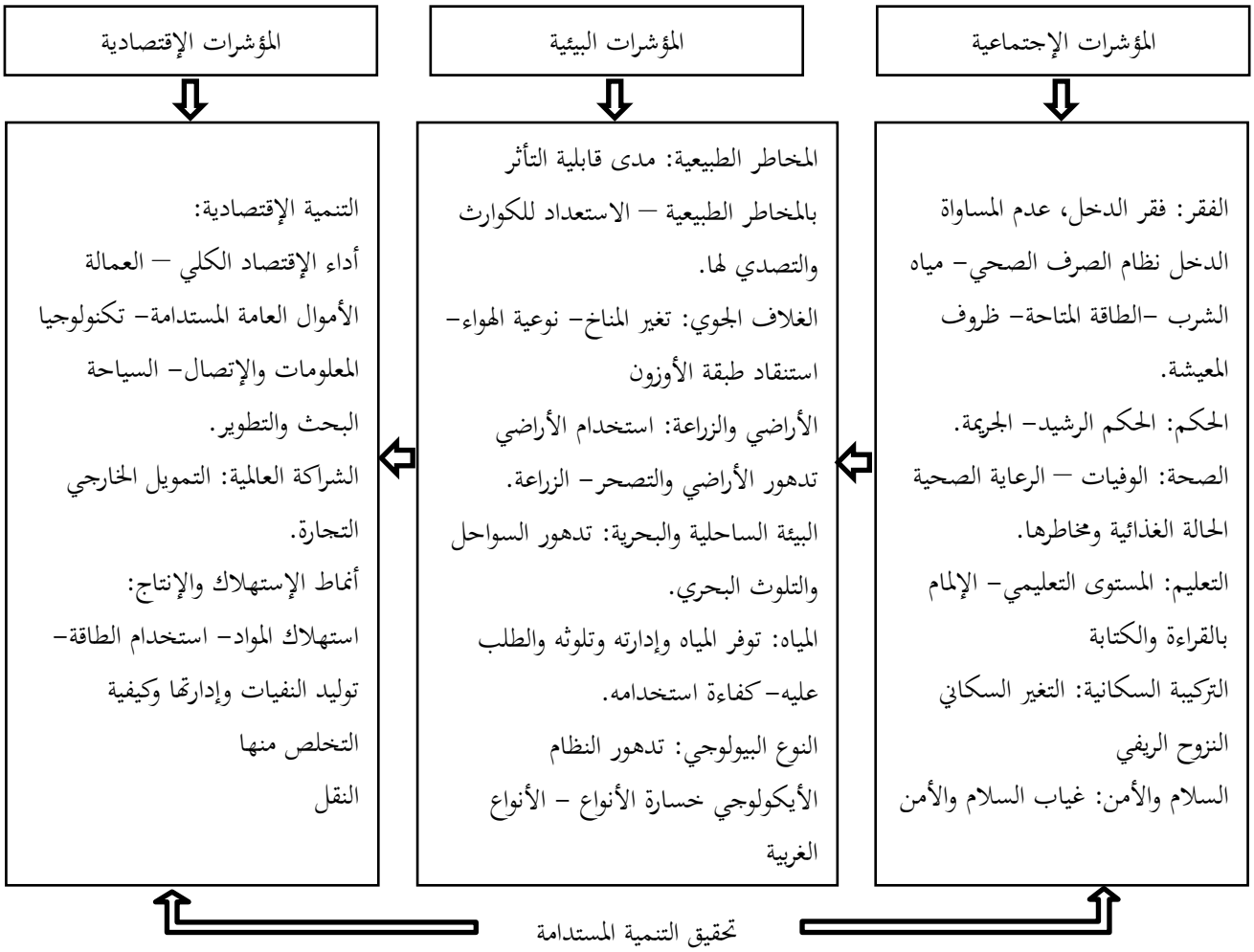

الشكل رقم9: يوضح أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الوطن العربي.

المصدر: إعداد الباحثة

بعد تحديد هذه المؤشرات تم الإجماع على صعوبة تجميع ونشر هذا العدد من المؤشرات سنويا ،فتم الإتفاق والتشاور خلال الإجتماع الثاني لفريق العمل العربي المعني بالبيئة والتنمية والمستدامة والمنعقد في نوفمبر 2012 على 44 مؤشرا ليتم إرسالهم سنويا إلى جامعة الدول العربية ، وهذه المؤشرات هي: 15مؤشرا من قبل 7 بلدان عربية من أصل 22، يتم تدخيل البيانات البيئية الموجودة في

الأسكو بهدف تعبئة الإستبيان وإرساله إلى البلدان من أجل تحديث البيانات وإضافة البيانات الغير موجودة، تهدف هذه المؤشرات لتحقيق أهداف أساسية ضمن التنمية المستدامة العالمية وهي :[1]

1-1-في سياق العمل من أجل تحقيق التنمية لوحظ بأن التنمية المستدامة هي الطريقة الفضلى من أجل تحقيق الأهداف بطريقة تضمن الإستدامة للأجيال المستقبلية.

1-2-تم تقييم أهداف الألفية وتم التركيز على الأهداف الإجتماعية أكثر من الأهداف الأخرى مثلا ، تأثير المؤشرات البيئية على الأهداف الصحية.

1-3-تم وضع الهيكلة العامة لأهداف التنمية المستدامة كخطة مستقبلية في دمج أهداف الألفية مع التنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر.

1-4-تم الإتفاق على وثيقة " المستقبل الذي نصبو إليه" في مؤتمر ريودي جانيرو خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 20-22 يونيو 2012.

إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع إستراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية والإقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن العربي ، وحماية البيئة في المنطقة العربية وتأخذ بعين الإعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة ، والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية.

في إطار تحقيق هذه المؤشرات فقد سعت الجزائر كبقية الدول العربية لوضع آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار منها: كتابة الدولة للبيئة ،مديرية عامة تتمتع بالإستقلال المالي والسلطة العامة ، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي الوطني وهو مؤسسة ذات صبغة إستشارية ، وفي إطار تحقيق هذه الإستراتيجية التنموية فقد عملت الجزائر على :

أ-محاولة الحد من الفقر والبطالة.

ب-تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

[1]- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) الأمم المتحدة ، مرجع سابق .

ج–تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر.

د–القضاء على الأمية وتطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي و التقني بما يتوافق مع إحتياجات التنمية المستدامة.

هـ– دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية ، وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

و–الحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن الغذائي والمائي، والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

ز–دعم دورالقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

ح–العمل على الإنظمام إلى الإتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة.

ط–العمل على التعاون مع الدول الأخرى في تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية.

ي–لجوء الحكومة الجزائرية إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر للحد من مشكل نقص المياه ، حيث تم تدشينها في مارس 2004 كلفت حوالي 25 ملوين دولار.

ك–سعت الجزائر إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء.

1–5–بالرغم من مجهودات الجزائر في مجال التنميةخلال السنوات الأخيرة إلا أن هناك معوقات كبيرة واجهتها وهي :

أ–صعوبات تمويلية.

ب–مشاكل التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة التي تروج للبرامج الإعلامية حول أدوات ومجالات الإستثمار في الجزائر.

ج–عدم توفر المعلومات المالية والإحصائية اللازمة للمستثمرين.

د–قضايا الفساد وتأثيراتها على مسار التنمية في ظل ضعف الرقابة.

هـ–الإختلال بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.

و–غياب التخطيط العلمي الشامل.

ز–التطبيق غير المسير لنماذج التنمية في المجتمعات الأخرى.

ح–تهميش الكفاءات سواءًا عند التوظيف أو عند إسناد مناصب القيادة العليا.

ط–مركزية القرار الإداري مما يسبب ضياع الوقت.

ي–النزعة التسلطية لدى أصحاب القرارات والإداريين.

ك–النزوج الريفي والتلوث وتراكم النفايات الذي أصبح يمارس ضغطا كبيرا على مسار التنمية.

ل–ضعف المؤسسات التعليمية والبحثية وتأخرها في مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتقني ، وعدم مشاركتها في وضع وتنفيذ إستراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

م–تدني البنية التحتية والحصار الاقتصادي (التبعية) كانت معوق رئيسي لمسيرة التنمية.

ن–عدم موائمة التجارب التنموية المستوردة للظروف والبيئة الداخلية للجزائر.

هذه المعوقات جعلت الإقتصاد الجزائري يواجه تحديات كبيرة في تلبية متطلبات المؤسسات الإقتصادية ، هذا الأمر يتطلب يد عاملة متخصصة في ظل التطورات الحاصلة في وسائل الإنتاج وطرق وآليات تسير هذه المؤسسات في مجال التأطير والإدارة ، حيث تشهد هذه المؤسسات تغيرا واضحا في طرق التسير وإستعمال التقنيات الحديثة والضرورية لمراقبة تسيير وإدارة المؤسسات ، وهذا ما يجعل التعليم العالي يلعب دورا كبيرا في العملية التكوينية لهذه القوى المشاركة في العملية التنموية، فمعدل النمو الإقتصادي يرتبط بمستويات التعليم وكفائته وجودة مخرجاته وهذا الأمر يتطلب أن تكون هناك مؤسسات ومعاهد تعليمية تقدم التعليم والتكوين بجودة عالية.

2- علاقة التعليم الجامعي في الجزائر بالتنمية المستدامة

تعلب الجامعة دورا كبيرا في عملية التنمية على كافة المستويات بفتحها لمجالات متنوعة للإستفادة من المنجزات العلمية والتكنولوجيا العديدة خدمة للمجتمع ، وعلى هذا فالجامعة الجزائرية تسعى إلى ربط أهدافها بأهداف التنمية من جهة وتفتحها على المجتمع من جهة أخرى ، بحيث نجد أن سياسة إصلاح

التعليم العالي منذ السبعينات قد ضمنت علاقة الجامعة بالقطاع الإنتاجي من خلال تزويد القطاعات المستخدمة بالإطارات الجامعية ، أما الثمانينات فقد أصبحت العلاقة شكلية وإستمرت الجامعة في تخريج الإطارات لكن قطاع الإنتاج أصبح غير قادر على إستيعابها ، ومع ظهور فكرة إقتصاد السوق بدأ توجه الجامعة لإصلاحات جديدة من أجل الرفع من مستوى اليد العاملة ، فتوجهات الجامعة الجزائرية تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن والإنسجام بين برامجها وتوجهاتها التنموية في الوطن ، فبالرغم من الضغوطات التي تواجهها على المستوى الداخلي أو الخارجي فإنها عملت على تطوير تعليمها الجامعي بتطبيقها لنظام ل م د الذي يعتبر معيار لجودة الخريجين باتباعه برامج التكوين المهني ، كما سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى زيادة الإنفاق على التعليم من أجل إعطاءه دفعة قوية لمواكبة التطورات العالمية من جهة ، ومن جهة أخرى تطوير وتنمية المجتمع الجزائري ليحقق إكتفاء ذاتيا في إحتياجات التنمية ، فلم يعد دور الجامعة نقل المعرفة بل إنتاج وإعادة إنتاج المعرفة ، وتكوين رأس مال بشري قادر على تحقيق معدلات إنتاجية عالية والصمود أمام وجه العولمة والتنافس الإقتصادي ، ويعتبر البحث العلمي من أكثر مهام الجامعة إرتباطا بتحقيق هذه الأهداف ، فمن خلالها يمكن الإطلاع على المشكلات التنموية ومعالجتها بطريقة علمية منظمة خاصة إذا توفر المناخ الأكاديمي المناسب (مختصين ، حرية أكاديمية، دعم مالي).

لكن الملاحظ لخريجي الجامعة الجزائرية أنهم أصبحوا عبئًا على الإقتصاد الوطني بدل من أن يكونوا دافعا له ومحورا في وصوله للأسواق العالمية ، فالمخرجات بأعداد كبيرة لكن مؤهلات ضئيلة في الوقت الذي نحن بحاجة إلى نوعين من المخرجات ،الأولى لتغطية سوق العمل بكل قطاعاته فلا يكون التوجه لقطاع على حساب الآخر وخير مثال على ذلك قطاع الزراعة " ، فنلاحظ أن أغلبية الخريجين لا يتوجهون للقطاع الزراعي فنسبة الخريجين قليلة في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى ، والإعتماد في هذا المجال على الإطارات الأجانب خاصة في مجال الري.[1]

أما المخرجات الثانية فهم من يصنعون فرص العمل، وهنا دعمت الجزائر ترقية الثقافة المقاولاتية للتخفيف من حدة تزايد طالبي العمل ، وفتح المجال للمشاريع والإستثمارات التنموية ، ومن الأجهزة

[1]– أحمد الخطيب ، " البحث العلمي والتعليم العالي" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003 ، ص 94-95.

المساعدة على الإندماج المهني للخريجين نجد بيت المقاولاتية " الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ" وهي أداة ترتكز عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل تحسين الطلبة و تهيئتهم للفعل المقاولاتي بالشراكة مع الجامعات والمدارس الوطنية العليا، وتحقيق المرافقة الأولية للطلبة والباحثين حاملي المشاريع.[1]

أول بيت للمقاولاتية بجامعة قسنطينة عام 2007 ، وفي سنة 2014 تم تعميم مفهوم بيت المقاولاتية على مستوى الجامعات والمدارس الوطنية العليا عبر كافة التراب الوطني ، ومن أجل إعداد نسيج إقليمي يساعد ويرافق وتيرة التنمية في الجزائر تم إنشاء معابر ما بين بيوت المقاولاتية والأجهزة المساعدة للمشاريع المبتكرة وهي :

أ-الحضائر التكنولوجيا والمحاضن ، وخلايا تثمين نتائج البحث والتطوير التكنولوجي ، كما قامت الجامعة بإنشاء مكاتب الإتصال مع العالم الإجتماعي والإقتصادي وهذه المكاتب أفضل محاور مع الشريك الإقتصادي " Bleu Bureau de Liaison Entreprises Université "

سعت الجامعة من خلال هذه المكاتب إلى ديمومة الشراكة مع القطاعات الإقتصادية ، وهذا ضمن التفكير وبناء بصفة جماعية عمليات ملموسة لتنفيطها بغرض تنمية هذه الشراكة مؤسسة جامعة وتهدف هذه المكاتب إلى:

ب-تكوين إطارات شباب ومهندسين يشتغلون بسرعة داخل المؤسسات.

ج-إستهداف إندماج مهني سريع.

د-تنمية باستمرار الفكر المقاولاتي ضمن فروع المهندس

هـ-دعم وتنمية عمليات البحث عن طريق الشراكة :هيكلة الشبكات الموضوعاتية.

و-هيكلة العلاقات ما بين الطلبة أو الباحثين والعالم الإجتماعي والإقتصادي.

[1]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين ، مرجع سابق .

إن هذه المبادرة التي قامت بها الجامعة الجزائرية ليس فقط لمواجهة مشكلة دمج الخريجين في سوق العمل، وإنما للعمل أيضا على تطوير برامج التدريب والتكوين الجامعي بما يناسب الإنفتاح الإقتصادي والتقدم التكنولوجي الذي يتطلب مهارات متجددة باستمرار وبجودة عالية.

3- جودة التعليم الجامعي في الجزائر ومتطلبات التنمية المستدامة

3-1- جودة التكوين والتعليم ومتطلبات سوق العمل: لقد تأثر قطاع التعليم الجامعي في الجزائر بالظروف المحيطة به سياسيا واقتصاديا وإجتماعيا خاصة المجال الإقتصادي الذي أصبح يهتم بمهارات وكفاءات وتخصصات الخريجين لتوظيفها في سوق العمل ، وبالنظر لواقع سوق العمل في الجزئر يلاحظ أن الإطارات المتخرجة من الجامعة اليوم تعاني من مشكلة عدم الإندماج المهني وعدم قدرة سوق الشغل على إستيعاب التطور الكمي الكبير في الشهادات الجامعية ،فالزيادة في الجامعات لا تعني بالضرورة الزيادة في الكم بل تتطلب التركيز على نوعية التكوين للطلبة والتخصصات المطلوبة لدى القطاع العام أو الخاص ، خاصة وأن الجزائر اليوم تشهد دخول الشركات الإقتصادية العالمية وفتح فروع لها في ظل الإنفتاح الإقتصادي مما يستدعي مراجعة منهجية للتخصصات في الجامعة، فالملاحظ أن هناك عدم تناسق بين التقنيات النظرية المحصل عليها في الميدان النظري وما يجده الطالب عند دخوله لميدان العمل، فقد أصبحت الشركات الوطنية والأجنبية الموجودة في الجزائر والمنفتحة على الأسواق العالمية تطلب الإطارات الكفأة و الطاقات القادرة على الإبداع والتجديد، لذلك فتحقيق التوازن الكمي والنوعي بين مخرجات العملية التعليمية وبين الطلب عليها في سوق العمل لمختلف التخصصات يخضع لعملية التخطيط ضمن الخطط التنموية العامة ، ويمكن تحديد الأسباب الحقيقية وراء الإختلال الملحوظ بين إعداد وتأهيل الطلبة علميا وعمليا ومتطلبات سوق العمل في النقاط التالية :[1]

أ- **عوائق تنظيمية:** عدم إستقرار وكثرة اللوائح والإصلاحات وطغيان الدور الإداري على البيداغوجي للقادة.

[1]- بوحنية قوي ، " تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات"، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2008.

ب-عوائق سياسية واستراتيجية : وسبب ذلك هو أن السياسة التعليمية في الجزائر ليست مبنية على البعد الإستراتيجي ودراسة إحتياجات المجتمع والتخطيط لهذه الإحتياجات وتوظيف الموارد المتاحة بعقلانية ورشد كما هو متعارف عليه في شتى الأمم ، بحيث أن التعليم هو الإطار الذي يساهم في تطوير القدرات الفكرية والعقلية للنهوض بالتنمية والإستثمار الرشيد للموارد المتاحة في تنفيذ للبرامج والخطط التنموية ، فالتعليم ليس مشروع إستهلاكي فقط بل هو استثمار رأسمالي حقيقي لأي مجتمع لأنه ينتج محرك التنمية والفاعل فيها وهو "الإنسان".

ج-عوائق مادية ومالية: ضعف هياكل ونقص الوسائل البيداغوجية، الإهدار في ميزانيات التعليم العالي.

د-عوائق بيداغوجية: جمود المناهج ، طرق التقييم.

من أجل أن تتغلب الجامعة الجزائرية على هذه المعوقات وتحسن من وضعيتها التعليمية يجب أن تعمل على تأدية أهم وظيفة لها وهي خدمة المجتمع ، بتقديم طالب جيد وكفء مزود بالمهارات اللازمة التي تمكنه من أداء الأعمال المطلوبة منه بالشكل الصحيح ، فالمجتمع ليس بحاجة إلى طالب مستهلك للمعلومة فقط بل هو بحاجة لمبدع ومبتكر للأفكار المحركة للتقدم والتطوير ، لذلك يجب أن يكون تكوينه نظري مناسب لما سيجسده في الواقع العملي ، فالجامعة إذن يجب أن تقدم لخريجيها إمكانية شغله لمنصب عمل ، ووفق هذا التوجه فإن الجامعة الجزائرية وجدت نفسها مجبرة على إعادة النظر في برامجها وخططها ومناهجها للتكيف مع المستجدات المحلية والعالمية وضرورة العمل على تصحيح مساراتها بالمراجعة لخططها وبرامجها وتنويعها بما يتلاءم والحاجات الحقيقية للمجتمع المتطور[1] ، ولا يمكن للجامعة تحقيق هذه المتطلبات إلا من خلال تبنيها لمبادىء الجودة الشاملة.

3-2- البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ومتطلبات التنمية المستدامة

في ظل التحولات والتطورات التكنولوجية والمعرفية أصبحت الجامعة مطالبة بالخروج من الدراسات النظرية إلى الدراسات التطبيقية لتصل من خلالها للكشف عن الحياة الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع ،

[1]- كاهي مبروك ، "مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ، 2011 ، ص80.

فتحل المشاكل التي يمكن أنت تعترض مسيرة التنمية وتكون عائقا أمام نجاحها وتطورها ،فالبحوث العلمية تمكن الباحث من ترقية وتحرير أفكاره من التبعية والتقليد والأيديولوجيات التي تقيده وتعترض مشاركته في نمو وتطور بلاده.

إن إدراك الجامعة الجزائرية لأهمية تنظيم ودعم البحوث العلمية في مسارات التنمية جعلها تحاول ترقيته ودعمه ، بتوفير الوسائل التي يحتاجها ليكون في مستوى تلبية متطلبات المجتمع ، ويعتبر القانون 8-11 المؤرخ في 22 أوت 1998م والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 تطور ملحوظ في تنظيم البحث العلمي في الجزائر حيث حدد فيه ما يلي :[1]

أ-ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ب-تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد.

ج-تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتوفيرها.

د-رد الإعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ، والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث.

هـ-دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي.

و-تثمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية من أجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

حاولت الجامعة الجزائرية من خلال هذا البرنامج الخماسي تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبحث والتنمية بمفهومها الواسع ، وتحديد الهيئات التي تأخذ على عاتقها تنظيم البحث العلمي وتثمين نتائجه، فيعتبر المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتحديد الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث وتنسيق تطبيقها وتقييم تنفيذها، دعم هذا التوجه بالقانون رقم 99-05 المؤرخ في أفريل

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62 ، مؤرخة في 24 أوت 1998 ، ص4 .

1999 الذي تضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، وفق المادة 03 من هذا القانون فإن هذا التعديل جاء لمعالجة النقائص والدفع بتطوير البحث العلمي في الجزائر وهذا من خلال :[1]

و-1-تنمية البحث العلمي والتكنولوجي وإكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف.

و-2-رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني.

و-3-التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للأمة الجزائرية عن طريق تكوين إطارات في كل الميادين.

إن هذا البرنامج الوطني للبحث تحول إلى أداة مندمجة في مشروع المجتمع التنموي ، وأدت ديناميكية العمل هذه إلى بداية تجسيد لدور المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفة السلطة العليا المشرفة على تحديد السياسة الوطنية العلمية وتوجهات البحث.

هذه الإجراءات أثرت في واقع البحث العلمي في الجزائر ومكنته من التقدم والنهوض بعدما كان يعاني من إهمال شديد وتخلف واضح ، حيث يعكس قرار إدراج نشاط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في إطار قانون برنامج الأهمية التي توليها الدولة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، ويعبر أيضا عن إرادتها في جعل العلم والتكنولوجيا في مركز عملية بناء دولة حديثة ، كما يعتبر تكريسا للبحث العلمي كعامل أساسي لتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للبلاد[2] ، يعكس هذا الإهتمام بوحدات البحث العلمي ومخابر البحث ومجموع التقافات المخصصة لإنجازها إعطاء الجامعة الجزائرية أهمية لدور البحوث العلمية حيث تم إنجاز مايلي :[3]

أ-إعداد وتطبيق سبعة وعشرين برنامج وطني من بين 30 برنامجا مسطرا.

ب-تنصيب 21 لجنة قطاعية من بين 27 دائرة وزارية معينة.

ج-إعتماد 640 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي.

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، العدد 24 ، مؤرخة في 7 أفريل 1999 ، ص5.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 10 ، مؤرخة في 27 فيفري 2008 ، ص 7.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 10 ، مرجع سابق ، ص7.

د-إنشاء 16مركز في إطار المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي .

هـ-إنشاء وحدتي (2) بحث ، تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث.

و-إنشاء فرع (1) ذي طابع إقتصادي لدى المؤسسة العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

ز-تنصيب المجالس العلمية ومجالس الإدارة لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

ح-إشراك 13700 أستاذ باحث، 1500 باحث دائم من بين المجموع الكلي الذي حدده القانون والمقدر ب 16000

ط-الشروع في بناء الهياكل القاعدية للبحث الخاصة ببرنامج تكنولوجيات الإعلام والإتصال ، وتكنولوجيات الفضاء والبيوتكنولوجيا ، والطاقات المتجددة والصحة والزراعة والتغذية والمجتمع والسكان ، وكذا العلوم الإجتماعية والإنسانية.

ي-إرتفع متوسط الدعم إلى 34.266 مليون دج خصص منها 17.550مليون دج كاعتمادات تسيير لدعم محيط البحث و 14.154 مليون دج كاعتمادات للتجهيزات ، و 2562 مليون دج لتنفيذ البرامج الوطنية للبحث.

ك-إرتفاع عدد الإصدارات العلمية وعدد الرسائل التي تمت مناقشتها.

هذه التحليلات الأولية للبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 ، تبين أن النظام الوطني أصبح أكثر نجاعة وتناسقا من حيث ملاءمة الأهداف العلمية للأهداف الإجتماعية ، إلا أن إنشاء نظام بحث وطني فعال وناجع ودائم يمثل عملية تطويرية متواصلة وصعبة ، ولتعزيز التعديلات جاء التقرير العام وفقا للقانون رقم 05/08 ، والذي يهدف إلى تحديد الأعمال التي ينبغي تطبيقها خلال الفترة الخماسية 2008-2012 في مجال البرمجة والتنظيم والتدابير المؤسساتية ، وتطوير الموارد البشرية والبحث الجامعي والتطوير التكنولوجي وتطوير الهندسة ، والبحث في العلوم الإجتماعية والإنسانية والمعلومات العلمية والنقدية والتعاون العلمي، إضافة إلى التثمين وكذا الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى وتمويل البرنامج الخماسي ، لذلك فإن المخطط الخماسي (2008-2012) هدف إلى المشاركة الكاملة للأساتذة الباحثين في المسعى الوطني للبحث العلمي ، وذلك بإشراك أكثر من

28000 أستاذ باحث مع حلول 2012 أي تقريبا 60% من العدد المسطر من الأساتذة ولبلوغ هذا الهدف قامت بإعطاء الصفة التعاقدية لعلاقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالمؤسسات ، وكذا علاقة المؤسسات بالمخابر من حيث التكوين في الدكتوراه و الحفاظ على حركية النمو الناشئة عن القانون رقم 98-11 ، وذلك بتدعيم ظروف المخابر وجعلها أكثر مرونة وذات خصوصية في التسيير مع وضع هياكل قاعدية خاصة تحت تصرفها ، وخلق جميع الظروف المادية التي تسمح بمساهمة أكبر للمستخدمين من الأساتذة في نشاطات البحث ، وكذا تثمين منصب مدير المخبر وتدعيم تسيير هذا الأخير بإنشاء خلية مناسبة.

كما ركز البرنامج الخماسي 2008-2012 على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تصنيفها في إطار الأهداف العلمية الكبرى للبرنامج ، وضرورة التصدي للأخطار والوقاية منها وذلك بإدماج النتائج العلمية في كل الميادين التي من شأنها التقليل من هذه المخاطر الطبيعية، كما إهتم بالطاقات المتجددة والتحكم في طرائق التبديل والتحويل وتحديثها وتخزين هذه الطاقات ، لهذا تم إنشاء مركز للبحث والتكوين والتطبيقات حول الطاقات المتجددة ، وإنشاء محطة توليد الطاقة الحرارية، ومعهد إفريقي في الجزائر، وسعيا للإرتقاء بجودة البحوث العلمية في الجزائر وجعلها أكثر مرونة وحيوية طورت الجامعة الجزائرية من برامجها البحثية من خلال وضع تنظيم جديد لمشاريع اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث الجامعي(CNFPRU)يعمل على :[1]

-إشراك طلبة الدكتوراه في مشاريع البحث الوطنية لتقييم وبرمجة البحث الجامعي.

-6000 مشروع قيد الإنجاز.

-مشاريع اللجنة المشتركة للتقييم والإستشراف(CMFP).

-برنامجHUBERT GURIER PHC-TASSILI مدة 03سنوات يشمل فرق بحث مشتركة جزائرية-فرنسية تضم 87 مشروع قيد الإنجاز.

[1]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين ، مرجع سابق، ص 58.

ويشرف على مسار البحث العلمي في الجامعة الجزائرية المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يعتبر هيئة إستشارية تتكفل بتقييم الإستراتيجيات والوسائل الواجب تسخيرها في إطار السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

بالرغم من هذه القوانين التي تدعم البحث العلمي في الجزائر إلا أن مشاكله لم تكن يوما في وضع النصوص والقوانين ، ولكنها كانت دوما في تطبيقها بالرغم من السياسة التي إعتمدتها الدولة في المدة الأخيرة والتي كانت تهدف من ورائها إلى تدعيم هذا القطاع ، وذلك بتمكين الباحثين من الإنتظام والإنخراط في مخابر ومشاريع ومراكز للبحث ، إلا أن طريقة تسيير هذه الأخيرة تبقى بعيدة عن الفعالية المطلوبة مما يؤثر سلبا على نتائج البحث العلمي فالمشكلة في الجزائر وجود بحوث وغياب من يستهلكها[1] ، ولعل أهم سبب في ذلك أن المؤسسات الوطنية العامة والخاصة معا مازالت تعتبر البحث العلمي ثانويا في نشاطها ، لأنها تنظر إلى الإستثمار في البحث العلمي من زاوية الربح السريع بغض النظر عن متغيرات أخرى هامة كالجودة والفعالية وترشيد النفقات وغيرها.

إن البحث العلمي في الجزائر مازال بعيدا عن واقعه مادامت الجامعة لم تستطع بعد التواصل مع مجتمعها ولا هو يدرك أهمية هذه البحوث في تحقيق التنمية الشاملة التي تجعله في مصاف الدول المتقدمة، [2]لذلك فبالرغم من الأموال التي تخصصها الجامعة للبحوث العلمية ، إلا أن البحث العلمي مازال يعاني من فجوة كبيرة بين من يقوم به ومن يستهلكه فبقيت بحوثنا ونتائجها مجرد نتائج وتوصيات حبرية على ورق تترك في أدراج المكتبات ، ونلجأ للبحوث الغربية ونتائجها لنطبقها على واقعنا ، فنقضي على الهوية والخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري التي نواجه بها عواصف العولمة.

3-3-دور جودة التعليم الجامعي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة

لتصل الجامعة للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع يجب الحرص على تحقيق أدائها بصفة دائمة ، ويعتمد هذا على إستراتيجية الجودة الشاملة حيث يتم رسم أهداف الجامعة التي من شأنها تطوير وتجديد وظائفها وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة ، فمعايير الجودة من شأنها أن تقدم مزايا

[1]-محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 16.

[2]- محمد بوقشور ، مرجع سابق ، ص 344.

للجامعة باعتبارها مجموعة قيم ومبادئ أخلاقية تجعل كل فرد داخل المؤسسة يؤدي وظيفته وتكون أخلاقية ، تأخذ بعين الإعتبار ما هو صحيح وما هو خطأ فيعمل على الوفاء والإخلاص في أداء مهامه، وعندما تحصل هذه الجامعة على درجة الإمتياز في الجودة أي أن مدخلاتها ومخرجاتها والعمليات التي تنشأ داخلها إلتزمت بشروط الأداء السليم المبني على ثقافة الدقة والجودة التي تعد أساسا للتطور والتميز في الأداء.

إن تجسيد استراتيجية الجودة للبعد الإقتصادي للتنمية المستدامة يكون من خلال الأداء المتميز للمورد البشري والحكم الرشيد لاستغلال الموارد المتاحة والحفاظ عليها ، وتوفير كل الظروف اللازمة للوصول للأداء الجيد ، فإذا إستطاعت الجامعة أن تحقق جودة المخرج بتكاليف أقل وباستخدام التكنولوجيا نقول أنها إستطاعت تحقيق القيم الإقتصادية للتنمية المستدامة ، من خلال تركيزها على العمليات ومشاركة كل الأطراف قبل إتخاذ القرار من المسؤولين والقادة ، وإذا نظرنا إلى البعد الإجتماعي نجد أن الجودة تجسده من خلال أنها تعتبر أن الجامعة نظام إجتماعي يتكون من أفراد ، وعليه فيجب الإهتمام بسلوكياتهم ودوافعهم بتقديم المعلومات الكافية بين مختلف المستويات لتسهيل عملية الإتصال ، وهذا من شأنه أن يحقق التوحيد في الأهداف ويحقق التفاهم بين الطالب والأستاذ، والأستاذ والإدارة ، فيشعر الطالب بالراحة والرضا داخل القسم أو الكلية أو الجامعة ككل والأستاذ يتعاون مع الإدارة لتحقيق أهداف الجامعة ، وهذا يكون حافزا أمام كل طرف في العملية التعليمية لتطوير مهاراته

في ظل هذا التدفق للمعلومات نجد أن تركيز برامج الجودة على التحفيز يدعم بدوره روح الولاء والإنتماء للمؤسسة ، وينمي روح الفريق والتعاون والتضامن وترسم صورة جيدة عن الجامعة للمحيط الخارجي ، وهذا يجعل العمليةالتعليمية أكثر كفاءة وجودة ، إن ترقية الأداء الجامعي لانصل إليه إلا بالتدريب المتواصل الذي يطور مهارات وكفاءات الأستاذ الجامعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لإنجاح العملية التعليمية.

لقد أصبحت الجامعة لا تأخذ بمبدأ الإستمرارية فقط ، بل تعدت سياستها للبحث عن كيفية إستغلال مواردها وكذا تقليل النفقات التي أصبحت تنقل ميزانيتها ، فإعتماد الجامعة على فلسفة الجودة يعني إدماج

الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية وحتى البيئية للتنمية المستدامة ضمن استراتيجيتها واهتماماتها ، وهذا يجعلها تعمل وفق منهجية التحسين المستمر الذي يجعلها أحد دعائم التنمية المستدامة في المجتمع.

3-4-استراتيجية الجودة في الجامعة الجزائرية تلبية لمتطلبات التنمية المستدامة

هناك علاقة قوية بين التعليم الجامعي والتنمية المستدامة ، بحيث أن الجامعة تعمل على تزويد المجتمع بالقوى العاملة المؤهلة لتحقيق التنمية ، وهذه الأخيرة تدعمها بالموارد التي تمكنها من أداء وظيفتها فلم تعد وظيفة الجامعة تلقين المعرفة ، بل أصبحت تعمل على إستيعاب المعرفة وتنمية التفكير العلمي ليكون في خدمة قضايا المجتمع وحل مشاكله ، فالواجب إذن ربط الأسس العلمية بالأسس التطبيقية في العملية التعليمية لتتمكن من تلبية متطلبات التنمية المستدامة ن والجامعة الجزائرية اليوم حتى تستطيع كسب رهان الجودة يجب أن تحقق المواءمة بين مخرجاتها ومتطلبات التنمية المستدامة وهذا من خلال العمل على:

أ-تحقيق التكامل بين سياسة التعليم الجامعي وخطط التنمية بتطوير أنظمتها والمناهج التعليمية بما يتناسب وبيئة كل جامعة وإحتياجات مجتمعها ، الذي أصبح أكثر تعقيدا وأقل إستقرارا فهو يحتاج إلى فرد مبدع ويعتمد على ذاته ليطوره وينميه .

ب-العمل دائما على تطوير أداء الأساتذة من خلال الدورات التدريبية وجعل حضورهم لهذه الدورات إلزامي وتعتبر أساليب التقويم لاختيار ذوي الكفاءة للوظيفة وتشجيعهم على تتبع حركة التغير الحاصلة في المجتمع ، وهذا التتبع يتحقق إذا كانت مخابر البحث العلمي تقوم بدورها من خلال إنشاء المجالس الإستشارية التي تعمل دائما على إقامة علاقة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ، لتحديد الإحتياجات التنموية في إطار الإستفادة من مختلف التكنولوجيات ، وهذا بإنشاء الحاضنات التكنولوجيا التي تتجمع فيها المشاريع المحدثة قصد النهوض بها ونموها وهي تهدف أساسا إلى تسويق المعلومة التكنولوجية والعلمية من خلال التعاقد ، ودعم الشراكة بين الصناعيين والباحثين مما يمكن من تسهيل عملية نقل وتوطين التكنولوجيا ، وتطبيق البحوث العلمية والإختراعات والمشاريع الإبداعية ، وهذا يؤدي

إلى تنوع مجالات النشاط الإقتصادي عن طريق إنشاء قطاع حيوي من المشاريع المصغرة وتطوير الأفكار والإبداع وخلق فرص عمل جديدة[1].

ج-المتابعة المستمرة للطلبة عند توجيههم الأكاديمي لتتناسب قدراتهم مع التخصصات المطلوبة ، وعند توجيههم المهني لإرشادهم في كيفية إيجاد فرص عمل سواءا بأيام إعلامية أو ندوات علمية ومهنية ، ليكون الطالب على إطلاع بأن إمتلاكه للمهارات والتفكير الإبداعي يزيد من حظوظه في الحصول على العمل ،كتمكنه من اللغة والقدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة والتكنولوجيات ، وتحقيق هذه المتابعة يكون بإيجاد مراكز توجيه مهني داخل الجامعات تتولى إعلام الطلبة بفرص العمل التي تتناسب وتخصصاتهم وتشرف على إقامة الدورات العلمية والبرامج التدريبية.

د-العملية التدريبية أصبحت متواصلة مع الخريجين حتى في مكان عملهم من خلال مناهج التدريب النظامية التي تقوم بها المؤسسات المهنية ، فقد أصبح التدريب ركيزة أساسية للتعليم لأنه يعمل على رفع جودة ونوعية المخرجات التعليمية ، لذلك لابد دائما من إخضاع البرامج التدريبية للتقويم لمعرفة مدى إنسجامها مع التعليم ومدى حاجتها للتعديل والتطوير ، فهذا الإهتمام بهذه البرامج وإعطائها الدعم المستمر من شأنه أن يطور المهارات ويربطها بسوق العمل.

هـ-العمل على إشراك القطاع الخاص في بناء سياسة للبحث في طريقة الإستفادة من التطور التكنولوجي، وفي إقتراح مسارات دراسية جديدة تتلائم والإحتياجات الفعلية لسوق العمل ، وفي المراجعة المستمرة للمناهج والبرامج وتوجيه الطلاب إلى التخصصات المطلوبة ، وهذه الشراكة من شأنها أن تساهم في تمويل البحوث العلمية التنموية التي تعد عنصر أساسي لدعم القدرة التنافسية لتلك المؤسسات.

و-ربط الجامعة بكل المؤسسات الإقتصادية بجعل لها ممثلين في مجالس الجامعة والكليات ليكونوا على إطلاع مستمر بالأهداف والسياسات في الجامعة.

ز-تبني إطار فكري موحد وهو "الجودة التعليمية الشاملة" داخل الجامعة وخارجها.

---

[1]- زهير صيفي ، "دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية" ، الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية" ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، الجزائر، 19-20 ماي 2010.

إن سياسة الإتجاه إلى جودة التعليم الجامعي تؤدي إلى زيادة فاعلية النظام الجامعي في خدمة مجتمعه ، وهذه الخدمة تتمثل في تلبية متطلبات التنمية المستدامة التي ركيزتها الأولى الرأس المال البشري الذي أصبح ثروة الدول ومعيار تقدمها وتطورها.

خلاصة

يتضح من خلال هذا الفصل الدور المحوري للتعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة ، حيث ظهرت ملامح إهتمام دولي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة يصل إلى حد وضع خطط وإستراتجيات لإعادة توجيهه صوب التنمية المستدامة ، ومن أجل وضع هذه الخطط لابد من تعزيز تفسير وفهم لمعنى الإستدامة ، مع ضرورة الإهتمام بتنفيذ البرامج التي تكون مناسبة لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة البيئية ، الإجتماعية ، الإقتصادية ،وأهم الملامح الرئيسية للتعليم الجامعي من أجل التنمية المستدامة هو الإهتمام بالوصول لجودة التعليم ،الذي أصبح معيار لإكتساب الميزة التنافسية الضرورية لمواجهة القوى التنافسية المتنامية ، والجامعة الجزائرية سعت لزيادة فعالية نظامها في خدمة التنمية المستدامة بتطبيق معايير الجودة العالمية ، التي حاولت من خلالها تحقيق الموائمة بين مخرجاتها ومتطلبات التنمية المستدامة ، إلا أنه واجهتها مجموعة عراقيل كان من الصعب عليها تجاوزها كالمركزية في إتخاذ القرارات ، عدم مشاركة عناصر العملية التعليمية في وضع إستراتجيات التعليم بما تقتضيه مؤشرات الجودة ، غياب نظام تكوين وتدريب فعال في مجال إدارة الجودة ، وحتى تستطيع الجامعة الجزائرية تخطي مجمل هذه الصعوبات يجب أن تحدد مجموعة من العناصر القادرة على إزالة الأسباب المؤدية إلى حدوث تلك المعوقات ، من خلال تدريب وتحفيز العنصر البشري في الجامعة وإعداده للقيام بمراحل التخطيط الإستراتيجي الفعال للجودة لتوفر بذلك متطلبات نجاح التنمية المستدامة.

الفصل الرابع : الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد :

أولا : مجالات الدراسة

1- المجال المكاني

2- المجال البشري

3 – المجال الزمني

ثانيا : منهج الدراسة

ثالثا : عينة الدراسة

1- كيفية تحديد العينة

2- خصائص العينة

رابعا : أدوات الدراسة

1- الاستمارة

2- المقابلة

3- الملاحظة

4- السجلات و الوثائق و التقارير

خامسا : أساليب تحليل معطيات الدراسة

1- أسلوب التحليل الكمي

2- أسلوب التحليل الكيفي

خلاصة

تمهيد :

ينتمي موضوعنا للبحوث السوسيولوجية المقسمة إلى قسمين الأول نظري والذي عالجناه في الفصول السابقة من خلال الإطلاع على التراث النظري و جميع الدراسات و البحوث التي تناولت موضوع الدراسة و الثاني ميداني يتمثل في جمع المعطيات والحقائق و مراجعتها مراجعة دقيقة من ميدان الدراسة ، و حتى تنجح أي دراسة ميدانية فإنها تحتاج إلى تحليل و تفسير خاص بالباحث و توجهاته ، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإتباع طريقة منهجية واضحة المعالم تتمثل في مجموعة من الإجراءات المنظمة والتي تحدد كل الأبعاد المنهجية التي تتعلق بالبحث ، وعلى هذا الأساس انطلقنا من تحديد مجالات الدراسة بأبعادها الثلاث (المكاني ، البشري ، الزمني) ، ثم اخترنا المنهج الوصفي المناسب للدراسة ، مع تحديد طبيعة مجتمع البحث و العينة المختارة وكذا خصائص أفرادها ، لنقوم بعدها بوصف أدوات جمع البيانات و المعلومات و المتمثلة في الاستمارة ، المقابلة ، الملاحظة ، الوثائق و السجلات ، لنحدد أخيرا أساليب التحليل المعتمدة الكمية و الكيفية .

أولا : مجالات الدراسة

1- المجال المكاني :

عند الحديث عن المجال المكاني أو الجغرافي فإن الحديث يكون عن البيئة أو النطاق المكاني الذي تجري فيه الدراسة ، وعلى هذا الأساس فقد تم اختيار جامعة 20 اوت 1955-سكيكدة لتكون الواقع الذي نستطلع من خلاله التساؤلات النظرية التي تطرقنا إليها في السابق و نحولها إلى إجابات تحمل أبعاد ودلالات واضحة المعالم ، ومن الأسباب التي جعلتنا نختار جامعة سكيكدة نذكر :

- تعتبر جامعة سكيكدة من جامعات الشرق الجزائري التي اهتمت كثيرا بنشر ثقافة الجودة و تقويمها من خلال سلسلة المنتديات للجامعات التي كانت تعقدها ، إضافة للدراسة الميدانية التي قامت بها خلية الجودة سنة 2016 ، والتي ان كانت تدل على شيء فهي تدل على المجهودات المبذولة من طرف الفرق البيداغوجية و الإدارية في ارساء تطبيق جودة التعليم العالي .

أ- نشأة الجامعة

إن الموقع الجغرافي الذي تتمتع به ولاية سكيكدة يجعل منها مدينة استراتيجية ، فهي تتوسط ولايات قسنطينة ، عنابة ، جيجل ، قالمة ، وهي من بين الولايات التي تسجل أحسن النتائج على مستوى شهادة البكالوريا كل سنة ، وعليه كان من الضروري إنشاء جامعة بالولاية ، علما أن الولاية استفادت من مدرسة وطنية عليا للتعليم التقني بتاريخ 22 مارس 1988 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 88-63 ثم مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي 98-223 ، والذي ارتقى في 18 سبتمبر 2001 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-272 إلى جامعة و تم تسميتها جامع 20 اوت 1955 خلال زيارة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 20 أوت 2005 [1].

ب- موقع الجامعة وأهميتها :

تقع الجامعة على بعد 4 كلم من جنوب غرب الولاية على طريق الحدائق في سفح الجبل بين الطريق رقم 43 و جبل ميسون ، يمتد موقعها على مساحة 246 هكتار يجمع موقعها بين كل من : هياكل المدرسة السابقة للفلاحة و هياكل المدرسة الوطنية العليا للتعليم التقني و الهياكل البيداغوجية المنجزة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ، و بالنسبة لجامعة سكيكدة فإن مدرسة الفلاحة السابقة و الواقعة على بعد 4 كلم من مدينة سكيكدة تكسبها أهمية تاريخية كبيرة ، حيث تم إنشاؤها سنة 1900 من طرف الحاكم العام الجزائري في الفترة الاستعمارية لتقديم تكوين تطبيقي ونظري لطلبة مؤهلين ليكونوا مدراء الحقول و مؤطري مؤسسات فلاحية و موظفي وزارة الفلاحة .

أصبحت اليوم هياكل هذه المدرسة تضم كل من قسم علوم الطبيعة والحياة و قسم العلوم الزراعية و طبقا للمادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 غشت 2003 ، فقد تم تجديد

[1] - université 20 aout 1955 –Skikda , guide de !'étudient aide pédagogique et insertion facile a la vie universitaire , 2016-2017 , p 7-8 .

التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد و ملحقة الجامعة و مصالحها المشتركة أنظر(الملحق رقم1).

2- المجال البشري :

نقصد به مجموعة الأفراد أو وحدات البحث محل الدراسة وهم أساتذة جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة حيث أنها المكان الذي أجريت به هذه الدراسة ، و يبلغ عدد الأساتذة في كليات الجامعة 1040 أستاذ من مختلف الرتب (وفق الجدول رقم 2) و تشرف هذه الهيئة على طلبة يقدر عددهم بـ 30252 طالب بعدما كان يقدر بـ 25718 خلال السنة الجامعية 2017/2016[1].

جدول رقم 2 : توزيع عدد الأساتذة وفق رتبهم على كليات جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة .

الكلية	الأقسام	عدد الأساتذة		المجموع
		الرتبة	العدد	
كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية	– قسم العلوم الاجتماعية – قسم العلوم الانسانية – قسم علم النفس – قسم علوم الاعلام و الاتصال	أستاذ مساعد ب	18	144
		أستاذ مساعد أ	77	
		أستاذ محاضر ب	35	
		أستاذ محاضر أ	10	
		أستاذ	04	

[1] – المصدر مصلحة المستخدمين جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة ، 2017-2018 .

كلية الآداب و اللغات	– قسم الأداب و اللغات الأجنبية – قسم اللغة و الأدب العربي	أستاذ مساعد ب	18	126
		أستاذ مساعد أ	79	
		أستاذ محاضر ب	17	
		أستاذ محاضر أ	08	
		أستاذ	04	
كلية الحقوق	– قسم الحقوق – قسم العلوم السياسية	أستاذ مساعد ب	07	102
		أستاذ مساعد أ	12	
		أستاذ محاضر ب	15	
		أستاذ محاضر أ	04	
		أستاذ	03	
كلية التكنولوجيا	– قسم التكنولوجيا – قسم البتروكمياء و هندسة الطرائق – قسم الهندسة المدنية	أستاذ مساعد ب	27	301
		أستاذ مساعد أ	132	
		أستاذ	83	

	– قسم الهندسة الكهربائية – قسم قسم الهندسة الميكانيكية	محاضر ب		
		أستاذ محاضر أ	38	
		أستاذ	20	
كلية العلوم	– قسم علوم المادة – قسم الرياضيات – قسم الكيمياء و علوم الطبيعة – قسم الفيزياء – قسم الإعلام الآلي و العلوم الزراعية	أستاذ مساعد ب	23	251
		أستاذ مساعد أ	12 2	
		أستاذ محاضر ب	68	
		أستاذ محاضر أ	22	
		أستاذ	15	
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير	– قسم العلوم الاقتصادية – قسم العلوم التجارية – قسم علوم التسيير	أستاذ مساعد ب	09	116
		أستاد مساعد أ	59	
		أستاذ محاضر ب	30	
		أستاذ محاضر أ	17	
		أستاذ	01	
المجموع		1040		

3- المجال الزمني :

نقصد بالمجال الزمني الوقت المستغرق لانجاز هذه الدراسة منذ اختيار الموضوع و وصولا لكتابة التقرير النهائي للبحث ، وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص الخطوات التي قمنا بها في مرحلتين أساسيتين :

3-1- المرحلة الأولى : أو المرحلة النظرية التي كانت انطلاقتها باختيار الموضوع و ضبط العنوان من خلال المناقشة مع الأستاذ المشرف ، الذي أزال الغموض على الكثير من المتغيرات و كان له الدور الرئيسي في إثراء هذا الموضوع ليكون التسجيل الأول في دكتوراه العلوم سنة 2010 -2011 ، بعدها بدأنا بجمع البيانات و المعطيات حول الدراسة بالعودة للمراجع و الأدبيات و الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع وقد استغرق ضبط الإطار النظري أكثر من 05 سنوات و هذا بسبب فترات انقطاع و تذبذب في الإنجاز نتيجة لظروف صحية و عملية .

3-2- المرحلة الثانية : أو مرحلة الدراسة الميدانية حيث كانت الانطلاقة خلال الموسم الجامعي 2016-2017 بزيارة استطلاعية لجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة ، حيث تم الاتصال بإدارة الجامعة لتزويدنا بالمعلومات و المعطيات حول هياكلها و قائمة بعدد أساتذتها و طلابها ، ليمكن من خلالها تحديد مجتمع الدراسة و العينة المناسبة لنتحصل على الإحصائيات المناسبة للموسم الدراسي 2017-2018 تخلل هذه الفترة مقابلة مع بعض الأساتذة ، و مسؤول خلية الجودة على مستوى الجامعة من أجل تثمين أفكار الدراسة بتشخيص واقعية الموضوع من خلال تحديد أبعاده بتسليمنا وثائق تبرز مؤشرات قياس الجودة في الجامعة الجزائرية عامة و جامعة سكيكدة خاصة ، والتي ساعدتنا كثيرا في بناء و صياغة أسئلة الإستمارة الأولية التي عرضت على المشرف و مجموعة من الأساتذة المحكمين لنقوم بتعديلها و نقيس مدى صدقها الظاهري ، ثم قمنا بعد ذلك بتجربتها على 10 أساتذة للتعرف على مدى استيعاب المبحوثين للأسئلة المطروحة ، ليتم في الأخير توزيع أداة البحث النهائية على العينة وجمعها لترتيب معلوماتها و تنظيمها و تفريغها بالتحليل و التفسير الذي يوصلنا للإجابة عن تساؤلاتنا .

ثانيا : منهج الدراسة

يعتبر المنهج القاعدة العلمية التي تسند إليها البحوث الاجتماعية والإنسانية ، والتي وفقا لأدواته و أساليبه يمكن دراسة مشكلة البحث و معالجتها و الوصول إلى نتائج علمية و موضوعية ، و بقدر ما تختلف المواضيع في العلوم الاجتماعية بقدر ما تختلف المناهج ، فالمنهج هو جملة المبادئ و القواعد و الإرشادات التي يجب على الباحث اتباعها من بداية بحثه إلى نهايته بغية الكشف عن العلاقات العامة والجوهرية و الضرورية التي تخضع لها الظواهر موضوع الدراسة [1]، فالمنهج طريقة لدراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة [2]، و بما أن الدراسة تهدف أساسا إلى الكشف عن واقع التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة و نظرا لطبيعة أفراد العينة ، اقتضت الدراسة توظيف المنهج الوصفي بقصد تشخيص مختلف جوانب الظاهرة و كشفها عن طريق التحليل و التفسير، و يعرف هذا المنهج بأنه وصف دقيق و تفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية ، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة و يوضح خصائصها أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها و درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى و قد يقتصر هذا المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محددة أو تطويرا يشمل عدة فترات زمنية [3].

لقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الخطوات التالية :

1- المرحلة الاستطلاعية و التي قمنا من خلالها بجمع المعلومات النظرية حول الموضوع و اكتشاف المجال الميداني للدراسة و هذا للوصول للمادة العلمية .

2- تحديد مشكلة البحث و جمع المعلومات و البيانات التي تساعد على تحديدها حيث قمنا بجمع معطيات حول جودة التعليم الجامعي و التنمية المستدامة ، من خلال الاطلاع على مختلف المصادر

[1] – يوسف بريك ، "مناهج البحث في علم الاجتماع "، منشورات جامعة دمشق ، كلية الأداب ، جامعة دمشق ، ط 2 ، 2002 – 2003 ، ص 18 .

[2] – موريس أنجرس ، " منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية " ، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2004 ، ص 98 .

[3] – رجاء وحيد دويدري ، " البحث العلمي ن أساسياته النظرية وممارسته العملية " ، دار الفكر المعاصر ، بيروت –لبنان – دار الفكر دمشق ، 2000 ، ص 183 .

المتعلقة بها و إجراء مسح لمفهوم التعليم الجامعي ضمن المتغيرات العالمية وأهمها تطبيق الجودة في الجامعة و مدى تلبيتها لمتطلبات التنمية المستدامة .

3- وضع أسئلة الدراسة بترجمة الواقع إلى مؤشرات تكشف حقيقته و قد كانت الأسئلة متمحورة في سؤال رئيسي يتمثل في : هل تطبيق نظام الجودة في التعليم الجامعي في الجزائر يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة ؟ تنبثق عنه أسئلة فرعية هي :

أ- هل تؤدي معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية إلى تلبية احتياجات سوق العمل ؟

ب- هل يساهم تطور البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية في زيادة التطوير المؤسساتي ؟

ج- هل نجحت آليات إدارة الجامعة الجزائرية في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية ؟

4- اخترنا العينة العشوائية الطبقية الممثلة لمجتمع الدراسة سواء من حيث الحجم أو الكيفية أو نوعها .

5- اخترنا الاستمارة و المقابلة لجمع البيانات الخاصة بالموضوع حيث أن الاستمارة تساعدنا في الحصول على أكبر قدر من المعلومات بطريقة مباشرة ومضبوطة و هذا ما يسهل عملية المعالجة الكمية للبيانات و إقامة مقارنات كمية .

6- القيام بتصنيف البيانات و المعطيات الميدانية و تفريغها بشكل منظم و تحليلها و تفسيرها لاستخلاص النتائج حول موضوع بحثنا و هذا بالكشف عن مظاهر تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية و مدى استجابتها لمتطلبات التنمية المستدامة .

ثالثا : عينة الدراسة

1- كيفية تحديد عينة الدراسة

قبل الحديث عن عينة الدراسة يجب الحديث عن مجتمع الدراسة و المتمثل في أساتذة جامعة سكيكدة باختلاف تخصصاتهم و أعمارهم و كلياتهم و خبرتهم ، ومبررات اختيار هذا المجتمع هو تجربة

جامعة سكيكدة في مجال جودة التعليم الجامعي ، و بالتالي الخبرة المكتسبة عند أساتذتها و القدرة على التعامل مع أفراد المجتمع باعتباره مكانا للعمل و نظرا لكبر مجتمع البحث و تعذر تغطية جميع مفرداته بالدراسة و البحث فقد استعملنا أسلوب المعاينة و انتقاء جزء من الكل ، شريطة أن تتوفر في الجزء المختار خصائص المجتمع الكلي فالمعاينة هي " العملية التي تمكننا من اختيار عدد مفردات العينة و أسلوب اختيارها يكون بطريقة احتمالية أو غير احتمالية " [1]، اذن فالمعاينة عملية و العينة نتيجتها لذلك يشير لفظ المعاينة إلى تقنية اختيار العينة و ليس إلى كمية الوحدات المختارة (العينة)[2].

إن طريقة العينة تتيح لنا طرح الكثير من الأسئلة ، و بالتالي التعمق في الحصول على كم كبير من المعلومات التي تجيب عن تساؤلاتنا و تفيدنا أيضا في سهولة الاتصال و إجراء المقابلات أثناء تفريغ الاستمارة ، فالعينة إذن هي " مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها و إجراء الدراسة عليها لنصل لنتائج يمكن تعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي "[3] .

إن اختيار عينة الدراسة بمثابة مؤشر نعتمد عليه في قياس صدق النتائج المتوصل إليها ، لهذا و بناءا على موضوع دراستنا و عدم تجانس مفردات البحث ، فإنه يجب الإعتماد على الخطوات التالية في تحديد العينة :

1- قسم مجتمع الدراسة إلى طبقات تم اختيارها استنادا إلى انتماء كل أستاذ إلى الكلية فهذه الطبقات متباينة بينها و متجانسة في داخلها .

2- تحديد نسبة تمثيل كل فئة بـ 20 % لتكون ممثلة لمجتمع البحث ، و هي عينة تشبعية تتماشى مع الإمكانيات الزمنية وقدرات الباحثة .

3- تحديد عدد مفردات كل فئة ثم العينة .

4- اختيار المفردات بطريقة عشوائية .

---

[1] – طلعت ابراهيم لطفي ، " أساليب و أدوات البحث الاجتماعي " ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع 1995 ، ص 24

[2] – فضيل دليو ، " مدخل إلى منهجية العلوم الانسانية و الاجتماعية " ، دار هومه الجزائر ، 2014 ، ص 195

[3] – عبيدات محمد وآخرون ، " منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل و التطبيقات – " ، دار وائل للنشر الأردن ، ط 2 ، 1999 ، ص 84 .

بناءا على ذلك فقد قمنا باختيار العينة العشوائية الطبقية لإتاحة الفرصة للسحب من كل الطبقات بنسب متناسبة مع حجم كل طبقة فكانت طريقة الاختيار بالشكل التالي :

و بالتالي : $\frac{20\times1040}{100}$ = 208 أستاذ

و الجدول التالي يوضح أفراد العينة المختارة حسب الكليات

جدول رقم 03 : يوضح مفردات العينة المختارة على حسب الكليات

الكليات / الفئة	عدد الأساتذة	عدد مفردات العينة	عينة البحث
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية	144	29	/
كلية الأداب و اللغات	126	25	/
كلية الحقوق	102	21	/
كلية التكنولوجية	301	60	/
كلية العلوم	251	50	/
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير	116	23	/
المجموع	1040	208	/

2- **خصائص العينة** : تمثل مجموعة الخصائص الشخصية و الاجتماعية و الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة و هي خصائص مجتمع البحث ككل و يمكن تحديدها فيما يلي :

جدول رقم 04 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

التكرار / الاحتمالات	التكرارات	النسبة النئوية
ذكر	83	42.56
أنثى	112	57.44
المجموع	195	%100

إن معطيات الجدول تبرز أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور حيث مثلت نسبة 57.44 % إناثا و نسبة 42.56 ذكورا ، و هذا لأن التوزيع كان بطريقة عشوائية ، إضافة إلى أن الأستاذات كان من السهل التعامل معهن بحكم علاقات الباحثة مع الكثير منهن ، إضافة إلى أن معطيات مجتمع البحث تبرز تفوق عدد الأستاذات الإناث على الذكور .

جدول رقم 05 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن .

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
[30-38]	78	40
[39-47]	75	39.46
[48-56]	32	16.41
[57-65]	10	5.13
المجموع	195	% 100

من خلال الجدول رقم 05 نجد أن الفئة العمرية الأكثر تواجدا في العينة هي [30-38] و التي مثلتها نسبة 40 % ، تليها مباشرة الفئة العمرية [39-47] بنسبة 38.46 % ، أما أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين [48-56] فقد مثلتها نسبة 16.41% لتأتي بعدها فئة 57-65 بنسبة 5.13% و

هي أقل فئة مقارنة بالفئات الأخرى ، ولم يكن بإمكاننا وضع هذه الفئات في الاستمارة فتركنا سؤال السن مفتوح ، ليتم بعدها تحديدها بناءا على تواجد أفراد العينة فيها ، و بحساب متوسط سن أفراد العينة فنجدة 42 سنة ، و هذا يرجع ربما للصعوبات التي تواجه توظيف الأساتذة في الجامعة .

حساب متوسط سن أفراد العينة : متوسط نسب الأفراد = $\frac{\text{مجموع التكرارات} \times \text{مراكز الفئات}}{\text{مجموع أفراد العينة}}$

$$\bar{X} = \frac{\Sigma(FI \times XI)}{\Sigma FI}$$

FI : التكرار

XI : مركز الفئة حيث يتم حسابه وفق المعادلة التالية :

$$\mathbf{XI} = \frac{\text{الحد الأول للفئة} + \text{الحد الثاني}}{\mathbf{2}}$$

مركز الفئة الأولى : XI = 34 و منه FI×XI = 34× 78 = 2652

مركز الفئة الثانية : XI = 43 و منه FI×XI = 43×75 = 3225

مركز الفئة الثالثة : XI = 52 و منه FI×XI = 52× 32 = 1664

مركز الفئة الرابعة : XI = 61 و منه FI×XI = 61× 10 = 610

ومنه $\Sigma(FI \times Xi) = 8151$

و عليه المتوسط الحسابي $\bar{X} = \frac{8151}{195} \approx 42$

جدول 06 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الرتبة المهنية

الرتبة	التكرارات	النسبة المئوية %
أستاذ مساعد ب	08	% 4
أستاذ مساعد أ	97	%49
أستاذ محاضر ب	52	%27
أستاذ محاضر أ	25	%13
أستاذ التعليم العالي	13	%7
المجموع	195	% 100

إن المتمعن في إحصائيات الجدول رقم 06 يجد اعلى نسبة من الأساتذة تحمل رتبة أستاذ مساعد أ بنسبة تقدر بـ 47 % تليها نسبة 27 % من الأساتذة الذين يحملون رتبة أستاذ محاضر ب و السبب أن الكثير من الأساتذة في الفترة الأخيرة قد تحصلوا على شهادة الدكتوراه و حتى التوظيف في كثير من الأحيان نجده لحاملي شهادة الدكتوراه ، ثم نجد نسبة 13 % من الأساتذة المحاضرين أ هذه الدرجة االعلمية تشهد نوعا من التأخر بالنسبة لأغلب الأساتذة الحاصلين على شهادة الدكتوراه و نحن نبرر ذلك بكثرة وثقل الإجراءات الإدارية المتبعة للحصول على التأهيل العلمي ، أما النسبة الأخيرة فكانت 7 % لأساتذة التعليم العالي ، أما نسبة 4 % فكانت للأساتذة المساعدين ب و الذين لم نستطع الالتقاء بهم كثيرا لأنهم لم يتواجدوا باستمرار بسبب أنهم جدد و يخضعون لدورات تدريبية ، والأكيد أن التفاوت بين هذه النسب يعود بالدرجة الأولى لنسبها في مجتمع البحث الأصلية فحسب الجدول رقم 02 فعدد الأساتذة المساعدين أ يقدر عددهم بـ 541 و الأساتذة المحاضرين يقدر عددهم بـ 248 .

جدول رقم 07 : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الكليات و الأقسام

الكليات	الأقسام	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبةالمئوية
كلية العلوم الإجتماعية و الانسانية	قسم العلوم الاجتماعية	16	%8.21	28	%14.38
	قسم العلوم الانسانية	5	2.56 %		
	قسم علم النفس	3	%1.54		
	قسم علوم الاعلام و الاتصال	4	%2.05		
كلية العلوم و اللغات	قسم الأداب و اللغات الأجنبية	9	%4.61	23	%11.79
	قسم اللغة و الأدب العربي	14	%7.18		
كلية الحقوق	قسم الحقوق	15	%7.69	19	%9.74
	قسم العلوم السياسية	4	%2.05		
كلية التكنولوجيا	قسم البيتروكمياء	20	%10.26	56	%28 . 72
	هندسة الطرائق	4	%2.05		
	الهندسة الكهربائية	6	%3.08		
	الهندسة الميكلنيكية	11	%5.64		
	الهندسة المدنية	15	%7.69		
كلية العلوم	علوم المادة	5	%2.57	48	%24.62
	قسم الرياضيات	8	10%4.		
	قسم الكيمياء	12	%7.18		
	قسم الفيزياء	9	%4.62		
	الإعلام الآلي	12	%6.15		
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية والتسيير	العلوم الاقتصادية	8	%4.10	21	%10.77
	علوم التسيير	13	%6.67		
المجموع		195	%100		

من خلال بيانات الجدول رقم 07 نجد أن أكبر عدد من أفراد العينة يتواجدون في كلية التكنولوجيا بنسبة 28.72 % ، تليها كلية العلوم بنسبة 24.62 % ، أما المرتبة الثالثة فكانت لكلية العلوم الاجتماعية و الانسانية بنسبة 11.79 % و أخيرا كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بنسبة 10.77 % و كلية الحقوق بنسبة 9.74 % ، يظهر هذا التوزيع التنوع حسب التخصصات العلمية لأفراد العينة المدروسة ، كما أن نسب التوزيع تخضع لتوزيعها في مجتمع البحث فمثلا بالعودة للجدول رقم 03 نجد أن عدد مفردات العينة في كلية التكنولوجيا هو 60 و في كلية العلوم 50 بعدها كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، لذلك فقد كان نفس الترتيب في العينة المبحوثة ، أما بالنسبة للأقسام فنلاحظ أن غالبية أقسام الكليات كانت محل دراسة من خلال أراء الأساتذة الذين ينتمون إليها ما عدا بعض الأقسام التي كانت غير موجودة إما لعدم استرداد استمارات أساتذتها أو لأن التوزيع كان عشوائيا فلم نلتقي بالأساتذة الذين ينتمون إليها ، و من خلال نسب توزيع الأساتذة عبر الأقسام نجد أن قسم العلوم الاجتماعية بنسبة 8.21 %من أكثر الأقسام تجاوبا مع الباحثة لسهولة الاتصال بأساتذتها.

جدول رقم 08 : يوضح الأقدمية لأفراد العينة

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
[11-5]	35	% 17.95
[18-12]	67	% 34.36
[25-19]	48	% 24.62
[32 – 26]	23	% 11,79
[39 – 33]	22	% 11.28

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أنه هناك خمسة فئات حددت لخبرة أفراد العينة و هذا بعدما ترك سؤال الخبرة مفتوح ، و قد أثبتت النتائج أن أكبر نسبة من الأساتذة والتي قدرت بـ 34.36 %

تتراوح خبرتهم من [12–18] سنة ، تليها نسبة 24.62 % من الأساتذة خبرتهم [19–25] سنة ، لتأتي فئة [5–11] سنة بنسبة 17.95 % .

أما بالنسبة للأساتذة التي تبلغ خبرتهم [26–32] سنة فقد قدر عددهم بـ 23 أستاذ أي بنسبة 11.79 % ، ليبلغ أخيرا عدد الأساتذة للفئة من [33–39] سنة 22 أستاذ أي بنسبة 11.28 % و يتضح من خلال هذه البيانات أن المتوسط الحسابي لسنوات الخبرة التي يحملها المبحوثين يقدر بـ :

$$\overline{X} = \frac{(FI \times XI)}{\sum FI} = \frac{3800}{195} = 19.48 \approx 20$$

و هذا يدل على أن أفراد العينية و الذين هم أساتذة كليات جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة يملكون من الخبرة البيداغوجية و الإدارية .

على اعتبار أن الكثير من الأساتذة خاصة القدامى منهم يشغلون مناصب إدارية كعمداء و رؤساء ميدان و مدراء مخابر و مسؤولي تخصصات ما تسمح لهم بإفادتنا بالمعلومات الدقيقة و الكثيرة حول تساؤلات دراستنا و الشيء الذي يدعم إجابتهم أنهم كانوا قد عايشوا أغلب الإصلاحات و التجديدات التي عرفتها الجامعة الجزائرية ، خاصة المراحل التي أعقبت تطبيق نظام ل م د .

جدول رقم 09 : يوضح انتماء أفراد العينة للمخابر العلمية

الإحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	164	% 84.10
لا	31	% 15.90
المجموع	195	% 100

نلاحظ من النسب المتواجدة في الجدول أعلاه أن 84.10 % من الأساتذة ينتمون لمخابر البحث بينما نسبة 15.90 % غير منخرطين في هذه المخابر ، و بالتالي فإن هذا الانتماء للأساتذة يفيدنا كثيرا في قياس العديد من المؤشرات التي يحملها التساؤل الثاني للدراسة :حول مدى مساهمة تطور البحوث

العلمية في الجامعة الجزائرية في التطوير المؤسساتي ؟ و الأكيد أن الأنشطة العلمية لهؤلاء الأساتذة في هذه المخابر تشخص لنا واقعها ضمن أراء وتوجهات مختلفة .

رابعا : أدوات الدراسة

تتحدد أدوات الدراسة بناءا على طبيعة الموضوع و خصوصيته و أهدافه و التساؤلات التي يطرحها الباحث ، و نوع البيانات المراد الحصول عليها ، هذه المعطيات تفرض عليه الأداة والتقنية الملائمة ، وكلما أحسن الاختيار كلما نجح في الوصول إلى أهدافه ، و بما أن الهدف من هذه الدراسة كان استطلاع وكشف واقع تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية في إطار مدى تجسيده لمتطلبات التنمية المستدامة ، فقد حاولنا اختيار أدوات بحثية منهجية متكاملة تمكننا من الوصول إلى نتائج علمية دقيقة و هي كالتالي :

1- الاستمارة :

تعتبر الاستمارة من الأدوات الأكثر استخداما في البحوث الاجتماعية فهي أسلوب نتحصل من خلاله على معلومات دقيقة عن الظاهرة المدروسة ، فهي عبارة عن " أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث عن طريق مجموعة من الأسئلة المرتبة بأسلوب منطقي مناسب يجري توزيعها على أشخاص معينين لتعبئتها " [1]، إذن فاختيارنا لهذه الأداة بسبب العدد الكبير للمبحوثين و حتى نستطيع التعرف على سلوكياتهم و اتجاهاتهم ومواقفهم من خلال الأجوبة المتحصل عليها و التي تغطي أسئلة الدراسة ، كما أن استخدام أداة الاستمارة يوفر وقتا للفرد للإجابة عن أسئلتها ، كما أنها تعطي فرصة أكثر للإجابة مما لو سئل مباشرة ، و لهذا قمنا بتطوير و صياغة الاستمارة استنادا إلى التراث النظري للموضوع و طريقة استخدام الأداة في الدراسات السابقة مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الموضوع إضافة إلى المناقشات التي كانت تدور مع بعض الأساتذة و التي ساعدتنا كثيرا في تحديد أبعاد الدراسة وترجمتها إلى مؤشرات و تسأل عنها في الاستمارة .

[1] – زكي مصطفى عليا ن وآخرون ، " أساليب البحث العلمي الأسس النظرية و التطبيق العملي" ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 2 ، 2008 ، ص 88 .

1-1- تصميم و إعداد الاستمارة :

قبل أن تصل الاستمارة إلى صورتها النهائية و توزيعها تم مراجعتها وتنقيحها من طرف الأستاذ المشرف الذي قام بتقديم توجيهات و إرشادات حولها ، كما عرضت على مجموعة من الأساتذة المحكمين للوقوف على النقائص (أنظر الملحق رقم 02) و التقليل من الأخطاء و تمحورت متطلبات التحكيم في :

- مدى تناسب عبارات و أسئلة الاستمارة مع المحور (يقيس أولا يقيس) .
- وضوح و دقة صياغة المحاور و الأسئلة .
- مدى تمثيل العبارات لسؤالها و إضافة فقرات جديدة أو حذفها أو تعديلها إن استدعى الأمر ، و عليه قمنا ببعض التعديلات الطفيفة في الصياغة اللغوية للأسئلة و إضافة بعضها لتكون أكثر دقة و تعبيرا عن متغيرات الموضوع ، حذف الأسئلة المكررة أو التي تحمل نفس المعنى و الإحتفاظ بالسؤال الأكثر دقة و من بين التعديلات نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

- حذف السؤال رقم (8) : والذي كان مفاده هل عدد هيئة التدريس مناسب لعدد الطلبة ؟

- تغيير في صياغة السؤال رقم (10) : من هل يمتلك الأستاذ القدرة على التواصل مع الطلبة ؟ إلى سؤال على النحو التالي : - هل تتواصل مع الطلبة عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم : هل باستمرار ☐ أحيانا ☐

في حالة الاجابة بلا : ماالسبب في ذلك؟

- تغيير السؤال رقم 12: من سؤال مغلق إلى سؤال يحمل ترتيب البدائل فبعدما كان : هل ينوع الأستاذ في أساليب تقييم الطالب ؟

نعم □ لا □

أصبح مصاغ بالشكل التالي : أي من الأساليب التالية أكثر استعمالا من قبل الأستاذ في عملية تقييم الطالب ؟

- التنويع في أسئلة التحليل و النقد □
- استخدام أنشطة ابداعية و تفكيرية □
- أسلوب الامتحانات التحصيلية □
- أخرى تذكر.....
- تغيير في صياغة السؤال رقم 13: من سؤال مغلق إلى بدائل فبعد أن كان هل يؤدي الأستاذ وظيفة الارشاد و التوجيه للطالب ؟ نعم □ لا □

أصبح هل يؤدي الأستاذ وظيفة : الإرشاد □ التوجيه □ الإرشاد والتوجيه معا □

- حذف السؤال رقم (17) و المعنون بـ : هل تعتمد الجامعة معايير واضحة في اختيار الأساتذة ؟

حذف السؤال رقم(28) والمعنون ب : هل تتماشى عروض التكوين مع الامكانيات المادية والبشرية والبيداغوجية ؟

حذف السؤال رقم (29) والمعنون ب: هل تجد عدد المخابر كافي لإنجاز البحوث العلمية ؟

بعد مختلف التعديلات التي قمنا بها انتهينا إلى كتابة استمارة في مجموعة من الأسئلة التي تجيب عن أسئلة الدراسة ، فكانت من النوع المغلق و المفتوح كما تضمنت أسئلة تأكيدية للتأكد من صدق الإجابات و قد كانت موزعة على جزئين الجزء الأول يتناول 06 أسئلة تتناول البيانات الشخصية و الجزء الثاني يضم 38 سؤالا مقسمة إلى ثلاث محاور بناء على أسئلة الدراسة .

و بعد اختبار الاستمارة على عينة من الأساتذة قدرت بـ 10 أساتذة من أفراد عينة البحث لتأكيد مدى صدقها و صحتها ثم الوصول إلى الصياغة النهائية للاستمارة التي كانت على الشكل التالي :

الجزء الأول : البيانات الشخصية يضم الأسئلة من 1 إلى 6

الجزء الثاني : يضم البيانات المتعلقة بتساؤلات الدراسة و شمل ثلاث محاور رئيسية :

المحور الأول : يضم البيانات المتعلقة بمدى تلبية معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائريةلاحتياجات سوق العمل و يمتد من السؤال رقم 07 إلى السؤال رقم 20 .

المحور الثاني : الخاص بمدى مساهمة تطوير البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية في زيادة التطوير المؤسساتي تضمن السؤال من 21 إلى 32 .

المحور الثالث : يحتوي البيانات المتعلقة بمدى نجاح آليات ادارة الجامعة الجزائرية في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية و يضم السؤال من رقم 33 إلى السؤال رقم 44 .

-1-2- صدق الاستمارة :

للتحقق من صدق الاستمارة و للتأكد من صلاحية عباراتها و مدى ملاءمة أسئلتها قمنا بالاعتماد على الصدق الوصفي الذي نقصد به الصدق الظاهري و صدق المحتوى ، فقد اقترحنا عدد من الأسئلة على 10 من الأساتذة المحكمين – أنظر الملحق رقم 3- في مجال التخصص حتى نقيس مدى مناسبة السؤال للمحور الذي ينتمي إليه إضافة إلى إبداء رأيهم في صلاحية هذه الأداة و قابليتها للتطبيق و مدى شموليتها من حيث الأسئلة و وضوح عباراتها و صياغتها اللغوية و قد تم الاعتماد على هذه الطريقة في تعيين صدق الاستمارة و فق المعادلة الإحصائية التي اقترحها " لوتشي Laushe " و التي مفادها :

$$\text{م ص ن} = \frac{\text{ن}2-1\text{ن}}{\text{ن}}$$

م ص ن = معامل صدق البند

ن : عدد المحكمين الذين قالوا أن البند يقيس .

ص : عدد المحكمين الإجمالي.

و هذه المعادلة تكون الإجابة فيها ثنائية على أسئلة كل محور بحيث (يقيس أو لا يقيس) و بعد تفريغ إجاباتهم و الأخذ بآرائهم إذ تم استبعاد سؤال اتفق عليه اثنان من المحكمين لنصل إلى نسبة تفوق 90 % من الاتفاق على أسئلة الاستمارة و هي نسبة كافية للحكم على الصدق الظاهري للاستمارة .

-1-3- توزيع الاستمارة :

قامت الباحثة بتوزيع 208 استمارة على المبحوثين بالاستعانة بالأساتذة الزملاء في كل كلية فكانت إما عن طريق التسليم المباشر أو بإرسالها في البريد الالكتروني و لكن للأسف هناك بعض الصعوبات التي واجهتنا و حالت دون استرداد العدد الكلي الذي تم توزيعه و يمكن إجمالها في :

- فضل الكثير من الأساتذة أخذ الاستمارة معهم و هذا جعلها عرضة للنسيان أو حتى عدم الإجابة عن كل محتوياتها .
- التأخر الكبير في الرد عن طريق البريد الالكتروني .
- صعوبة في التعامل مع أساتذة كلية العلوم والتكنولوجيا بسبب لغة الاستمارة " العربية " مما دفع بالكثير منهم لعدم الإجابة .

و نظرا لهذه الأسباب لم يتم جمع إلا 195 استمارة من أصل 208 .

2- المقابلة :

عندما نتحدث عن المقابلة فإننا نقول أنها عبارة عن " تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة حيث يحاول أحدهما و هو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث ، و التي تدور حول أرائه و معتقداته "[1] ، فالمقابلة من التقنيات التي تساعد في تقصي الحقائق والمعلومات التي تخدم الموضوع باستخدام طريقة منظمة تقوم على الحوار بين الباحث و المبحوث [2].

إن اختيارنا لهذه الأداة نابع من المزايا التي تتمتع بها و التي أفادتنا في جمع الكثير من البيانات و المعلومات التي تفسر موضوع بحثنا .

[1] – بلقاسم سلاطنية و حسان الجيلاني ، أسس البحث العلمي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 2 ، 2009 ، ص 104 ، 105 .

[2] – مسعود بيطام ، الملاحظة والمقابلة في البحث السوسيولوجي ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، ع 11 ، 1999 ، ص 122 .

لقد حاولنا الاستفادة قدر الإمكان من أداة المقابلة غير المقننة " الحرة " التي أجرينها مع بعض الأساتذة لأنها من الأدوات البحثية التي تساعدنا في الحصول على أكبر قدر من الإجابات الواضحة ، حيث أعطينا الفرصة للأساتذة الذين أجرينا معهم المقابلات للتعبير عن أرائهم وتوجهاتهم بكل حرية ، دون محددات للزمن أو للأسلوب و دون الالتزام بدليل المقابلة ، وهذا ما جعلنا نقف على أبعاد عديدة و قيمة حول موضوع الدراسة و التي لم نكن قد انتبهنا لها ، كما سمحت لنا المقابلة بإعادة صياغة و ترتيب أسئلة الاستمارة و تبسيط مصطلحاتها من خلال التفاعل المباشر مع المبحوثين ، كما تم إنجاز المقابلة مع مدير مخبر العلوم الاجتماعية والإنسانية و مسؤول خلية الجودة في الجامعة ، ومسؤول خلية الجودة في كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية و التي كانت في شكل أسئلة متنوعة و غير منتظمة تخللتها نقاشات و حوار، أي لا توجد أسئلة جاهزة و قد أفادتنا في النقاط التالية :

- الحصول على مجموعة من الوثائق و الإحصاءات التي أفادتنا في الدراسة الميدانية (دليل الجودة في الجامعة ، إحصائيات حول ميزانية المخابر) .
- بالرغم من وجود خلية للجودة على مستوى الجامعة و ممثليها على مستوى الكليات إلا أن الكثير من الأساتذة يجهلون ذلك .
- أكثر ما تعمل عليه خلية الجودة يبقى مجهودا نظريا متضمن في الملتقيات والندوات غير مجسد في الواقع
- مازالت الجامعة بعيدة عن تجسيد شعار الجودة من أجل التنمية المستدامة .
- معرفة التصورات المستقبلية لأفاق التعليم الجامعي في الجزائر .
- استخدمنا معطياتها في التحليل السوسيولوجي للبيانات .

3- **الملاحظة** : تعتبر الملاحظة من أكثر التقنيات استخداما في العلوم الاجتماعية ، فهي مصدر مهم في الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة و التي يصعب جمعها باستخدام الاستمارة أو المقابلة ، فهي تجعل الباحث أكثر قربا من واقع الظاهرة و حقيقتها الذي يحاول توجيه حواسه لمراقبة سلوك المبحوث لمعرفة سبب حدوثها و علاقاتها و تأثيرها ، فهي إذن تقنية مباشرة للتقصي تستعمل

عادة في مشاهدة مجموعة ما بصفة مباشرة و هذا بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكيات [1].

و اعتمدنا في هذه الدراسة على الملاحظة البسيطة و التي نقصد بها " الملاحظة التي تحدث تلقائيا من ظروفها العادية دون إخضاعها للضبط العلمي و بدون استخدام أدوات دقيقة للقياس بغية الدقة في الملاحظة "[2] .

و كان استخدامنا لهذه الملاحظة منذ بداية الدراسة الاستطلاعية ، حيث حاولنا ترجمة ما لاحظناه في سلوكيات الأساتذة ومواقفهم حول تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية ، و تقييمهم لواقع مساهمتها في دفع عجلة التنمية المستدامة ، لاسيما في ظل الاصلاحات التي شهدتها منظومة التعليم الجامعي ، كما وظفنا كل ملاحظاتنا حول معايير الجودة في الجامعة و مدى التوافق بين النظري و الميداني في تحليل وتفسير البيانات الميدانية المتحصل عليها عن طريق الاستمارة والمقابلة .

وقد مرت الملاحظة في هذا البحث بعدة مراحل كل مرحلة عادت على الباحثة بالفائدة و هي :

- مرحلة استقصاء مجتمع الدراسة عن طريق التعرف على مجالات البحث .
- مرحلة تجريب الدراسة عن طريق التعرف على عمل خلية الجودة و دورها في تفعيل أنشطة التنمية المستدامة .
- مرحلة توزيع الاستمارة و إجراء المقابلة : و التي كان لها دور كبير في التعرف على مدى صدق الإجابات و ملاحظة سلوكيات المبحوثين .
- ملاحظة الإمكانات المادية و مدى استغلالها من طرف عناصر العملية التعليمية .

4- السجلات و الوثائق و التقارير :

و تعتبر من الأدوات المهمة في جمع المعلومات و البيانات المتعلقة بالموضوع و هي من المصادر الجاهزة المحفوظة في المكتبات العامة أو الخاصة أو الجامعية أو التابعة للمؤسسات المهتمة

[1] – رشيد زرواتي ، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2004 ، ص 148 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 148 .

بتلك المنشورات ، و تتضمن جميع الأبحاث و المؤلفات و الإحصائيات المنشورة في الدوريات العلمية و الكتب و التقارير و غيرها [1].

كما أنها توفر لنا الكثير من الجهد والوقت و تساعدنا على معرفة مختلف التغيرات التي تطرأ على المؤسسة المراد دراستها ، و خلال إنجازنا لهذه الدراسة استفدنا من :

- التقارير و الإحصائيات الرسمية الوطنية و الدولية الصادرة عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، منظمة الأمم المتحدة ، اليونيسكو و تقارير التنمية البشرية .
- السجلات و الوثائق الإدارية التي تبرز الجانب التاريخي لنشأة جامعة سكيكدة " دليل الجامعة " .
- التشريعات القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي .
- الإحصائيات الخاصة بعدد الطلبة و الأساتذة في الكليات و الأقسام و توزيعهم حسب الرتب .

خامسا :أساليب تحليل معطيات الدراسة :

عند الحديث عن التحليل فإننا نهدف به إلى تحويل المعطيات الأولية إلى صورة تمكن من تحقيق أهداف الدراسة لذلك فمهمة الباحث هي اختيار أساليب المعالجة و التحليل المنسجمة مع طبيعة البيانات حتى تستطيع الوصول إلى جودة الاستنتاجات و بصفة عامة نقول أن أساليب المعالجة و التحليل الفني هي الطريقة التي تتبع في التعامل مع البيانات الميدانية فبعد جمع البيانات من مجتمع البحث و تنظيمها بمختلف أدوات و تقنيات البحث تعالج بأسلوب كيفي و كمي يمكن من التعرف على تركيبته وخصائصه و حصر العوامل المؤثرة في موضوع الدراسة و ضمن هذا السياق فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على تكميم البيانات إحصائيا و التفسير الكيفي أو النوعي لها لربطها أكثر بالواقع .

[1] – فوزي غرايبة و آخرون ، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، ط 3 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002 ، ص40 .

1- أسلوب التحليل الكمي :

هو الأسلوب الذي يهدف إلى تكميم البيانات التي تحصلنا عليها و المتعلقة بمؤشرات الدراسة و اختزالها في جداول احصائية ، و عادة ما تأخذ هذه الجداول قيما و نسبا مئوية ذات دلالات إحصائية تسهل قراءتها و التعبير عنهاو يكون ذلك بتطبيق مجموعة من القوانين الاحصائية التي قمنا بتوظيف بعضها :

1-1- أدوات الإحصاء الوصفي :

من أهم أدوات الإحصاء الوصفي المستخدمة :

- التكرار و النسب المئوية : تم استعمال النسب المئوية لتمثيل ووصف العينة أو خصائصها و تكميم البيانات المتحصل عليها من استجابات المبحوثين على تساؤلات الاستمارة في جداول إحصائية و تحويلها إلى أرقام و تكرارات و نسب مئوية ، كما استخدمنا الدوائر النسبية .
- المتوسط الحسابي : تم استخدامه لحساب متوسط سن المبحوثين و متوسط الخبرة المهنية للأساتذة .

1-2- أدوات الإحصاء الاستدلالي :

أهم أداة استخدمت في الدراسة هو معامل لوشي " Laushe " للتأكد من صلاحية أسئلة وعبارات الاستمارة أي صدق الاستمارة .

2- أسلوب التحليلي الكيفي :

بعدما قمنا بعملية تكميم البيانات و المعطيات من الواقع في جداول ، تأتي مرحلة استنطاق تلك الإحصاءات و التعليق عليها بعبارات و مفاهيم ذات معاني ومضامين سوسيولوجية ، و هذا من خلال استقراء الأرقام و النسب المئوية التي تم الحصول عليها ، ثم تفسيرها و تحليلها و تحويلها إلى نتائج ذات دلالات تجيب عن تساؤلات الدراسة ، و هنا اعتمدنا على التراث النظري للموضوع من النظريات

الاجتماعية و الفصول النظرية و الدراسات السابقة للموضوع هذه الأخيرة التي تفيد في معرفة مدى الصدق الواقعي لاستجابات المبحوثين و انسجامها مع أهداف البحث .

خلاصة :

لقد كان هذا الفصل بمثابة نقطة تكامل مع الفصول السابقة لإعطاء صبغة علمية موضوعية للمعطيات النظرية فهو البناء والركيزة الأساسية للبحث ، و قد حاولنا من خلاله معالجة مختلف الخطوات المنهجية المتبعة في دراسة هذا الموضوع العلمي ، ليس على سبيل الذكر فقط بل قمنا بتحليل و تعليل سبب اختيارنا للمنهج و الأدوات المساعدة على جمع المعلومات الميدانية ، وطريقة اختيار العينة و خصائصها و تحديد أساليب التحليل ، التي من خلالها سوف نقوم بعرض و تحليل الأرقام كيفيا و إحصائيا لنصل للنتائج النهائية التي ستكون في الفصل الموالي الذي نحاول من خلاله تحليلها و تفسيرها و مناقشتها.

الفصل الخامس: عرض وتحليل وتفسير البيانات الميدانية

تمهيد

أولا :عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الأول : مدى تلبية معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية لاحتياجات سوق العمل .

ثانيا: عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثاني: مدى مساهمة تطور البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية في زيادة التطوير المؤسساتي.

ثالثا: عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثالث: مدى نجاح أليات إدارة الجامعة الجزائرية في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية.

خلاصة

تمهيد :

بعد قيامنا بعرض الجانب النظري للموضوع وتحديد الإجراءات المنهجية للدراسة ، من أدوات جمع البيانات ، ومنهج وعينة ، وأساليب تحليل ، سوف نستعرض في هذا الفصل مختلف البيانات والمعطيات الميدانية التي تم جمعها باستخدام تلك الأدوات ، وبعد تفريغها في جداول نقوم بقراءتها وتحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية ، واستنادا الى الأسس النظرية التي تعرضنا إليها في الفصول السابقة ، وإلى البيانات المتحصل عليها عن طريق المقابلة والملاحظة ، وحتى نتمكن من الوصول إلى نتائج أكثر دقة وعلمية حول موضوع دراستنا ، وبهذا يمكن الإجابة عن تساؤلاتنا ، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث محاور حسب تساؤلات الدراسة .

أولا: عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الأول: مدى تلبية معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية لاحتياجات سوق العمل.

نحاول في هذا المحور التعرف على ما إذا كانت معايير العملية التعليمية في جامعة سكيكدة وبعد مجموعة من الإصلاحات التي مستها في إطار تطبيق جودة التعليم الجامعي ، قد حققت أهم مطلب لتنمية وتطوير المجتمع ، وهو تزويد سوق العمل بالإحتياجات اللازمة من رأس المال البشري الكفء والمتخصص ، وهذا من خلال أراء المبحوثين باعتبارهم عنصر هام في العملية التعليمية ، ولهم دور كبير في توفير هذا المطلب ، ولتشخيص هذا الواقع اعتمدنا على مجموعة من مؤشرات قياس الجودة المرتبطة بمعايير العملية التعليمية ، و المتمثلة في : الأستاذ تكوينه وقدراته ، عدد الطلبة ، قدرات وكفاءة الطالب ، الوسائل البيداغوجية ، طرائق التدريس ، التخصصات ....الخ ، أما مؤشرات سوق العمل فتمثلت في : نوعية رأس المال ، الكمية ، خصائص الخريجين ، الإحتياجات الوظيفية ... الخ.

جدول رقم 10 : يوضح درجة استخدام الأستاذ لتكنولوجيا التعليم الجديدة.

الاحتمالات				التكرار	النسبة المئوية
	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية		
نعم	برمجيات power point	11	%8.27	133	%68.21
	جهاز الإسقاط	29	%21.80		
	الوسائط الالكترونية	93	%69.93		
لا				62	%31.79
المجموع				195	%100

لقد انعكس التطور في التكنولوجيات على العملية التعليمية ، ومن ثم على استخدامات الأساتذة في هذه العملية ، وهذا ما أكدته نسبة 68.21% من أفراد العينة التي أقرت بأن الثورة المعلوماتية قد هزت النماذج التعليمية التقليدية ، حيث أصبحت عاجزة عن تقديم إجابات قديمة لتحديات جديدة ، وهذا

قلص من دور الجماعات والمؤسسات التعليمية وجعلها تبحث عن منظومة فكرية جديدة قادرة على المواجهات ، لذلك فضرورة خلق قاعدة تكنولوجية في الأنظمة التعليمية أصبحت حقيقة لا يمكن تجاهلها ، وقد أكدت نسبة 21.80% من الأساتذة على أنهم يستخدمون جهاز الإسقاط خاصة أثناء المحاضرات ، ومن خلال المقابلات مع الأساتذة فقد وجدنا أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، وكلية التكنولوجيا هم أكثر الأساتذة استخداما لهذا الجهاز خاصة تخصص الاتصال ، وتخصص الهندسة المدنية وهندسة الطرائق ، وهناك نسبة 8.27% من الأساتذة يجدون في استخدام البرمجيات مساعدة في ايصال المعلومات بسهولة أكثر لأنها تساعد على تصميم محتوى الدروس وتجزئته إلى أجزاء مترابطة ومتناسقة ، عن طريق استخدام العديد من الأمثلة التوضيحية باستعمال الصورة والصوت ، وهذا يسمح بتطوير المعلومات والرفع من كفاءتها وبالتالي تسهيل استيعابها من طرف الطلبة ، أما نسبة 69.93% من الأساتذة فيستخدمون الوسائط الإلكترونية كالبريد الإلكتروني الذي يعتبر وسيط بين الأستاذ والطالب يرسل به ما يحتاج من ملفات أو الرد عن التساؤلات ، وهي أيضا وسيط للتواصل العلمي مع الباحثين أو بعض المجلات الوطنية والدولية ، لقد أصبحت هذه الوسائط مصدر للمعرفة باعتبارها مكتبة يمتلكها الأستاذ تقدم له ما يحتاجه بأقل جهد ومال ووقت ، أما نسبة 31.79% من الأساتذة لا يستخدمون إلا الوسائل التقليدية ، كالكتب والمجلات ، والمراجع الورقية لاعتبارها أكثر مصداقية ، واعتبار التكنولوجيا تضعف العلاقات الإجتماعية التفاعلية في المواقف التعليمية ، ومن خلال المقابلات التي كانت مع بعض الأساتذة ، فقد أقروا بأن عدم استخدامهم لهذه التكنولوجيات لغياب الإمكانيات اللازمة لتطبيقها أو لطبيعة التخصصات في حد ذاتها ، والأكيد أن ضعف استخدام هذه التقنيات يعني سقوط معيار من معايير جودة التعليم ، وهو دقة وسرعة واتساع المعلومة ، وقوة التواصل مع الطالب التي تزيد من عملية التحليل والبحث.

جدول رقم 11 : يوضح تواصل الأستاذ مع الطلبة عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة.

الاحتمالات				التكرار	النسبة المئوية
	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية		
نعم	باستمرار	62	%37.58	165	%84.62
	احيانا	103	%62.42		
لا				30	%15.38
المجموع				195	%100

لقد أكدت بيانات الجدول رقم 11 على أن أكبر عدد من الأساتذة والذي قدرت بـ 84.62% يتواصلون مع الطلبة عبر الوسائل التكنولوجية ، باعتبارها من الأساليب الحديثة في الاتصال وهي القادرة على توفير المناخ الملائم للتفاعل الإلكتروني ، الذي يجعل الطالب في اتصال مع أستاذه حتى خارج الجامعة ، فيزول حاجز المكان ويربح الوقت والجهد وقد تنشأ علاقات اجتماعية وانسانية بين الطرفين تزيد من نجاح العملية التعليمية ، إلا أن الأساتذة اعتبروا أن الاتصال يكون في كثير من الأحيان مرتبط خاصة بفترة الإشراف على المشاريع والمذكرات ، حيث أكدت نسبة 62.42%من أفراد العينة على ذلك ، بينما تجد نسبة 37.58% أن الاتصال يجب أن يكون مستمرا حتى يستطيع الأستاذ أن يكون علاقة تواصل سليمة وفعالة ،من شأنها أن تساعده على التحكم في الموقف التعليمي ، وبالتالي فتح المجال للتعبير عن الذات أما نسبة 15.38% فتجد أن طريقة الاتصال مع الطلبة باستخدام الوسائط تفتح المجال للكثير من الصعوبات ، وأهمها تحجج الطالب بالأكاذيب وغياب مصداقية القول ، لأن تواجد الطالب والأستاذ في نفس المكان يسمح بإنجاح الحوار والنقاش وابداء الرأي ويسمح ببناء علاقة ثقة بينهم.

جدول رقم 12: يوضح تحكم الأستاذ في مهارات الاتصال الفعالة.

الاحتمالات				التكرار	النسبة المئوية
	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية		
نعم	التحكم الجيد في اللغة	24	%28.92	83	% 42.56
	فسح المجال لإبداء الراي والحوار	8	%9.64		
	القدرة على الاستشهاد بالواقع	21	%25.30		
	القدرة على بناء علاقة الاحترام المتبادلة	11	%13.25		
لا				112	%57.44
المجموع				195	%100

ان بيانات الجدول رقم 12 تبرز لنا أن نسبة 42.56% من الأساتذة يجدون أن الأستاذ متحكم في مهارات الاتصال وهذا من خلال استخدامهم اللغة المناسبة والجيدة والمتنوعة وهذا أكدته نسبة 28.92% ، كما يستشهدون بالواقع والظواهر الاجتماعية التي ترسخ المعارف في ذهن الطالب وتزيد دافعيته للعلم والرغبة في التواجد في الحصص وهذا أكدته نسبة 25.30% ، كما أكدت نسبة 22.89% من الأساتذة أن القدرة على بناء علاقة الإحترام المتبادلة يفسح المجال لإبداء الراي والحوار ، ويبني جسر من الثقة بين الطرفين ، وكلما أعطيت الفرصة للطالب للتعبير عن رأيه بحرية كلما رفعنا من معنوياته وأصبح يشعر بالانتماء والمشاركة في العملية التعليمية وهذا ما أكدته نسبة 13.25% ، ونجد نسبة 9.64% يجدون أن ترك المجال للطالب للتعبير عن أفكاره من شانه أن يساهم في تطوير قدراته واكتشاف ذاته ، وزيادة دافعيته للعمل ، أما نسبة 57.44% من الأساتذة يجدون غياب لأهمية الاتصال والتفاعل مع الطلبة ، التي تعد ضرورة لازمة لشرح المادة العلمية ، وهذا ينعكس على قدرات استيعاب الطالب للمعلومة وفهمها ، فأساليب الاتصال تعتبر من أهم وسائل تعديل سلوكيات الطالب بما يتناسب

مع أهداف العملية التعليمية ، و هذا ما نجده واضحا في بعد الطالب عن طريقة الحوار والنقاش ، واكتفاءه بأخذ المعلومة كماهي ليردها يوم الامتحان حفظا أو حتى غشا ، وهذا يعتبر عائق كبير جدا أمام تحقيق الجودة ، فالاتصال الفعال يدعم أفكار ومبادئ نجاحها بحيث يمكن من تجاوز كل المعوقات التي تحد من فعالية البرامج التعليمية ، وبالتالي فإن غياب مهارات الاتصال يضعف من التواصل مع الطلبة ، ويؤثر على وظائف الأستاذ وقدراته التعليمية.

جدول رقم 13: يوضح مدى تنويع الأستاذ لأساليب التدريس.

	الاحتمالات			التكرار	النسبة المئوية
	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية		
نعم	1_اسلوب التعليم التعاوني	06	%08.22	73	% 37.44
	2_اسلوب الابداع والابتكار	23	%31.51		
	3_طريقة قائمة على تنمية قدرات الطالب على النقد	15	%20.55		
	4_توزيع انشطة التعلم من الزيارات والرحلات	04	%05.48		
	3 + 2	08	%10.96		
	4 + 1	11	%15.06		
	3 + 2	06	%08.22		
لا				122	%62.56
المجموع				195	%100

تبين لنا البيانات الواردة في الجدول رقم 13 أن نسبة 37.44% من أفراد العينة يؤكدون على أن الأستاذ ينوع في أساليب التدريس ، حيث نلاحظ نسبة 31.51% من الأساتذة يلجئون لأسلوب الابداع والابتكار لفسح المجال للطالب لإبراز قدراته العلمية ، ونسبة 20.55% ينمون قدرات الطالب النقدية أما نسبة 15.06% فهم يجمعون بين الأسلوب (1) و (4) ، ونسبة 10.96% يجدون ضرورة في استخدام أسلوب الابداع والابتكار وأسلوب النقد ، أما النسبة المقدرة ب 08.22% فقد تعادلا فيها كل من أسلوب

التعليم التعاوني والأسلوب رقم (3) ، الذي من شأنه أن يجعل الطالب يقضي فترة من وقته أثناء الدراسة في العمل في إحدى المؤسسات ، ثم يعود بعد ذلك إلى الدراسة ثم العمل وهكذا حتى يتخرج من الجامعة ، وهذا ما يتيح للمؤسسات التعرف على قدرات الطالب واختيار البارزين منهم للعمل فيها ، وهذه الأليات تعتبر من أنجح الطرق التي تجعل الخريج وتخصصه أكثر ربطا باحتياجات سوق العمل ، فبهذه الأساليب إذن يحاول الأستاذ الإبتعاد عن التلقين والإملاء ، ويعمل على تكوين فرد مبدع بتعليمه طريقة التعامل مع المعلومة ، فهذه الطرق الحديثة من شأنها أن تكسب الطالب القدرة على حل مشاكله التعليمية وايجاد الحلول المناسبة لها ، وهذا ينمي فيهم القدرة على التحليل والتقييم لواقعهم واتخاذ القرارات والتكيف مع المتغيرات ، أما نسبة 62.56%من أفراد العينة تؤكد على أن الأستاذ مازال لا يعطي اهتماما لهذه الأساليب والطرق التعليمية ، ويجدون في الإلقاء الأسلوب المناسب لإيصال المعلومة خاصة في ظل طول المقررات وضيق الوقت ، وهناك من أرجعها أيضا لضعف مهارات الاتصال كما أكدها الجدول رقم 12 وعدم استخدام الوسائل الحديثة (جدول رقم 11) ، في الوقت الذي يجب أن يكون لهذه الأساليب وزنا أكبر خاصة الإلقاء والعرض ، والقدرة على التعبير والحوار وادارة الوقت وتحمل المسؤولية.

وما يمكن استنتاجه من خلال النسب السابقة أن أساليب التقييم المعتمدة من الأستاذ غير قادرة على قياس المستوى الحقيقي لقدرات الطالب ، وهذا لأنها تتصف بعدم الدقة والثبات وهي غير موحدة عندهم ، كما أن غياب المتابعة للمستجدات في مجال التقويم وأساليبه الحديثة كما برز في الجدول رقم 10 والجدول رقم 13 جعلها تنحصر في النطاق التقليدي الضيق ، في الوقت الذي تعتبر فيه أساليب التقييم كما تعرفنا عليها نظريا من أساسيات ضمان جودة رأس المال البشري الذي تقدمه الجامعة ، لأنها تقدم معلومات حول مدى نجاح العملية التعليمية من جهة ، والأهداف المهنية من جهة أخرى ، فنتائجها يكون لها أثر كبير في المسار العملي للخريج وبذلك وجب على الأستاذ أن ينوع من هذه الأساليب باستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وتوظيفها بما ينمي التدريب الذاتي للطالب.

جدول رقم 14 : يوضح أساليب التقييم المعتمدة من طرف الأستاذ.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
التنويع في أسئلة التحليل والنقد.	41	%21.03
استخدام أنشطة إبداعية وتفكيرية .	19	%09.74
أسلوب الامتحانات التخطيطية.	99	%50.77
أخرى تذكر.	12	%06.15
2 + 1	24	%12.31
المجموع	195	%100

توضح الأرقام الإحصائية في الجدول رقم 14 أن أغلبية الأساتذة يستخدمون أسلوب الامتحانات التحصيلية وهذا بنسبة 50.77% ، مما يدل على أن النمط التقليدي هو النمط الرئيسي في التقييم بالرغم من سلبياته ، فهو لا يقيس قدرة الطالب على الاستيعاب بشكل جيد ، وفي هذه النقطة لقد أشار أبو زاهر بأن أهم سلبيات هذه الطريقة أن الوعاء الزمني للمادة سنويا 90 ساعة سنويا والامتحان النهائي يأخذ ساعتين ، وبهذا يعلم الطالب مسبقا أن تقييمه سيأخذ ساعتين لذلك يؤجل المراجعة إلى آخر لحظة وهذا يعكس ضعف عملية التعليم ، أما نسبة 21.03% تقر باستخدامها التنوع في أسئلة التحليل والنقد ، ونسبة 12.31% تجمع بين أسلوب استخدام أنشطة ابداعية وتفكيرية وأسلوب التحليل والنقد ، ونسبة 9.74% تستخدم الأنشطة الإبداعية والتفكيرية ، وهناك نسبة 06.15% من الأساتذة أفادونا بأنهم يستخدمون جهد شخصي في حث الطلبة على التبادل المعرفي بينهم ، من خلال فرق البحث التي يكونوها لإنجاز البحوث ، وحتى تحليل النصوص العلمية في الأعمال الموجهة ، وهذا كله من شأنه أن يبعث روح المنافسة عند الطالب ، وبالتالي فإن التنوع في أساليب التقييم يجب أن يراعى الفروقات الفردية بين الطلبة فمثلا عند طرح الأسئلة تراعى مستويات الطالب ، وتنوع في شكلها ، ويكون مضمونها من

السهل الى الصعب ، وتكون استفهامية وتذكيرية فالأستاذ الجيد والكفء هو الذي يكون واقعي في تقييمه لا تعجيزي في أسلوبه .

جدول رقم 15: يوضح مدى تأدية الأستاذ لوظيفة التوجيه والإرشاد.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
التوجيه	106	%54.36
الإرشاد	53	%27.18
الإرشاد والتوجيه	36	%18.46
المجموع	195	%100

إن بيانات الجدول رقم 15 تبرز أن نسبة 54.36% من أفراد العينة يجدون أن الأستاذ يمارس وظيفة التوجيه فقط في الإشراف على البحوث والمشاريع العلمية ، فهو يؤدي وظيفة المرافقة العلمية لا غير، وهذا يعبر وبشكل ملحوظ عن غياب ما يعرف بالوصاية التي تعتبر من أهم معايير جودة العملية التعليمية حسب ما أقره مسؤول خلية الجودة ، فالأستاذ الوصي يرافق الطالب وفق خطة بيداغوجية تعمل على مساعدة الطالب في مواجهة صعوباته ، وتنظيم نفسه وعمله

كما يساعده الوصي بفضل اتصالاته مع المؤسسات الإقتصادية والإدارية العمومية في اختيار مكان تربصه ، وجمع المعلومات حوله ، في حين نسبة 27.18% من الأساتذة تقر بأن الأستاذ يمارس وظيفة الإرشاد للطلبة نحو تفعيل قدراتهم لاستغلالها أحسن إستغلال ، واستخدام الأساليب المناسبة لا سيما التكنولوجيا ، وكيفية توظيفها في إنجاز البحوث العلمية ، فهو بهذا يحاول تكوين فرد مبدع يدرك طريقة التعامل مع المعلومة فيحاول فهمها لا حفظها ، ومن خلال مقابلة الأساتذة أثناء توزيع الإستمارة وجدنا بأنهم يفضلون أن يكون المرشد طالبا في آخر طور الدراسة ، حيث يؤطر مجموعة من الطلبة الجدد ليتقاسم معهم خبرته في عدة أمور لذلك نجد بأن هناك:

إرشاد الاستقبال: أي إعلام الطلبة عن الحياة الجامعية اليومية وتوجيههم نحو المصالح المختصة ، وينظم هذا الإرشاد خاصة لطلبة السنة الأولى .

إرشاد المرافقة: نقصد به توجيه الطالب في أعماله الفردية ، وكيفية تلخيص الدروس المساعدة على فهم عملية التوثيق والتحكم في وسائل استعمال المراجع والمكتبة.... الخ

أما أقل نسبة وهي 18.46% تجد الأستاذ يؤدي الوظيفتين معا ، فهو يرشد الطالب بتقديم المعلومات ومحتويات المقررات ويوجه سلوكاته لحل مشاكله بالكشف عن قدراته ، فهو بهذا يتعاون معه ويبدي له الإحترام ويجعله يستمر في العملية التعليمية.

جدول رقم 16: يوضح مدى وجود دورات تدريب وتكوين لتأهيل الأستاذ في مجال الجودة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	49	%25.13
لا	146	%74.87
المجموع	195	%100

من خلال الجدول رقم 16 يتضح لنا أن الجامعة مازالت بعيدة عن العمل الفعلي لإنجاح الجودة في وظائفها ، فكيف لا وأن دورات التدريب والتكوين في هذا المجال لا تتوقف إلا على الأساتذة الجدد وفي مدة زمنية لا تتجاوز العام ، وهذا ما أكدته نسبة 25.13% من أفراد العينة ، ومن خلال حتى المقابلات التي أجريناها مع مسؤول خلية الجودة الذي أفادنا بمحتوى هذا البرنامج ، لكن أكد على أنه موجه لتكوين الأساتذة الجدد ، كما أقر بعدم وجود دورات تكوين في الخارج للأستاذ في مجال الإستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في مجال تطبيق معايير الجودة في التعليم الجامعي ، أما نسبة 74.87% من الأساتذة يجدون أن التكوين الفعلي والحقيقي لتأهيل الأستاذ في مجال الجودة غير موجود ، وهذا ما أدى إلى الحد من نشر ثقافة الجودة وإشاعتها في العملية التعليمية بصفة علمة وعند الأساتذة بصفة خاصة ، وهذا ما يعتبر من أهم المعوقات التي واجهت نشر ثقافة تطبيق الجودة ، فهذه الدورات من

شأنها أن تجعل أعضاء العملية التعليمية أكثر استجابة للتجديد ، وقدرة لمواجهة متطلبات التعايش الفعال مع المتغيرات ، فهذه تمهد لإنجاح أي برنامج للجودة.

جدول رقم 17: يوضح مدى مراعاة عروض التكوين لخصوصية المنطقة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	39	%20.00
لا	156	%80.00
المجموع	195	%100

تأكد نسبة 80% الموضحة في الجدول رقم 17 أن عروض التكوين تهمل خصوصية المنطقة التي تجعلها مساهمة فعليا في المسارات التنموية الجهوية ، فهي بهذا تراعي خصوصيات الجهة وإحتياجاتها ، فكثيرا ما يجد الطلبة أثناء إنجازهم لتقارير التربصات والمذكرات إشكالية جهوية في المواضيع ، فينتقلون إلى مناطق أخرى لاستكمال دراستهم ، وهذا يفقدهم جهدا ومالا ويخلق أيضا مشكل توافق التخصصات مع سوق العمل ، فيجد الكثير من الطلبة أنفسهم بشهادة يصعب الحصول على وظيفة في منطقتهم أو يتطلب الأمر سنوات كثيرة من الإنتظار، لذلك فشرط التوافق الجهوي مع التخصصات لكل جامعة أصبح ضرورة حتمية لتوفير رأس مال بشري قادر على القيام بالتنمية الوطنية الشاملة.

أما نسبة 20% من الأساتذة يجدون أن الجامعة تحاول التنسيق مع المحيط الإقليمي لها ، من خلال عملية التجديد في عروض التكوين التي تقوم بها على المستويات والأطوار الثلاثة من التعليم ، فهي تعمل على توليد المعرفة ونشرها إلى باقي المؤسسات الإنتاجية والخدماتية من خلال الأبحاث والمشاريع التطبيقية التي تقوم بها مخابر البحوث الجامعية.

جدول رقم 18 : يوضح ما إذا كان التجديد في البرامج التعليمية يتناسب مع حاجات سوق العمل.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	29	%14.87
لا	166	%85.13
المجموع	195	%100

من خلال إحصائيات الجدول رقم 18 نجد أن أغلبية الأساتذة وبنسبة 85.13% يجدون أن البرامج التعليمية لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل ، وهذا واضح من خلال التباين بين الجانب النظري والتطبيقي والذي جعلها بعيدة عن تحقيق أهداف الجامعة في خدمة المجتمع ، وحل مشاكله التي يعاني منها خاصة ضمن التحولات المتسارعة التي يشهدها حيث أن ضعف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات المهنية خلق هذا الفصل بين قدرات الطالب المكتسبة والكفاءات المهنية اللازمة ، والشيء الذي زاد من الفجوة بين البرامج التعليمية وما يحتاجه السوق هوعدم قدرتها على تقوية مهارات الطالب وهذا ما يعكس فعلا واقع الجامعة الجزائرية من الانفصال الواضح بينها وبين محيطها ، والذي جعلها غير قادرة على إقامة الميادين الكبرى للتكوين ذات العلاقة بكفاءاتها وكما أوضحت المقابلة مع مسؤول الجودة بأن الجامعة أصبحت مطالبة في بناء عروض تكوينها بأن توطد علاقاتها مع مختلف المؤسسات المهنية ، ليشارك أصحابها في وضع البرامج وحتى تتجاوز قضية منح الشهادة كتسمية تغيب عنها القدرات والكفاءات المطلوبة.

أما نسبة 14.87%من الأساتذة تجد أن البرامج مرتبطة بأهداف التعليم الجامعي واحتياجات الطالب ومتطلبات البيئة والتنمية في اطار حاجات سوق العمل، فهناك لجان متخصصة تقوم بالتعديلات على البرامج بما يتناسب مع المستجدات العلمية، فالمشكل حسب وجهة نظرهم ليس في هذه البرامج فبالرغم من توفر اليد العاملة المؤهلة إلا أن مشكل البطالة مازال قائما ، لذلك يجب البحث في عدد اليد العاملة التي تريد المؤسسات الاقتصادية توظيفها.

من خلال هذا التحليل يظهر جليا قصور هذه البرامج في تحقيق أهداف العملية التعليمية من أجل رفع جودة التعليم العالي بتقديم خريج متميز ، والسبب في ذلك يعود الى غياب الدراسة الفعلية والميدانية لهذه المناهج قبل القيام بالتعديلات فهي غير مبنية على معطيات البيئة الخارجية أي حاجات المجتمع ، فيبقى التجديد ليس إلا نظري لا يمس مشكلات الطالب أو المجتمع فهي لا تسمح بترسيخ قيم الانتماء والمسؤولية الاجتماعية لهذا الخريج.

جدول رقم 19: يوضح ما إذا كانت البرامج التعليمية تقوي مهارات البحث المعرفية عند الطالب.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	112	%42 .56
لا	69	%57.44
المجموع	195	%100

بالنظر إلى الجدول رقم 19 نجد أن 57.44% من أفراد العينة يرون أن البرامج التعليمية لا تقوي مهارات البحث المعرفية عند الطالب ، وقد أرجعها أغلبيتهم إلى أنه هناك عدم الدقة والتنسيق في وصفها فهي لا تتناسب مع التوقيت الزمني المخصص لها مقارنة مع محتواها ، وهذا يجعل الأستاذ يستند للسرعة على حساب استيعاب الطالب وتوسيع معارفه ، وهناك من الأساتذة من أرجع هذا الضعف لطبيعة البرامج في حد ذاتها والتي غابت عنها الآليات التي تكسب الطالب المهارات والكفاءات المهنية من خلال التربصات والتطبيقات الميدانية ، والتي تعاني من نقص في ظروف انجازها وطرق تنظيمها وتأطيرها وتقييمها ، فهناك غياب للنصوص المتعلقة بتنظيم التربصات ودعم الهياكل المكلفة بالبحث عن التربصات ، وكثيرا ما يجد الطالب صعوبة في إيجاد موقع للتربص جيد خاصة وأن المؤسسات تعاني من محدودية الاستقطاب والتأطير ، كما أن عدم الاهتمام بالتكنولوجيا والتقنيات التعليمية الحديثة يعيق ايصال محتوى هذه البرامج للطالب ، أما نسبة 42.56% من الأساتذة يجدون أن البرامج التعليمية قادرة على تقوية مهارات البحث المعرفية للطالب فهناك لجان متخصصة في وضعها في شكل مقاييس تشمل محاور، وكل أستاذ له القدرة على أن ينظم وقته بما يتوافق معها بحيث يكون قادرا على تقديم البرنامج

للطلبة ، ومن خلال المقابلات مع بعض الأساتذة أقروا بأن المشكل ليس في البرامج بالتحديد ، بل في التطبيق والفهم الصحيح لها ومتابعة تطوراتها ، وأن ضعف الطالب ومستواه الحقيقي في الإستيعاب هو الذي يقلل من نجاعتها ، فكثيرا ما تساهم سياسة القبول في انخفاض كفاءة الطالب ، وأهم ما اقترح لتجاوز هذا الإشكال هو اختيار التعليم الإبداعي لتجاوز الحفظ والتلقين.

جدول رقم 20: يوضح قدرة الطالب على التحكم في التكنولوجيا

الاحتمالات				التكرار	النسبة المئوية
	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية		
نعم	تكنولوجيا التعلم	15	%26.32	57	% 29.23
	تكنولوجيا الاتصال	42	%73.68		
لا				138	%70.77
المجموع				195	%100

بالرغم من أن الثورة المعلوماتية والتكنولوجيا ليست حكرا على دولة دون غيرها إلا أنه وللأسف نجد الدول المتقدمة تملكها وتحسن استغلالها والتحكم فيها في مختلف المجالات بما في ذلك الأنظمة التعليمية ، أما نحن فبالرغم من الجهود المبذولة في استغلالها إلا أنها لم تصل بعد إلى درجة الاستفادة الفعلية منها ، وهذا فعلا ما أكدته نسبة 70.77% في الجدول رقم 02 والتي تقر بأن الطالب لا يملك القدرة على التحكم في التكنولوجيا لان تكاليف هذا التعلم لا تتناسب مع امكانياتهم وظروفهم ، وهم يفضلون الإعتماد على الوسائل التقليدية التي يجدون فيها تشخيصا على الكسل وقتل روح البحث العلمي والإبداع ، أما نسبة 29.23% والتي تقر بأن الطالب يتحكم في التكنولوجيا ولكن بنسبة 73.68% في تكنولوجيا الاتصال التي أصبحت الوسيط الأول الذي يعتمد عليه للتفاعل مع الغير، أما نسبة 26.32% يجدون الطالب يتحكم في استخدام تكنولوجيا التعلم من خلال استخدام أدوات التعليم الإلكتروني مثل: الكومبيوتر وشبكاته ، اضافة الى مختلف الأنظمة الإلكترونية ، فالثورة العلمية في هذا المجال جعلت

الطالب كفرد في المجتمع عامة وعنصر في العملية التعليمية خاصة مطالب باستخدامها لا امتلاكها ، ليستطيع مواجهة الكم الهائل من المعارف والمعلومات في تخصصه وليصل من خلالها لتحقيق الفاعلية المطلوبة.

جدول رقم 21: يوضح مدى امتلاك الطالب لقدرات التوفيق بين مؤهلاته المعرفية وقراراته في تحديد مساراته التكوينية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
لا	136	%69.74
نعم	59	%30.26
المجموع	195	%100

من بيانات الجدول أعلاه نجد أن أكبر نسبة من الأساتذة والمقدرة بـ 69.74% تجد أن الطالب غير قادر على التوفيق بين قدراته المعرفية وقراراته في تحديد مساراته التكوينية ، فهو لا يملك روح البحث والاستطلاع والتي من شأنها أن تنمي فيه أفكار الابداع والنقد لكل ما يدور حوله ، وإذا ما غابت فيه المهارات الذاتية غابت بالتأكيد قدرته على اتخاد القرار السليم الذي يضمن تفجير رصيده المعرفي بما يحقق له قدر كاف من التعلم ، كما أقر الأساتذة من خلال مقابلتهم أن الطالب يعاني أيضا من غياب الإرشاد (جدول رقم 15) نحو العمليات والنشاطات التي من شأنها أن تجعله قادرا على استثمار قدراته المعرفية باستغلال الوسائل المناسبة لتفجيرها ، اضافة الى عروض التكوين والبرامج التي تفرض عليه تخصص دون غيره جدول رقم 18 و 19 وعدم انسجامها مع سوق العمل الذي ولد الرغبة في الشهادة لا التقنية ، بينما نسبة 30.26% يجدون أن الطالب يملك القدرة على التعامل مع المعلومات بحكم أن فضوله العلمي يكسبه الرغبة في البحث عن الجديد ، كما أن تنوع الأساتذة في استخدام أساليب التدريس (جدول رقم 13) يؤدي إلى استمرار نشاطاته الفكرية وتنمي في روحه الرغبة المتواصلة عن المعرفة ، وكأن الأستاذ يفسح المجال لأن يكون الطالب أكثر استيعابا للمقاييس والموضوعات المرتبطة بها فيحدد توجهاته العلمية والتي على أساسها يبني مساره المهني .

وهذا ما يدفعنا في الأخير للقول أن الطالب اليوم اصبح غير قادر على اختيار تخصصه المناسب لقدراته ،لأن هذا الاختيار تحكمه مجموعة عوامل فهناك من يجد جاذبية في التخصص لارتباطه بعناصر المجتمع السياسية والاقتصادية والعلمية ، وهناك من يتجه إليه مجبرا على ذلك وفق علاماته وبالتالي اختيار التخصص لم يبنى على أساس القدرات ولا الإرشادات .

جدول رقم 22 : يوضح مدى بروز سلوك المواطنة عند الطالب

	الاحتمالات			التكرار	النسبة المئوية
	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية		
نعم	1_النشاطات الثقافية والرياضية	24	%26.37	91	% 46.67
	2_ الحوار و ابداء الرأي	17	%18.68		
	3_ القدرة على التقييم وحل المشاكل داخل الجامعة	5	%5.50		
	أخرى تذكر	7	%7.69		
	2 + 1	20	%21.98		
	3 + 1	10	%10.99		
	3 + 2	8	%8.79		
لا				104	%53.33
المجموع				195	%100

المواطنة هي التي تحدد حقوق وواجبات الطالب ومدى انتماءه لوطنه من خلال تفاعله الإيجابي مع الأفراد الأخرين بفعل مجموعة من العوامل التي تحقق أهداف الجماعة والمجتمع ، التي أصبحت

سيادته تتراجع بفضل العولمة ومتغيراتها من جهة وتبعثر القيم المحلية للمواطنين من جهة أخرى ، لذلك برزت أزمة الهوية حيث أصبح الفرد مواطن لأكثر من مجتمع ويحمل هوية عالمية ، وهذه تعتبر حالة ضياع واللاتوازن تعيشها الدولة والجامعة باعتبارها نموذجا مهما لتطبيق قيم المواطنة عند الطالب ، فهي مطالبة بتزويده بالمعلومات المرتبطة بالقيم والاتجاهات التي تجعل منه مواطنا صالحا وقادرا على التفكير لحل النزاعات والصراعات المرتبطة بالهوية والكرامة الشخصية وبالتالي الجامعة تحاول بناء وتكوين فردا قادرا على التكيف مع الآخرين وواعيا بدوره في تنمية مجتمعه ،هذا الدور الذي أكدت نسبة 53.33% من الأساتذة غيابه وعدم سلوك الطالب لأفعال تعبر عن مدى شعوره بالمواطنة المبنية بالدرجة الأولى على الاتجاهات والعادات الأخلاقية المستمدة من ثقافة مجتمعهم ، ومن خلال المقابلات التي تم اجراءها مع بعض الأساتذة أثناء توزيع الاستمارة تبين أن المشكل الحقيقي في ضعف المعرفة والخبرة اللازمة في بناء شخصية الطالب وكفاءاته ، وتوجيهه نحو المشاركة الفعلية في مجتمعه بحل مشاكله وتحمل المسؤولية ، هو بالدرجة الأولى ضعف المناهج التعليمية في اشباع ميولاتهم وحاجاتهم نحو ثقافة مشتركة أساسها التفكير الناقد والمساواة والعدل واحترام الآخرين وروح الجماعة التي تحقق التنمية الشاملة للمجتمع ضمن ما تتطلبه المتغيرات المحلية والعالمية ، وهنا أيضا يظهر الدور الكبير الذي يجب أن يلعبه الأستاذ في توجيه الطالب نحو بناء وتعزيز شخصيته باتجاهات اجتماعية وممارسات ديمقراطية تنمي قيم المواطن الجزائري الأصيل.

أما نسبة 46.67% تجد أن الطالب مدرك لحقيقة الدور الذي يجب ان يلعبه كمواطن فاعل في المجتمع ، وهذا من خلال الاتجاهات التي اكتسبها من ممارساته داخل الجامعة ، فقد أكدت نسبة 26.37% أن النشاطات الثقافية والرياضية والتي يقوم بها الطالب تساهم بشكل كبير في تعميق الهوية الوطنية والشعور بالانتماء للوطن وتنمي قدراتهم على التواصل مع غيرهم ، وتجعلهم يعبرون عن ذاتهم من خلال ترجمة مواهبهم ضمن عمل جماعي يزيد من قدرته على الحوار وابداء الرأي ، وهذا ما أكدته نسبة 21.98% ونجد نسبة 18.68% أن فتح المجال للحوار والتعبير عن اهتمامات الطالب بكل حرية قلل من المشاكل عند الطلبة وزاد من قدراته على حل مشاكله ، في حين تعتبر نسبة 10.99% من الأساتذة أن النشاطات الثقافية والرياضية تدعم اتزان الطالب وانضباطه ، وبالتالي يكتسب القدرة على التقييم وحل مشاكله التي يعاني منها داخل الجامعة ، أما نسبة 8.79% يؤكدون على قوة ودور العلاقات

الديمقراطية التي تجمع الطالب بأفراد محيطه من حوار وحرية في ابداء الرأي ، والتي تجعله يكتسب قدرات ومعارف تساعده في حل المشاكل ، وتجد نسبة 7.69% من الأساتذة أن الاحترام المتبادل، والأعمال الخيرية ، والاحتفالات بالمناسبات الوطنية والمشاركة الفعلية للطلبة فيها من شأنها أن تعمق روح الوطنية عندهم ، بينما تجد نسبة 5.50% أن الطالب يدرك مسؤوليته اتجاه ما يدور حوله فيحاول تقييم كل مشاكله وايجاد الحلول المناسبة لها.

جدول رقم 23: يبين مدى تعبير سلوك الأستاذ عن انتماءه للجامعة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
لا	173	%88.72
نعم	22	%11.28
المجموع	195	%100

توضح الدلائل الإحصائية الواردة في الجدول رقم 23 أن 88.72% من أفراد العينة يجدون أن سلوك الأستاذ لا يعبر عن انتمائه للجامعة ، وهذا في ظل غياب التفاعل مع جماعات العمل ومشاركة الأساتذة في عملية اتخاذ القرارات التي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف الجامعة ، فكلما كان القرار جماعي كلما كان قادرا على ايجاد الحلول المثالية للمشاكل الموجودة ، فهذه المشاركة تعبيرا على الاستجابة لآرائهم واقتراحاتهم وهي من شأنها أن ترفع من الروح المعنوية وتزيد من ثقتهم بأنفسهم وسلوكاتهم ويجعلهم يطورون من أفكارهم بما يخدم العملية التعليمية والبحث العلمي.

أما نسبة 11.28% تجد أن الأستاذ له سلوك انتمائي للجامعة من خلال الممارسات الادارية التي تجعله يشارك في اتخاذ القرارات كالمجالس العلمية للقسم ، والكلية ، والجامعة ، والمشاركة في النشاطات المرتبطة ببناء المقررات والمحتويات الدراسية، أيضا يتضح انتماءه في أنه يشجع الطلاب على التضامن والتعاون فيما بينهم لإنجاح العملية التعليمية والحفاظ على أمن الجامعة من خلال توعيتهم بطبيعة المشاكل التي قد تواجهها الجامعة ومحاولة التصدي لها فالإنتماء للجامعة يعني الإنتماء للمجتمع.

ثانيا : عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثاني: مدى مساهمة تطور البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية في زيادة التطوير المؤسساتي.

إن البحث العلمي في الجامعة يجب أن يؤدي ثلاثة أدوار رئيسية هي تطوير الجامعة بالرفع من الكفاءات التدريسية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والعمل على تقديم خريجين مؤهلين لخدمة مجتمعهم عن طريق حل المشاكل التي تعرقل التقدم وتزيد من فرص الاستقرار والتطور، وهذا يكون من خلال مخابر البحوث العلمية التي تعمل على استقطاب عقول بشرية مبدعة ومثمرة في تخصصات علمية مختلفة ، فهي بذلك مصدر قوة الجامعة بما تحققه من ارتقاء اجتماعي وعلمي للباحثين ، وهذا ما جعل الجامعة تتخذ استراتيجية واسعة لتفعيل هذا الدور وعليه اعتمدنا في هذا المحور على مؤشرات جودة البحوث العلمية مثل : الانفاق على المخابر البحثية، الشراكة مع القطاع الخاص، تثمين البحوث العلمية ... الخ للكشف من خلالها على مدى فعالية هذه السياسات البحثية في زيادة التطوير المؤسساتي.

جدول رقم 24 : يوضح مدى كفاية الدعم المالي لتطوير البحث العلمي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	89	%45.64
لا	106	%54.36
المجموع	195	%100

من خلال بيانات الجدول رقم 24 نجد أن نسبة 54.36% من الأساتذة يجدون أن الدعم المالي ودعم البنية التحتية للبحث العلمي مازال محدودا خاصة في ظل غياب التنويع في مصادر التمويل من

طرف القطاع الخاص أو التعاون الدولي والشراكة في مجال البحث ، وهذا يدل على أن علاقة الجامعة مع القطاعات الأخرى ضعيفة مقارنة بما يحتاجه الباحث أو البحث في حد ذاته ، وقد اتفق معظم الأساتذة من خلال مقابلة الباحثة معهم أن الميزانية المخصصة لتطوير البحث العلمي غير كافية فلو تحدثنا عن ميزانية المخابر فغالبا ما تكون موجهة فقط لشراء التجهيزات والمعدات المادية التي يحتاجها المخبر، ولا تكفي لتهيئة الظروف العامة المحيطة بها من اقامة ملتقيات واقتناء المعدات وتقديم التكريمات وهذا ما جعل هذه المخابر لا تعبر عن مؤشر الإبتكار والإبداع ، بل هي هياكل جامدة تفتقر لأدنى شروط التنافسية المعرفية العالمية ، كما اعتبر الأساتذة أن الإنفاق في هذا القطاع مرتبط بصانع القرار أثناء وضع الخطط الإستراتيجية للبحث العلمي فمجرد ذهاب الأشخاص تذهب معهم خططهم ،وهنا تنشأ حالة اللاإستقرار واللاتوازن مما يدل على أن النظام السياسي هو القوة الموجهة للنظام الجامعي، إلا أن نسبة 45.64% من الأساتذة يجدون أن الدعم المالي الذي تقدمه الدولة لمخابر البحث العلمية كافية ، والمشكل هو في طريقة استغلالها بالنظر لكلفتها بسبب عدم امتلاك الرؤية الواضحة للتسيير وانعدام ثقافة التجديد التي من شأنها أن تخلق إستراتيجية قائمة على التركيز لخلق آليات بمشاركة المؤسسات التنموية في تمويل مشاريع وبرامج البحث ، لهذا فنجد معظم بحوثنا شكلية روتينية متكررة بعيدة عن معطيات المحيط الذي تنتمي إليه ، تقام بناء على ميزانيتها لتكون وصفية مسحية أكثر منها تطبيقية

جدول رقم 25 : يوضح ما إذا كانت هناك استقلالية في التسيير الإداري لمخابر البحث العلمي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	165	%84.62
لا	30	%15.38
المجموع	195	%100

لقد أكد أغلب الأساتذة وبنسبة 84.62% الموضحة في الجدول رقم 25 أن هناك صعوبة في الفصل في تسيير المخابر عن الإدارة المركزية للجامعة سواء في تسيير المشاريع البحثية أو حتى في تخصيص الاعتمادات المالية ، حيث نجد أن الإدارة الجامعية تتدخل في شؤون المخابر واجراءاتها الإدارية وهذا ما أقره لنا مدراء المخابر بحيث يخلق نوعا من البيروقراطية الإدارية ، فيصبح مدير المخبر

يقوم بالأعمال الإدارية ويبتعد عن الوظيفة الأساسية التي هي البحث العلمي الذي يتخذ طابعا فرديا لا يخدم الجامعة ولا المجتمع ، كما أن مركزية التسيير عرقلة التنسيق بين مختلف المخابر في الأنشطة العلمية و إقامة الملتقيات ، وهذا ما انعكس على التعاون بينها لخدمة منظومة البحث العلمي ، أما نسبة 15.3% من الأساتذة يجدون أن المخابر لها إستقلالية في التسيير الإداري بحكم أنها تقدم برنامجها السنوي المسطر والذي على أساسه تحدد نفقاتها.

جدول رقم 26: يوضح مدى وجود شراكة علمية بين مخابر البحث الوطنية المتوفرة ومخابر البحث العالمية الاخرى.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	92	%47.18
لا	103	%52.82
المجموع	195	%100

من خلال احصائيات الجدول رقم 26 نجد أن نسبة52.82،% من الأساتذة يعتبرون الشراكة العلمية مع مخابر البحث العالمية مازالت لا تحظى بالإهتمام الكاف مقارنة مع الفائدة التي تعود على هذه المنظومة وطنيا ودوليا ، حيث أنها تعتبر عامل مهم في دعم البحوث بإضافات ومعالجة بناء على المعطيات الجديدة للمجتمع ، كما أنها تساهم في إنجاح سياسته التنموية والذي يعبر عن ضعف الروابط بين مخابر البحوث العلمية المحلية والدولية ، كما أن الجامعة لا تملك سياسة اتصال تمكنها من تحسين بروزها على المستوى الدولي و عدم وجود الأطر المنظمة والوسائل التي تدعمها ، أما نسبة 47.18% من الأساتذة فتجد أن الجامعة تحاول تشجيع التعاون الدولي في اطار اتفاقيات مع مؤسسات عالمية تضمن حركية الباحثين على المستوى العالمي ، كما أن الجامعة تستقبل باحثين أجانب من خلال برمجة التظاهرات العلمية والوطنية والعالمية التي يتبادل من خلالها الباحثين الخبرات العلمية وتكون بمثابة قنوات اتصال لنشر الإنتاج العلمي.

جدول رقم 27: يوضح مدى قيام مخابر البحث بعقد مؤتمرات وندوات تدعم القيم الثقافية عند الطالب.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	88	%45.13
لا	107	%54.87
المجموع	195	%100

إن الجامعة هي إحدى المصادر الأولى في إنتاج ودعم المعرفة الثقافية من خلال تثقيف المجتمع بما يقدمه الباحثين من كتب وبحوث توزع على الهيئات العلمية ،و في المؤتمرات والورش العلمية ، والفعاليات الثقافية ، بحيث تقدم خدمات على صعيد كل المستويات الزراعية ، الصناعية ، الطبية ، الثقافية ، مثل طرق وسبل التنمية الزراعية ، وطرق الرعاية والتربية الأسرية ، سبل دعم قيم المواطنة والإنتماء ، تنمية المعارف الوقائية الصحية للأفراد فقد أكدت نسبة 45.13% أن المخابر تعمل على دعم هذا التوجه لتفعيل الحوار مع الثقافات الأخرى ونشر الإهتمام بالبيئة المحيطة والمساهمة في الحفاظ عليها ، كذلك العمل مع الوسائل الإعلامية في نشر الوعي البيئي باعتباره تغدية ثقافية تساهم في بناء فكر متوازن يتلاءم مع معطيات العصر، وهذا يعتبر نجاحا للجامعة في أداءها للمعايير التي تتبناها في تأدية مهامها اتجاه المجتمع الذي تنتمي إليه ، أما نسبة 54.87% من الأساتذة وبعد المقابلات التي أجريناها مع البعض عبروا لنا على أنه هناك غياب للمناخ الثقافي في مواضيع الملتقيات فما هي إلا دراسات نظرية بعيدة عن حقيقة غرس القيم الوطنية الداعمة لروح المواطنة والانتماء ، وهذا قد أكدته اجابات أفراد العينة في الجدول رقم 22 ، كما أقر أساتذة كلية العلوم والتكنولوجيا أن طبيعة التخصص تفرض على الباحث مواضيع ومشاريع معينة دون غيرها ، فهم يتعاملون مع المواضيع التطبيقية أكثر من القيمية ، كما أكدوا على أن وظيفة توفير المعرفة الثقافية تحتاج إلى رغبة الباحث القوية والقدرة على تقديم هذه المواضيع والتي تدعم قيم مجتمعه.

جدول رقم 28: يوضح مدى تحقيق إنشاء مواقع البحوث العلمية الكترونيا وفعاليته على مستوى منظومة البحث العلمي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	89	%45.64
لا	106	%54.36
المجموع	195	%100

من خلال احصائيات الجدول رقم 28 نجد أن نسبة 45.64% من أفراد العينة المبحوثة يقرون بالجهود التي بذلتها الجامعة الجزائرية لتجاوز الاختلالات الهيكلية المختلفة التي يمر بها نظام النشر العلمي في الجزائر، فقد استفادت من الخبرات الجامعية العالمية في مجال تطوير الاتصال العلمي على شبكة الانترنت ، بحيث وظفت مجموعة أسس وممارسات تكنولوجية لتصميم مواقع تعمل على جمع الوثائق العلمية بمختلف أنواعها ، كالبحوث ما قبل النشر والمقالات المنشورة ، وأعمال الملتقيات والمؤتمرات العلمية ، والإنجازات العلمية والأطروحات والمذكرات ، وبراءات الاختراع ، فمن خلال هذه المواقع دعمت الجامعة نشاطها العلمي بامتلاكها لمصدر المعلومات وقربت بها المسافات وقللت الجهد وعملت على بناء علاقات شراكة مع المخابر والجامعات الأخرى ، ومن أهم هذه المواقع موقع CERIST الذي شكل انطلاقة الجزائر الأولى في تخزين الإنتاج الفكري ، فهو نظام اتصال يستخدم تكنولوجيا حديثة من أجل الوصول إلى الاعلام العلمي ، فارتفع عدد الباحثين المشاركين في هذا الموقع ونشرهم لأعمالهم العلمية وخضوعها لمقاييس عالمية ، وهذا ما حقق الاعتراف والتقدير للباحث حيث أصبح إنتاجه العلمي يخضع لمراقبة جودة وأصالة العمل لكن بالرغم من الإيجابيات التي حققتها هذه الأنظمة الاتصالية إلا أن الفعالية المطلوبة من إنشاء النظام الوطني للتوثيق SNDL لم نصل اليها بعد وهذا ما أكدته نسبة 54.36% ، حيث أنها مازالت تحتاج إلى إنشاء قواعد بيانات وأنظمة وطنية من أجل الحصر الشامل للإنتاج العلمي والوطني ، كما أقر الأساتذة بأن الكثير من المعلومات والوثائق العلمية الإلكترونية غير متاحة بشكل حر ومجاني ، وبالتالي يتلقى الباحث العديد من الصعوبات في الإطلاع

على هذه الأعمال العلمية ، ومثال ذلك أنه بالرغم من العدد الكبير للمجلات العلمية إلا أنه هناك نقص في أداء نظام النشر الإلكتروني للمقالات التي تحتويها وهناك نقص في تسجيل الباحثين لأعمالهم في الموقع ، كما تشهد هذه الأنظمة أيضا نقص في مشاركة المكتبات في هذه المواقع حتى يتسنى لها تطوير وسائلها وسبل نشر أرشيفها لتكون لدينا مكتبة الكترونية ، وقد عبر الأساتذة عن المشكل الكبير في ربط هذا الموقع بالمواقع العالمية ، حيث يجد الباحث صعوبة كبيرة في الإطلاع على البحوث العلمية وحتى للنشر ، فبالرغم من إنشاء البوابة الرقمية للمجلات المحكمة إلا أنه مازال يعاني من مشاكل في النشر لجامعات أخرى ، لذلك وجب العمل على تطوير هذا الموقع ضمن قواعد أكثر وضوحا ليكون البث الحر والمجاني للوثائق العلمية .

جدول رقم 29: يوضح مدى مساهمة البحوث العلمية في حل مشاكل المجتمع

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	40	%20.51
لا	155	%79.49
المجموع	195	%100

إن الوظيفة الأساسية للجامعة هي خدمة المجتمع وذلك من خلال رفع القدرات المهنية للطلبة ، فهي ليست في معزل عن التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتقنية الحاصلة في بيئتها ومحيطها ، لذلك وفي ضوء ما تملكه من خبرات علمية وما تنتجه من دراسات فهي مطالبة بأن تساهم في حل الكثير من المشكلات ، ولكن وحسب الجدول رقم 29 المبين أعلاه فإن نسبة 79.49% من أفراد العينة المبحوثة تجد أن البحوث العلمية لا تقوم بحل قضايا ومشاكل المجتمع لابتعاد مواضيعها عن الواقع المحلي واحتياجاته ومشاكله ، كما أنه لا يوجد تحليل لنتائج الأبحاث وتفسيرها للإستفادة منها في المجتمع ، فهناك إبداعات في بعض المجالات البحثية لكن استغلالها لم يفعل بعد بسبب عدم وجود الدعم الكافي لتطويرها لتكون أبحاث بيئية شاملة تعالج المشاكل المتداخلة . هذا ما جعل هذه البحوث نظرية تعتمد على مناهج تقليدية أساسها الإقتباس والتكرار لا التجديد والإبداع حيث أصبحت تقاس بكمها لا بنوعها ،

وهذا جعلها تبتعد عن معالجة مشكلات مجتمعنا وحتى وإن وجدت فهي قليلة مقارنة مع ما يحصل اليوم ، فالنظرة النقدية التي يجب أن يتحلى بها الباحث هي التي تكسبه القدرة والكفاءة في إيجاد الحلول الملائمة لما تعاني منه مجتمعاتنا ، في حين يرى 20.51% من الأساتذة أن الجامعة تسعى في مسار البحوث التطبيقية التي تقدمها إلى معالجة مشكلات المجتمع ، من خلال الندوات التي تعالج فيها بحوثا ودراسات صغيرة بأساليب علمية متطورة ، ويكون تنظيمها بناء على حاجات المحيط ومتطلباته العلمية ، اضافة إلى إنشاء فرق بحثية تعمل على التدقيق في المواضيع التي تمس المجتمع ، والملتقيات التي تكون فضاء مفتوح على الحوار والنقاش لكل مستجدات المحيط وعليه يمكن القول أن البحوث العلمية تحاول المساهمة في حل مشاكل المجتمع في الإيطار الذي يسمح لها للقيام بذلك.

جدول رقم 30: يوضح درجة استثمار القطاعات الاقتصادية للبحوث العلمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
جيد	19	%9.74
متوسط	45	%23.59
ضعيف	130	%66.67
المجموع	195	%100

عند الحديث عن علاقة القطاعات الاقتصادية بالبحث العلمي فإننا نتحدث عن عدة صور تتخذها هذه العلاقة سواء بالمشاركة في إجراء البحوث والتدريب للأساتذة أو الطلبة كاشراك الأساتذة في تدريب العاملين بهذه المؤسسات وتقديم الاستشارات لها في وضع الخطط التنموية ، لكن وحسب معطيات الجدول رقم 30 فنجد نسبة 66.67% من أفراد العينة المبحوثة تقر بضعف الاستثمار في القطاع الإنتاجي والخدماتي في البحوث العلمية ، أما نسبة 23.59% فتجده متوسط في حين 9.74% من الأساتذة يعتبرون درجة الاستثمار جيدة .

وفي قراءة لهذه النسب وبعد ما تطرقنا إليه في الجانب النظري يمكننا القول أن علاقة القطاعات الاقتصادية بالاستثمار في البحوث المنجزة على مستوى المخابر ومذكرات الماجستير والدكتوراه والبحوث المنشورة على شكل مقالات متوسط إن لم نقل ضعيف ، فحسب رأي الأساتذة هناك نقص كبير في إقامة عقود الشراكة مع قطاع الأعمال والخدمات لتحقيق التعاون المطلوب والذي يضمن العديد من المصالح المشتركة ، فهذه الإتفاقيات تمنح مختلف القطاعات خبرات وامكانيات بحثية غير متاحة داخلها ، وفي نفس الوقت تطور وظائف الجامعة بما يسمح بتحويل القدرات المعرفية والعلمية إلى نواتج عملية ، كما تبين لنا من خلال المقابلات التي أجريناها اثناء ملأ الاستمارات أن عدم وجود الاستثمار في البحوث العلمية

يظهر جليا من خلال عدم الاستفادة من بحوث الماجستير والدكتوراه وبقاء أصحابها في مهنة التدريس والبحث رغم الحاجة الملحة لإشرافهم على المواضيع التي تخدم المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وإحداث فرص التطوير للكفاءات وتحسين الإرتقاء المهني ودعم قدرة المؤسسات على حل مشاكلها والسبب في عدم الإهتمام يعود إلى فقدان الثقة بهذه البحوث التي كثيرا ما تكون نظرية تعتمد على المناهج النظرية أكثر مما هي تطبيقية، فمنهجيتها العلمية بعيدة عن الواقع وهذا فعلا ما أكده الجدول رقم 29 حيث أن ضعف العلاقة بين البحث العلمي ومجتمعه جعله بمعزل عن خدمته حتى في اختيار مواضيع البحوث التي إما تقترح من طرف هيئة التدريس ، وقد تكون مشروع بحث ينجز على مستوى المخابر، أو تقترح من طرف الطلبة وتقدم للأساتذة ليوافقوا عليها ، فأصبحت هذه المشاريع البحثية روتينية أكثر مما هي إبداعية تقدم نواتج في عالم الابتكار، وحتى تستطيع الجزائر تجاوز هذه المشاكل والإستفادة أكثر من الخبرات المختلفة ومشاركة النتائج المتوصل إليها وتعميمها قامت بإصلاحات تدعو من خلالها لربط البحث الجامعي بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي وضرورة مساهمته في القانون التوجيهي للتعليم العالي الصادر سنة 1998 و تعديله مع الاصلاح الجديد سنة 2003 وغيرها من القوانين التي ظهرت خاصة في السنوات الأخيرة ، هذه القوانين لم يتم توظيفها بما يفسح المجال للبحوث العلمية للقيام بدورها الحقيقي في خدمة المجتمع لعدة أسباب أهمها فقدان الثقة في الخبرات الوطنية والإعتماد على الكفاءات الأجنبية ، فنجد الكثير من المؤسسات الإنتاجية تعتمد على مكاتب الخبرة في الخارج.

جدول رقم 31: يوضح مدى امتلاك الباحث الدافعية لتحقيق جودة البحوث العلمية.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	%16.41
لا	163	%83.59
المجموع	195	%100

يبين لنا الجدول رقم 31 أن نسبة 83.59% من الأساتذة يجدون الأستاذ فاقد للدافعية للوصول لجودة البحث العلمي بينما نسبة 16.41% يعتبرون الأستاذ له من الدافعية بما تسمح له بتحقيق بحث علمي كفء ، وهذا ما يجعلنا نتوجه للقول أن أغلبية الأساتذة يؤكدون أن مناخ البحث لا يشجع أبدا على أن تكون هناك دافعية عند الباحث في الإبداع والإبتكار في البحوث العلمية التي يقوم بها ، فوضعية البحث في الجامعة الجزائرية تعكس تفاعل عدة عوامل من داخل الجامعة وخارجها كانت السبب في خلق صعوبات وعراقيل تضعف من دافعية انجاز البحوث ومساهمتها في تطوير مؤسسات المجتمع ، التي تجد في إنتاج الحاجات المادية أولوية في إنتاج البحوث التي اعتبروها من الكماليات ، وهذا كما لاحظناه في الجدول رقم 30 يدل على ضعف العلاقة بين الطرفين وغياب الثقة في الفائدة التي يمكن أن تحصدها منها اضافة الى ضعف التمويل المادي والهيكلي المقدم لاسيما للمخابر وارتباطه بالدعم الحكومي أكثر من الدعم الخاص ، كما أن الضغوطات التي تعيشها هيئة التدريس في تأدية مهامهم والتزاماتهم البيداغوجية ، والاجراءات بيروقراطية ، وروتين وتقييد الحريات الأكاديمية ، ودخل منخفض لا يمكنه من تأمين متطلباته الأساسية ، كل هذا يقضي على حافز الإبداع والتجديد عند الباحث الذي تخلى عن هذا اللقب ليتقلد لقب المدرس الذي يؤدي واجبه لتقاضي أجره المادي ،أما ما ينشره من بحوث علمية فهي للحصول على الدرجة الأكاديمية فقط، إن ضعف الدافعية عند الباحث هو محصلة لعدة عوامل تحاصره وتقتل روح الإبداع ، فالملاحظ أنه حتى واضع النظام السياسي يتجاهل حضور الباحث ومنزلته المتميزة وعدم الإعتراف بإسهاماته العلمية عن طريق نشرها والاستفادة منها ، كل هذا أوصلنا إلى نتيجة لا مفر

منها وهي ضياع هذه الطاقات العلمية ، وضعف الاستثمار فيها ، وولد ما يعرف بهجرة الأدمغة التي تؤدي الى استنزاف لهذه الكفاءات المتميزة لصالح دول أخرى.

جدول رقم 32: يوضح مدى تدعيم مخابر البحث العلمي للتوجه المقاولاتي في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	62	%31.80
لا	133	%68.20
المجموع	195	%100

من خلال الجدول رقم 32 يتضح لنا أن نسبة 31.08% من الأساتذة يجدون أن الجامعة تعمل على دعم العلاقة مع المحيط السسيواقتصادي من خلال الشراكة بين مخابر البحث والقطاع الاقتصادي ، لتسهيل عملية ادماج الخرجين وانخراطهم في المسار التنموي فقد عملت على إنشاء دار المقاولاتية التي تملك خلايا على مستوى المخابر تحاول من خلالها ابرام اتفاقيات مع تلك المؤسسات للاستفادة مما توصل اليه الباحثين ، وقد دعمت ثقافة المقاولتية من خلال المحيط الخارجي الذي كان المجال لمثل هذه الممارسات حيث اعتبر حقلا للاستثمارات المعرفية والعلمية ونذكر مثل هذه المؤسسات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وعند الحديث عن التوجه المقاولاتي فإننا بصدد الحيث عن المبادرات الفردية والأعمال الريادية التي تكن من طرف فرد أو عدة أفراد يخاطرون بأفكارهم ويحولونها الى ابتكارات تأخذ شكل منظمات ، وما يعرف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هذه المشاريع التي تعد إحدى روافد التنمية المستدامة وهي تحتاج إلى خصائص يجب توفرها في المقاول ، تميزه عن غيره ليكون قائد إستراتيجي يملك قدرات علمية وتقنية ومهنية تجعله قادرا على بناء علاقات اتصالية تطور من أداءه وهذا يتطلب منه تكوين وتدريب في مجال ريادة الأعمال الذي للأسف مازال ضعيفا مقارنة بما تحتاجه الطاقات من تكوين وهذا ما عبرت عنه نسبة 68.20% من

الأساتذة ، حيث أن المخابر تملك الكفاءات البشرية القادرة على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لكن تحتاج إلى توجيه فني وتقني لها، كما أنها بحاجة إلى الدعم لمالي والمادي الذي يجعلها تستثمر هذه الإبداعات في حل مشاكل المجتمع ، وهذا ما يقودنا للقول أن مخابر البحث مازالت بعيدة عن التوجه المقاولاتي في استراتيجيتها التسييرية لا سيما بعد المخاطرة ، حيث نجد أن الخوف من الفشل ساهم بشكل كبير جدا في عدم الخوض في انشاء المشاريع الصغيرة ، وهذا ما يدل فعلا عن غياب الدافعية عند الباحث في تحويل بحوثه ومعارفه الى ابتكارات _جدول رقم 31_ فبالتالي الباحث يمتلك التوجه الريادي لكن يحتاج إلى مرافقة ودعم كبير جدا ، كما أن المقاولاتية لم تتضح معالمها أيضا عند الطالب في الوقت الذي يجب أن يكون توجه يعالج أزمة البطالة ، لذلك وحتى نفعل هذه الأفكار يجب زيادة اللقاءات العلمية مع هيئات ووكالات دعم هذه المشاريع ، وضرورة إنشاء حاضنات ضمن الجامعة تهتم بمشاريع الطلبة وتدعمهم بتجارب ناجحة في هذا المجال فتطور أفكارهم وتدعمهم ليحققوا النجاح والاستمرارية.

جدول رقم 33: يوضح مدى نجاح الهيئات المكلفة بتطوير البحث بإنشاء برنامج تقيمي للبحوث العلمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	73	%37.44
لا	122	%62.55
المجموع	195	%100

من خلال بيانات الجدول رقم 33 نجد أن نسبة 37.44% من الأساتذة يعتبرون أن الجامعة نجحت في إنشاء برنامج تقيمي للبحوث العلمية ، وهذا من خلال إنشاء هيئات أساسية تتولى متابعة أنشطة البحث العلمي فطورت من نظام البحث العلمي الوطني ليكون أكثر فعالية ، فشمل القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998 – 2002) حاولت من خلال هذا البرنامج تجسيد أهداف الجامعة على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي وحتى تعالج النقائص الموجودة على مستوى التطبيق ، فقد أعدت قانون خماسي ثاني للفترة 2008 – 2012 ، وعلى هذا الأساس فقد حاولت الجامعة الجزائرية ربط مواضيع البحوث العلمية بالمشاكل الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، وقد أكد هذا من طرف القانون 15-21 المؤرخ في ديسمبر 2015 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، والذي كرس لتشجيع البحث في الوسط الصناعي والعمل على الاستفادة من نتائج البحث العلمي في القطاع الاجتماعي والاقتصادي بإنجاز أطروحات تكون مهنية في مؤسسات صناعية ، لكن بالرغم من هذه الجهود إلا أن المشكل يبقى مطروح حول توجيهات البحوث ومدى توافقها مع الأولويات المحددة ، وهذا ما أكدته نسبة 62.56% من الأساتذة التي تجد أنه هناك غياب للتقييم الداخلي للبحث بحيث تفتقر الجامعة للنظام الملائم لضمان تقييم مبرمج لأنشطة البحث العلمي الذي يمكن من خلال نتائجه وضع خطة عمل للتحسين مع ضمان المتابعة ، وهذا يدل على ضرورة القيام بالمناقشات حول تطور البحث على مستوى المخابر بتجديد موضوعاته ومنهجيته حتى يتوافق مع المعايير المتفق عليها ، كما أن نقص الدعم المالي وسوء التخطيط والتسيير أعطى أولوية للتقارير الإدارية عن التقارير العلمية ، وهذا يدل عن غياب الإرادة الحقيقية للجهات المسؤولة التي تفعل هذه الاجراءات والبرامج التقييمية.

جدول رقم 34: يوضح مدى مساهمة البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	65	%33.33
لا	130	%66.67
المجموع	195	%100

لا يمكن في أي حال من الأحوال تطوير التنافسية الاقتصادية إلا في ظل إستراتيجية واضحة الأهداف للبحث العلمي والتطوير المعرفي، فالاستثمار المعرفي يخلق عوامل انتاجية تزيد من النمو الاقتصادي هذا الاستثمار الذي أصبح مكسب اقتصادي واجتماعي قبل أن يكون معرفي ، ودليل ذلك النهضة الأوروبية التي تحققت بفضل نتائج العلوم والتي مازلنا ننتفع منها إلى يومنا هذا ، والجزائر من الدول التي سعت منذ الاستقلال إلى وضع اجراءات تهدف من خلالها إلى ترقية البحث العلمي وذلك

بسن مجموعة قوانين وإنشاء مؤسسات وتوفير موارد مادية وبشرية تسهر على ترجمة السياسة المسطرة لتنفيذ مشاريع البحث ، وقد أكدت نسبة 33.33% من الأساتذة الجهود التي قامت بها الجامعة الجزائرية لتطوير نظام البحث العلمي الوطني ليكون أكثر فعالية في تحقيق التنمية (أنظر الجدول رقم 33) ، كما اعتمدت على خبراء واطارات في الكثير من الفروع العلمية لتطور من استراتيجيتها التنموية ، واهتمت المؤسسات الاقتصادية الكبرى بالبحوث التطويرية وخصصت أقساما خاصة بها على مستوى إدارتها ، كما اهتمت بإرسال بعثات طلابية إلى الخارج وأنشأت فرق بحث ، ومخابر تابعة للجامعة يعمل فيها الباحثين في أطر منظمة ،والتي لم تستطع تجسيد الدور الحقيقي لمجموع البحوث المنجزة وهذا ما أكدته لنا نسبة 66.67% من الأساتذة ، فبعد المقابلة مع بعضهم عبروا لنا على أنه من غير الممكن الحديث عن البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب بيئة ملائمة وبشروط أساسية ، حيث نلاحظ غياب البرمجية التي تستلزم تحديد دقيق لأهداف البحوث والتي تتطلب التكفل بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ن وتكوين عدد من الباحثين القائمين على تحقيق هذه الأهداف وغياب التقييم الفعلي لنظام البحوث العلمية الذي يضمن نجاعة النظام الوطني للبحث ، كما نجد أن هناك مشكلة في تثمين نتائج البحوث العلمية الذي يسمح بالتوصل إلى منتجات وطرق جديدة ذات قيمة مضافة تستخدمها المؤسسات الاقتصادية بهدف التطوير وتحقيق الميزة التنافسية محليا ودوليا وهذا ما عبر عنه من خلال نتائج السؤال رقم 27.

ما زلنا نتحدث عن البحث التكويني الذي يهتم بتكوين المكونين على مستوى الجامعة من خلال الشهادات الأكاديمية بينما نجد غياب البحث العلمي التطويري التي يخدم السياسة التنموية هذه الاخيرة ترتبط بالنظام السياسي السائد في أي مجتمع حيث أنه يؤثر على السياسة التوجيهية للبحث العلمي ، وهذا ينعكس على القيمة التي يقدمها السياسي للجانب العلمي واعتباره وسيلة فعالة في حل مشاكل المجتمع وتطويره.

تحليل اجابات سؤال ابداء الرأي

لقد أكد الأساتذة من خلال أراءهم حول مؤشرات البحث العلمي أن هذا الأخير هو الجزء المبدع في وظائف الجامعة وهو مصدر التحرر والإنتاج الفكري للطاقات البشرية المتميزة علميا والقادرة على تطوير المنتج العلمي وجودته وتميزه ، وهذا ما جعل وزارة التعليم العالي تقوم بمراجعة برامج عدة ميادين

علمية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في اطار الرفع من مستوى البحث العلمي وتجاوز مجمل العقبات التي تعاني منها المنظومة ككل ، وفي رصد لأهم اقتراحات الأساتذة وبعد المقابلة التي أجريناها معهم اتفق أغلبيتهم على أن تفعيل مسار البحث العلمي يكون من خلال :

1_الدعم المالي والمادي للبحث العلمي ، وتوفير مختلف الهياكل القاعدية اللازمة لتطويره فالإنفاق على البحث العلمي استثمار منتج يحقق أعلى العائدات على المدى الطويل أو المتوسط.

- تقديم تحفيزات مادية ومعنوية للباحث بما يحفزه على أداء العمل البحثي .
- تقييم الأستاذ على أساس العمل التدريسي + العمل البحثي.
- تثمين وتفعيل اتفاقيات التعاون العلمية الوطنية والدولية لتحقيق جودة العمل البحثي وتشجيع البحوث الجماعية ضمن التخصص.
- ترجمة البحوث الأجنبية إلى اللغة العربية لتكون روابط معرفية قوية مع جامعات أخرى .
- العمل على تطوير التعاون مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تنمية ممارسة البحث العلمي في كافة المجالات الإنتاجية والخدماتية وتزويد هذه المؤسسات بالمورد البشري المؤهل والقادر على تحمل المسؤولية الاجتماعية والمهنية ، وهذا لن يتحقق إلا بنشر الوعي بأهمية البحوث التطبيقية عن طريق لجان متخصصة في الإعلام بذلك .
- يجب أن يتبع الباحث استراتيجية تسمح له بإثبات حضوره عن طريق نشر اعماله في الملتقيات أو عن طريق موقعه او مواقع التواصل الاجتماعي حيث ان توفر الباحث على رصيد علمي في هذه المواقع قد يفتح له المجال لتأسيس حضوره العلمي من خلال تتبع درجة الاستشهادات المرجعية لإنتاجه ويفتح له باب تكوين علاقات مع باحثين محليين ودوليين.
- اعادة صياغة النصوص التنظيمية التي تحكم المخابر العلمية .
- القيام بتخطيط إستراتيجي لمخابر البحث العلمية بوضع خطة لتنفيذ برامجها ضمن الإطار الوطني مع مراعاة التقييم الدوري لها ، لزيادة الميزة التنافسية للإنتاج العلمي ولتكون قوة استشارية حقيقية للحكومة.

- إن جودة البحوث العلمية لا تقاس بكمها بل بما تملكه عقولنا من معارف وعلوم يستفاد منها في بحوث تطبق على مؤسسات المجتمع لتحقق التنمية المستدامة.
- ضرورة التقييم المستمر لجميع البحوث العلمية تقييما موضوعيا عن طريق رصد وتحليل مؤشرات منظومة البحث العلمي لمدخلاتها ومخرجاتها هذه المؤشرات من شأنها أن تكون الأرضية التي ينطلق فيها واضعيي السياسات في رسم خطط تتماشى وأهداف التنمية في المجتمع.

ثالثا: عرض وتحليل وتفسير بيانات المحور الثالث : مدى نجاح آليات إدارة الجامعة في توفير متطلبات التنمية المستدامة.

إن سعي الجامعة الجزائرية لدعم وظيفتها التنموية جعلها تقوم بإصلاحات تنطلق من ثقافة محددة وهي "جودة التعليم" وهذا بواسطة برامج تخطيطية واستراتيجية تسعى من ورائها لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنميته ، وعلى هذا الأساس اعتمدنا في هذا المحور على مؤشرات توضح لنا تطبيق هذه الآليات والتي حددنا بعضها مثل : التوازن الجهوي ، العقلنة في التسيير، علاقة الجامعة مع محيطها ... الخ

جدول رقم 35: يوضح مدى تحقيق توزيع الجامعات للتوازن الجهوي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	99	%50.77
لا	96	%49.23
المجموع	195	%100

من خلال الجدول رقم 35 يتضح أن نسبة 50.77% من الأساتذة تجد أن الوزارة قامت بدفعة قوية في مسار توزيع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بكافة التراب الوطني لا سيما المناطق الداخلية وهذا أدى إلى تنوع كبير في ملامح هذه المؤسسات ، وبالتالي أصبحت عامل من عوامل دفع عجلة التنمية باعتبار الدور الذي تقوم به الجامعة في نشر المعرفة وثقافة المبادرة والتجديد والتحفيز لإنجاز المشاريع الاقتصادية بالمنطقة ، وهذا ما استطاعت تحقيقه الكثير من

الولايات الجزائرية مثل سطيف ، قسنطينة، برج بوعريريج وغيرها من المناطق الداخلية التي استطاعت أن تنهض بإقليمها ، كذلك التطور الملحوظ في حركة الطلبة بين الجامعات كان له دور كبير في تحقيق نوع من التوازن الجهوي ، كذلك ساهم تطوير وتدعيم الخدمات الجامعية للطلاب ودعم التقارب الجغرافي بين الجامعات واعتماد مبدأ التخصصات ، كل هذا ساعد في تخفيف العبء على الجامعات الكبرى وتحقيق مرونة التسيير والإشراف.

إلا أن نسبة 49.23% من افراد العينة المبحوثة تجد ان سياسة توزيع الجامعات تحتاج لإعادة النظر وفق المحيط الذي تنتمي إليه لتكون أقطاب جامعية وتنموية ، فالملاحظ أن هناك جامعات تستقطب موارد بشرية ومالية أكثر من غيرها ، كذلك غياب الإجراءات التحفيزية لتشجيع حركة التحاق الأساتذة والطلبة في كثير من الجامعات وعدم صياغة قوانين خاصة تنظم الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية ، وهذا جعل الجامعة غائبة عن تعزيز البيئة التي تنتمي إليها واستغلال مواردها، لإحداث تنمية جهوية لتكون رافد من روافد التنمية الوطنية خاصة في ظل عدم الاستقلالية المالية.

جدول رقم 36 : يوضح مدى توفر الهياكل القاعدية لتحقيق أهداف العملية التعليمية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	40	%20.51
لا	155	%79.49
المجموع	195	%100

عند الحديث على الهياكل القاعدية فإن الأمر يتعلق بالهياكل الإدارية والبيداغوجية والعلمية ، والهياكل الخاصة بالاستضافة والإطعام ، والهياكل الرياضية والثقافية ، والذي أقرت نسبة 79.49% من الأساتذة أنه ليس هناك اهتمام جدي بتوفيرها فعند الحديث عن الهياكل الإدارية نجد أن المساحات المخصصة لها غير ملائمة وحتى الخصائص الوظيفية للمباني لا تلبي متطلبات الأنشطة الإدارية اللازمة ، كما أنها تفتقر لشروط الصحة والسلامة والراحة المطلوبة _(مستوى التهوية – مستوى اضاءة المباني – مستوى امتثال التجهيزات الكهربائية لمعايير السلامة _توفر معدات المقاومة في عين المكان

ضد الحوادث المختلفة) _أما الهياكل البيداغوجية فنجد نقص كبير في المرافق المخصصة للأنشطة البيداغوجية الخاصة بالتكوين الأكاديمي والمتواصل ، فنجد الأساتذة في قاعة تفتقر لأدنى مستحقات الأستاذ في ظل غياب مكاتب خاصة تمكنهم من ممارسة النشاط البيداغوجي ، أو حتى لأخذ قسط من الراحة أو حتى للصلاة وعند التوجه للقاعات والمدرجات لوجدناها غير ملائمة لا من حيث التصميم ولا المساحة ، كما أنها لا تتوفر على التجهيزات التي تضمن السير الحسن للدروس كالمؤثرات الصوتية التي تسهل من قدرة الأستاذ على التعليم وجهاز الداتاشو الذي في كثير من الأحيان نجد جهاز واحد يتناوب عليه أكثر من أستاذ .

أما الموارد المكتبية فنجدها لا تتلاءم مح احتياجات الطلبة والأساتذة سواء من حيث عدد النسخ أو تقنيات الاتصال المستخدمة ، وإذا تعلق الأمر بالهياكل العلمية والخاصة بالبحث فنجد هناك مخابر على مستوى الكليات لكن نسبة نشاطها محدود ، منها ما يعود لطبيعة التصميم وتجهيز المخابر الذي لا يسمح بإقامة الأنشطة العلمية المبرمجة ، ومنها ما هو مرتبط بظروف الباحث كما هو موضح في المحور الثاني ولا يمكن ضمن مجموع الهياكل السابقة أن نلغي جزءا مهما من أنواع الهياكل وهي الخاصة بالاستضافة والإطعام والرياضة والثقافة ، فنلاحظ الغياب الكلي للمرافق الخاصة بالاستضافة للطلبة خلال فترة التكوين أو حتى الأساتذة خلال فترة عملهم ، كما نجد الأستاذ يعاني كثيرا من مشكلة عدم توفر المطاعم الذي يعد حد أدنى من حقوقه داخل الجامعة ، وإذا تعلق الأمر بالنوادي الرياضية والثقافية فتكاد تكون محصورة في بعض الهياكل التي قليلا ما تكون نشطة .

أما نسبة 20.51% من الأساتذة تجد أن الجامعة توفر الامكانيات المادية اللازمة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية للجامعة لكن المشكل هو في طريقة التسيير واستغلال الموارد المتاحة ، والدليل أن نسبة الانفاق تتزايد من سنة إلى أخرى فبعد ما كانت ميزانية التسيير لسنة 2016 تقدر ب 312.145.998.000,00 دج[1] اصبحت تقدر ب 310.791.629.000,00 دج[2] عام 2017 لتصل

[1] – قانون رقم 15–18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016 جريدة رسمية عدد 72 مؤرخة في 31 ديسمبر 2015 ص 37

[2] – قانون رقم 16–14 مؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتضمن قانون المالية لسنة 2017 جريدة رسمية عدد 77 مؤرخة في 29 ديسمبر 2016 ص 66

ميزانية التسيير لسنة 2018 الى 313.336.878.000,00 دج[3] بالرغم من هذه النفقات المالية إلا أنها تبقى غير كافية خاصة في ظل عدم الاستقلالية المالية التي تحول دون الحصول على موارد غير حكومية _(جدول 37) _اضافة الى تزايد احتياجات الجامعة من المقاعد البيداغوجية ومخابر البحث والزيادة الكمية للطلبة جعلت الميزانية لا تستطيع توفير أدنى متطلباتها، وهذا خلق ضعف في قدرة الجامعة على ضمان جودة العملية التعليمية.

جدول رقم 37: يوضح مدى استقلالية الجامعة اداريا

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	69	%35.38
لا	126	%64.62
المجموع	195	%100

من خلال بيانات الجدول رقم 37 يتضح لنا أن نسبة 35.38% من أفراد العينة المبحوثة يقرون بأن الجامعة في السنوات الأخيرة حاولت القضاء على التداعيات السلبية لمركزية القرارات بإرسائها لقواعد الحوكمة والعمل على دعم استقلالية الجامعات ، وزيادة التركيز على المسائلة فقد عمدت منظومة التعليم الجامعي لوضع سياسة عامة من أجل التحديث الإداري وتعميق استخدامات تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرامج وتنظيم التخطيط على جميع المستويات ، باتخاذ القرارات المهمة على مستوى الكليات والأقسام الى جانب توفير الظروف لدعم القدرات المهنية للمسؤولين والموظفين وتنمية المهارات القيادية ، إلا أن نسبة كبيرة من الأساتذة المقدرة بـ 64.62% تجد أن هناك عوامل كثيرة تحد من استقلالية الجامعة ووقوعها تحت الرقابة المباشرة للسلطة المركزية ، فهي لا تملك القيادات الإدارية المدربة تدريبا عاليا ولا القدرة على التخطيط الاستراتيجي لتطوير المناهج والهياكل الأكاديمية والإدارية ، وبالتالي الفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة ، إن عدم وجود الحريات الأكاديمية والديمقراطية جعل من العناصر الفاعلة في

[3]– قانون رقم 17–11 مؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 جريدة رسمية عدد 76 مؤرخة في 28 ديسمبر 2017 ص 66

الجامعة مجرد أدوار للتنفيذ فقط لا مشاركة في صنع القرار ، وهذا يعتبر قصور كبير تعاني منه الجامعة على مستوى الأداء الداخلي والخارجي الذي يعتبر من أهم مؤشرات الحوكمة.

جدول رقم 38: يوضح مدى اعتماد الجامعة على أسلوب العقلنة في التسيير

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	38	%19.49
لا	157	%80.51
المجموع	195	%100

إن بيانات الجدول أعلاه تدل على أن الجامعة لم تستطع الوصول إلى تجسيد العقلنة في التسيير، عن طريق ترشيد امكاناتها ومواردها بما يمكنها من بناء قدراتها وهذا ما أثبتته نسبة 80.51% من الأساتذة ، وبعد المقابلات مع بعضهم برروا ذلك في التدخل المركزي للدولة في توزيع المسؤوليات بين السلطة المركزية والجامعة واحتكارها لتأطير النظم الإدارية الجامعية حتى تتماشى مع البرامج الإنمائية ، وهذا يعني أن تحقيق الأهداف الإستراتيجية يقع على عاتق الوزارة باعتبارها المصدر الأساسي للإصلاحات ، مما يجعل أي تعديل في الهياكل الإدارية وتسييرها يكون من أعلى إلى أسفل وهذا فعلا قد أكد في (الجدول رقم 37) ، اضافة إلى عدم وجود سياسة فعالة للتمويل وخضوع نظام التعليم الجامعي إلى قرارات النظام السياسي (جدول رقم 36) ، أما نسبة 19.49% تؤكد على أن الجامعة تسير في طريق الإدارة الرشيدة لتجسيد الحوكمة ، من خلال محاولتها لوضع آليات لضمان الجودة ، وللتصرف الأمثل في الموارد البشرية والمالية لتحقيق الأهداف الرئيسية للتعليم الجامعي فقد دعمت نظام التواصل بين مختلف الهياكل الإدارية بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لضمان تدفق المعلومات في اطار تعزيز الإدارة الإلكترونية ، و القيام بالندوات الجهوية في اطار تقييم ومراجعة آليات دعم الحوكمة.

جدول رقم 39: يوضح مدى توفر الجامعة على نظام اتصال داخلي فعال.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	57	%29.23
لا	138	%70.77
المجموع	195	%100

من خلال الجدول رقم 39 تبين أن نسبة 29.23% من الأساتذة تقر بأن الجامعة توفر آليات ملائمة لإيجاد نظام دقيق للمعلومات يسمح بمرورها عبر كل قنوات الاتصال ، من خلال توسيع الإعتماد على البرمجيات والنشر الواسع على مستوى موقعها ، والأنظمة الرقمية وغيرها التي تعمل على وضعها لفائدة المجتمع الجامعي ، وانشاء جهاز لجمع ومعالجة المعلومات ومراقبتها وهو مسؤول عن الإعلام والاتصال ، كما أنشأت الجامعة هيئة مسؤولة عن المعلومات والاستشراف وخصصت موظفون مكلفون باستخدام وصيانة الوسائل المساعدة على تطوير النظام وعلى المتابعة ، ورصد الوسائل _(الهياكل القاعدية والعتاد) _ و خصصت ميزانية للصيانة وتطوير نظام المعلومات.

أما نسبة 70.77% من الأساتذة تجد أن الجامعة مازالت بعيدة عن تنظيم وتسيير وترقية الاتصالات مع الأطراف المعنية داخليا وخارجيا ، فليس المهم وجود وسائل الاتصال لكن هل هي كافية ومتوفرة عند كل العناصر ؟ وهل تستجيب لاحتياجات المستخدمين ؟ كما أن الجامعة تعاني من صعوبة في اتقان الاتصال في حالة أزمة ، التي من المفروض أن تكون هناك خلية خاصة تحضر استراتيجية الاتصال لساعة الأزمة وتحدد مسؤوليات الأشخاص المكلفين بعملية الاتصال.

جدول رقم 40: يوضح مدى نجاح الجامعة في توطيد علاقاتها مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	34	%17.44
لا	161	%82.56
المجموع	195	%100

من بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة 82.56% من غالبية المبحوثين يرون أن الجامعة لم تنجح في وضع أليات لدعم الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ، فلا وجود للهياكل الداعمة التي تعمل على الربط والتواصل مع المحيط على جميع المستويات القانونية والمالية والاتصالية ، ولا وجود لدعم التعاون بين سوق العمل والمؤسسات الجامعية في مجال البحث والتطوير (جدول 30) ، ويتضح عدم تفعيل هذه الأليات من خلال عدم الاستفادة من الخبرات الموجودة في القطاعات المختلفة ضمن العملية التكوينية ، والتحجج بالضعف المالي وعدم قدرتها على دفع المستحقات المالية ، وهذا ما جعل تكوين الطالب معرفي لا يستفيد من الخبرات الوطنية المهنية في مجال تخصصه ، كما أن غياب التدريب المهني للطالب يأخذ حيز ضيقا بسبب ضعف الشراكة والتنسيق مع المؤسسات المعنية بمجال التخصص ، مما جعل معارفه تبتعد عن الفهم العميق لواقعه وأصبحت شهادته نظرية أكثر مما هي مهنية ، في الوقت الذي يهدف الإصلاح بالدرجة الأولى إلى تسهيل اندماج الخريج في سوق العمل من خلال تكوينه المهني الملائم لاحتياجاته ، لكن بالرغم من هذا القصور إلا أن نسبة 17.44% من الأساتذة يقرون بأنه هناك محاولات قامت بها الجامعة في اطار دعم الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ، من خلال الإشراف المزدوج الذي أمنته وزارة التعليم العالي والوزارات الشريكة مثل (الصحة – الرياضة) ، غير أن آليات ممارسة هذا الإشراف تتباين من مؤسسة إلى أخرى حسب تنوع الشركاء ، لذلك وجب العمل على مزيد من التنسيق والاستفادة من التجارب الناجحة حول الشراكة مع مؤسسات التشغيل والعمل على انجاز قاعدة وطنية لعروض التكوين ، لتعزيز مقروئية الشهادة وايصال المعلومات الكافية عنها

للمحيط فتتطور الشراكة لتعود بالفائدة على قطاعات الانتاج والخدمات والجامعة على حد سواء ، وبهذا تتطور قيم المبادرة في الأعمال لتشمل التكوين النظامي وغير النظامي بتدخل كل الشركاء الاجتماعيين للوصول لجودة الجامعة.

جدول رقم 41: يوضح مدى سعي الجامعة لتوطيد علاقاتها مع مؤسسات التعليم الثانوي

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	%11.28
لا	173	%88.72
المجموع	195	%100

إن الجدول رقم 41 يوضح أن نسبة 88.72% من الأساتذة يقرون بأن علاقة الجامعة بالثانوية مرتبطة فقط بشهادة البكالوريا ونسبة الطلبة الملتحقين بها حتى المعارف المتناولة في تلك المرحلة ليست فيها مشاركة لخبراء جامعيين في اعدادها وهذا يعتبر وجه من أوجه القصور في معالجة اشكالية التكوين الجامعي ، فحلقات الربط والتكامل بين مختلف مؤسسات التعليم ضرورية لإنجاح عملية الإصلاح ذلك أن تحسين مدخلات الجامعة مرهون بمستوى مخرجات ما سبقه من مراحل التكوين ، كما أن احتياجات المجتمع والاقتصاد لا تقتصر على حاملي الشهادات الجامعية بل إنما تقتضي بالدرجة نفسها تأمين خيارات أخرى أمام حاملي شهادة البكالوريا في منظومة التكوين المهني ، ومن هذا المنطلق فإن نجاح الجامعة في تخريج كوادر متميزة مرتبط بإعداد ودعم مسبق في مراحل تكوينه وفتح مسارات مهنية وتكوينية عديدة بعد حصوله على شهادة البكالوريا ، أما نسبة 11.28% فتعتبر أن الجامعة تسعى لبناء علاقة مع مؤسسات التعليم الثانوية من خلال قنوات الاتصال التي تمكن حاملي شهادة البكالوريا من معلومات أكثر حول المسالك التعليمية وأفاقها عبر مواقع الاتصال المختلفة ، أو دليل لمساعدة المترشح في اتخاذ القرار والإعلام في صالونات التوجيه من أجل الإقتراب أكثر من اختياراته وترشيدها ، من خلال مراعات التطورات المنتظرة والمتطلبات التنموية المستقبلية ، لكن هذا يعتبر غير كاف فيجب فتح أفاق أمام المتميزين لتمكينهم من مواصلة دراستهم في التعليم العالي لتفجير طاقتهم الإبداعية بناء على قدراتهم المعرفية.

جدول رقم 42: يوضح مدى تنمية سياسة الجامعة الحالية لروح المبادرة لدى الطالب.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	51	%26.15
لا	144	%73.85
المجموع	195	%100

بعد استقراء أرقام الجدول 42 يتضح أن نسبة 73.85% من الأساتذة يؤكدون أن الجامعة لم تستطع الوصول إلى ترسيخ قيم ثقافة المبادرة والروح الريادية عند الخريجين ، في ظل غياب المشاريع وبعث المؤسسات المجددة والترابط مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي (جدول رقم 40) ، فلم يستطع الطالب كسب معارف وكفاءات سلوكية وقدرة على التجديد والتطوير الذي يخلق نموذج الابتكار بجعل الجامعة سوق انتاج مفتوح على بيئتها الخارجية ، وهذا يدل على أن الجامعة لم تصل بعد لتجسيد أبعاد الريادية التي تجعلها حاضنة لأصحاب المشاريع المشتركة فكرية أو تجارية ، كذلك غياب مصادر الدخل المختلفة التي تدعم إنشاء وتحسين هذه المشاريع ، فالريادة هي إبداع على مستوى التنظيمات الإدارية والهيكلية ومبادرة في وضع سياسات مستقبلية لمواجهة المخاطر ، كما أقر بعض الأساتذة أن تعليم ثقافة المبادرة تكون عن طريق مدربين مختصين في الريادية يستخدمون تكنولوجيا الإعلام في تعليم الطلبة ، وهذا غير متوفر في جامعتنا لهذا توجه الأساتذة إلى الحديث على ضرورة تعزيز التعليم بتدريب يهدف لتطوير الأفكار المبدعة التي يمكن أن تتحول إلى أفكار منتجة اقتصاديا واجتماعيا ، إلا أن نسبة 26.15% من الأساتذة تقر بأن هناك بيئة أو مناخ يحمل مؤشرات ملائمة تدل على أن المنظومة الجامعية تلعب دور كبير في خلق جيل من الخريجين ، يساهم في تطوير نسيج التنمية من خلال الأنشطة الثقافية والعلمية خارج العملية التعليمية والمنجزة في الجامعة مثل النوادي والمعارض التي تشملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والأيام الإعلامية والتربصات التي تعمل على نشر ثقافة

المؤسسات وبعث روح المبادرة لإنشاء هذه المشاريع ، وبهذا تساهم الجامعة في تحديد الإتجاهات الجديدة للأجيال القادمة في خلق فرص عمل جديدة في اقتصاد يقوم على المعرفة.

جدول رقم 43 : يوضح مدى قدرة استيعاب سوق العمل للخريجين

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	%08.21
لا	179	%91.79
المجموع	195	%100

عند الحديث عن سوق العمل الجزائرية فنحن نتحدث عن سوق ضيقة غير مرنة ، فهي غير قادرة على استيعاب الكم الهائل من المتخرجين سنويا ، وهذا ما أثبتته نتائج الجدول رقم 43 حيث أن نسبة 91.79% من أفراد العينة المبحوثة تشير إلى وجود خلل بين خريجي الجامعات المؤهلين للعمل وبين طلب السوق عليهم ، وقد أرجعوا السبب في ذلك إلى عدم وجود متابعة فعلية للخريج من أجل التعرف على المهن والكفاءات التي تتطلبها مؤسسات العمل ، وبالتالي تقديم المعلومات اللازمة حول المهن لرسم استراتيجيات التكوين وتوجيه عروضه وتعديلها لملائمتها مع خصوصيات واحتياجات السوق ، وهذا يتحقق بمشاركة المهنيون في وضع هذه العروض لتحترم خصوصية المنطقة ولتكون قادرة على تلبية احتياجاتها فيرتفع الطلب عليها ، ونجاح هذه الآلية لن يتحقق إلا بوجود خلية الإدماج المهني ودورها في متابعة الخريجين والتي أقر الأساتذة من خلال المقابلة غياب دورها حيث تعمل هذه الهيئات على اقامة تربصات تطبيقية بهدف تحضير تقارير تربص أو القيام بدراسة حالة ، وكذا اقامة تفاعل مع

الشركات من أجل متابعة تطور منتج التكوين فيقوم الطلبة بإجراء تربصات تطبيقية اجبارية دورية كل سنة او سنتين ، وكل تربص يتوج اجباريا بتقرير مكتوب أو يتم توجيههم للشركات للقيام بدراسات حالة في إطار مواد أو وحدات تعليمية.

كما تعمل هذه الهيئات من خلال مكاتب توجه الطلبة نحو الشركات من خلال اتفاقيات تسهل استقبالهم ، كما تغطي الجامعة مختلف تكاليف التربص ويقوم المشرف بزيارات دورية لمتابعة التقدم الميداني للتربص.

إن غياب الدور الحقيقي لهذه الهيئات خلق زيادة في أعداد التخصصات غير المطلوبة ، وعجز عن توفير الكفاءات العالية التي تستجيب لمتطلبات التنمية ، والتي عبر بعض الأساتذة عن افتقار الطالب لهذه الكفاءات التي تحتاج الى الإبداع والإبتكار والمعرفة التقنية التي تجعله أكثر فعالية في قيادة المسار التنموي ، أما نسبة 08.21% من الأساتذة فتجد أن المشكلة في قطاع الانتاج الذي أصبح عاجزا في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة عن ضبط حاجياته الفعلية من الكوادر والمهارات ، وغير قادر على استيعاب الطلبات الاضافية لخريجي الجامعات ، لعدم التناسب في الاختصاص المعروض والمهن المتوفرة ، والمشكلة الحقيقية أن سوق العمل قابلة للتوسع في ضوء العولمة للاستفادة من الخبرات الخارجية ، لذلك وجب على الجامعات تجاوز الخلل الحاصل انطلاقا من وضع سياسة قبول وفق معايير جديدة كالاختبار الذي يقيس قدرات الطالب ، ليتم توجيهه في التخصصات المناسبة التي تتناسب مع الحاجيات المتجددة لسوق العمل وبالتالي نصل لإعداد خريجين بمواصفات تستجيب للمعايير الدولية.

جدول رقم 44: يوضح ما إذا كانت ظروف الحياة الجامعية معيار لجودة التعليم الجامعي.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	%6.15
لا	183	%93.85
المجموع	195	%100

عند الحديث عن الحياة الجامعية فإننا نتحدث عن مجموعة من الخدمات التي يكون قياسها وفق متغيرات وجدها أغلب الأساتذة وبنسبة 93.85% غير موجودة وبالدرجة الكافية في المجتمع الجامعي وقد شملت كل من:

- أجهزة الاستقبال والتوجيه التي لا تلبي احتياجات (الطلبة – الأساتذة – الموظفين) فهي تعاني من مشاكل كبيرة وهو عدم توفر موظفين ذو كفاءة للاستقبال والتوجيه ، وغياب الدورات التكوينية للموظفين الجدد المكلفين بهذه المهام ، كما أنها تعاني من فقر في استخدام أجهزة الاتصال التي تضمن تدفق المعلومات وشفافيتها .
- افتقار النوادي الثقافية والرياضية للديناميكية المطلوبة ، فهي تعاني من نقص الوسائل المادية وغير المادية الضرورية فحتى عدد الدورات الرياضية المنظمة محدودة.
- أما بالنسبة لاطار النظافة والوقاية للحياة فنجدها تعاني من مشكل كبير ، فهي تفتقر إلى الشروط الحسنة للنظافة في ظل عدم وجود مراقبة وصيانة مستمرة من طرف الموظفين ، ولا تمتلك الجامعة عيادة صحية مجهزة جيدا ولا صيدلية مزودة بالأدوية ولا حتى سيارة اسعاف مجهزة بالمواد الضرورية..

لكن بالرغم من النقص الملاحظ على مستوى متطلبات الحياة الجامعية إلا أن نسبة 06.15% من الأساتذة تجد أن الجامعة بذلت جهودا في تحسين مستوى الحياة الجامعية مقارنة بالسنوات الماضية ، حيث طورت في سياسة استقبال ومتابعة ومساعدة الطالب في الاندماج في المحيط الجامعي ، حيث تقوم بتنظيم أيام تحسيسية وإعلامية حول الحياة الجامعية ، لتحضيرهم لمسارهم الجامعي وتضمن مهمة الإشراف من خلال المصالح البيداغوجية حيث تحدد مواقيت استقبال الطلبة موضحة بالمعلقات ، كما أنشأت المؤسسة مجالا رقميا يسمح بنشر كل ما هو متعلق بعروض التكوين وعدد الأرصدة لكل مادة ووحدة تعليمية ، كما تعمل المؤسسة على تطوير الممارسات الحسنة من أجل التشجيع على الحركية ، بحيث توفر ملحق للشهادة بالنسبة لليسانس وملحق للشهادة بالنسبة للماستر ويوافق ملحق الشهادة المعايير المعتمدة من طرف الوزارة ، بالرغم من هذه الجهود إلا أن ظروف الحياة الجامعية مازالت بعيدة على أن تكون معيار ظروف جودة التعليم الجامعي.

جدول رقم 45: يوضح مدى إلتزام سياسة الإدارة الجامعية بتطبيق مبادئ الجودة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	72	%36.92
لا	123	%63.08
المجموع	195	%100

أكدت بيانات الجدول رقم 45 أن الجامعة لم تستوعب بعد أن الجودة ليست تطبيق مبادئ فقط بل التزام واستمرارية ومراقبة ومراجعة لها ، من أجل ضمان الاستثمار في المورد البشري الكفء والتحديد الدقيق للأدوار والمسؤوليات في الجامعة ، حتى تستطيع هذه المؤسسة بناء اطار فكري منظم وقد عبرت نسبة 63.08% من الأساتذةعن غياب الالتزام بمبادئ الجودة من خلال:

_عدم اتاحة فرص المشاركة في التسيير والتخطيط والتنفيذ وغياب روح العمل في فريق ، وعدم التشاور مع الأطراف المعنية للوصول الى إنخراط جميع الأطراف الفاعلة في وضع سياسة جودة محددة جيدا ومنشورة لكل الجهات المهتمة

- غياب نظام للتوجيه والتدريب والتشجيع لرفع مستوى الأداء.
- غياب نظام للرقابة على الأداء وتقويمه.
- غياب مقاربات للجودة في اطار احترام قيم الجامعة وتعزيز ثقافة الجودة.
- ضعف قنوات الاتصال بين مسؤولي الجودة وكل أفراد الجامعة ، مما يجعلهم يفتقرون للمهارات اللازمة لإنجاحها.

أما نسبة 36.92% من الأساتذة فتجد في سياسة الجامعة التزاما بمبادئ الجودة من خلال الإصلاحات التي قامت بها والهادفة للاهتمام بتوفير نظام تعليم جيد مرتبط ببيئته واحتياجات الطالب ، واشتراط كفاءات محددة في الأساتذة والإداريين ، وهناك تسطير لبرامج تدريبية أثناء العمل وتجديد للمناهج والبرامج الدراسية وفق متطلبات المجتمع ،كما تسعى الجامعة لإجراء تقييم

ذاتي ليس دوريا لكنها تحاول من خلاله تقييم ومراجعة طرق عملها الاداري ، والتكويني ، والبحثي ، بحيث تحدد مجال التقييم وبرنامج التقييم عن طريق تقارير وتوصيات تحرص وتسعى من خلالها لمعالجة الاختلالات والأسباب المحتملة واتخاد القرارات المناسبة لتجاوزها لتصل للمستوى المطلوب من الجودة.

جدول رقم 46: يوضح مدى تجسيد تطبيق الجودة في الجامعة لأبعاد التنمية المستدامة.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	48	%24.62
لا	147	%75.38
المجموع	195	%100

إن الجدول رقم 46 يبين أن نسبة 24.62% من أفراد العينة المبحوثة تجد أن الجامعة حاولت تحسين اداءها بتطبيق استراتيجية الجودة الشاملة التي أصبحت بمثابة الركيزة الأساسية التي بواسطتها تتحقق التنمية المستدامة فقد حاولت إرساء قاعدة للجودة من خلال السعي الدائم للتحسين المستمر والمتواصل لوظائفها ، فقد اعتمدت على نماذج تعليمية خاضعة لمعايير الجودة تدعم بها أداء الجامعة ، وتحسن من دورها الاجتماعي والاقتصادي المستدام لتكون بمثابة المرشد لكل عنصر فعال في العملية التعليمية بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، وقد كان نظام LMD هو النموذج العالمي الذي انتهجته الجزائر بغية تقديم تكوين ذو نوعية جيدة متوافقة مع متطلبات سوق العمل المحلية والعالمية ، والتي تشهد تغير وحركة مستمرة فهذا النظام العالمي يعد مقياس لضمان جودة التعليم الجامعي في الجزائر ، والذي أقرت نسبة 75.38% من الأساتذة أنها لم يستطع بعد الوصول إلى التجسيد الفعلي لأبعاد التنمية المستدامة ، فالجودة ليست فقط مطابقة العملية التعليمية لمجموعة من المعايير بل يتطلب تحقيقها وسائل تنفيذية مادية وغير مادية ، تساهم في اتخاذ القرارات بشكل أفضل لما يسمح بتطوير وتحسين المنتج لتصل إلى التميز، وبالتالي الوصول إلى تحقيق الميزة التنافسية التي تجعل الجامعة مؤهلة لمنافسة الجامعات الأخرى ، وبعد المقابلات التي أجريناها مع بعض الأساتذة أثناء توزيع الاستمارات واستنادا إلى

الجانب النظري ، فقد اتفق الأساتذة على مجموعة من المعوقات التي تحد من فعالية الجودة لتكون مصدر لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وقد تم حصرها في :

- تضخم الجامعات من خلال تزايد أعداد الطلبة ، فبالرغم من الجهود المبذولة في احتضانها إلا أنها أضعفت من قدرة الجامعة على الإشراف الفعال وتحقيق الأهداف.
- عدم كفاية التمويل الذي أدى إلى ضعف الهياكل القاعدية.
- عدم فعالية البحوث العلمية في دعم التنمية.
- برامج الجودة لا تتلاءم مع سياسة الجامعة ومكوناتها .
- مقاومة التغيير ونمطية التكوين المبنية على التلقين ، بحيث لا تفتح المجال للإبداع والإبتكار الفردي وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية وليست سياسة تعليمية.
- عدم تجاوز مفهوم الإدارة التقليدية إلى مفهوم الإدارة القيادية.
- الإصلاحات تعبر عن تغييرات ومبادرات عشوائية بدون توفير المتطلبات اللازمة ، ولا الإستراتيجية الدقيقة الواضحة المعالم المبنية على الإختيارات التنموية الواقعية .

خلاصة

بعد قيامنا بعملية تفريغ لإجابات المبحوثين في جداول و عرضنا للبيانات و الإحصائيات الميدانية ، حيث قمنا بعملية التحليل و تفسير الأرقام الإحصائية باستخدام الدلائل الموضوعية ، التي تعبر عن الحقيقة الميدانية و التي بنيت بناءا على المنطلقات النظرية للموضوع ، و التي لا يمكن الخروج عن نطاقها فبواسطتها نستطيع معرفة ما إذا كان الغالب السوسيولوجي لموضوعنا مناسب أم يجب تعديله ، بما يمكننا من الإجابة عن تساؤلاتنا و تحقيق الأهداف التي انطلقنا منها ، وهذا ما سيتم الكشف عنه بخطوات منهجية مجسدة في الفصل الموالي .

الفصل السادس: مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

أولا : مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات.

1. مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الأول.
2. مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الثاني.
3. مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الثالث.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الاتجاهات النظرية.

رابعا: النتائج العامة للدراسة .

خلاصة

تمهيد:

يهدف البحث العلمي إلى الوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة تعبر عن حقيقة واقع الظاهرة محل الدراسة وقد وصلنا إلى هذه المرحلة بعد أن قمنا بتفسير نظري وميداني لموضوع التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة ، حيث ساعدتنا الأدوات المنهجية المعتمدة في التعرف أكثر على واقع تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية ومدى تجسيدها لأبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة ، وهذا من خلال رأي الأساتذة باعتبارهم الأكثر إفادة في الموضوع ، وسنحاول من خلال هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة المتوصل إليها ميدانيا في ضوء تساؤلات الدراسة ، ومناقشتها في ضوء التراث النظري ، وكذلك الدراسات السابقة ، لنتوصل إلى النتائج العامة لموضوع بحثنا.

أولا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات

1- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الأول: والذي كان مفاده هل معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية تلبي احتياجات سوق العمل ؟ حيث اعتمدنا في هذا الطرح على تناول بعض مؤشرات الجودة المرتبطة بعناصر العملية التعليمية ومدى قدرتها على توفير خريجين بمؤشرات نوعية تجعله يلبي احتياجات سوق العمل خاصة والمجتمع عامة ، حيث أكد غالبية المبحوثين وبنسبة 68.21% أن الثورة المعلوماتية قد هزت النماذج التعليمية التقليدية وجعلتها تبحث عن منظومة فكرية جديدة قادرة على المواجهات وهذا يخلق قاعدة تكنولوجية يستعين بها الأستاذ ، حيث أكدت نسبة 21.80% استخدامها لجهاز الاسقاط وتستخدم نسبة 8.27% من الأساتذة البرمجيات التي تساعد في تصميم محتوى الدروس بالاستعانة بالامثلة التوضيحية ، أما نسبة 69.98% يستخدمون الوسائط الالكترونية التي تعتبر وسيلة للتواصل العلمي ، أما نسبة 31.79% لا يستخدمون الا الوسائط التقليدية كالكتب والمحلات والمراجع الورقية .

كما أجابت نسبة 84.62% من الأساتذة على أنه هناك تواصل مع الطلبة عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة حيث عبرت نسبة 37.58% أنها تتواصل باستمرار مع الطلبة بينما نسبة 62.42% تتواصل أحيانا ، أما نسبة 15.38% لا تتصل مع الطالب باستخدام الوسائط فهي حسب نظرهم تفتح

المجال لكثير من العراقيل وأهمها التحجج بالأكاذيب ، إن محدودية تجاوب الأستاذ مع المستجدات وبالتحديد استخدامه للتكنولوجيات جعلته غير قادر على تعليم الطالب القدرة على التحكم في التكنولوجيا واستغلالها الاستغلال الامثل في توظيف المعلومات والمعارف ، فالأستاذ لا يلقنه المعرفة فقط بل أيضا يحاول توجيهه للتعرف على كل ما هو جديد في أساليب التعلم والأكيد أن استخدام التكنولوجيات يجب أن يكون مدعم بمهارات الاتصال التي أثبتت نسبة 57.44% عدم تحكم الأستاذ فيها ، بينما نسبة 42.56% من المبحوثين يجدون الأستاذ يتحكم في هذه المهارات من خلال التحكم الجيد في اللغة وذلك بنسبة 28.92% كما أنهم يستشهدون بالواقع والظواهر الاجتماعية التي ترسخ المعارف وذلك بنسبة 25.30% ، أما نسبة 22.89% من الأساتذة تجد الأستاذ يجمع بين فسح المجال لإبداء الرأي والحوار وبناء علاقة الاحترام المتبادلة ، و الأكيد أن فسح المجال للحوار يبين علاقة احترام متبادلة مع الطالب وهذا ما أقرته نسبة 13.25% ، أما نسبة 9.64% من الأساتذة يتركون المجال مفتوح للطالب لإبداء رأيه والحوار والنقاش ، وهذا من شأنه أن يدعم التواصل مع الطلبة ويزيد من فعالية وظيفة الأستاذ لا سيما عندما ينوع في أساليب التدريس حيث أكدت نسبة 37.44% من أفراد العينة أن الأستاذ ينوع من أساليب التدريس فنسبة 31.51% يستخدمون أسلوب الإبداع والابتكار، ونسبة 20.55% ينمون قدرات الطالب النقدية ، أما نسبة 15.06% فيجمعون بين أسلوب التعليم التعاوني وأنشطة التعلم المختلفة كالزيارات والرحلات ، أما نسبة 8.22% فتجد أن الأستاذ يستخدم أسلوب التعليم التعاوني والأسلوب القائم على تنمية قدرات الطالب على النقد هذه الأليات تجعل الأستاذ يبتعد عن التلقين والإملاء ويحاول تكوين فرد مبدع يملك القدرة على التحليل والتقييم لواقعه ، إلا أن نسبة 62.56% من أفراد العينة تأكد على أن الأستاذ لا ينوع في أساليب التدريس.

أما فيما يخص أساليب التقييم فقد أجابت نسبة 50.77% اعتمادها على أسلوب الامتحانات التحصيلية أما نسبة 21.03% تقر باستخدامها التنويع في أسئلة التحليل والنقد ، أما نسبة 12.31% تجد الأساتذة يجمعون بين أسلوب استخدام الأنشطة الإبداعية والتفكيرية وأسلوب التحليل والنقد ، و نسبة 9.74% تستخدم الأنشطة الإبداعية والتفكيرية ، ونسبة 6.15% يجدون أن الأساتذة يستخدمون جهد شخصي في حث الطلبة على التبادل المعرفي بينهم ، هذا التنوع في الأساليب يؤدي إلى تطوير قدرات

الطالب على التعلم الذاتي لذلك وجب على الأستاذ استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيفها بما ينمي التدريب الذاتي للطالب اضافة إلى وظيفة التدريس هناك وظيفة أخرى يؤديها الأستاذ وهي وظيفة التوجيه والإرشاد ، في حين نسبة 18.46% من أفراد العينة تجد أن الأستاذ موجه ومرشد للطالب ، حيث يقدم له المعارف والمعلومات ويوجه سلوكاته لحل مشاكله بالكشف عن مخزون القدرات التي يمتلكها وينميها بما يجعله متميز وواثق من قدراته التي يجعلها استثمار مربح لجامعته خاصة ولمجتمعه عامة .

بما أن الوصول لجودة العملية التعليمية يعتمد بشكل أساسي على الأستاذ ومدى كفاءته في أداء أدواره الجديدة المطلوبة منه ، وعلى تمكنه من المهارات التدريسية المتنوعة فهو في حاجة لدورات تدريب وتكوين ليتأهل في تأدية وظيفته وفق معايير تجعله مؤشر جودة للتعليم الجامعي ، والذي أكدت نسبة 74.87% من أفراد العينة أن التكوين الفعلي للأساتذة في مجال الجودة غير موجود وهذا ما كان عائقا أمام نشر ثقافتها ونجاح برامجها بينما نسبة 25.13% تجد أن دورات التكوين والتأهيل محدودة جدا مقارنة بما يحتاجه الأستاذ الجامعي .

وفي ظل رغبة الجامعة في الوصول إلى جودة المخرج فهي مطالبة بأن تجعل من المناهج والبرامج التعليمية قادرة على تكوين الفكر الواعي عند الطلاب بمشاكل المجتمع عامة ومشاكله خاصة ، وهنا نجد أن نسبة 80% من أفراد العينة يجدون عروض التكوين لا تراعي خصوصية المنطقة واحتياجاتها ، فكثير ما يجد الطلبة اثناء انجازهم لتربصاتهم الميدانية صعوبة في المواضيع خاصة للانتقال إلى مناطق أخرى ، وهذا ما يدفعهم لاختيار مواضيع بحوث قد لا ينجحون في انجازها ، أما نسبة 20% يجدون أن الجامعة تحاول التنسيق مع المحيط الإقليمي لها من خلال عملية التجديد في البرامج وعروض التكوين .

هذا التجديد والذي أكدت نسبة 85.13% من أفراد العينة عدم ملاءمته لاحتياجات سوق العمل ، حيث أنه هناك تباين في الجانب النظري والتطبيقي الذي جعل الجامعة بعيدة عن حل مشاكل المجتمع ضمن التحولات الجديدة أما نسبة 14.87% تجد أن البرامج مرتبطة بأهداف التعليم الجامعي واحتياجات الطالب ومتطلبات بيئته . كما أن هذه البرامج لم تسمح بتنمية قدرات ومهارات الطالب المعرفية وهذا ما أكدته نسبة 57.44% من المبحوثين حيث يرون أنها تمتاز بعدم الدقة والتنسيق في وصفها ، فهي لا تتناسب مع التوقيت الزمني لها مقارنة مع محتواها ، وهذا ما جعل آليات إكساب الطالب المهارات

والكفاءات المهنية تغيب عنها أما نسبة 42.56% تعتبر أن البرامج تساهم في بناء قدرات الطالب لأن السبب وراء هذا النقص يعود إلى الفهم الصحيح لطرق تطبيقها كما أن سياسة القبول تلعب دورا كبيرا في توجيه الطالب لمسارات تكوينية تخدم قدراته وتتناسب معها فالتركيز على الكم أهمل النوع وأدى إلى انخفاض معرفي وعلمي للطلبة كما أن تكوينه الثانوي لا يخضع لمعايير الجودة ، كما أكد المبحوثين بنسبة 70.77% على أن الطالب لا يستغل التكنولوجيا التي تساعده في تطوير معارفه ، أما نسبة 29.23% من العينة المبحوثة تجد الطالب يتحكم في التكنولوجيا وذلك بنسبة 73.68% في تكنولوجيا الاتصال ، أما نسبة 26.52% من أفراد العينة يجدون الطالب يستخدم تكنولوجيا التعلم .

إن الخلل الموجود على مستوى البرامج وعروض التكوين وغياب الإرشاد نحو العمليات والنشاطات التي من شأنها أن تجعل الطالب قادرا على استثمار قدراته المعرفية باستغلال الوسائل المناسبة ، وحسب نسبة 69.74% من أفراد العينة فهو غير قادر على التوفيق بينها وبين مساراته التكوينية التي على أساسها يبني مساره المهني بينما نسبة 30.26% من الأساتذة يجدون الطالب يملك القدرة على التوفيق بين معارفه ومساراته العلمية ، وهذا ما يؤدي إلى استمرار نشاطاته الفكرية وتنمية الرغبة المتواصلة في التجديد بما يتناسب مع حاجات مجتمعه وقيم هويته وباعتبار الجامعة نموذجا مهما لتطبيق قيم المواطنة عند الطالب فهي مطالبة بتزويده بالمعلومات المرتبطة بالقيم والاتجاهات التي تجعل منه مواطنا صالحا وقادرا على حل النزاعات والصراعات المرتبط بالهوية والكرامة الشخصية ، هذا الدور أكدت نسبة 53.33% من الأساتذة المبحوثين غيابه وهذا من خلال عدم سلوك الطالب لأفعال تعبر عن قوة شعوره بالمواطنة وروح الجماعة التي تحقق التنمية الشاملة لمجتمعه ، في حين أكدت نسبة 46.67% أن الطالب مدرك لدوره كمواطن فاعل في مجتمعه ، حيث أن النشاطات الثقافية والرياضية التي يقوم بها تنمي فيه روح الجماعة وهذا أكدته نسبة 26.37% ، أما نسبة 21.98% من أفراد العينة يعتبرون أن فسح المجال لحوار هو نتيجة حتمية لتفجير مواهب الطالب وهذا دعمته نسبة 18.68% من الأساتذة ، أما نسبة 10.99% تجد أن النشاطات الثقافية والرياضية تدعم اتزان الطالب وانضباطه ، وبالتالي يكتسب القدرة على التقييم أما نسبة 8.79% من أفراد العينة يؤكدون على دور العلاقات الديمقراطية مع الطالب التي تخلق من الحوار والمشاركة روح المسؤولية والانتماء للجماعة.

كما أكدت نسبة 88.72% من العينة المبحوثة أنه في خضم المعطيات السابقة التي تعرب عن خلل كبير موجود على مستوى عناصر العملية التعليمية ، هناك سبب رئيسي في وصول الجامعة لهذه الحالة وهو عدم إشراك النخبة من الأساتذة والفاعلين في التعليم الجامعي في عملية اتخاذ القرارات ، وهذا يجعلهم يسلكون سلوكا يعبر عن عدم انتمائهم للجامعة في حين نجد نسبة 11.28% تجد أن للأستاذ سلوك انتمائي للجامعة.

إلا أن الجامعة الجزائرية حاولت رسم أهداف أساسية لتعليمها العالي من وراء تطبيق سلسلة الاصلاحات أهمها تبني نظام LMD الذي يعتبر معيار من معايير الجودة العالمية ، بحيث يعمل على ايجاد علاقة تتميز بالاستقرار بين مخرجات الجامعة وسوق العمل ، هذه المخرجات تحتاج إلى كفاءات ومؤهلات علمية وعملية تمكنها من قيادة المسار التنموي ولذلك فنجاح العملية التعليمية مرتبط بامتلاك عناصرها لمجموعة معايير والذي أثبتت النتائج التي توصلنا اليها بروز مؤشراتها النوعية ، التي وللأسف لم تكن تعبر فعليا عن واقع تطبيق الجودة نتيجة الاختلالات الموجودة على مستوى البيئة التعليمية ، وهذا ما تعكسه الفجوة الواسعة بين التطور الكمي للنظام التعليمي وإعداد الكوادر النوعية المتميزة اللازمة لخلق قاعدة تكنولوجية محلية ، فمازالت جامعتنا معرض لعرض النماذج والفلسفات التعليمية الأجنبية تحت شعار التجديد والتطوير، هذا ما يجعل ضرورة استغلالها في المرفق التدريسي من طرف الأستاذ حتى يصل إلى الدقة والسرعة في الأداء والتكيف مع الظروف المتغيرة بأقل جهد وهذا يستند إلى التنوع في أساليب التعلم الحديثة بما يمكن الطالب من أن يكون شريكا في البحث عن المعرفة وليس مستهلكا لها فقط وهكذا تصبح العملية التعليمية مبنية على أهداف الطالب من جهة ، وعلى قدراتهم من جهة أخرى ، لذلك وجب أن يكون هناك دورات تدريب وتقييم لطرائق التدريس ووفقا لمعايير حديثة مع ضبط أساليب التقييم لتكون أكثر موضوعية في الكشف عن نقاط القوة عند الطالب لتعزيزها ، ونقاط الضعف لمعالجتها وهذا يحتاج إلى أنظمة أكاديمية وإدارية حديثة وإلى وضع البرامج التعليمية بإشراك المختصين والخبراء والفاعلين في المحيط الاقتصادي حتى تحدث ملائمة على عروض التكوين ومناهجه وطرقه البيداغوجية مع الحاجيات الفعلية والحقيقية للمجتمع ، ولا نقصد بالملاءمة الاستجابة الميكانيكية للمهن ، بل تقتضي عملا استشرافيا حول المحيط الوطني والدولي يهدف لتكوين خريجي بكفاءات اكاديمية وشخصية واتصالية

ومهنية تتوافق مع الإطار الفكري الذي يعزز أصالته بقيم المواطنة ، التي تعبر عن مسؤوليته الاجتماعية اتجاه مجتمعه للحفاظ عليه ودعم استقراره وأمنه ، إن فهم الأستاذ لدوره في تحقيق الجودة هو نقطة البداية في تحسين العملية التعليمية ومن ثم الوصول إلى النتائج المرجوة.

2- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الثاني: والذي ينص على هل يساهم تطور البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية في زيادة التطوير المؤسساتي ؟

فبعد المعالجة الإحصائية للبيانات المتعلقة بمؤشرات جودة البحوث العلمية توصلنا إلى مجموعة من النتائج حيث أكد غالبية المبحوثين وبنسبة 54.36% أن الدعم المالي والبنية التحتية للبحث العلمي مازال محدودا ، لأن نسبة 45.64% منهم يجدون الدعم المالي كاف ، والمشكل في طريقة التسيير وانعدام ثقافة التجديد ، أما نسبة 84.62% من أفراد العينة المبحوثة يجدون أنه هناك فصل في التسيير الاداري لمخابر البحث عن الإدارة المركزية للجامعة ، بينما نسبة 15.38% يجدون أنه هناك استقلال ، إداري لهذه المخابر ، في حين تجد نسبة 52.82% من الأساتذة أن الشراكة العلمية مع المخابر البحث العالمية مازالت لا تحظى بالاهتمام الكاف مقارنة مع الفائدة التي تعود على الجامعة ، أما نسبة 47.18% منهم يجدون أن الجامعة تسير في مسار تشجيع التعاون الدولي في مجال البحوث العلمية.

أما بالنسبة للمساهمة الثقافية لمخابر البحث العلمي ، فقد كانت نسبة دعمها متوسطة وهذا ما أثبته نسبة 54.87% من الأساتذة الذين عبروا عن غياب المناخ الثقافي عن مواضيع الملتقيات ، في حين نسبة 45.13% تجد أن المخابر تعمل على دعم هذا التوجه لتفعيل الحوار مع الثقافات الأخرى ، أما الجدول رقم 27 فقد كشف لنا أن هناك نسبة 45.64% من أفراد العينة يقرون بالمجهودات التي بذلتها الجامعة للإستفادة من أنظمة الاتصال بإنشاء مواقع إلكترونية مازالت نتائجها ضيقة على مستوى منظومة البحث العلمي وهذا حسب رأي 54.36% من المبحوثين.

كما أكد غالبية المبحوثين وبنسبة 79.49% أن البحوث العلمية لم تساهم في حل مشاكل المجتمع وهذا لأنها بحوثا نظرية تعتمد على مناهج تقليدية أساسها الاقتباس والتكرار ، أما نسبة 20.51% من الأساتذة ترى أن الجامعة تقوم ببحوث تطبيقية.

إن الضعف في تأدية الجامعة لوظيفة خدمة المجتمع ، كانت بسبب عدم فعالية العلاقة مع القطاعات الاقتصادية حيث أثبتت نسبة 66.67% ضعف الاستثمار للقطاع الإنتاجي والخدماتي في البحوث العلمية ، أما نسبة 23.59% فتجده متوسط في حين نسبة 9.74% من الأساتذة يعتبرون درجة الاستثمار جيدة ، وهذه النسب تعبر عن عدم تثمين البحوث على مستوى سوق العمل ، إن مناخ البحث لا يشجع أبدا على أن تكون هناك دافعية عند الباحث للإبداع والإبتكار في أعمالهم حيث أصبح يبحث عن الشهادة فقط لا المبادرة والإنجاز ، أما نسبة 16.41% تعتبر أن الباحث لديه الرغبة في التطور والتجديد بما يسمح بتجاوز هذه العراقيل.

وفي ظل تطوير الجامعة لعلاقتها مع المحيط السوسيو اقتصادي قامت بإنشاء دار المقاولتية لتسهيل عملية ادماج الخريجين و انخراطهم في المسار التنموي ، وهذا عن طريق خلايا على مستوى المخابر وقد أثبتته نسبة 31.80% من أفراد العينة إلا أن وجود هذه الدار لا يعني النجاح في دعم التوجه المقاولاتي وهذا ما أثبته نسبة 68.20% من الأساتذة حيث نجد أن الفكر المقاولاتي القادر على إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى توجيه فني وتقني ودعم مالي ومادي للباحث حتى نفعل التوجه الريادي له من خلال أبعاده الرئيسية الإبداع و المخاطرة و المبادرة.

كما أكدت نسبة 37.44% من أفراد العينة المبحوثة أن الجامعة نجحت في إنشاء برنامج تقييمي للبحوث العلمية وهذا من خلال انشاء هيئات أساسية تتولى متابعة أنشطة البحث العلمي ، حيث طورت من نظام البحث العلمي الوطني ليكون أكثر فعالية من خلال سلسلة إصلاحات متتالية والتي أثبتت نسبة 62.56% من الأساتذة أن الجامعة تفتقر للنظام الملائم لضمان تقييم مبرمج لأنشطة البحث العلمي بسبب غياب التقييم الداخلي للبحث .

اضافة إلى جهود الجامعة في تطوير نظام البحث العلمي الوطني ليكون أكثر فعالية في تحقيق التنمية فقد أكدت نسبة 33.33% أن هناك استراتيجية تنمية تسعى المؤسسات الاقتصادية الكبرى لوضعها ، من خلال الإهتمام بالبحوث التطويرية وإنشاء فرق البحث ، التي لم تستطع تجسيد الدور الحقيقي لمجموع البحوث المنجزة وهذا ما أكدته نسبة 66.67% من أفراد العينة ، حيث اعتبروا أنه من غير الممكن الحديث عن نجاح البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل غياب بيئة ملائمة

وبشروط أساسية ، هذا المناخ ولد مجموعة عراقيل أفقدته الدور الحقيقي والأساسي الذي يجب أن يلعبه في دعم الخطط التنموية للبلاد ، و ايجاد الحلول للعديد من المشاكل التي تعاني منها وهذا ما جعل أغلبية المبحوثين يتفقون على مجموعة من الاقتراحات لتجاوز الاختلالات التي تعاني منها منظومة البحث العلمي.

إن النتائج التي توصلنا إليها تؤكد لنا أن الجامعة الجزائرية حاولت الإرتقاء بالبحث العلمي، من خلال توفير موارد مادية ومالية وإنشاء منظومة قانونية وهيكلية لتطوير البحث العلمي ، إلا أنها لم تستجيب لطموحات الباحثين ولا لحاجات المجتمع ، وهذا لأن قوة البحث ليس بتوفير هذه الموارد فقط بل بحسن تسييرها وترشيدها بما ينسجم مع الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، فالمشكل ليس في الانفاق بقدر ما هو مرتبط بتخصيص الوقت الكاف والجهد الملائم لإنجازها ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل قيادة استراتيجية تشجع وتثمن وظيفة البحث في الجامعة ، ولنجاح هذه المهام يجب أن تكون هناك تعبئة للطاقات البشرية والمالية والمادية بما يتلاءم مع البيئة الداخلية والخارجية للجامعة ، وهذا ضمن ما يعرف بثقافة البحث العلمي التي ينبع من الثقة في أعمالها العلمية وبالذات نتائجها واتخاذ القرارات بناءعلى ما تتوصل إليه هذه البحوث ، التي لا يمكن النجاح في استثمارها إلا من خلال تطوير المخابر لعمليات التسويق لمنتوجاتها و زيادة الاتصال مع المستفيدين لتطوير حاجاتهم وتوظيف أصحاب الكفاءات العالية القادرين على المراقبة المستمرة لعمليات التسويق الشاملة في مختلف قطاعات المجتمع ، هذا ما يجعل من الضروري إنشاء حاضنات علمية تعمل على تطوير البحوث العلمية من خلال نتائج الأعمال البحثية التي تسمح بالوصول إلى تنفيذ التطبيقات الجديدة وهذه المنتجات تكون في شكل إبداعات فإذا كان البحث العلمي هو انتاج معرفة جديدة نظريا أو تطبيقيا ، فالتطوير هو إنتاج معرفة غايتها النهائية تحسين المنتج وإنتاج الإبتكارات التي تعمل على تحسين فعالية الانتاج و استمراريته ، بهدف الاستحواذ على الميزة التنافسية التي تضمن البقاء والاستمرار للجامعة والريادة للباحثين والبراءة لاختراعاتهم.

3- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الثالث:

كان التساؤل الثالث مفاده هل نجحت آليات إدارة الجامعة الجزائرية في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية ؟ وفي هذا الطرح اعتمدنا على مؤشرات تطبيق هذه الآليات وتقييمها ضمن الأهداف التنموية للمجتمع .

حيث أكد المبحوثين وبنسبة 20.77% أن الوزارة قامت بدفعة قوية في مسار توزيع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بكافة التراب الوطني لا سيما في المناطق الداخلية ، في حين تجد نسبة 49.23% منهم أن سياسة توزيع الجامعات تحتاج لإعادة النظر وفق المحيط الذي ننتمي إليه لتكون أقطابا جامعية وتنموية.

كما أن النفقات على التعليم العالي تعتبر من أهم نشاطات الحكومة ، فلقد ازدادت النفقات في السنوات الأخيرة وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن نسبة الإنفاق غير كافية ومؤشرات ذلك العجز المسجل في تأجيل الاستثمارات وتضخم حجم الجامعات ، وعدم توفر الهياكل القاعدية لتحقيق أهداف العملية التعليمية حيث أثبتت نسبة 79.49% من أفراد العينة عدم الاهتمام الجدي بتوفيرها ، أما نسبة 20.51% تجد أن الجامعة توفر الهياكل والإمكانات اللازمة ، لكن المشكل هو في طريقة التسيير كاستغلال الموارد المتاحة ، وهنا أثبتت نسبة 64.62% من أفراد العينة أنه هناك مركزية القرارات وعدم استقلالية الجامعة ، ووقوعها تحت الرقابة المباشرة للسلطة المركزية ، وهذا ما أفقدها المرونة في التصرف في الثروات المالية الأكاديمية والإدارية وبالتالي الفاعلية في تحقيق التنمية .

كما أن غالبية المبحوثين وبنسبة 80.51% أكدوا أن الجامعة لم تصل إلى أسلوب العقلنة في التسيير وترشيد امكانياتها بما يمكنها من بناء قدراتها ، أما نسبة 19.49% تجد الجامعة تسير في طريق الادارة الرشيدة بتفعيلها لآليات دعم الحوكمة.

أما فيما يتعلق بنظام الاتصال فقد أثبتت نسبة 70.77% من أفراد العينة المبحوثة أن الجامعة مازالت بعيدة عن تنظيم وتسيير وترقية الاتصالات داخليا وخارجيا ، بينما نسبة 29.23% تجد أنه هناك نظام دقيق للمعلومات يسمح بمرورها عبر كل قنوات الاتصال.

إن ضعف التيارات المتدفقة عبر وسائل الاتصال نجم عنه ضعف الشراكة مع قطاع الانتاج والخدمات فالجامعة هي حس المجتمع ونبضه وتساهم بشكل مباشر في تنميته ، فالمجتمع يدرك بأن الجامعة هي أفضل مجال للاستثمار في عصر المعرفة والتكنولوجيا ، وبالرغم من أهمية هذه العلاقة إلا أن الجامعة لم تنجح في وضع آليات لدعم الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ، وأرجعوا السبب إلى ضعف الهياكل الداعمة التي تعمل على الربط بين الطرفين على جميع المستويات القانونية والمالية والاتصالية ولا وجود لدعم التعاون بين سوق العمل والجامعة مما أثر على تكوين الطالب وجعله نظري أكثر مما هو تطبيقي ، وبالتالي ابتعد الإصلاح عن هدفه الأول وهو تكوين خريج بمؤهلات تتلاءم مع احتياجات سوق العمل ، أما نسبة 17.44% من الأساتذة يقرون بأنه هناك محاولات قامت بها الجامعة في اطار دعم الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ، من خلال الإشراف المزدوج وبآليات متباينة من مؤسسة إلى أخرى ، فتتطور الشراكة لتعود بالفائدة على قطاعات الإنتاج والخدمات والجامعة على حد سواء .

لم تطور الجامعة في علاقاتها مع المؤسسات الاقتصادية فقط بل حتى مع المؤسسات التعليمية الأخرى "الثانويات" وهذا ما أثبته لنا نسبة 11.28% من أفراد العينة المبحوثة حيث تسعى الجامعة لبناء علاقة مع مؤسسات التعليم الثانوي ، من خلال قنوات الاتصال التي تمكن حاملي شهادة البكالوريا من معلومات واضحة حول المسالك التكوينية من أجل التوجيه للاختيار المناسب ، وهذا يعتبر غير كاف في نظر نسبة 88.72% من الأساتذة وهذا خلق إشكالية في مرحلة إصلاح التكوين الجامعي.

بالرغم من الأهمية الناتجة عن هذه العلاقات فقد أكدت نسبة 73.85% من أفراد العينة المبحوثة أن الجامعة لم تنجح في ترسيخ ثقافة المبادرة الداعمة للبعد المؤسساتي في الجامعة ، والذي من شأنه ضمان ديمومة المقاربة وتواصل العلاقات بين مختلف قطاعات المجتمع والجامعة.

كما أثبتت نسبة 91.79% أن هناك خلل بين خريجي الجامعات وبين طلب السوق عليهم ، وهذا بسبب عدم المتابعة الفعلية للخريجين للتعرف على المهن والكفاءات المطلوبة لرسم استراتيجيات التكوين وتوجيه عروضه وتعديلها لملاءمتها مع احتياجات السوق ، وهذا ما يتطلب وجود خلية الادماج المهني التي تتابع منتج التكوين عن طريق تربصات تنتهي بتقارير توجه للشركات او للجامعة ، للقيام بدراسات حالة في إطار مواد أو وحدات تعليمية ، وفي ظل هذه الظروف غابت الكفاءات المناسبة لمتطلبات

التنمية أما نسبة 8.21% من الأساتذة تجد المشكلة في قطاع الإنتاج الذي أصبح عاجزا في ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة عن ضبط حاجياته الفعلية من الكوادر والمهارات ، وغير قادر على استيعاب الطلبات الإضافية لخريجي الجامعات لعدم التناسب بين الإختصاص المعروض والمهن المتوفرة.

والأكيد أن تكوين الطالب المعرفي يتأثر بظروف الحياة الجامعية التي تتمثل في مجموعة من الخدمات الذي أثبتت نسبة 93.85% من الأساتذة عدم كفايتها لتكون معيار جودة التعليم الجامعي ، أما نسبة 6.15% تجد أن الجامعة بذلت جهود لتحسين مستوى الحياة الجامعية انطلاقا من سياسة الإستقبال ودمج الطالب في الجامعة ، والأيام الإعلامية حول الحياة الجامعية ، كما أنشأت المؤسسة مجالا رقميا يسمح بنشر كل ما هو متعلق بعروض التكوين وعدد الأرصدة لكل مادة ووحدة تعليمية ، بالرغم من هذه المجهودات إلا أنها مازالت بعيدة عن توفير متطلبات كل عنصر ينتمي للجامعة.

من خلال استقراء أراء الأساتذة حول مدى التزام سياسة الجامعة بتطبيق الجودة ، اتضح أنه هناك عدة مؤشرات تثبت أنها لم تستوعب بعد بأن الجودة هي التزام ، واستمرارية ، ومراقبة ، ومراجعة لها ، من أجل ضمان الاستثمار في المورد البشري الكفء وهذا ما عبرت عنه نسبة 63.08% من الأساتذة أما نسبة 36.92% منهم يجدون في سياسة الجامعة التزاما بمبادئ الجودة ، من خلال الاصلاحات التي قامت بها والهادفة للاهتمام بتوفير نظام تعليمي جديد يخضع لمعايير جودة التعليم العالي ، أما فيما يخص اجابات أفراد العينة عن السؤال الأخير فكانت الإجابات من طرف نسبة كبيرة من المبحوثين والتي قدرت بـ 75.38% بأن التعليم الجامعي في الجزائر لم يستطع بعد الوصول إلى التجسيد الفعلي لأبعاد التنمية المستدامة ، فالجودة ليست فقط مطابقة العملية التعليمية لمجموعة من المعايير ، بل يتطلب تحقيقها وسائل تنفيذية مادية وغير مادية تساهم في وضع سياسات تسمح بتطوير وتحسين المنتج لنصل إلى التميز ، فلم يعد هدف الجامعة مجرد نقل المعرفة بل المساعدة على انتاجها وتوليدها من خلال تكوين رأس مال بشري قادر على تحقيق تنمية شاملة ضمن إدراك حقيقي للتحولات الحاصلة في المجتمعات المعاصرة ، وبعد المقابلات التي أجريناها مع الأساتذة أكدوا على وجود مجموعة من المعوقات كانت سبب في الحد من فعالية الجودة في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة أهمها : عدم كفاية التمويل ، عدم ربط البحوث العلمية بالتنمية ، تضخم الجامعات ، مقاومة التغيير ونمطية التكوين ...الخ

بالرغم من هذه الصعوبات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية إلا أن نسبة 24.62% من أفراد العينة تجد أن الجامعة حاولت تحسين أداءها ، بتطبيق استراتيجية الجودة الشاملة التي أصبحت الركيزة الأساسية التي بواسطتها تتحقق التنمية المستدامة وصورة هذه المجهودات تمثلت في تبنيها لنموذج تعليمي عالمي وهو نظام LMD لتقديم تكوين نوعي يرقى لمستوى العالمية.

إن الجامعة قامت بسياسة إصلاحية جديدة سعت من خلالها لتحسين وظائفها والتي تعد اليوم الركائز الأولى لتحقيق تنمية المجتمع ، حيث حملت شعار الجودة من أجل التنمية المستدامة فتطبيق معايير الجودة يعمل على تقديم منتج متميز باستغلال الطاقات المادية والعلمية المتوفرة ليكون مؤهلا للاندماج في سوق العمل من جهة ، ويلبي متطلبات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية ، ومن خلال استقرائنا وتحليلنا لنتائج هذا المحور تبين لنا أن سياسة التعليم الجامعي لم تستطع بعد توجيه مواردها وإمكانياتها بما يسمح بتفعيل أدوارها ومسؤولياتها المجتمعية بسبب غياب الاستقلالية في اتخاذ القرارات ، والتي تسمح بالحريات والإبتكار في العمل وفي نفس الوقت بناء شراكة مميزة مع المحيط الخارجي ، والذي أثبتت لنا الدراسة بأن هذه العلاقة غير وطيدة ينتابها الغموض وعدم الثقة فيما تقدمه هذه الجامعات ، فهناك فجوة كبيرة بين مخرجاتها وسوق العمل فكثير من التخصصات التعليمية لم تجد الفرص المناسبة بعد ، وهذا ما يدل بأن هذه المخرجات لم تخضع لمتطلبات واقعنا الاقتصادي بالرغم من أن الهدف الأساسي لنظام الجودة هو ربط الجامعة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي .

و أمام هذه التحديات كان لزاما على واضعي استراتيجيات التعليم الجامعي مراعاة علاقة الجامعة بالمؤسسات الانتاجية و الخدماتية ، من خلال الحرص على تدريب الطلبة في المؤسسات الانتاجية حتى يكتسبون الخبرة أثناء توظيفهم مع القيام بالزيارات الميدانية ، وهذا بوضع آليات قانونية لضبط العلاقة مع هذه المؤسسات فتخلق هذه السياسة مواءمة بين البرامج التعليمية ومتطلبات سوق العمل المتجددة ، كما تمكن من بناء استراتيجية تسويقية واضحة ودقيقة فيما يخص المخرجات البشرية والبحثية ، وهذا من أجل تشجيع الاستثمار في الذكاء لنشر المعارف وإثرائها ، بهدف بناء مجتمع يتعلم ويبادر واقتصاد يقوم على المعرفة وتعزيز التبادلات الفكرية المتفاعلة مع التقدم العالمي.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة.

لقد عرضنا في الفصل الأول الدراسات السابقة التي تناولت موضوع جودة الجامعة والتنمية ، فمنها ما ركزت على متغير الجودة كأهم متغير لنجاح التعليم الجامعي ، ومنها ما تناولت التنمية كمطلب وهدف تسعى الجامعة للوصول إليه ، وبعد النتائج التي توصلنا اليها من خلال الإجابة عن تساؤلاتنا سوف نقوم بربطها بنتائج هذه الدراسات حيث اتفقت مع بعضها واختلفت معها في البعض الاخر.

1- مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغير الجودة في التعليم الجامعي

بالنسبة للدراسة التي كانت **لسعيد بن علي العضاض** سنة 2012 التي تحمل عنوان " معوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي " فقد جاءت نتائج دراستنا تتفق مع نتائج هذه الدراسة المتوصل إليها إذ تؤكد هذه الأجندة على أن أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي هي معوقات تعليمية و معرفية ، و ضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية ، و ضعف قنوات الاتصال داخل الجامعة وهذا ما توصلت ليه دراستنا حسب نتائج المحور الأول والجدول رقم (24 . 39) والتي أكد فيها أغلبية أفراد العينة على أنه بالرغم من الجهود المبذولة في مجال تطبيق الجودة في الجامعة إلا أنها مازالت تعاني من عراقيل تحد من فعالية وظيفتها التعليمية والبحثية ، وكذا وظيفتها في خدمة أهداف المجتمع والحفاظ على قيمه وترقية ثقافته.

أما الدراسة السابقة الثانية لـ **علي يوسف قدادة** سنة 2008 المعنونة بـ "ايجابيات ومعوقات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية " دراسة استكشافية فقد توصلت إلى نتائج ميدانية من بينها أن هناك توجه ومطالبة باعتماد معايير إدارة الجودة وتعميمها على جميع الجامعات الأردنية الرسمية و الأهلية ، ويتضح هذا من خلال التأييد الكبير للقائمين على إدارة الجودة في الجامعات بضرورة الالتزام بمعايير إدارة الجودة الشاملة في الانشطة والممارسات الجامعية ، مع الدعوة لضرورة توحيد جهود تطبيق إدارة الجودة في هيئة مستقلة واحدة ويؤيد القائمون عليها بشكل كبير جدا على الالتزام بتطبيق معاييرها ، والذي أثبتت الدراسة ارتفاع المتوسط الحسابي لتأييد المستجبين له ، كما أيد القائمون على إدارة الجودة

وجود معوقات إذ بلغ أعلى وسط هو عدم توفر متطلبات معايير الجودة ، بينما أقل وسط حسابي كان للقيم والمفاهيم والإدراك والدعم للإدارة الجامعية ، أما بالنسبة لنتائج دراستنا فقد اتفقت معها في أن تطبيق الجودة في الجامعة يحدث تغير نوعي ايجابي في مجال التعليم الجامعي على الصعيد النظري والعملي ، ويساهم في تنمية وترقية المعرفة العلمية ، ويتضح هذا من خلال سياسة الإصلاح التي اتبعتها الجامعة والآليات التي حاولت من خلالها تطوير وظيفة الجامعة لتكون في خدمة المجتمع الجدول رقم (32 ، 33) ، وفي نفس الوقت اختلفت مع نتائج الدراسة السابقة من حيث غياب التأييد في الإلتزام بتطبيق معايير الجودة الذي أثبته الجدول رقم 45 ، وهذا عبر عن غياب ثقافة دعم قيم ومفاهيم الجودة التي تخلق بيئة تنظيمية ملائمة تتوافق مع معطيات الجامعة.

أما بالنسبة الدراسة السابقة الثالثة والتي كانت **للرقط علي** حول" إمكانية تطبيق ادارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي المبررات والمتطلبات الأساسية "– دراسة ميدانية بكلية الاداب والعلوم الانسانية جامعة باتنة – والتي أعطتنا تصورا واضحا عن متطلبات تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية ونتائج هذا التطبيق ، حيث أقر الباحث توفير المتطلبات بنسبة أقل من المتوسط المطلوب إذ نجد توافقا كبيرا في عدم توفر المتطلبات الأساسية لتطبيق الجودة ، نظرا لما تعانيه منظومتنا التعليمية من مشكلات وعوائق حالت دون تحقيق الإصلاح الشامل للتعليم الجامعي الذي يعتبر مصدر قوة وتقدم المجتمعات ، وأهمها غياب دورات تدريب وتكوين لتأهيل الأستاذ في مجال الجودة (الجدول رقم 16) ، وضعف العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي (الجدول رقم 40) وانعدام مؤشرات الجودة في ظروف الحياة الجامعية والتي أثرت بدرجة كبيرة على المردود العلمي لكل من الأستاذ والطالب (الجدول 44) ، وانعدام المناخ الملائم للبحث العلمي والذي يقتل روح المبادرة والإبداع عند الباحث (الجدول 31).

أما بالنسبة للدراسة السابقة الرابعة لـ **رقاد صليحة** والمعنونة بـ " تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية أفاقه ومعوقاته " –دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري – فكانت أهم نتائجها:

غموض مفهوم الجودة المناسب بين المطابقة للمعايير أو المطابقة للأهداف ، وأيضا حول خيار البدء بتطبيق ضمان الجودة على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى البعض منها ، وهذا يتفق مع

دراستنا في أن ثقافة الجودة مازالت غير واضحة عند الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية وهذا واضح في سلوكياتهم ، ونختلف معها في أن تطبيق ضمان الجودة ينطلق من البدء ببعض البرامج حتى نستطيع التحكم في الصعوبات لنتوجه بعدها للتعميم وليس العكس.

كما اتفقت نتائج دراستنا مع ما توصلت إليه هذه الدراسة من ضرورة التحسيس والتوعية بثقافة الجودة ، ودعم تأييد الإدارة العليا بمستوياتها المختلفة لعملية تطبيق نظام الجودة ، حتى تستطيع الجامعة كسب تحدي جديد وهو خدمة وتنمية المجتمع الذي أصبح مطلبا أساسيا لنجاح الجودة في الجامعة الجزائرية .

إن أهم نقطة مشتركة في نتائجنا مع نتائج الدراسات الأربعة السابقة هي ايجابيات التطبيق لنظام الجودة والذي يسمح بإعداد رأس مال بشري كفء مزود بقدرات معرفية قادرة على تلبية حاجاته من جهة ، وحاجات مجتمعه من جهة ثانية.

2- مناقشة نتائج الدراسة ذات العلاقة بمتغير التنمية.

أما الدراسة السابقة الخامسة **لجمال حلاوة** والتي كانت بعنوان " دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة " دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربي ، توصلت إلى أن نسبة عالية من الأبحاث العلمية كان هدفها الترقية العلمية و أن معظمها يترك على الرفوف ولا تؤخذ بتوصياتها ، وأن الباحثين أنفسهم لا يتابعون ما إذا أخذ بتوصياتهم أم لا فالمهم هو الحصول على الشهادة ، وهذا ما اتفقت معه دراستنا من خلال نتائج كل من الجدول (30 – 31) التي أثبتت أن مناخ البحث لا يشجع أبدا على أن تكون هناك دافعية عند الباحث في الإبداع والإبتكار، فأصبح يبحث عن الدرجة الأكاديمية فقط في الوقت الذي أصبحت تقاس جودة الجامعات بما وصلت إليه مخرجات البحث العلمي ، أما نقطة الاختلاف تكمن في أن البحوث العلمية عرفت تطور ومشاركة ملحوظة في مجال تنمية المجتمع ، فمن خلال الجدول رقم 34 يتبين أن مؤشرات البحث العلمي لا تعبر عن الإستثمار المعرفي الذي يخلق عوامل إنتاجية تزيد من النمو الاقتصادي للمجتمع.

أما الدراسة السابقة السادسة والذي كانت لـ **بوقشور محمد** والمعنونة بـ " نظام التعليمي والتنمية في الجزائر " –دراسة سوسيولوجية – فقد توصلت إلى مجموعة نتائج اتفقنا مع غالبيتها من بينها:

– عدم توفر الظروف المناسبة لهيئة التدريس (الوسائل البيداغوجية، الظروف الاجتماعية، ارتفاع عدد الطلبة ....الخ) حيث توصلنا إلى أن الأستاذ يعيش تحت ضغط كبير وظروف غير مواتية لتأدية مهامه (جدول رقم 36).

– مخرجات النظام التعليمي لا تتوفر على الحد الأدنى من المعارف التي تؤهلها للشغل والمشاركة في التنمية الوطنية فهو يهتم بالكم على حساب النوعية ، اهتمام البرامج التعليمية بالنظري على حساب التطبيقي ، عدم مراعاة التخصصات للحجم الطلب الفعلي في سوق العمل ، وهذا يدل على أن نظام التعليم الجامعي بعيد عن واقع المجتمع الجزائري ، وهذا ما توصلنا إليه من خلال نتائج الدراسة الخاصة بالإجابة على التساؤل الفرعي الأول للدراسة والذي أكد على عدم توفير معايير الجودة في العملية التعليمية ، من خلال مجموعة مؤشرات أهمها محدودية كفاءة الأستاذ لا سيما في استخدام التكنولوجيا الجديدة سواء في عملية التدريس أو للتواصل مع الطلبة (جدول رقم 10 – 11) ، ضعف البرامج التعليمية وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل انطلاقا من عدم احترامها لخصوصية المنطقة (جدول رقم 19 – 20) ، وهذا جعل التعليم الجامعي غير قادر على منح الكفاءات اللازمة للخريج التي تؤهله علميا وعمليا لسوق العمل.

أما الدراسة السابقة السابعة التي كانت لـ **حمزة مرداسي** والمعنونة بـ " دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي " – دراسة حالة الجزائر– فقد كانت نتائجها متفقة إلى حد كبير مع نتائج الدراسة التي توصلنا إليها حيث أن عدم استقرار منظومة التعليم عامة يجعل الطلبة الجدد في التعليم العالي ذو مستوى ضعيف نسبيا ، ولا يستوعبون بالشكل اللازم المادة التعليمية المقدمة لهم ، وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة بين الجامعة والثانوية (جدول رقم 41) ، إضافة إلى تزايد الفجوة بين الارتفاع المستمر في معدلات الإلتحاق بالجامعة ومعدلات نمو الإستثمار في القطاع التعليمي من جهة أخرى وهذا عبر عنه الجدول رقم 36 ، كما توصلت الدراسة إلى نقص في الكفاءة الداخلية للتعليم وهذا ما أثبت من خلال الدلائل التي توصلنا إليها في تحليل اجابات السؤال الفرعي الأول الذي أكدت على أن الجامعة

مازالت بعيدة عن تزويد سوق العمل بيد عاملة تحمل مؤشرات نوعية قادرة على رفع التحدي من أجل مواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية ، وبالتالي التصدي لها بتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

ثالثا : مناقشة نتائج الدراسة على ضوء الاتجاهات النظرية

تقع دراستنا ضمن النظريات الاجتماعية التي تهتم بدراسة متغيري الجامعة والتنمية ، حيث أفادتنا هذه النظريات برؤية تحليلية تفسيرية للظاهرة محل الدراسة ، ولهذا سنقوم بتفسير متغيرات هذا الموضوع بما يدعمها من دلائل معرفية ومن هذا المنطلق سنسعى إلى إبراز بعض النقاط التي تتقاطع فيها نتائج دراستنا مع الاتجاهات النظرية التي قمنا باستعراضها لإثراء موضوعنا .

لقد قدمت النظريات الكلاسيكية العديد من التفسيرات والتحليلات تختلف باختلاف مبادئها و منطلقاتها ومعتقداتها فقد حضي موضوع الجامعة بالاهتمام كما ورد في عرض الاتجاهات النظرية ، فلقد أقر **بارسونز** أن الجامعة نسق قوي لا يمكن فهم أدواره ووظائفه البنائية إلا من خلال النسق الكلي الذي ينتمي إليه وهو " المجتمع " وما يحمله من قيم تسعى الجامعة لتدعيمها والمحافظة عليها ، وبالتالي فإن أي تغيير يطرأ على المجتمع فالجامعة يجب أن تكون مواكبة لها فهي ليست بمعزل عن التطور التكنولوجي والمعرفي الحاصل فقد تأثرت مختلف وظائفها بطرق وأساليب التعليم الحديثة كما أثبته الجدول رقم 10 والجدول رقم 11 .

كما أنه اهتم بالمكون الأساسي لهذا النسق وهو " الجماعات المهنية " ، حيث تحدث عن الكفاءة المعرفية التي يجب أن تتوفر عند الأستاذ والتي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال التدريب المهني والفني الكفء ، وهذا يعتبر من أهم معايير الجودة كما وضحه الجدول رقم 16 ، لهذا وجب أن تكون الجامعة النظام القادر على حل مشاكل المجتمع والحفاظ على بقائه واستقراره من خلال التنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى ، وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم 29 والجدول رقم 40.

وفي هذا السياق نجد **ماكس فيبر** يعتبر أن نجاح الجامعة مرتبط بإتباعها النموذج البيروقراطي داخل مؤسستها حيث يسمح هذا النموذج بتحقيق الكفاءة الإدارية والمعرفية من خلال تقسيم العمل ، التخصص الوظيفي ، القضاء على العوامل الشخصية والعاطفية ، بناء جو نفسي ديمقراطي للأستاذ

والطالب ، حيث يستطيع الأستاذ تأدية مهامه وتقديم معارفه للطالب الذي يعطيه الحرية في النقاش و إبداء رأيه ، فتستطيع الجامعة تحقيق أهدافها وهذا نجده قد أثبت في الجدول رقم 12 ، حيث أن الأستاذ الذي ينوع في أساليب الاتصال مع الطالب من شأنه أن يبني علاقة الإحترام المتبادلة وتفسح المجال لإبداء الرأي فيشعر الطالب بالانتماء والمشاركة في العملية التعليمية وهذا يدعم فعالية وظيفة الأستاذ ، كما وضح الجدول رقم 38 أهمية عقلنة التسيير في توجيه الجامعة لاستغلال مواردها بما يحقق أهدافها ، كما أكد **ماكس فيبر** على العلاقة بين الجامعة المجتمع والتنمية فالجامعة يجب أن تتكيف مع ما قد يطرأ على المجتمع من حاجات وبالتالي يتعين على الجامعة أن تلازم وتزامن أي تغيير فتوقيت الإصلاح يتحدد بحاجة المجتمع للحفاظ على التوازن ، وفي هذا السياق نجد الجامعة الجزائرية قامت بإصلاحات الهدف منها التكيف مع متغيرات ومستجدات العصر، وهذا كان واضحا في عروض التكوين الجديدة وتعديل البرامج والمناهج حيث أثبتت نسبة 80% من أفراد العينة المبحوثة أنه هناك تجديد على مستوى عروض التكوين لكن ما زال لا يخضع لخصوصية المنطقة ، أما بالنسبة للبرامج التعليمية فكما وضحها الجدول رقم 18 بأن نسبة 85.13% تجد أن التجديد في هذه البرامج لا يتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

أما بالنسبة لـ **ماكيفير** فقد أكد على ضرورة تمتع الهيئة التدريسية بالحرية الأكاديمية التي تعتبر حق له وتساعده على البحث المتواصل عن المعرفة المتجددة فغيابها يعرقل العملية التعليمية وهذا ما أكده لنا الجدول رقم 31.

وعند الحديث عن **إميل دوركايم** فإننا نتحدث عن العلاقة بين الدولة والجامعة فقد اعتبرها أهم المؤسسات التي تعمل على تنشئة الأفراد وخلق روح التضامن الاجتماعي في الحياة الاجتماعية ككل ، كما أنها المسؤولة عن تنمية المهارات الفردية والشخصية واكتسابهم المعايير و السلوكات المجتمعية السليمة ، فمتى توفرت نجح المجتمع في التطور بتحقيق تنمية شاملة ، ولهذا فإن غياب هذه المعايير يعتبر عائق أمام تطوره وهنا نجد نسبة 53.33% من أفراد العينة المبحوثة يوافقون هذا الاتجاه.

أما بالنسبة للاتجاه الماركسي الذي أثبت أنه هناك علاقة بين التعليم والدولة والاقتصاد من خلال تمويل التعليم وتنظيمه ونوع قوة العمل المنتجة ، حيث نجد **محمود أحمد موسى** تحدث عن أزمة التعليم

العربي بأنها تكمن أساسا في انفصال النظام التعليمي عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، كزيادة الطلب في سوق العمل وعدم ملاءمة النظام بمناهجه لمتطلبات المجتمع وحل هذه الأزمة يكون بإحداث إصلاح شامل في النظام التعليمي بزيادة التواصل بين العلاقات التعليمية والاقتصادية وهذا ما اتفقت عليه نسبة 66.67% من الأساتذة الذين يجدون ضعف في استثمار القطاعات الاقتصادية للبحث العلمي ، وهذا يدل على نقص كبير في إقامة عقود شراكة مع الجامعة ، كما أن انعدام التواصل بين الجامعة وبين محيطها والذي أثبته نسبة 82.56% من العينة المبحوثة أدى إلى خلق فجوة كبيرة بين خريجي الجامعات واحتياجات سوق العمل وهذا ما اقرته نسبة 91.79% من الأساتذة المبحوثين.

في نفس التصورات نجد **ألتوسيير** الذي يجد في النظام التعليمي سلاح الدولة في انتاج قوة العمل و إعداد المهارات اللازمة لعملية الإنتاج ، فالتعليم هو سلاح الدولة تستخدمه الطبقة الحاكمة للسيطرة على أفرادها وهو بهذا وسيلة لإعادة إنتاج ايديولوجية فكرية وثقافية لطبقة معينة خدمة لمصالحها ، وقد أكد هذا المفكر **بيار بورديو** الذي اعتبر أن الجامعة تخضع لقواعد و أساليب تسعى من ورائها للحصول على القوة والسيطرة للطبقة الحاكمة وقد أكد هذا الاتجاه الجدول رقم 24 والجدول رقم 38 ، حيث أن النظام السياسي هو الموجه للنظام الجامعي فكم من وزراء أسندت إليهم وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و جاؤوا بإصلاحات تعليمية و بيداغوجية لم تستكمل لمجرد أنهم استبعدوا من الحقيبة الوزارية ، فهذه المناصب هي مناصب شخصية أكثر منها مؤسساتية فنحن بحاجة إلى دولة مؤسسات وبرامج ومخططات وليست دولة أشخاص و برامج آنية و مؤقتة.

أما بالنسبة للاتجاه المعاصر فقد اهتم أصحابها بتحليل الجامعة وما يحدث داخلها فنجد:

بيركون كلارك الذي اهتم بوظائف الجامعة و الأنشطة والعمليات المهنية والأكاديمية وحددها بالبحث العلمي والعملية التدريبية والأنشطة الأكاديمية ، فكل وظيفة تؤديها الجامعة مرتبطة بنوعية الثقافة المجتمعية ونسق المعتقدات والإطار المعرفي العام للمجتمع الذي تنتمي اليه.

وذهب **إميري و تريست** في هذا الاتجاه اللذان اعتبرا البيئة التنظيمية المحيطة بالجامعة بها العديد من الصراعات والمنافسة مع مختلف الأنساق الأخرى ، وهذا يجعلها في علاقة تأثير وتأثر بالمحيط

الداخلي والخارجي فالجامعة تتحدد بالمجتمع الذي تنتمي إليه لذلك فأدوارها و أهدافها تنبثق منه وتعود عليه من خلال حل مشاكله والمساهمة في تطوره ، وفي هذا السياق فقد أكد إيرك اشبي و جوبلانج على أن الجامعة أهم مؤسسة يعتمد عليها المجتمع للبقاء والاستمرار، وهذا ما أكده الجدول رقم 29 من ضرورة توجيه وظائف و أهداف الجامعة لحل مشاكل المجتمع ، كما أثبت الجدول رقم 34 أن الجامعة الجزائرية طورت من نظام البحث الجامعي حتى يكون في خدمة المجتمع.

أما بالنسبة لنظرية التحديث فقد اعتبر **دافيد ماكليلاند** أن التعليم يلعب دورا كبيرا في إحداث التنمية واعتبر أن المتغيرات السيكولوجية التي يكتسبها الفرد مثل الإحساس بالمسؤولية ، والشعور بالتفوق على الآخرين ، تجعلهم أفراد متميزين قادرين على إحداث التغيير المنشود في المجتمع ، وهذا ما اتفقت معهم نسبة 46.67% من أفراد العينة التي تجد الجامعة مصدر لإكساب الطالب الاتجاهات والقيم النفسية والاجتماعية التي تدعم هويته و شعوره بالانتماء للوطن وتحمل مسؤوليته اتجاهه.

كما أكدت أعمال **هيجن إفرت** و **دانيال ليرنر** على ضرورة نقل نماذج الشخصية الفردية في الدول المتقدمة والقائمة على تحقيق التقدم والرغبة في التحديث ، حيث أكدت أنه بتوفر هذه الشخصية بنسب عالية تتحقق التنمية وبالتالي تتقدم هذه الدول وهذه المتغيرات مثل : الإنجاز ، الواقعية...الخ

أما **فردريك انكلز** ودفيد سميث فقد حاولا تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية انطلاقا من أن التحديث هو ضرورة أن تعمل الجامعة على اكساب الفرد لسمات واتجاهات مثل الرغبة في التجديد والابتكار والاهتمام بالحاضر والمستقبل ، حتى يكون متابعا للمستجدات المحلية والعالمية ، وقد تأكد هذا الاتجاه مع أراء أفراد عينة الدراسة والمقدرة بـ 46.67% ، كما أكد الجدول رقم 31 أنه متى توفرت الدافعية عند الباحث استطاع أن يطور من أعماله وأبحاثه بدرجة تسمح له بالمشاركة في تطوير مجتمعه بما تقتضيه معطياته.

أما بالنسبة لنظرية رأس المال فيرى **تيودر شولتز** أن الجامعة تقدم قوى عاملة تعتبر استثمار لرأس المال البشري المساهم بدرجة معتبرة في عملية التنمية الشاملة لذلك دعا لضرورة الاهتمام بالتعليم ، من

خلال زيادة نفقات الجامعة والتركيز على أهمية نفقات البحث العلمي وهذا ما أكده الجدول رقم 24 والذي أكدت نسبة 54.36% من أفراد العينة على ضرورة زيادة نفقات البحث العلمي وتنويع مصادرها.

أما **أدم سميث** فوجد أن الجامعة استثمار في رأس مال بشري وهو الكفاءات التي تعتبر جزءا من ثروة الفرد و من ثمة جزء من ثروة المجتمع ، فالتعليم رأس مال ثابت يعود على الفرد في المستقبل بدخل أعلى لذلك وجب المنافسة في التعليم ودعمه بنفقات مناسبة ، و هذا ما اتفقت عليه نسبة 73.85% من الأساتذة التي تؤكد على ضرورة أن تعمل الجامعة على اكساب الطالب المعارف والكفاءات ، والقدرة على التجديد والتطوير الذي يخلق نموذج الابتكار ويجعل الجامعة سوق انتاج مفتوح على بيئتها ، و بهذا يكون الخريج أحسن استثمار بشري تقوم به الجامعة.

أما نظرية الأنساق الاجتماعية وعلى رأسها **دانيال كاتز و روبرت كاهن** فيرون أن الجامعة نسق اجتماعي مفتوح على محيطها وعلى الأنساق الاجتماعية الأخرى فهي في علاقة متبادلة معها (تبادل المخرجات والمدخلات) لذلك وجب التأقلم والتكيف السريع معها للتغلب على المشاكل التي قد تواجهها ، فالجامعة بيئة داخلية فيها أنماط من التفاعلات و أهداف مختلفة بين الطلاب والأساتذة وبالتالي تأثر على الدافعية والانجاز.

بالنسبة لنظريات التنمية هناك بعض الأفكار في التوجهات التي قمنا بتحليلها نتفق معها بدرجة كبيرة جدا ويمكن إجمالها فيما يلي :

1- نتفق مع توجه كل من **أدم سميث و ريكاردو مالتيس** بأن تحقيق التنمية لا يكون إلا بوجود عنصرين رأس المال والأفراد كعناصر اقتصادية أساسية.

2- أما الاتجاه الماركسي فنتفق معه بأن التنمية لا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق السيطرة على الطبيعة وأن الدول المختلفة لا يمكنها أن تحقق التنمية إلا باستعمال رأس المال الموجود.

3- كما نتفق مع الماركسية المحدثة وعلى رأسها بول باران الذي أكد أن التنمية السريعة هي تخطيط شامل وهذا التخطيط لا يكون هادفا وواعيا إلا باندماج العلم بالإنتاج ليصبح عنصر مهما في العملية الانتاجية.

4- أما الاتجاه الرأسمالي المحدث فنتفق معه في ضرورة فتح الأسواق وتطويرها والتقليل من العوائق التي تعيق الإستثمار في البحث المعرفي .

5- نتفق مع **دور كايم** في اعتبار المعايير الأخلاقية هي أساس تحقيق التنمية للمجتمعات وبأن الفرد وما يشعر به بالانتماء للمجتمع عامل حاسم في الوصول اليها.

6- أما الاتجاه التطوري الذي بحث في العملية التطورية ومكوناتها فنتفق معه بأن تطور وتنمية المجتمع يكون بتدعيم القدرة التكيفية لأنساقها مع الوظائف الجديدة.

7- وقد توصلنا في بحثنا إلى اتفاق مع الاتجاه السلوكي والنفساني للتنمية ، الذي يجد أن حدوث التنمية لا يكون إلا بوجود الدافع النفسي والحاجة للانجاز ، فالأبعاد السيكولوجية والسلوكية تأثر بدرجة كبيرة في مساهمة الفرد في التنمية ، فالشخصية المبدعة والخلاقة تملك القدرة عن الجمع بين عوامل الانتاج و الإدارة الرشيدة بحكم الرغبة والاجتهاد لتحقيق الربح وهذا يحقق التفوق والتميز ، وبالتالي يكون قوة دافعة للتنمية فنظام التعليم يلعب تأثيرا واضحا في إحداث التغيير .

8- أما نظرية التبعية فنتفق معها في أن مشكلة التنمية داخلية بسبب انعدام المشاركة واحتكار السلطة وخارجية المتمثلة في التبعية السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية ، وهذه الإصلاحات ما هي إلا توسع للنظام الرأسمالي وبقدر ما هي أسواق لمنتجات اقتصادية فهي أيضا أسواق لمنتجات فكرية ومعرفية.

رابعا : النتائج العامة للدراسة

من خلال المعالجة الإحصائية للبيانات المتحصل عليها من أفراد العينة والقيام بتحليلها ، يتبين لنا بأن تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية شهد إصلاحات متتالية حتى تستطيع رسم السياسات المناسبة للحاق بمصاف الجامعات العالمية فيتحول التعليم من التقليدي إلى الوظيفي ، وهذا بإتباع نظام تطوير فلسفة وثقافة أداء الجامعة الذي يتم من خلال تفاعل المدخلات بشكل فعال للتحسين المستمر لجودة المخرجات قصد التلبية الحقيقية والفعلية لسوق العمل ، والذي أثبتت **نتائج المحور الأول** ضعف معايير العملية التعليمية في توفير هذه المتطلبات وذلك على النحو التالي :

1- يستخدم الأساتذة الوسائل التكنولوجية في التدريس لكن بدرجة متوسطة حيث تبدو محدودة في بعض التخصصات لاسيما العلوم الاجتماعية و الانسانية.

2- يتواصل الأستاذ مع الطالب باستخدام الوسائط الالكترونية بنسبة 37.58% دائما وبنسبة 62.42% أحيانا.

3- يتحكم الأستاذ بدرجات متفاوتة في مهارات الاتصال وهذا أثر على علاقة التواصل مع الطالب التي تختلف باختلاف أنظمة ونماذج التعليم.

4- أغلبية الأساتذة لا ينوعون في أساليب التدريس هذا ما يقضي على مهارات التفكير والإبداع لدى الطلبة بجعله يبتعد عن الشك واكتشاف الحقائق ويخلق مركزية العلاقة عند الأستاذ باعتباره مصدرا للمعرفة ، وهذا يقلل من التفاعل الإيجابي مع الطالب.

5- إعتماد أغلبية الأساتذة على أسلوب الامتحانات التحصيلية ، وهذا يقر بعدم التنويع في أسئلة التحليل والنقد التي تنشط تفكير الطالب نحو الاكتشافات المعرفية.

6- ضعف في عملية توجيه و إرشاد الأستاذ للطالب حيث يساعده على حل مختلف المشاكل .

7- ضعف استخدام نماذج تطوير كفايات الأستاذ في مجال الجودة عن طريق دورات تدريبية.

8- ضعف البرامج التعليمية وعدم ارتباطها بسوق العمل بسبب عدم مراعاتها لخصوصية المنطقة وبالتالي جعلها بعيدة عن حل مشاكل المجتمع.

9- البرامج التعليمية لا تقوي نماذج التعليم الضرورية للطالب من أجل النجاح المهني ، فعلى الرغم من أنه هناك صعوبة في عملية قياس ذلك بدقة إلا أنها لا تقوي مهارات البحث عن المعرفة وعلى التزود بأنواع فرص العمل المتاحة ، فالملاحظ غياب للطابع العملي في المناهج وحتى الفترة الزمنية المحددة غير مناسبة.

10- انعدام البناء المشترك بين الجامعة والمؤسسة المهنية لمسالك التكوين ، فهذه الشراكة تعتبر دليل مرجعي لكل من الجامعة حول المهن المتاحة والمؤسسات و الكفاءات التي تحتاجها الجامعة.

11- ضعف التكوين النوعي للطالب نتيجة ضعف البرامج و أساليب التقييم وعدم التجديد في أساليب التدريس وغياب التوجيه وسياسة القبول واعتبارات كثيرة لم تنمي فيه روح العمل الجماعي ، بل نمت فيه النزعة الذاتية التي جعلته يفكر في مصلحته دون الجماعة .

12- ضعف القيم السلوكية التي تعبر عن المواطنة عند الطالب ، بسبب ضعف التعليم الجيد الذي يكسب صاحبه المهارات اللازمة للقيام بدوره في المجتمع بأن يكون مواطنا صالحا قادرا على العطاء.

13- عدم اشراك الأستاذ في وضع سياسات الإصلاح وفي معالجة الإختلالات أثر على سلوكه الإنتمائي للجامعة وجعله يبحث عن المصلحة الخاصة لا العامة.

14- إن القوة المحركة لجودة الجامعة هي جودة العملية التعليمية بكل أبعادها ، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتوفير جودة الموارد الموجهة لها ، والتي أثبتت نتائج هذه الدراسة عدم توفرها ، وبالتالي فهي لا تلبي احتياجات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة علميا وعمليا والقادرة على انجاح مشروع التنمية المستدامة ، **وبهذا نكون قد أجبنا عن تساؤلنا الفرعي الأول.**

إن الجامعة لا يقتصر دورها على التدريس فقط بل يتعداها إلى النهوض بالمجتمع وقيادة عمليات التطوير والتغير لمختلف مؤسساته ، عن طريق الاستغلال الفعلي للمشاريع البحثية المنجزة على مستواها وهذا ما يدل على أن البحث العلمي يجب أن يؤدي ثلاثة أدوار رئيسية هي :

تطوير الجامعة بالرفع من الكفاءات التدريسية ، و تطوير قدرات ومؤهلات الخريجين لخدمة مجتمعهم

و تطوير مؤسسات المجتمع من خلال الاستثمار في نتائجها ، هذه الوظائف التي أثبتت **نتائج المحور الثاني** عدم نجاحها في أداء دورها في التطوير المؤسساتي للمجتمع والتي كانت على النحو التالي:

1- الإنفاق على البحث العلمي لم ينشط حركة البحث العلمي الذي يجعل الاستثمار في هذا القطاع يحقق عائدات تعود بالفائدة على الجامعة والمجتمع .

2- الإنفاق مرتبط بوجهات النظر لصانع القرار أثناء وضع الخطط الاستراتيجية للبحث العلمي ، فبمجرد ذهاب الأشخاص تذهب معهم خططهم وهو يولد حالة اللاإستقرار وتوازن في وجهات النظر و الآراء .

3- غياب تمويل القطاع الخاص للبحوث العلمية بسبب ضعف علاقة الجامعة مع القطاعات الاقتصادية الخاصة

4- نقص التمويل أدى إلى عدم توفير البنية التحتية اللازمة للبحث العلمي ، وهذا يظهر في نقص الموارد المادية والأجهزة مع عدم توفر ورشات الصيانة اللازمة في تأمين المعدات وذلك بإيجاد لوائح خاصة بمخابر البحوث الجامعية.

5- البيروقراطية الإدارية ومشكلة التسيير المالي والإداري الذي يعيق تقدم البحث العلمي.

6- استغلال المخابر لم يرق ليحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

7- تدعيم المساهمة الثقافية العلمية والأدبية والفنية التي تعتبر من الخدمات الأساسية التي تقدمها الجامعة للمجتمع ، من خلال المواضيع التي تعالجها في الملتقيات والندوات مثل : طرق وسبل التنمية الزراعية ، سبل دعم قيم المواطنة ، تنمية المعارف الوقائية ، الصحية ... الخ .

8- ضعف قاعدة البيانات التي تعتبر فضاء مهم لتحقيق مكانة لمنظمة البحوث العلمية من خلال النشر الإلكتروني للإنتاج العلمي الذي يضمن له حضور على المستوى الوطني والعالمي وهذا يؤدي إلى خلق فرص الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي ، الذي يسمح بالتعرف على الإمكانات المتوفرة على مستوى هذه الهيئات العلمية.

9- ضعف الشراكة بين مخابر البحث العالمية.

10- يذهب التوجه العام للبحوث العلمية إلى الطابع النظري التطبيقي وغياب الطابع التطوري ، وأكثر المناهج المستخدمة هي المنهج الوصفي .

11- ضعف مساهمة البحوث العلمية في حل مشاكل المجتمع.

12- انعدام الثقة وضعف العلاقة بين البحوث العلمية والمحيط الاقتصادي.

13- عدم تثمين المشاريع وبراءات الاختراع مما يدل على ضعف العلاقة بين البحوث والمحيط الاقتصادي.

14- ضعف التوجه المقاولاتي الذي ينمي روح المبادرة والإبداع ، بسبب غياب التوجيه الفني والتقني والمادي فالكفاءات البشرية موجودة على مستوى المخابر لكن لا توجد حلقة وصل بين هذه الكفاءات.

15- طورت الجامعة من نظام البحث العلمي وهذا بإنشاء هيئات علمية مكلفة بتطوير البحوث و أنشأت برنامج تقييمي ، لكن لم تصل بعد لدرجة الفعالية في المراقبة والارتقاء بالأبحاث والدراسات العلمية .

16- جملة الصعوبات والعراقيل السابقة قتلت روح المبادرة والإبداع لدى الباحث في اختيار المواضيع البحثية التي من المفروض أن تكون جزءا من القضايا الاجتماعية ، وهذا جعلها بحوثا عشوائية ينعدم فيها الهدف التنموي للمجتمع.

17- لم تستطع الجامعة بعد الوصول لترقية البحث العلمي بحيث تصبح المواضيع الاقتصادية والاجتماعية منهجا وموضوعا له يضفي عليها أسلوبا علميا ، فيقدم حلولا لكل المشاكل المطروحة ، فكل مجتمع يخلق جامعة تتحدد ملامحها وأهدافها بناء على الأنظمة السوسيواقتصادية التي تنتمي إليها ، إلا أننا نجد بحوثنا الجامعية تعيش في عزلة عن مجتمعها بسبب البعد الأكاديمي الذي غلب عليها على حساب البعد الإنتاجي الذي يعمل على تطوير مختلف مؤسسات المجتمع ، هذه الأخيرة التي تبحث عن

التسليم الجاهز بالاستيراد من الخارج دون تشجيع البحوث الوطنية واستغلالها بما يخدم ويطور المجتمع ، وبهذا نكون قد أجبنا عن **تساؤلنا الفرعي الثاني**.

إن تحقيق سياسة الجامعة لجودة شاملة لا يمكن الوصول اليها إلا بتجسيد أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسين وظائفها والتي تعد اليوم الركائز الأولى لتحقيق تنمية المجتمع حيث تعمل معايير الجودة على تقديم منتج متميز ، باستغلال الطاقات المادية والعلمية المتوفرة لتحسين العملية التعليمية فلم يعد يقتصر مفهوم الجودة على تحسين مستوى الخريجين فقط ، بل تعدى ليشمل كل وظائف الجامعة التي من شأنها تدعيم حركة التنمية المستدامة من خلال أدوارها ومسؤولياتها الاجتماعية ، والتي أثبتت **نتائج المحور الثالث** قصورها في صياغة أهداف واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع وذلك راجع لجملة من الصعوبات هي :

أ- النفقات غير كافية خاصة في ظل ارتفاع تكاليف التعليم الجامعي من مستلزمات وتجهيزات وأبنية مكلفة فزيادة عدد الطلبة أدى إلى زيادة النفقات وانخفاض مستوى الكفاءات التدريسية ، كما نتج تضخم في أعباء الإدارة الجامعية وتخلف تقنياتها.

ب- كما أثبتت هذه الدراسة أن الجامعة تفتقر لأساسيات نظام الحوكمة الرشيدة على صعيد كل مستويات اتخاذ القرار انطلاقا من عدم تحقيقها لثوابتها الاساسية هي:

ب1-غياب استقلالية الجامعة والذي قيد الحريات والابتكار في العمل .

ب2- افتقاد الجامعة لقيم المحاسبة وعدم وجود الشفافية في اتخاذ السياسات الملائمة للاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمالية.

ب3- ضعف قنوات الاتصال التي تدعم سريان المعلومات بالشكل الكافي وبطريقة جيدة بين مختلف الهياكل الادارية والمؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية ، فوسائل الاتصال ليست مجرد تجهيزات تقنية تقوم بنقل المعلومات من فرد لآخر بل استخدامها يخلق أشكالا جديدة للتفاعل.

ب4- أما بالنسبة لمبدأ التشاركية فلوحظ ضعف الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التكوين ، وهذا خلق فجوة كبيرة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل ، ويظهر في عدم الحاجة لبعض التخصصات الجامعية ، عدم مشاركة المنتجين والمهنيين في تصميم البرامج التعليمية على جميع المستويات عمل كثير من خريجي الجامعات في وظائف غير التخصصات المدروسة بحيث أصبح التعليم بعيد عن الواقع.

هذا الجفاف في العلاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي خلق ضعف في ترسيخ ثقافة المبادرة الداعمة للبعد المؤسساتي في الجامعة ، والذي يضمن ديمومة المقاربة وتواصل العلاقات بين مختلف المتدخلين والمساهمين في إحداث شبكة تعمل على النهوض بأفكار الطلبة واستغلالها في خدمة احتياجات هذه المؤسسات ، وهذا أدى إلى عدم وصول الجامعة إلى مفهوم الجامعة المبادرة ، وحتى تتحقق العلاقة التبادلية يجب وضع آليات قانونية لضبطها ، وربط سياسة القبول بالجامعة مع حاجات سوق العمل ، وتشكيل لجان مشتركة تتكون من ممثلين عن الجامعة والمؤسسات ، ولا يمكن تطبيق هذه الصيغ إلا بإدراك هذه المؤسسات لأهمية الاستثمار في مجال المعرفة حتى تصل للتطوير دون البقاء في حالة الانتاج العادية.

ج- إن الوسائل والأدوات التنفيذية التي تستخدمها الجامعة لم تساعد على تحليل وتشخيص الواقع واتخاذ القرارات المناسبة و إيجاد حلول أفضل للمشاكل ، فالتميز في الجودة لا يمكن الوصول إليه إلا في إطار توجيه سياسة مالية وبشرية مناسبة ودقيقة تهدف للوصول إلى أعلى مستوياتها والتي تؤهلها لمنافسة الجامعات العالمية.

ما دامت الجامعة غير قادرة على أن تكون جامعة ريادية فهي لم تصل بعد لتحقيق التنمية المستدامة التي تحتاج إلى بيئة ديناميكية ومفتوحة على كل القطاعات التي تعمل على التطوير والإبداع ، هذا الأخير الذي ينشأ أفكار ومشاريع مصغرة تطور لتصبح مؤسسات كبرى تخدم مجتمعها ، وبالتالي لا يمكن للجامعة أن تطور في وظائفها لمواجهة التحديات المحلية والدولية إلا في اطار تحقيق الموائمة لأوضاعها الأكاديمية و الإدارية والمالية ومتطلبات تحقيق الجودة ، فالنجاح يبقى مرهون بإحداث تغيير في التوجه الاستراتيجي لرؤية و أهداف ورسالة الجامعة والذي يحتاج إلى القيادة الاستراتيجية للتوقع

والتنبؤ واستشراف المستقبل ، والمرونة والقدرة على العمل ضمن الفريق الواحد ، وهذا من شأنه أن يخلق التوافق والانسجام بين مصالح كل الأطراف الفاعلة داخل الجامعة وهذه هي آليات إدارة الجامعة في تحقيق متطلبات المسؤولية المجتمعية ، وبهذا نكون قد أجبنا عن **التساؤل الفرعي الثالث.**

بعد استقرائنا لنتائج محاور الدراسة الثلاثة توصلنا إلى أن التعليم الجامعي في الجزائر يكون محور لتحقيق التنمية المستدامة من خلال:

1- تكامل وتضامن مكوناته وفقا لمعايير الجودة العالمية ليكون قادرا على بناء مجتمع المعرفة يتعلم ويبادر.

2 – ترسيخ ثقافة المواطنة والتنمية المستدامة .

3 – تدعيم تشغيل الطلاب وتيسير ادماجهم في سوق العمل .

4 – تطوير البحث العلمي وتجديده وتثمينه .

5 – فتح قنوات التواصل مع مؤسسات المجتمع العامة والخاصة .

6 – الرفع من مستويات التدريب .

7 – توفير موارد كافية للرفع من مردودية العملية التعليمية .

8 – الاعتماد على نظام الحوكمة الرشيدة فيكون بذلك تعليم جامعي يستهدف الامتياز ويحفز الابتكار ويساهم في تنمية مستدامة ، وهذه هي النقلة النوعية التي يجب أن تحققها الجامعة الجزائرية بتطبيقها لمبادئ الجودة حتى تكون في مصاف الجامعات العالمية ، **وبهذا نكون قد أجبنا عن تساؤلنا المركزي حول مدى استجابة تطبيق نظام الجودة في التعليم الجامعي في الجزائر لمتطلبات التنمية المستدامة.**

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل الإجابة عن تساؤلات الدراسة التي انطلقنا منها وهذا من خلال النتائج المتوصل اليها ، وتحديد أهداف دراستنا ومنطلقاتها الفكرية حيث أن مسألة تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية لم يكن من العدم بل كان مسايرة لتقدم المجتمعات المعرفي ، والذي خلق ثروة لا يمكن قياسها بالجانب المادي بل بما يمكن تحقيقه من تطور علمي ، وهذا ما جعله قضية ذات أبعاد متعددة سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية تتدخل عوامل وتحديات كثيرة تحد من فعاليتها في أرض الواقع ، فهي تجربة عالمية تحمل شعار موحد الجودة من أجل التنمية المستدامة ، لكن الممارسات التعليمية والاقتصادية مغايرة فعدم وضوح إستراتيجية تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية أدى إلى نقص في تلبية متطلبات التنمية المستدامة ، وقد كانت هذه إجابتنا عن **تساؤلنا الرئيسي** توصلنا اليه بعدما أجبنا عن تساؤلنا **الفرعي الأول** والذي مفاده أن معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية لا تلبي احتياجات سوق العمل ، وأجبنا عن تساؤلنا **الفرعي الثاني** بأن تطور البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية لا يساهم في زيادة التطوير المؤسساتي ، لنجيب أخيرا عن **السؤال الفرعي الثالث** بأن أليات إدارة الجامعة الجزائرية لم تنجح في توفيرمتطلبات المسؤولية المجتمعية.

خاتمـــــــــــة

خاتمة

في ظل التحولات الاقتصادية والتطور العلمي والتكنولوجي السريع الذي شهده العالم اليوم ، سعت الجامعة الجزائرية لبناء مجتمع المعرفة بالتركيز على تكوين مورد بشري مؤهل ، للمساهمة في استراتجية تنموية مستدامة ، ولكسب هذا الرهان كان لزاما عليها وضع آليات التجديد وتوظيفها لتشكيل الاطار الملائم لتطوير قطاع التعليم العالي ، وقد كانت نتائج ذلك سلسلة الاصلاحات التي شهدتها الجزائر ، خاصة تبنيها لنظام ل م د الذي يعتبر معيار من معايير الجودة الذي يدل على الرغبة في التطوير وتغيير فلسفة وثقافة أداء الجامعة ، ويتم هذا من خلال تفاعل المدخلات بشكل فعال للتحسين المستمر لجودة المخرجات قصد التلبية الحقيقية والفعلية لسوق العمل خاصة والمجتمع عامة .

ومن خلال نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الطرح السوسيولوجي توصلنا إلى أن التعليم الجامعي في الجزائر قد قطع أشواطا كبيرة في مجال الاصلاحات ، وهذا بارز في المجهودات الكبيرة التي بذلتها على الصعيد الكمي ، وقد واجهتها معوقات عديدة خلفت مواطن خلل كبيرة أثرت على معايير جودة العملية التعليمية ، وبالتالي تلبية متطلبات سوق العمل فمنها ما يرتبط بسياسة تطبيق الجودة على أرض الواقع مثل المهارات والكفايات المتعلقة بتوظيف التكنولوجيا في العملية التعليمية ، و تحديث طرق التدريس وأساليب التقييم ، واعداد البرامج والمناهج التعليمية القادرة على تكوين رأس مال بشري بالكم والكفاءة التي يحتاجها المجتمع ، ومنها ما يرتبط بالدور الحيوي الذي تؤديه الجامعة الجزائرية عن طريق توجيه البحث العلمي للتطوير المؤسساتي ، حيث أن غياب خطة واضحة لدعم وظيفته الموجهة لتنمية المجتمع بجميع أبعاده جعل الجامعة تبقى بعيدة عن متطلبات وحاجات المحيط الذي تنتمي إليه ، لاسيما اذا سلطنا الضوء على درجة الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والتي لا تتناسب مع ما يحتاجه المجتمع في مساره التنموي.

كما أن عدم وجود آليات وممارسات فعلية لتطبيق نظام الجودة وعدم وضوح مناهجها أدى إلى تداخل مفاهيم ضمان الجودة ومفاهيم السيطرة على الجودة ، التي تسعى للارتقاء والتميز باستمرار على

جميع المستويات الأكاديمية والإدارية ، وهذا يدل على ضعف استراتجية التجديد والتغيير التي تحتاج لإدارة قوية قادرة على التحكم فيها ووضع ضوابط ومعايير صارمة تؤدي الى ضبط الجودة الشاملة . في خضم هذه التحديات المحيطة بالجامعة الجزائرية فإنه لزاما عليها أن تختار المسار الحقيقي لكسب رهان الجودة من خلال القيام بالتقييم الذاتي الفعلي والدقيق ، لكل مراحل الاصلاحات ضمن مقاييس وطنية لضمان الجودة وذلك من خلال ضبط المؤشرات بصورة واضحة ودقيقة ، وذلك للتحكم أكثر في عملية التقييم الذي نسعى من خلالها للحصول على الشهادة العالمية في هذا المجال من جهة وتحقيق تنمية مستدامة من جهة ثانية.

و انطلاقا من محصلة ما توصلنا اليه من عملية تشخيص للواقع ورصد الحقائق بايجابياتها وسلبياتها وبناءا على الرؤية والقيم التي تم استخلاصها سوف نقوم بطرح بعض الآليات من أجل تفعيل شعار " **الجودة من أجل التنمية المستدامة** " وهي كالتالي :

1- يجب أن تكون هناك مرونة في تطبيق معايير الجودة في العملية التعليمية سواء ما تعلق بالأساتذة باعتبارهم قوة الجامعة ، و الادارة كجهة تنسيقية وقائمة على تسهيل تأدية الوظائف ، و الطلبة اللذين يمثلون نتاج عمل الأستاذ باكتسابهم لمعارف تؤهلهم للحياة المهنية.

2- توفير التجهيزات والأبنية و الفضاءات المناسبة لإنجاح العملية التدريبية والإدارية والأنشطة العلمية اضافة إلى البرمجيات المساعدة على تنمية مهارات الطالب المعاصرة ، والاهتمام أكثر بالتكنولوجيا الحديثة في التعليم مع ضرورة انتاجها محليا.

3- وضع شروط اضافية في سياسة قبول الطلبة في الجامعة عن طريق مراكز خاصة بالقياس والتقويم كالتمكن من اللغة ، التحكم الجيد في تكنولوجيا الاتصال...الخ ، فسياسة استقبال الطلبة ليست مبنية على الطلب الاجتماعي بل على متطلبات الجودة وما يرتبط بها.

4- التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و وزارة التربية و وزارة التكوين المهني وضمان ديمومة التعاون والتكامل بينهم ، والعمل على تحسين التوجيه المدرسي والجامعي وتشجيع الشعب

المهنية في الثانويات ومراجعة الخيارات التربوية السائدة ، التي تدفع أعدادا كبيرة من التلاميذ للجامعة دون مراعاة لمؤهلاتهم الحقيقية و ميولاتهم ودون تلبية الحاجات الفعلية للاقتصاد الوطني .

5- ضرورة جذب مصادر تمويل مختلفة من خلال دعم التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لاسيما في ظل التزايد السنوي في أعداد الطلاب المقبلين على الجامعة.

6- تطوير البرامج والتخصصات بما يتلاءم مع متطلبات السوق المستقبلية بالاعتماد على تقييم نوعيتها من خلال قياس عدد البرامج المتوفرة ، و عدد الخريجين لكل تخصص ، و مدى تكيف التخصصات مع الحاجات الثقافية والاجتماعية .

7 – الاهتمام بإجراءات تقييم الطالب من خلال: نسب النجاح ، ومتابعة الخريجين في سوق العمل وتقدير مدى مناسبة التخصص مع الوظيفة ، وإجراء تقييم خارجي من خلال تقييم البرامج التي تضمن الوظائف ، و درجة توظيف الخريجين.

8- احداث آليات تحفيزية لإشراك المهنيين في تكوين و تأطير الطالب من خلال بناء شراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز هياكل الدعم والمساندة ، ومراجعة آليات الاشراف المزدوج لكل من الجامعة والمؤسسات الفاعلة والربط بين واضعي البرامج وسوق العمل وهذا يكون بوضع لجان مشتركة بين الجامعة ومحيطها .

9- إنشاء أجهزة إدارية تعنى بالتربصات الميدانية في الجامعة بموارد بشرية مؤهلة تعمل على وضع نصوص تنظيمية للتربصات ، وتساعد الطلبة في ايجاد مواقع التربصات داخل المؤسسات الانتاجية والخدماتية فتكسبهم الكفاءات السلوكية والاتصالية والقدرة على التحكم في تكنولوجيا الاتصال.

10- خلق قنوات اتصال فعالة مع المحيط الخارجي وذلك بتشكيل مراصد في الجامعة لتكون حلقة وصل بين طالب العمل وصاحب العمل ، واحتياجاته من الكفاءات فهي بمثابة قناة للحصول على المعلومة وجسر يربط الجامعة بهياكل التكوين المهني وسوق العمل.

11- بالنسبة لمنظومة البحث العلمي فلا نستطيع النهوض بها إلا من خلال احتواء كل معايير الجودة نظريا وتطبيقيا ، والتي تحقق الميزة التنافسية في انتاج البحوث العلمية ضمن متطلبات وحاجات المحيط الذي تنتمي اليه لذلك وجب العمل على :

أ- توفير المناخ العلمي المناسب لجذب الباحثين بتوفير متطلبات الاستقرار النفسي والعلمي ، فجذب الكفاءات العلمية لا يكون بالإمكانيات المادية والمالية فقط ، بل يجب تعزيزها بالوضع الاداري والقانوني والاجتماعي الملائم للنهوض بالبحث العلمي نحو افاق حضارية راقية.

ب- اعتماد نظام الحوافز للبحوث العلمية مع وضع تحت تصرف الباحث ميزانية بحث خاصة به ، بشرط أن يقدم تقرير مسبق يتضمن كل التكاليف التي تحتاجها مراحل بحثه.

ج- العمل على تطوير العلاقات الاتصالية التي تشجع العمل الجماعي باستخدام الاساليب الحديثة هذا يولد لدى الباحث الدافعية أكثر للتطور وبذل المزيد .

د- تأسيس لجان مشتركة للتعاون بين مراكز البحوث وقطاعات التنمية تعمل على نشر الوعي بأهمية البحوث العلمية والتسويق للمنتوجات العلمية من جهة ، وتوجيه مواضيع البحوث من جهة أخرى وهذا يشجع على المشاركة في تمويل هذه المشاريع وتسخيرها لخدمة التنمية.

هـ- إعادة النظر في النصوص التنظيمية لإنشاء المخابر وتقييم أنشطتها بما يخدم خطط البحث الوطنية

و- اهتمام مخابر البحث بتفعيل أكثر لمفاهيم الجودة عن طريق نشر الوعي بأهميتها و هذا بتناول الدراسات المتضمنة لمواضيع الجودة ومدى تأثيرها على التعليم الجامعي .

ز- الريادة مصطلح نستطيع تحقيقه فقط إذا قمنا بتخطيط استراتيجي لنشاط البحث العلمي و مخابر البحث و الكفاءات بمنهجية علمية دقيقة و صارمة خارجة عن النطاق السياسي .

12- العمل على دعم و ترويج التوجه الريادي عند الأستاذ و الطالب فخلق الثقافة المقاولاتية تغرس روح المبادرة لديهم ، فتجعلهم يطورون من قدراتهم بما يتناسب مع احتياجات البيئة المحيطة بهم

و يهتمون بالكشف عن الفرص الواعدة التي يمكن من خلالها الانطلاق في مجال الأعمال الحرة الفردية و الجماعية بأساليب متطورة منهجيا وعمليا .

13- انشاء مركز للمبادرات الفردية في كل جامعة يتكون من كل الأطراف الفاعلة في المجتمع : مؤسسات اقتصادية كفاءات خريجين متميزين لتنشيط مبدأ المبادرة و لضمان ديمومة العلاقة مع محيط الجامعة .

14- اعتماد استراتيجية تدعيم مادي ومالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمساهمة في التنمية المستدامة

15- تدعيم اللامركزية لكي نحقق الفعالية في الوظائف الإدارية و العلمية و ليكون نوع من الانتماء و الشعور بالمسؤولية داخل الجامعة ، وهذا ما يدفع كل فاعل فيها لبذل جهد أكبر في وقت وبتكلفة أقل .

16- ضرورة بناء نموذج الحوكمة الرشيدة بما تتناسب و الخصوصية الثقافية و السياسية للمجتمع الجزائري في كل مستويات اتخاذ القرار في الجامعة ، حتى نصل لمواجهة التحديات المحلية والدولية في إطار تحقيق سياسة ضمان جودة التعليم الجامعي .

17- تعديل التنظيم الهيكلي للجامعة بطريقة تحدد وظائف و مسؤولية جهاز إدارة الجودة وأعضاء الفريق و الأساليب المعتمدة لتعزيز نوعية التعليم الجامعي ، بخلق منافسة على اكتساب أجود المعارف و هذا يتطلب أن تكون هيئة الجودة على مستوى الجامعات ليست تسمية فقط بل تكون هيئة اعتماد وتقييم داخلي للجامعة تعمل على تحقيق ما يلي :

أ – الاهتمام ببناء أرضية واضحة المعالم لتطبيق الجودة بتطوير أساليب التدريب و التكوين في مجالات الجودة و التي تنمي القيم المثلى في العمل .

ب- ضرورة تقديم الحوافز المادية والمعنوية التي تضمن التعاون في زيادة الوعي بضرورة الجودة .

ج- العمل على توثيق نظام الجودة .

18- يجب أن يناقش الضمان والاعتماد النوعي للتعليم الجامعي في إطار السياق الوطني لخصائص هذا التعليم ، مع مراعاة المستويات الدولية لهذا الاعتماد و هنا يجب أن تعمل الجامعات على :

أ – إنشاء وكالة اعتماد الجودة في الجامعة تشرف عليها لجنة استشارية تملك قاعدة قانونية مؤسسة لديها أهداف واضحة ومعلومة لجميع الفاعلين داخل وخارج الجامعة، مبنية على مصادر كافية وملائمة معترف بها لدى الإدارة العليا .

ب- تأسيس نظام مراقبة صارم على معايير الاعتماد ومدى مصداقيتها وفائدتها لحماية الخصوصية المحلية .

ج- ضرورة اعتماد سياسة وطنية لمعايير منح الاعتماد للضمان النوعي لجودة التعليم الجامعي و لا يتغير الاعتماد و طرق تقييمه إلا بتغيير نوعية الاعتماد .

19- لا يمكن الوصول إلى اعتماد دولي للشهادة الجامعية في الجزائر إلا بإعطاء الاهتمام للمعايير الدولية التي وضعتها إزوISO كتطوير المشترك للبرامج مع الجامعات العالمية ، فتح المجال للنشاط الاقتصادي و الدولي في التعليم العالي ، إعطاء فرص لمزاولة الدراسة في الخارج ، الاهتمام بالتعليم الالكتروني و الجامعات الافتراضية .

20- انشاء مركز متخصص في الجودة في الجامعة و إعطاء خريجيه شهادة متخصصة في تطبيقات الجودة .

21- الاهتمام بالجامعات التي تخضع لمعايير الجودة العالمية .

22- إن بناء سمعة الجامعة في مجتمع لا يكون إلا من خلال وضوح برامجها و توفير المعلومات الكافية داخليا وخارجيا ، وهذا بوضع دليل المؤسسة للنوعية يضم : نظام المراقبة والمساءلة ، نظام المراجعة الداخلي لضمان التحسين المستمر و النوعية ، خطة عمل الإدارة ، آلية تقييم الطالب و الأستاذ و العامل ، اقتراحات لتطوير خطة عمل للمستقبل .

23- ضرورة بناء قاعدة بيانات جيدة ودقيقة لاتخاذ القرارات المناسبة حول المعرفة الجديدة التي تضمن الجودة من خلال مقارنة تطور الجامعة عبر فترات مختلفة – إجراء تقييم لمختلف مراحل الإصلاح – أو مقارنتها مع الجامعات الأخرى .

24- مهما كانت الإصلاحات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي فلايجب الفصل بينها وبين الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و الثقافية و الاجتماعية ، فهي أنساق مرتبطة تخدم النسق العام التي تنشأ وتتطور ضمنه و هو المجتمع .

25 – يجب أن يكون للجامعة سياسات تنموية واضحة مبنية على قياس الحاجات الحقيقية للمجتمع فبناء الخطط التطويرية يكون مبني على معايير تحدد فيها الأولويات ، التكلفة ، النتائج ، الوقت المحدد

و في نفس الوقت يجب قياس مدى الالتزام بهذه المعايير بطرق و أدوات أكاديمية دقيقة و موثقة لقياس جودة التعليم ولضمان توجيهه و تحسين نوعيته باستمرار ، من أجل جعل الجامعة قادرة على إمداد سوق العمل بخريج كفء يستطيع مواءمة التكنولوجيا الحديثة وتحديات العولمة .

مما سبق يتضح أن موضوع تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية و تجسيده لأبعاد التنمية المستدامة لا يزال واسعا ويحتاج للكثير من الدراسات العميقة والتحليل لأسئلة متعددة كانت و لا تزال تحتاج لإجابات و بهذا بقي مجال الجودة خصبا يحتاج لدراسات كثيرة من قبل الباحثين في مجال تقييمها من خلال قياس مؤشراتها بصورة مستمرة .

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1- القواميس و المعاجم

2- الكتب

3- الأطروحات و المذكرات

4 – المجلات العلمية

5- الملتقيات و الندوات

6- التقارير و المناشير

7- النصوص القانونية

8- المواقع الالكترونية

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

قائمة المراجع :

أولا _ المراجع باللغة العربية :

1_ القواميس و المعاجم :

1- ابن منظور ، "لسان العرب" ، دار صادر للطباعة والنشر، لبنان ، المجلد2 ،1997.

2- أحمد مذكور، "معجم العلوم الاجتماعية" ، الهيئة المصرية ، العامة للكتاب ، مصر ،1975 .

3- الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع ، السعودية ، الجزء7 ، 1999 .

2 _ الكتب :

1- أبو مغلي وآخرون ، " قواعد التدريس في الجامعة" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ،1997.

2- أحمد أحمد إبراهيم ، " الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة الإسكندرية ، مصر، 2003 .

3- أحمد أحمد إبراهيم ، "تطبيق الجودة والإعتماد في المدارس"، دار الفكر العربي ، القاهرة، 2007

4- أحمد الخطيب ،" البحث العلمي والتعليم العالي" ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2003

5- أحمد الخطيب ورداح الخطيب ، "الإعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية"، عالم الكتب الحديث، اربد ، ط1، 2010 .

6- أحمد المصطفى ، "معايير لتقويم جودة التعليم لدى المدرسين " ، ترجمة لكتاب سالي براون وفل ريس ، دار البيارق ، الأردن ، 1997.

7- أحمد النكلاوي ، "علم الاجتماع وقضايا التنمية" ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ط1، 1998.

8- أحمد بطاح، "قضايا معاصرة في الإدارة التربوية " دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، ط1 ، 2006 .

9- أحمد صالح العمران ، " الأمن والتنمية – منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة– " ، عمان ، 2001 .

10- أحمد عبد الباقي البستان ، محمد وجيه الصاوي ، " دراسات في التعليم المعاصر"، مكتبة الفلاح للكويت ، 1999 .

11- أحمد عبد الفتاح ناجي ، " التنمية المستدامة في المجتمع النامي"، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، مصر، 2013 .

12- أحمد محمد هلالي ، "عولمة التعليم الجامعي" ، دار الشروق للبشر والتوزيع ، الأردن ، 2012

13- أحمد محمود الزنفلي ، "التخطيط الإستراتيجي للتعليم الجامعي" دوره في متطلبات التنمية المستدامة" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، 2012.

14- أحمد مصطفى خاطر ، " "تنمية المجتمع المحلي" تنمية الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 .

15- الأغبري عبد الصمد ، "الإدارة المدرسية البعد التخطيطي والتنظيمي المعاصر" ، دار التهضة العربية ، لبنان ، ط1 ، 2000 .

16- باتر محمد علي وردم ، " العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة" ، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1 ، 2003 .

17- باسل البستاني ، " جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة "- منابع التكوين وموانع التمكين-" مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ط 1 ، 2009 .

18- باسم علي ، "العولمة والتحدي الثقافي" ، دار الفكر العربي ، بيروت ، 2001 .

19- بلقاسم سلاطنية و حسان الجيلاني ،" أسس البحث العلمي "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ط 2 ، 2009 ، ص 104 .

20- بوبيش فريد ، "الاتجاهات البيئية -دراسة في علم اجتماع البيئة"، مطبعة سخري ، الجزائر، ط1، 2013 .

21- بوحنية قوي ، " تنمية الموارد البشرية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات"، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2008.

22- توفيق عبد المحسن ، " تخطيط ومراقبة جودة المنتجات- مدخل إدارة الجودة الشاملة-" ، معهد الكفاية الإنتاجية، جامعة الزقازيق ، مصر، 1996 .

23- جورج بوليترز وموريس ، "أصول الفلسفة الماركسية" ، ترجمة شعبان بركات ، الجزء 1 منشورات المكتبة العصرية، بيروت .

24- حامد عمار ، "مواجهة العولمة في التعليم والثقافة"، مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة مصر ، 2006

25- حسن محمد حسان ، محمد عطوة مجاهد ، "التعليم الجامعي الخاص، التطور والمستقبل" ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 2008

26- حمدي على أحمد ، "مقدمة في علم اجتماع التربية" ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1991.

27- خالد حامد ، " التنمية المستدامة" ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، الجزائر، ط1 ، 2014 .

28- خالد مصطفى قاسم ، " إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة" ، الدار الجامعية ، مصر، 2007 .

29- خالد نزيه ، " الجودة في الإدارة التربوية والمدرسية والإشراف التربوي" ، دار أسامة الأردن ، 2006 .

30- خليل إبراهيم وآخرون ،"إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ال أيزو 9001-2000 "، مكتبة الأشقر ، بغداد ، 2002 .

31- دال بترفليد ، " الرقابة على الجودة" ، ترجمة سرور علي سرور ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1995 .

32- رابح تركي، "أصول التربية و التعليم" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1992.

33- رافدة عمر الحريري ، " القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي" دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ط1، 2010 .

34- راوية حسن ، "مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر، 2002 .

35- رجاء وحيد دويدري ، " البحث العلمي ن أساسياته النظرية وممارسته العملية " ، دار الفكر المعاصر ، بيروت –لبنان – دار الفكر دمشق ، 2000 .

36- رشدي أحمد طعيمة و محمد بن سليمان البغدري ، " التعليم الجامعي بين رصد الواقع و رؤى التطوير" ، دار الفكر العربي ، ط1 ، 2004 .

37- رشيد زرواتي ،" منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية "، دار الكتاب الحديث ، الجزائر 2004 .

38- رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، " العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" ، دار دجلة ، الأردن ، ط 1 ، 2008.

39- رقية عزاق ، "رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية" ، مطبعة علي بن زايد بسكرة ، الجزائر ، 2008 .

40- زكي مصطفى عليا ن وآخرون ، " أساليب البحث العلمي الأسس النظرية و التطبيق العملي" دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 2 ، 2008 .

41- سامي حصاونة ، "التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح" ، مؤسسة شومار، الأردن 2001 .

42- سامي سلطي عريفج ،"الجامعة والبحث العلمي"، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع، 2001.

43- ستيفن د. كيزنر ، "الجامعات والعالم حدود الجامعات عالم متغير" ، ترجمة عبد العزيز سليمان إبراهيم عصمت مطاوع ، دار النهضة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1985.

44- سعد طه علام ، " التنمية والدولة"، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2004 .

45- سعيد الحضري،"الفكر الاقتصادي العربي في التنمية" ،مكتبة النهضة العصرية ، القاهرة ، 1990

46- سعيد بن محمد الربيعي ، " التعليم العالي في عصر المعرفة"- التغيرات والخدمات وآفاق المستقبل-" ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2008.

47- سلمان زيدان ،" إدارة الجودة الشاملة، الفلسفة ومداخل العمل"، دار المناهج للنشر والتوزيع الجزء1، الأردن ، 2010 .

48- سهير كامل أحمد ، " علم النفس الإجتماعي بين النظرية والتطبيق" ، مركز الإسكندرية للكتاب مصر، 2001 .

49- سوسن شاكر مجيد ومحمد عواد الزيادات ، " الجودة والإعتماد الأكاديمي" ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2008.

50- سونيا محمد البكري ، "إدارة الجودة الكلية"، الدار الجامعية للنشر ، مصر، 2003.

51- السيد محمد الحسيني ، "التنمية والتخلف" - دراسة تاريخية - ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 1982 .

52- السيد محمد الحسيني وآخرون، "دراسات في التنمية الإجتماعية " ، دار المعارف ، القاهرة 1984 .

53- السيد ياسين ، " المعلوماتية وحضارة العولمة رؤية نقدية عربية" ، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2001 .

54- شبل بدران ، " التعليم والبطالة" ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ط ، 2005.

55- شبل بدران ، وفاء محمد البردعي، " دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، مصر، ط1، 2002 .

56- شهيد يوسف و كوارو نابثيما ، "دور الجامعات في التنمية الاقتصادية" ، ترجمة شعبان عبد العزيز خليفة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، مصر، 2008 .

57- صالح ناصر عليمات ، "إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية التطبيق ومقترحات التطوير" ، دار الشروق، الأردن ط1 ، 2004 .

58- صبري فارس الهيني ، " التنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي" ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 .

59- طارق عبد الرؤوف ، "الجودة الشاملة والاعتماد الاكاديمي في التعليم " المجموعة العربة للتدريب والنشر، القاهرة ،مصر، 2014 – يوسف حجيم الطائي وآخرون ، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي" ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ،ط 1 ، 2008 .

60- طلال البابا ، "قضايا التنمية و التنمية في العالم الثالث" ، دار الطليعة، لبنان 1983.

61- طلعت ابراهيم لطفي ، " أساليب و أدوات البحث الاجتماعي " ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع 1995 .

62- عبد الباسط عبد المعطي ، "اتجاهات نظرية في علم الإجتماع"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عالم المعرفة ، الكويت .

63- عبد الحميد البلداوي ، زينب شكري ، "إدارة الجودة الشاملة و المعولية (الموثوقية) و التقنيات الحديثة في تطبيقها واستدامتها ، دار الشروق2007 .

64- عبد الرحمن الهيتي وحسن ابراهيم المهندي ، " مقدمة إقتصاديات البيئة" ، دار المناهج، الأردن 2010.

65- عبد الستار ابراهيم ، "الإنسان و علم النفس" ،سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ط1 ، 1985 .

66- عبد الستار العلي ،" تطبيقات إدارة الجودة الشاملة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة عمان الأردن ، ط1 ، 2008 .

67- عبد العالي دبلة ، "الدولة رؤية سوسيووجية" ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط1 2004 .

68- عبد الفتاح خضر، "أزمة البحث العلمي في الوطن العربي"، معهد الإدارة العامة، السعودية، ط1 1981 .

69- عبد الكريم حرز الله ، كمال بدري ، " نظام ل م د ليسانس، ماستر، دكتوراه "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008 .

70- عبد الله محمد عبد الرحمان ، " علم الإجتماع التنظيمي" ، دار المعرفة الجامعية ، مصر 1998.

71- عبد الله محمد عبد الرحمان ، "علم اجتماع التربية دراسة في علم اجتماع التربية" ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 1998.

72- عبد الله محمد عبد الرحمن ، "دراسات في علم الإجتماع" ، دار النهضة العربية ، بيروت 2000 .

73- عبد الله محمد عبد الرحمن ، "سوسيولوجيا التعليم الجامعي (دراسة في علم الإج التربوي)" ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.

74- عبد الهادي والي و السيد زيات ، "مدخل إلى علم اجتماع التنمية" ، دار المعرفة الجامعية مصر ، .

75- عبيد نايف علي ، " العولمة مشاهد وتساؤلات" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، أبو ظبي 2001 .

76- عبيدات محمد وآخرون ، " منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل و التطبيقات " " دار وائل للنشر الأردن ، ط 2 ، 1999 .

77- عقيلي عمر وصفي ، "المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة " ، دار وائل للنشر و التوزيع الأردن ، 2001 .

78- على غربي ، اسماعيل قيرة ، "في سوسيولوجية التنمية" ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2001 .

79- علي السلمي ، " إدارة التميز" ، دار غريب ، القاهرة ، 2002 .

80- علي السلمي ، "تطور الفكر التنظيمي" ، مكتبة غريب ، مصر.

81- علي بوكميش ، " التنمية المستدامة ومشكلة التسلح" ، مجلة الحقيقة ، أدرار، الجزائر، العدد2 2003 .

82- علي عبد الهادي مسلم ، "تحليل و تصميم المنظمات"، الدار الجامعية، مصر، 2002 .

83- غياث بوفلجة ، " التربية والتكوين في الجزائر" ، معهد علم النفس وعلوم التربية ، جامعة وهران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992 .

84- فاروق عبد فليه ، "أستاذ الجامعة الدور والممارسة بين الواقع والمأمول"، دار الزهراء القاهرة 1997 .

85- فضيل دليو ، " مدخل إلى منهجية العلوم الانسانية و الاجتماعية " ، دار هومه الجزائر ، 2014 .

86- فضيل دليو و آخرون ،"إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية" ، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، فيفري 2001 .

87- فهمي نورهان منير حسن ، "القيم الإجتماعية والشباب"، المحتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية مصر، 2008 .

88- فواز التميمي، " إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الايزو (9001) "، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1 ، 2008 .

89- فوزي غرايبة و آخرون ، "أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الإنسانية "، ط 3 ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2002 .

90- فيليب انكسون، " التغيير الثقافي الأساسي الصحيح لإدارة الجودة الشاملة"، ترجمة عبد الفتاح السيد النعمان، الدار اللبنانية المصرية .

91- قاسم نايف علوان ، "إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات ال أيزو2001-2000 "، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن ط1، 2009 .

92- كامل عمران ، " التنمية في الوطن العربي" ، مطبعة الإتحاد ، دمشق ، 1999.

93- كمال التابعبي ، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية"، دار المعارف ، القاهرة ، ط1 1985 .

94- لحسن بوعبد الله ، أحمد مقداد ، " تقويم العملية التكوينية- دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري" ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1998 .

95- ماكس فيبر، "مفاهيم أساسية في علم الاجتماع"، ترجمة صلاح هلال ومحمد الجوهري ،ترجمة المركز القومي للترجمة، مصر، ط1 ، 2011 .

96- مأمون سليمان الدراركة ، " إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء"، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان الأردن ، 2008.

97- ماهر أبو المعاطي علي ، "الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة " ، المكتب الجامعي الحديث مصر، 2012 .

98- مجدي ابراهيم ، " تطوير التعليم العالي في عصر العولمة"، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة مصر ، 2000 .

99- محسن بن نايف العتيبي ، "إستراتيجية نظام الجودة في التعليم"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ط1 ، 2007 .

100-محفوظ أحمد حودة ،" إدارة الجودة الشاملة – مفاهيم وتطبيقات- "، دار وائل للنشر، الأردن ،ط4 ، 2009 .

101-محمد أحمد بيومي ، " علم الإجتماع وقضايا السياسة الإجتماعية" ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، مصر، 1999.

102-محمد أشرف السعيد أحمد ، " الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي"، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2007

103-محمد العربي ولد خليفة ،"المهام الحضارية للمدرسة و الجامعة الجزائرية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1989 .

104-محمد بوعشة ، "أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي- بين الضياع وأمل المستقبل-" دار الجيل ، لبنان ، ط1 ، 2000 .

105-محمد سيد فهمي ، "العولمة والشباب من منظور اجتماعي" دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر مصر، ط1.

106-محمد صالح الشيخ ، "الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها " ، مكتبة الاشعاع الفنية ، ط1 ، مصر، 2002 .

107-محمد صبري الحوت وناهد عدلي الشاذي ، "التعليم والإستدامة" ، مكتبة الأنجلو المصرية مصر، ط1 ، 2008 .

108-محمد عبد المولى ، " العالم الثالث ونمو التخلف نظريات ووقائع وآفاق"، الدار العربية للكتاب .

109-محمد عبد الوهاب العزاوي ،" إدارة الجودة الشاملة"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن 2005 ، ص 19.

110-محمد علي عرب ، " التعليم الجامعي وقضايا التنمية"، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر، 2011.

111-محمد علي محمد ، "الشباب العربي والتغيير الإجتماعي"، دار النهضة العربية، بيروت ، 1985.

112-محمد عوض الترتوري ، "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي" ، المجلس السعودي للجودة ، جدة ، 2005 .

113-محمد عوض الترتوري ، أغادير فرحات ، "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و المكتبات ومراكز المعلومات " ، دار المسيرة ، الاردن ، ط1 ، 2006 .

114-محمد فائق عبد الحميد ، " اتجاهات الطالبات نحو مشكلات الحياة الجامعية"، مكتبة النهضة الشرق ، القاهرة ، 2001..

115-محمد فريد ، " تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية " ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ط 1 ، 2000 .

116-محمد مصطفى الأسعد ،" التنمية رسالة الجامعة في الألفية الثالثة"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، لبنان ، 2000 .

117-محمد نبيل جامع "التنمية في خدمة الامن القومي " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر 2000 .

118-محمدي حسين التميمي ، " الحياة الجامعية التجربة العملية للواقع التعليمي الأستاذ...المنهج...الطالب" ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ،2006.

119-مدحت القريشي ، " التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات" ، دار وائل ،الأردن 2007 .

120-مريم أحمد عبد المجيد ، "التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث" ، دار المعرفة الجامعية، مصر 1987 .

121-مسعود بيطام ،" الملاحظة والمقابلة في البحث السوسيولوجي "، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، ع 11 ، 1999.

122-مصطفى باهي و ناهد خيري فياض ، "إتجاهات التعليم العالي في ضوء الجودة الشاملة" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ط1 ، 2009 .

123-مهدي السمرائي ، " إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي"، دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2007 .

124-موريس أنجرس ، " منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية " ، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2004 .

125-نعيم إبراهيم الظاهر ، "إدارة التعليم العالي" ، عالم الكتب الحديث ، الأردن ، 2013 .

126- هشام يعقوب مريزق و فاطمة حسين الفقيه ،" قضايا معاصرة في التعليم العالي" ، دار الراية عمان ، الأردن ، 2008 .

127- هناء محمود القيسي ، " فلسفة إدارة الجودة في التربية والتعليم العالي- الأساليب والممارسات- " دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط 1 ، 2011 ..

128-وفاء محمد البرعي، "دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري"، دار المعرفة الجامعية، مصر ط1 ، 2002 .

129-يوسف بريك ، "مناهج البحث في علم الاجتماع "، منشورات جامعة دمشق ، كلية الأداب جامعة دمشق ، ط 2 ، 2002 -2003 .

130-يوسف سيد محمود ، "أزمة الجامعات العربية" ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، ط1 ، 2008

131-يوسف عبد الغفار عبدالله، "إنتاج الوعي العلمي"، دار الفكر العربي القاهرة، مصر، ط ، 2013

3 _ الأطروحات و المذكرات :

1- بواب رضوان ، "الكفايات المهنية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي من وجهة نظر الطلبة"، طلبة جامعة جيجل نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع العمل و التنظيم جامعة سطيف، الجزائر، 2014 .

2- بوقشور محمد ، "النظام التعليمي والتنمية في الجزائر"دراسة سوسيولوجية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية ، قسم علم الإجتماع، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2010.

3- بومعيزة السعيد ،" أثر وسائل الإعلام على سلوكيات و القيم لدى الشباب" ، دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة ، رسالة دكتوراه، قسم الإعلام والإتصال ، جامعة الجزائر، 2005 .

4- رقاد صليحة ، " تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية آفاقه ومعوقاته" – دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري– رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر، 2014.

5- سليمة حفيظي ، " ازدواجية الدور لدى الأستاذ الجامعي"، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، قسم الإجتماع ، تخصص علم اج التنمية ، جامعة بسكرة ، الجزائر.

6- سناني عبد الناصر ، " الصعوبات التي يواجهها الأستاذ الجامعي المبتدىء في السنوات الأولى من مسيرته المهنية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، في علم النفس العيادي ، قسم علم النفس جامعة عنابة ، الجزائر، 2012 .

7- عبد الرحمن العايب ، " التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية ، جامعة سطيف ، الجزائر، 2011 .

8- فتيحة حبشي ، " إدارة الجودة الشاملة- دراسة تطبيقية في وحدة فرمال لإنتاج الأدوية بقسنطينة_" رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد كمي ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

9- فريمش مليكة ، "دور الدولة في التنمية" دراسة حالة الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تخصص العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2012 .

10- محمد دهان ، "الإستثمار التعليمي في الرأس المال البشري " رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2010

11- أحمد محمد عبد ربه موسى ، " فاعلية الممارسات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية جامعةالنجاح ، نابلس، 1995 .

12- أيمن جميل عبد الرحمن ، "معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية" ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين 2003 .

13- أيمن يوسف ، "تطور التعليم العالي- الإصلاح و الآفاق السياسية "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، دراسة ميدانية لمجموعة من الأساتذة بجامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2007-2008 .

14- براهيمي وريدة ، " المعوقات الإجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية "، دراسة ميدانية بجامعة باتنة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2005.

15- بوعشير مريم ، " دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التحليل والإستشراف الإقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ، الجزائر، 2011 .

16- شابي محمد ،" دور التعليم الجامعي في تشكيل تمثلات الطلبة للمرأة العاملة" ، دراسة ميدانية لتمثلات طلبة جامعة باجي مختار ، عنابة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير علم الاجتماع التربية جامعة جيجل ، 2010 .

17- طالبي رياض ، " التنمية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة- دراسة مقارنة بين الجزائر – تونس- المغرب" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، جامعة سطيف ، الجزائر.

18- كاهي مبروك ، "مخرجات التعليم العالي في الجزائر وتحديات سوق العمل" ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة، والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ، 2011 .

19- لرقط علي ، "امكانية تطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي- المبررات والمتطلبات الأساسية-" دراسة ميدانية بكلية الأداب والعلوم الإنسانية جامعة باتنة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التربية قسم علم النفس ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2008.

20- محمد شابي ، " دور التعليم الجامعي في تشكيل تمثلات الطلبة للمرأة العاملة"، دراسة ميدانية لطلبة جامعة باجي مختار ، عنابة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، علم اجتماع التربية، جامعة جيجل ، 2010 .

21- مرداسي حمزة ، "دور جودة التعليم العالي في تغزيز النمو الإقتصادي" دراسة حالة الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2010.

4_ المجلات العلمية :

1- أبو نوار عبد الله ، "الحاجة إلى التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العربية" ، مجلة التربية الجديدة ، العدد 51 ، 1990 .

2- أحمد الخطيب ، "إدارة الجودة الشاملة تطبيقات في الإدارة الجامعية" ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، العدد3 ، 2000 .

3- حسن كامل بهاد الدين ، " التعليم الجامعي والعالي، نظرة إلى المسقبل" ، مجلة العلوم التربوية معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، 1993 .

4- حسين خريف ، " لغة العقل ولغة العنف" ، مجلة بريد الجامعة ، دار الهدى ، الجزائر، العدد 19 ، 2003 .

5- حسين سليمان قورة ، "نظم الدراسة و الامتحانات الجامعية في الوطن العربي"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، العدد 23 ، 1988 .

6- حمدي حسن عبد الحميد ، "دور التربية في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية- دراسات في التعليم الجامعي-" ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، مصر ، العدد 7 ، 2004 .

7- خالد محمد العصيمي ، " المتغيرات العالمية المعاصرة و أثرها في تكوين المعلم" ، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، جامعة الملك سع

8- رابح تركي ، " تطور التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوية"، مجلة الثقافة الجزائر، العدد78 ، 1983 .

9- ريدة ديب و سليمان مهنا ، " التخطيط من أجل التنمية المستدامة" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرون ، دمشق ، العدد 1 ، 2009 .

10- زاهر ضياء الدين ، " تقويم أداء الأستاذ الجامعي الأداء البحثي كنموذج مستقبل التربية العربية" كلية التربية، مصر ، المجلد1، العدد 3 ، 1995

11- سعيد بن علي العضاض، "معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي" دراسة ميدانية ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي .

12- الطاهر أجغيم ، " التربية والتعليم في العالم الثالث بين تحديات الواقع وتوقعات المستقبل" ، مجلة الباحث الإجتماعي، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد2 ، 1999 .

13- العبادي محمد ، " طرائق التدريس الجامعي المستخدمة بكليات التربية سلطنة عمان" ، مجلة العلوم التربوية ، قطر ، 2002 .

14- عبد الجليل هويدة ، " العلاقات التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة" ، مجلة الدراسات والبحوث الإحتماعية ، جامعة الوادي ، الجزائر، العدد 09 ، ديسمر، 2014.

15- عبد الستار ابراهيم دهام ، "التنظيم البيروقراطي إزاء الفكر الإداري المعاصر" ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعةالأنبار، العراق، العدد2 ، 2008 .

16- عبد الله أبو بطانة ، "دور التعليم الجامعي في التنمية العربية" ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، المنظمة العربية للتربية الثقافة، العدد2 ، 1984 .

17- عدنان الصمادي ، فايز أو عميرة ، "ملكية الأرض في الإسلام ودورها في التنمية المستدامة" ، مجلة الدراسات الإجتماعية ، العدد25 ، ديسمبر 2008 .

18- علي السلمي ، "الإدارة بالمعرفة" ، المجلة الدولية للعلوم الإدارية ، المجلد 2 ، العدد2 ، 1997

19- علي وطفة ، "الخلفيات الاجتماعية للتفاعلات التربوية في الجامعات العربية" ، المستقبل العربي العدد 214 ، 1996 .

20- عيسى يوسف قدادة ، "إيجابيات ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية" دراسة استكشافية ، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد 3 .

21- فضيل دليو و آخرون ،" الجامعة تنظيمها و هيكلتها"، نموذج جامعة قسنطينة ، مجلة الباحث العدد الأول ، جامعة قسنطينة ، الجزائر، جوان 1995 .

22- القحطاني سالم سعيد ، "إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيق مافي التعليم الحكومي" ، مجلة الإدارة العامة ، العدد 78 ، 1993 .

23- كلثوم مولود حواس ، "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق" مجلة دراسات اقتصادية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، العدد17، 2010 .

24- محمد أحمد الخضيري ، "العولمة الإجتياحية" ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2001 .

25- محمد بشير مناعي ، " محاضرات حول نظام lmd" ، أصداء جامعية نشرية إعلامية ، مصلحة الإعلام والتوجيه ، المركز الجامعي تبسة ، الجزائر، العدد 11 ، 2007 .

26- محمد عابد الجابري، "العولمة والهوية الثقافية" ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 228، 1998.

27- محمد علي عيسى،" الثقافة بين اشكالية التجانس و التمايز" ، دراسات عربية ، العدد 4 ، 1984

28- مساعد بن عبد الله النوح ، " مشكلات التدريس في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية" مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد 98 .

29- مصطفى محسن ، "أولويات تحول الإطار السوسيولوجي للنظام التربوي ،" دراسات عربية ، عدد 16، 1988 .

30- مليحان معيض الثبيتي ،" الجامعة ،شأتها، مفهومها، وظائفها" ، دراسة وصفية تحليلية ، المجلة التربوية النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 54، 2000.

31- منشورات جامعية ، " نظام lmd " ، مجلة العلوم عنابة- الجزائر- العدد 16، 2004.

32- منشورات جامعية ، "اصلاح التعليم العالي lmd " أهمية تقييم المرحلة" ، مجلة رسالة الجامعة عنابة ، الجزائر، العدد18، 2008 .

33- نوفل محمد نبيل ، "الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين" ، المجلة العربية للتربية المجلد 22 ، العدد 1 ، 2002 .

34- هالة عبد القادر صبري ، " جودة التعليم العالي ومعايير الإعتماد الأكاديمي- تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن " ، المجلة العربية لضمان الجودة التعليم الجامعي، ع4 ، 2009 .

35- يوسف حجيم الطائي والعبادي هاشم فوزي ، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي –دراسة تطبيقية"، جامعة الكوفة ، مجلة العزى للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد الأول ، العدد3 ،2001 .

4_ الملتقيات والندوات :

1- أمين محمود ،"التعليم العالي والبحث العلمي ومسار التنمية في الوطن العربي" ، المؤتمر العربي الثالث ، الجامعات العربية التحديات والآفاق ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2010 .

2- بشير معمورية ، " مجالات وأساليب تكوين المعلم الجامعي" ، الملتقى الدولي الأول حول أساليب التكوين والتعليم في إفريقيا والوطن العربي ، جامعة سطيف ، 2001 .

3- زهير صيفي ، "دور الجامعة الجزائرية في التنمية المحلية" ، الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الإستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية" ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، الجزائر، 19-20 ماي 2010 .

4- سحر فنوري الرفاعي ، " التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية" ، أوراق عمل المؤتمر الخاص للإدارة البيئية ، تونس ، 2006 .

5- سعاد بنت فهد الحارثي ، "دراسة لخفض التكلفة في كليات التربية للبنات بتطبيق منهج إعادة هندسة العمليات" ، ورقة دراسة مقدمة إلى المؤتمر الوطني الأول للجودة ، اللجنة الوطنية السعودية للجودة .

6- سعيدة بوسعدة ، "متطلبات الإستفادة من إدارة الجودة في تفعيل أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية" ، ملتقى وطني إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة ، جامعة سعيدة ، الجزائر.

7- صباح حسن الزبيدي ، " عرض بعض تجارب إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي عالميا وعربيا" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التربوي الخامس لإدارة الجودة الشاملة، البحرين ، جامعة البحرين .

8- صبري كامل الوكيل ، "إدارة الجودة الشاملة في التعليم الأمريكي وإمكانية تطبيقها في مجال إدارة التعليم الأساسي في مصر "بحث منشور في مؤتمر التعليم الأساسي .

9- عبد الله الوقداني ، " البيروقراطية وإدارة المعرفة"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية السعودية ، 2009.

10- عماري عمار، " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر، أفريل 2008.

11- غربي صباح وقاسمي شوقي ، " تطبيق الجودة في قطاع التعليم العالي" ، الملتقى البيداغوجي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، - المبررات والمتطلبات- خلية ضمان الجودة في التعليم العالي جامعة بسكرة ، الجزائر.

12- لطرش ذهيبة ، "متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة " ، المؤتمر الدولي للتنمية والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر ، 7-8 أفريل 2008 .

13- مبارك بوعلاق ، "مؤشر قياس الخدمة المقدمة للطلاب- دراسة مقارنة" ، الملتقى الدولي الثاني حول ضمان الجودة في التعليم العالي ، جامعة سكيكدة ، يومي 10-11 نوفمبر ، 2012 .

14- محمد عبد الفتاح شاهين ، " التطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية كمدخل لتحقيق جودة النوعية في التعليم الجامعي" المؤتمر العلمي لنوعية التعليم الجامعي الفلسطيني ، جامعة القدس ، 2004

15- مصطفى كمال ، "البحث العلمي في خدمة المجتمع" ، بحث منشور في المؤتمر العام الثاني لاتحاد الجامعات العربية، جامعة القاهرة ، 1973 .

16- مهدي محمد القصاص ، "التعليم العالي والبحث العلمي" ، الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في إقتصاديات البلدان الإسلامية ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 .

17- نور الدين رمان ، جابر مليكة ، "ضمان جودة التعليم العالي في ميدان العلوم الاجتماعية(المهام- المتطلبات)" ، ضمان جودة التعليم العالي المبررات والمتطلبات الملتقى الرابع ، خلية الجامعة لضمان جودة التعليم العالي ، جامعة بسكرة ،2008 .

6_ التقارير والمناشير:

1- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، "التعليم والتوعية العامة من أجل التنمية المستدامة"، تقرير الأمين العام ، الدورة التنظيمية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، نيويورك 30 أفريل -2ماي 2001 .

2- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، "تنفيذ برنامج العمل الدولي بشأن التعليم والوعي العام والتدريب" ، تقرير الأمين العام ، الدورة السابعة، نيويورك 19 – 30 أفريل 1999 .

3- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة ، " تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب"، تقرير الأمين العام ، الدورة الرابعة ، نيويورك 18 أفريل– 3 ماي 1996 .

4- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة ، " التقدم الإجمالي المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تقرير الأمين العام ، الدورة 59 ،نيويورك 7- 25 أفريل 1998.

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 خلق الفرص للأجيال القادمة ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، نيويورك 2002 .

6- سعيد علي الأغبري ، " إدارة الجودة الشاملة مدخل الإصلاح للتعليم الجامعي" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر البربوي الخامس لإدارة الجودة الشاملة ، جامعة البحرين، 2005 .

7- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) الأمم المتحدة "UN-ESCWA " ،مؤشرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وربطها بأهداف التنمية المستدامة العالمية ، ورشة احصاءات البيئة والطاقة ، الأردن ، 8-12 سبتمبر 2013 .

8- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، " التعليم و البحث العلمي في الجزائر " من 1962 _ 2002

9- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، "ملف إصلاح التعليم العالي" ، الجزائر ، 2004 .

10- اليونسكو ، "التعليم العالي في مجتمع العولمة" ، وثيقة توجيهية ، اليونسكو ، باريس ، 2004 .

11- اليونسكو،" من مجتمع المعلومات إلى مجتمات المعرفة"، التقرير العالمي لليونسكو ، باريس 2005 .

7_ النصوص القانونية :

1- قانون رقم 15-18 ، مؤرخ في 30 ديسمبر 2015 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2016 جريدة رسمية عدد 72 ، مؤرخة في 31 ديسمبر ، 2015 .

2- قانون رقم 16-14 ، مؤرخ في 28 ديسمبر 2016 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2017 جريدة رسمية عدد 77 ، مؤرخة في 29 ديسمبر 2016 .

3- قانون رقم 17-11 ، مؤرخ في 27 ديسمبر 2017 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2018 جريدة رسمية ، عدد 76 مؤرخة في 28 ديسمبر ، 2017 .

4- قانون رقم 98-11 ، مؤرخ في 22 غشت 1998 ، يتضمن القانون الوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي 1998-2002 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62 ، مؤرخة في 24 أوت 1998 .

5- قانون رقم 99-05 مؤرخ في 4 أبريل 1999 ، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، العدد 24 ، مؤرخة في 7 أفريل 1999 .المعدل و المتمم .

6- قانون رقم 08-05 ، مؤرخ في 23 فبراير 2008 ، و المتضمن تعديل القانون 98-11 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 10 ، مؤرخة في 27 فيفري 2008 .

8_ المواقع إلكترونية :

1- أميرة محمد على أحمد حسن ، "توثيق العلاقة بينالجامعة والمجتمع"، ورقة مقدمة إلى جامعة البحرين ، المؤتمر السادس ، التعليم العالي ومتطلبات التنمية، مستخرج من الموقع: http//www.sustech.edu

2- جمال حلاوة ، "دور البحث العلمي في دعم التنمية المستدامة" – دراسة حالة جامعة القدس في الضفة الغربية- مجلة أماراباك ، الأكاديمية الأمريكية العربية والتكنولوجية ، المجلد2 ، العدد4 ، 2011 ، منشورة على الموقع:http://www.amaraba .com

3- جامعة منتوري قسنطينة ،" ندوة حول النظام lmd "، مستخرج من الموقع: http://www,najak-educ/arabic

4- سارة نيل ، " الرضا الوظيفي ودوره في تحقيق أهداف المؤسسة " ، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية ، مستخرج من الموقع: http :www.hrdiscussion/com/hr41191html

5- سهيل رزق دياب ، "المدرس الجامعي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين –أدواره المتوقعة، سماته ومقوماته-" ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الذي تنظمه جامعة الإسراء بعنوان" المعلم في

الألفية الثالثة، رؤية أنية ومستقبلية ، غزة ، 2006 ، مستخرج من الموقع :يوم 15-12-2015 http://www.pdffactory.com

6- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين" التعليم العالي في الجزائر " ، مستخرج من موقع : http://www.mesrs.com

7- يحي علي زهران ، " الصورة الذهنية للأستاذ الجامعي لدى طلاب كلية الزراعة- جامعة المنصورة"، وحدة الإرشاد والتوجيه الطلابي، جامعة المنصورة، 2012، مستخرج من الموقع: http://www.1.man.eduieg

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1- Alain bcione,Christine dello et les autres ,dictionnaire des sciences économiques paris ,Armand colin ,1995.
2- Alain bernillonn et olivier Céritti, implanter et gérer la qualité totale, les éditions d'organisation, paris, 1988, p 23.
3- Bank،john.the essence of total quality management،new jersey:prentice-hall.inc.2001.
4- Barde jean philipe, Economie et politique de l'environnement, 2eme édition ,puf,paris,1992.
5- Burn-j-école cherche ménager, édition INSP, paris، 1997
6- Durkaeim Emil, Education et sociologie ,p.u.f 4emeEdiso
i. , paris ,1980
7- Jabloski.j،implementing total quality management،USA ،1991
8- jamesj.f.Forest and philiP Galtbach , international handbook of higher education , springer 2007, p 208.
9- Julien Haumont Et Bernard Marois, Les Meilleurs Pratiques De L'entreprise Et De La Finance Durables, Edition Eyrolles, Paris, France, 2010,P 19.
10- Kougdrnouff (v) : la face cachée de l'université, PUF, Saint Germain, 1ere édition paris,1972.
11- Mahfoud Bennoune , Education culture et développement en Algérie marinier ENAG ,Algérie, 2000 .
12- sallies Edward , "Total quality management in education", London , Cogan 1993, p 21.
13- pierre Bourdieu et jean Claude passerons, "la reproduction éléments pour une théorie du système d'enseignement",édition de minuit, 1980.

14- - Parody bruce, sustainable development in search of a legal rule, Journal of business administration and policy analysis. 1999.

15- Chalmers, fuller, teaching for learning at university, theory and pratice, london : kogan page limited, 1996.

16- Le système lmd entre implémentation et projection actes du colloque international, alger 2007,

17- -UNESCO, Education for sustainable development -atransdis – ciplinary approach to education, AN instrument for action education for sustainable development information brief, UNESCO, paris, 2005.

18- UNESCO, united nations decade of Education For sustainable development 2005-2014, The DESD at a dance, UNESCO, Paris,2005.

19- UNESCO, world conference on education for sustainable development, Bonn, Germany, 31 march- 2 April 2009.

20- UNESCO, World conference on higher education, higher education in the twenty-first century vision and action, 1998.

21- United Nations' University (UNU), preparing for a sustainable, Higher Education and sustainable human development the matic debate, world conference on higher Education, in the twenty-first century? vision and action UNESCO, Paris, 5 – 9 October 1998.

22- université 20 aout 1955 –Skikda , guide de !'étudient aide pédagogique et insertion facile a la vie universitaire , 2016-2017 .

قائمة الملاحق

- **الملحق رقم 1** : الهيكل التنظيمي لجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
- **الملحق رقم 2** : خاص باستمارة المحكمين
- **الملحق رقم 3** : قائمة الأساتذة المحكمين
- **الملحق رقم 4:** خاص باستمارة الأساتذة
- **الملحق رقم 5** : المرجع الوطني لضمان الجودة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي CIAQES

الملحق رقم 2: خاص باستمارة المحكمين.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين . سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث بعنوان:

التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة

مقاربة سوسيولوجية لواقع وأفاق التعليم الجامعي في الجزائر

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع : علم الاجتماع

تخصص : إدارة الموارد البشرية .

إعداد الطالبة

أسماء هارون

إشراف :

أ.د/ نور الدين بومهرة

ملاحظة :

- الرجاء تحكيم هذه الاستمارة فيما يخص وضوح الأسئلة ومدى قياسها محاور الأداة.

- ضع علامة (X)أمام الاجابة المختارة .

وشكرا على تعاونكم

السنة الجامعية :2017 - 2018

الجزء الأول: البيانات الشخصية لمجتمع البحث.

1 - الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: أقل من 30 ☐ [30-40] ☐ [41-51] ☐ أكثر من 51 سنة ☐

3- الرتبة العلمية:

أستاذ مساعد ب ☐ أستاذ مساعد أ ☐

أستاذ محاضر ب ☐ أستاذ محاضر أ ☐ أستاذ تعليم عالي ☐

4- الكلية ..... القسم .....

5- الخبرة المهنية :

أقل من 5 سنوات ☐

[5-15] ☐

[16-26] ☐

أكثر من 26 سنة ☐

6- الانتماء للمخبر : نعم ☐ لا ☐

7- الانتماء لفرق البحث

نعم ☐ لا ☐

الجزء الثاني : متعلق بمحاور الدراسة.

المحور الأول: البيانات المتعلقة بالسؤال الأول:هل تؤدي معايير العملية التعليمية الى تلبية احتياجات سوق العمل؟

بدائل الاجابة	يقيس	لايقيس
8- هل عدد هيئة التدريس مناسب لعدد الطلبة ؟ 9- هل يتبع الأستاذ المستجدات التي لها علاقة بتكنلوجيا التعليم 10- هل يمتلك الأستاذ القدرة على التواصل مع الطلبة ؟ 11- هل ينوع الأستاذ في طرق وأساليب التدريس؟ *في حالة الإجابة بنعم هل يستخدم ؟ - أسلوب التعليم التعاوني . - أسلوب الابداع والابتكار . - طريقة قائمة على تنمية قدرات الطالب على النقد . أخرى تذكر ..... 12- هل تتوفر في الأستاذ مهارات الاتصال الفعالة ؟ *في حالة الإجابة بنعم ماهي هذه المهارات ؟ - التحكم الجيد في اللغة. - فسح المجال لإبداء الرأي والحوار. - القدرة على الاستشهاد بالواقع. - القدرة على بناء علاقة الاحترام المتبادلة . 13- هل يؤدي الأستاذ وظيفة الارشاد والتوجيه للطالب؟ 14- هل ينوع الأستاذ في أساليب تقييم الطالب؟		

*في حالة الإجابة بنعم ماهي هذه الأساليب ؟ – التنويع في أسئلة التحليل والنقد. – استخدام أنشطة إبداعية وتفكيرية. – حث الطلبة على التبادل المعرفي بينهم. 15–هل يستخدم الأستاذ التكنولوجيات الجديدة في التدريس ؟ *في حالة الإجابة بنعم ماهي هذه التكنولوجيات ؟ – استخدام برمجيات POWER POINT –استخدام جهاز الاسقاط. – استخدام الوسائط الالكترونية. 16–هل هناك برامج تدريب لتطوير الكفايات المهنية لأعضاء هيئة التدريس؟ 17–هل تعتمد الجامعة معايير واضحة في اختيار الأساتذة؟ 18– هل هناك دورات تدريب وتكوين لتأهيل الأستاذ في مجال الجودة؟ 19– هل يشعر الأستاذ بالانتماء والولاء للجامعة ؟ 20– هل تعتقد أن الطالب قادر على التوفيق بين قدراته المعرفية والذاتية ؟ 21– هل تعتقد أن الطالب قادر على اتخاذ القرار ؟ 22– هل يملك الطالب القدرة على التحكم في التكنولوجيا؟ 23– هل الطالب يحسن اختيار تخصصه؟ 24– هل تجد أن الطالب يشعر بالمواطنة؟ 25– هل تجديد المناهج والبرامج الدراسية يتناسب وحاجات سوق العمل ؟ 26– هل البرامج التعليمية تقوي مهارات البحث المعرفية عند الطالب ؟		

27- هل تراعي عروض التكوين البعد الجهوي؟ 28- هل تتماشى عروض التكوين مع الامكانيات المادية والبشرية والبيداغوجية ؟		

المحور الثاني: البيانات المتعلقة بالسؤال الثاني :هل أدى تطوير البحوث العلمية الى زيادة التطوير المؤسساتي؟

بدائل الاجابة	يقيس	لايقيس
29- هل تجد عدد المخابر كافي لانجاز البحوث العلمية ؟		
30- هل الدعم المالي والمادي كافي لتطوير وتجديد البحث العلمي ؟		
31- هل هناك استقلالية في ادارة مخابر البحث العلمي؟		
32- هل تقدم الجامعة مكافآت للأساتذة المتميزين في أنشطتهم البحثية ؟		
33- هل تقوم مخابر البحث بعقد مؤتمرات وندوات تدعم القيم الثقافية؟		
34- هل البحث العلمي يقدم نواتج في عالم الابتكار والابداع؟		
35- هل البحوث العلمية تساهم في حل مشاكل المجتمع ؟		
36- هل هناك شراكة علمية بين مراكز البحوث؟		
37- هل بحوث الماجستير والدكتوراه تثمن على مستوى سوق العمل ؟		
38- هل يملك الباحث الدافعية لتحقيق جودة البحوث العلمية ؟		
39- هل نجحت الهيئات المكلفة بتطوير البحث بإنشاء برنامج تقييمي للبحوث العلمية ؟		
40- هل برامج الدراسات العليا تتوفر على وضوح الفلسفة والأهداف ؟		
41- هل تجد عدد المخابر كافي لانجاز البحوث العلمية ؟		
42- هل هناك شراكة لمخابر البحث العلمي مع القطاع الخاص ؟		

43-هل حقق انشاء مواقع البحوث العلمية الكترونيا فعالية على مستوى منظومة البحث العلمي 44- هل استطاعت مخابر البحث العلمي دعم التوجه المقاولاتي في انشاء المشاريع الصغيرة ؟ 45- هل جسدت مخابر البحث العلمي دورها في تحقيق التنمية المستدامة؟ 46- ما هي اقتراحتك للنهوض بمنظومة البحث العلمي في اطار معايير جودة التعليم الجامعي؟		

المحور الثالث: البيانات المتعلقة بالسؤال الثالث : هل نجحت أليات ادارة الجامعة في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية ؟

بدائل الاجابة	يقيس	لايقيس
47- هل توفر الجامعة المستلزمات والتجهيزات المادية اللازمة لسير العملية التعليمية؟ 48- هل هناك متابعة للخريجين في سوق العمل ؟ 49- هل هناك شراكة بين الجامعة ومحيطها في مختلف مراحل التكوين ؟ 50- هل استطاعت الجامعة تكوين ثقافة وروح المبادرة ؟ 51- هل تجد في توزيع الجامعات تحقيقا للتوازن الجهوي ؟ 52- هل هناك وعي بثقافة الجودة في الجامعة ؟ 53- هل تقوم الجامعة بتوطيد علاقتها مع مؤسسات التعليم الأخرى؟ 54- هل هناك استقلالية للجامعة ؟ 55- هل تعتمد الجامعة على أساسيات نظام الحوكمة في التسيير ؟ 56- هل سياسة القبول في التعليم الجامعي تنعكس على جودة الطالب ؟		

57- هل تجد في ظروف الحياة الجامعية معيار لجودة التعليم الجامعي ؟ 58- هل هناك شراكة للجامعة مع القطاع الخاص ؟ 59- هل استطاع سوق العمل استيعاب الخريجين كما ونوعا ؟ 60- هل لسياسة الإدارة الجامعية التزاما بتطبيق مبادئ الجودة ؟ 61- هل تتوفر الجامعة على نظام اتصال فعال ؟ 62- حسب رأيك ماهي المعوقات التي تحد من فعالية الجودة في الجامعة الجزائرية لتكون مصدر لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة ؟		

الملحق رقم 3 : قائمة الأساتذة المحكمين

الأستاذ	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة
1- اسماعيل قيرة	أستاذ	علم الاجتماع	سكيكدة
2- حكيمة وشنان	أستاذة محاضرة أ	علم الاجتماع	سكيكدة
3- سميرة منصوري	أستاذة محاضرة أ	علم الاجتماع	سكيكدة
4- ناجي ليتيم	أستاذ محاضرأ	علم الاجتماع	سكيكدة
5- لعمور وردة	أستاذة محاضرة أ	علم الاجتماع	سكيكدة
6- بوبكر هشام	أستاذ محاضر أ	علم الاجتماع	سكيكدة
7- بوصنوبرة عبدالله	أستاذ محاضر أ	علم الاجتماع	قالمة
8- زبوج سامية	أستاذة محاضر أ	علم الاجتماع	البليدة
9- مرداسي فطيمة	أستاذة محاضرة ب	علم الاجتماع	سكيكدة
10- موهوب كلثوم	أستاذة محاضرة ب	علم الاجتماع	سكيكدة

الملحق رقم 4: خاص باستمارة الأساتذة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين . سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث بعنوان:

التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة

مقاربة سوسيولوجية لواقع وأفاق التعليم الجامعي في الجزائر

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في فرع : علم الاجتماع

تخصص : إدارة الموارد البشرية .

إعداد الطالبة :

أسماء هارون

إشراف :

أ.د/ نور الدين بومهرة

ملاحظة :

البيانات الموجودة في هذا الاستبيان تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي لهذا نرجو منكم أن تضعوا العلامة (×) أمام العبارة التي ترونها مناسبة.

وشكرا على تعاونكم

السنة الجامعية :2017-2018

الجزء الأول : البيانات الشخصية لمجتمع البحث.

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- السن:.....سنة

3- الرتبة العلمية:

أستاذ مساعد ب ☐ أستاذ مساعد أ ☐

أستاذ محاضر ب ☐ أستاذ محاضر أ ☐ أستاذ تعليم عالي ☐

4- الكلية .... القسم .....

5- الخبرة المهنية :.....سنة

6- الانتماء للمخبر : نعم ☐ لا ☐

الجزء الثاني : محاور الدراسة

المحور الأول : استبيان مدى تلبية معايير العملية التعليمية لاحتياجات سوق العمل.

7- هل ترى أن الأستاذ الجامعي يستخدم تكنولوجيا التعليم الجديدة ؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم هل يستخدم :

أ- برمجيات POWER POINT ☐

ب- جهاز الاسقاط ☐

ج- الوسائط الالكترونية ☐

8- هل تتواصل مع الطلبة عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم : هل باستمرار ☐ أحيانا ☐

في حالة الاجابة بلا : ماالسبب في ذلك؟

9- هل يطور الأستاذ من مهارات الاتصال الفعالة ؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم ماهي هذه المهارات؟

أ- التحكم الجيد في اللغة ☐

ب- فسح المجال لإبداء الرأي والحوار ☐

ج- القدرة على الاستشهاد بالواقع ☐

د- القدرة على بناء علاقة الاحترام المتبادلة ☐

10- هل ينوع الأستاذ في أساليب التدريس؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم هل يستخدم ؟

أ- أسلوب التعليم التعاوني ☐

ب- أسلوب الابداع والابتكار ☐

ج- طريقة قائمة على تنمية قدرات الطالب على النقد ☐

د- طريقة التلقين والإملاء ☐

أخرى تذكر .....

11- أي من الأساليب التالية أكثر استعمالا من قبل الأستاذ في عملية تقييم الطالب؟

أ- التنويع في أسئلة التحليل والنقد ☐

ب- استخدام أنشطة إبداعية وتفكيرية ☐

ج- أسلوب الامتحانات التحصيلية ☐

أخرى تذكر:.....

12- هل يؤدي الأستاذ وظيفة ؟ الارشاد ☐ التوجيه ☐ الارشاد والتوجيه ☐

13-هل هناك دورات تدريب وتكوين لتأهيل الأستاذ في مجال الجودة ؟ نعم ☐ لا ☐

14- هل تراعي عروض التكوين خصوصية المنطقة ؟ نعم ☐ لا ☐

15- هل تحديد البرامج الدراسية يتناسب وحاجات سوق العمل ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بلا : لماذا ؟.....

16- هل البرامج التعليمية تقوي مهارات البحث المعرفية عند الطالب ؟ نعم ☐ لا ☐

20- هل يعبر سلوك الأستاذ عن انتماءه للجامعة ؟ نعم ☐ لا ☐

17- هل يملك الطالب في نظرك القدرة على التحكم في التكنولوجيا ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم هل يستخدم : - تكنولوجيا التعلم ☐

- تكنولوجيا الاتصال ☐

18- هل يملك الطالب في نظرك القدرة على التوفيق بين قدراته المعرفية وقراراته في تحديد مساراته التكوينية ؟

نعم ☐ لا ☐

19- هل يبرز عند الطالب سلوك المواطنة؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم هل يتضح ذلك من خلال : - احترام القوانين واللوائح التنظيمية.

- الانضباط .

- القدرة على التقييم وحل المشاكل.

وفي حالة الاجابة بلا : لماذا ؟.....

20- هل يعبر سلوك الأستاذ عن انتماءه للجامعة ؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثاني: استبيان درجة مساهمة تطوير البحوث العلمية في زيادة التطوير المؤسساتي.

21- هل الدعم المالي كاف لتطوير البحث العلمي ؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة بلا : لماذا ؟.....

22- هل هناك استقلالية في التسيير الاداري لمخابر البحث العلمي؟ نعم ☐ لا ☐

23- هل هناك شراكة علمية بين مخابر البحث الوطنية المتوفرة حاليا في مؤسستكم ومخابر بحث أخرى؟

نعم ☐ لا ☐

24- هل تقوم مخابر البحث بعقد مؤتمرات وندوات تدعم القيم الثقافية عند الطالب؟ نعم ☐ لا ☐

25- هل حقق انشاء مواقع البحوث العلمية الكترونيا فعالية على مستوى منظومة البحث العلمي ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بلا : لماذا ؟.....

26- هل تساهم البحوث العلمية في نظرك في حل مشاكل المجتمع ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بلا : لماذا ؟.....

27- هل تجد استثمار القطاعات الاقتصادية للبحوث العلمية : جيد ☐

متوسط ☐

ضعيف ☐

28- هل يملك الباحث في مؤسستك الدافعية لتحقيق جودة البحوث العلمية ؟ نعم ☐ لا ☐

29- هل استطاعت مخابر البحث العلمي دعم التوجه المقاولاتي في انشاء المشاريع الصغيرة و المتوسطة؟

نعم ☐ لا ☐

30- هل نجحت الهيئات المكلفة بتطوير البحث العلمي بإنشاء برنامج تقييمي للبحوث العلمية ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بلا :لماذا ؟.....

31- هل ساهم البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة؟ نعم ☐ لا ☐

32- ما هي اقتراحتك للنهوض بمنظومة البحث العلمي في اطار معايير جودة التعليم الجامعي ؟

.....

.....

المحور الثالث: استبيان مدى نجاح أليات ادارة الجامعة في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية.

33- هل تجد في توزيع الجامعات تحقيقا للتوازن الجهوي ؟ نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين : لماذا ؟.....

34- هل توفر ادارة الجامعة الهياكل القاعدية التي من شأنها أن تحقق أهداف العملية التعليمية بشكل جيد؟

نعم ☐ لا ☐

35- هل هناك استقلالية للجامعة ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم :علل ذلك.....

في حالة الاجابة بلا : لماذا؟.....

36- هل تعتمد الجامعة على أسلوب العقلنة في التسيير ؟ نعم ☐ لا ☐

37- هل تتوفر الجامعة على نظام اتصال داخلي فعال ؟ نعم ☐ لا ☐

38- هل نجحت الجامعة في توطيط علاقاتهامع المحيط الاقتصادي والاجتماعي ؟

نعم ☐ لا ☐

39- هل تسعى الجامعة في نظرك لتوطيد علاقتها مع مؤسسات التعليم الأخرى (الثانوية)؟

نعم ☐ لا ☐

40- هل ترى أن سياسة الجامعة المعتمدة من شأنها أن تنمي روح المبادرة لدى الطالب ؟

نعم ☐ لا ☐

41- هل استطاع سوق العمل استيعاب الخريجين ؟ نعم ☐ لا ☐

42- هل تجد في ظروف الحياة الجامعية معيار لجودة التعليم الجامعي ؟ نعم ☐ لا ☐

43- هل تجد في سياسة الإدارة الجامعية التزاما بتطبيق مبادئ الجودة ؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بلا :ماهي أهم مظاهر عدم الالتزام ؟.....

44- هل تطبيق الجودة في الجامعة الجزائرية جسد أبعاد التنمية المستدامة ؟

في حالة الاجابة بلا: ماهي أهم المعوقات التي تحد من فعالية جودة الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية المستدامة؟

.....

.....

.....

شكرا على تعاونكم

ملخص : لقد تغير دور الجامعة من نقل المعرفة الى انتاج واعادة انتاج المعرفة وتكوين رأس مال بشري قادر على تحقيق معدلات انتاجية عالية والصمود أمام العولمة والتنافس الاقتصادي ، وتعتبر وظيفة خدمة المجتمع أكثرها تحقيقا لهذه الأهداف ،وهذا يتطلب تغييرا للأسس التقليدية التي يرتكز عليها التعليم الجامعي واستحداث برامج جديدة ومرنة تلبي متطلبات تطوير مهارات المورد البشري وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى تصل هذه المؤسسة التعليمية لبناء نظام متكامل فقد عززت من جودة تعليمها برسم الأهداف التي من شأنها تطوير وتجديد وظائفها وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة ، والجامعة الجزائرية على غرار باقي الجامعات وجدت نفسها أمام تحدي كبير ، وهو ربط الأسس العلمية بالأسس التطبيقية في العملية التعليمية لتتمكن من تلبية احتياجاتها التنموية ، وحتى تستطيع كسب رهان تطبيق الجودة يجب أن تحقق المواءمة بين مخرجاتها ومتطلبات التنمية المستدامة .

ولقد جاءت هذه الدراسة لتشخيص واقع تطبيق جودة التعليم الجامعي في الجزائر ومدى تلبيته لاحتياجات التنمية المستدامة ، فانطلقت من سؤال مركزي مفاده: هل تطبيق نظام الجودة في التعليم الجامعي في الجزائر يستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة ؟ تفرعت عنه ثلاثة أسئلة فرعية تتمثل فيمايلي :

1_ هل تؤدي معايير العملية التعليمية في الجامعة الجزائرية إلى تلبية احتياجات سوق العمل ؟

2_هل يساهم تطور البحوث العلمية في الجامعة الجزائرية في زيادة التطوير المؤسساتي ؟

3_ هل نجحت آليات ادارة الجامعة الجزائرية في توفير متطلبات المسؤولية المجتمعية ؟

للاجابة عن هذه التساؤلات اخترنا عينة من الأساتذة بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة و المقدرة ب 208 أستاذ من أصل 1040 وذلك بنسبة 20 % ، فعمدنا بذلك الى اختيار عينة عشوائية طبقية لاتاحة الفرصة للسحب من كل الطبقات بنسب متناسبة مع حجم كل طبقة ، ونظرا لطبيعة الموضوع فقد وظفنا المنهج الوصفي واستخدمنا مجموعة من الأدوات الميدانية منها الملاحظة المقابلة ، الاستمارة ، السجلات والوثائق ، وأساليب التحليل الكمي والكيفي لنتوصل من خلال هده الدراسة الى النتائج التالية:

1_ بالرغم من الموارد الموجهة لتحقيق جودة معايير العملية التعليمية بالجامعة ، إلا أنها لم تستطع أن تلبي احتياجات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة والقادرة على انجاح مشروع التنمية المستدامة .

2_بالرغم من الجهود المبذولة والامكانيات التي سخرتها الجامعة لتطوير البحث العلمي إلا أنه مازالت بعيدة عن مجتمعها ، فهي تعيش في عزلة عنه بسبب البعد الأكاديمي الذي غلب عليها على حساب البعد الانتاجي الذي يعمل على تطوير مختلف مؤسساته.

3_ الجامعة الجزائرية لم تصل بعد لتحقيق التنمية المستدامة التي تحتاج الى بيئة ديناميكية فعالة مرنة في علاقاتها مع كل القطاعات الانتاجية و الخدماتية ، مما يدل على عدم تحقيق المواءمة لأوضاعها الأكاديمية والإدارية والمالية ومتطلبات تحقيق الجودة المرهون بالقيادة الاستراتيجية .

4_ لم يستطيع التعليم الجامعي في الجزائر أن يكون محور تحقيق التنمية المستدامة ، فلم يحقق نقلة نوعية في تطبيق مبادىء الجودة بما يسمح بتكامل وتضامن مكوناته وفقا للمعايير العالمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الجامعي – الجودة – التنمية المستدامة– سوق العمل – التطوير المؤسساتي – المسؤولية المجتمعية.

Abstract: The role of the university has changed from transferring knowledge to reproducing knowledge and forming a human capital capable of achieving high productivity equations and withstand globalization and economic competition. Community service is considered as one of the most fulfilling goals, which requires a change in the traditional foundations of university education by developing new and flexible programs that can meet the requirements of developing human resources skills according to economic and social conditions; and in order to reach an integrated system, the university has enhanced the quality of its education by setting goals that will renew its functions according to the requirements of sustainable development. Like the rest of the universities, the Algerian University found itself facing a major challenge that has to link the educational foundations with the applied foundations in the educational process to be able to meet its developmental needs, and in order to meet the quality challenge, its outputs need to be aligned with the requirements of sustainable development.

This study comes to diagnose the reality of the application of higher educational quality in the Algerian university, and to what the extent it meets the needs of sustainable development. The study started from a central question: Does the application of the quality system in university education in Algeria respond to the requirements of sustainable development?

Three sub-questions emerged:

1 Do the standards of the educational process at the Algerian University meet the needs of the labour market?

2 Does the development of scientific research at the Algerian University contribute in increasing the institutional development?

3 Have the Algerian university administration mechanisms succeeded in meeting the requirements of social responsibility?

To answer these questions, we selected a sample of Skikda University professors, who are estimated to be 208 professors out of 1040, by 20%; it represents a stratified random sample to allow the drawing from all layers in compatible proportions to the size of each layer. Regarding the nature of our subject, we used the descriptive approach using a set of tools to collect field data including observation, interview, form, documents and records, in addition to methods of quantitative and qualitative analysis.

In this study we have reached the following results:

1 In spite of the resources directed to the quality of the educational process at the university, it still has not been able to meet the needs of the labor market; in terms of qualified labor capable of carrying the sustainable development project.

2 Despite the efforts exerted by the university to develop scientific research, it is still far from its community, it lives in isolation because of the academic dimension that prevailed over the productive dimension that works to develop its various institutions.

3 The Algerian University has not yet been able to achieve sustainable development, that requires a dynamic, effective and flexible environment in its relations with all sectors of production and services, which indicates that it is still incapable of reaching the alignment of its academic, administrative and financial conditions with the requirements of achieving quality, which depends on what is called; strategic leadership.

4 Education in Algerian university has not been able to be the focus of sustainable development, as it has not succeeded in achieving a qualitative leap in the application of quality principles to allow the integration and solidarity of its components in accordance with international standards

.key words : University Education – The quality- Sustainable development-Labor market - Institutional development- Social responsibility.